



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة - 1 -

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية



العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة

ابن آجروم

أحمد بن محمد بن حمدون السلمي (1235-1316هـ)

" من بداية المخطوط حتى نهاية باب الأفعال "

- دراسة وتحقيق -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

في تحقيق النصوص ونشرها.

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم بورنان

اعداد الطالب:

كمال شافعي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ . د / دفة بلقاسم رئيساً

الأستاذ . د / عبد الكريم بورنان مقررأ

الأستاذ . د / عز الدين صحراوي عضواً مناقشا

الأستاذ . د / صلاح الدين ملاوي عضواً مناقشا

السنة الجامعية: 1436/1437هـ

2016/2015م.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة - 1 -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية



العقد الجوهري من فتح الحى القيوم فى حل شرح الأزهرى على

مقدمة ابن آجروم

أحمد بن محمد بن حمدون السلمى (1235-1316هـ)

" من بداية المخطوط حتى نهاية باب الأفعال "

- دراسة وتحقيق -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

فى تحقيق النصوص ونشرها

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم بورنان

أعداد الطالب:

كمال شافعى

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ . د / دفة بلقاسم رئيساً

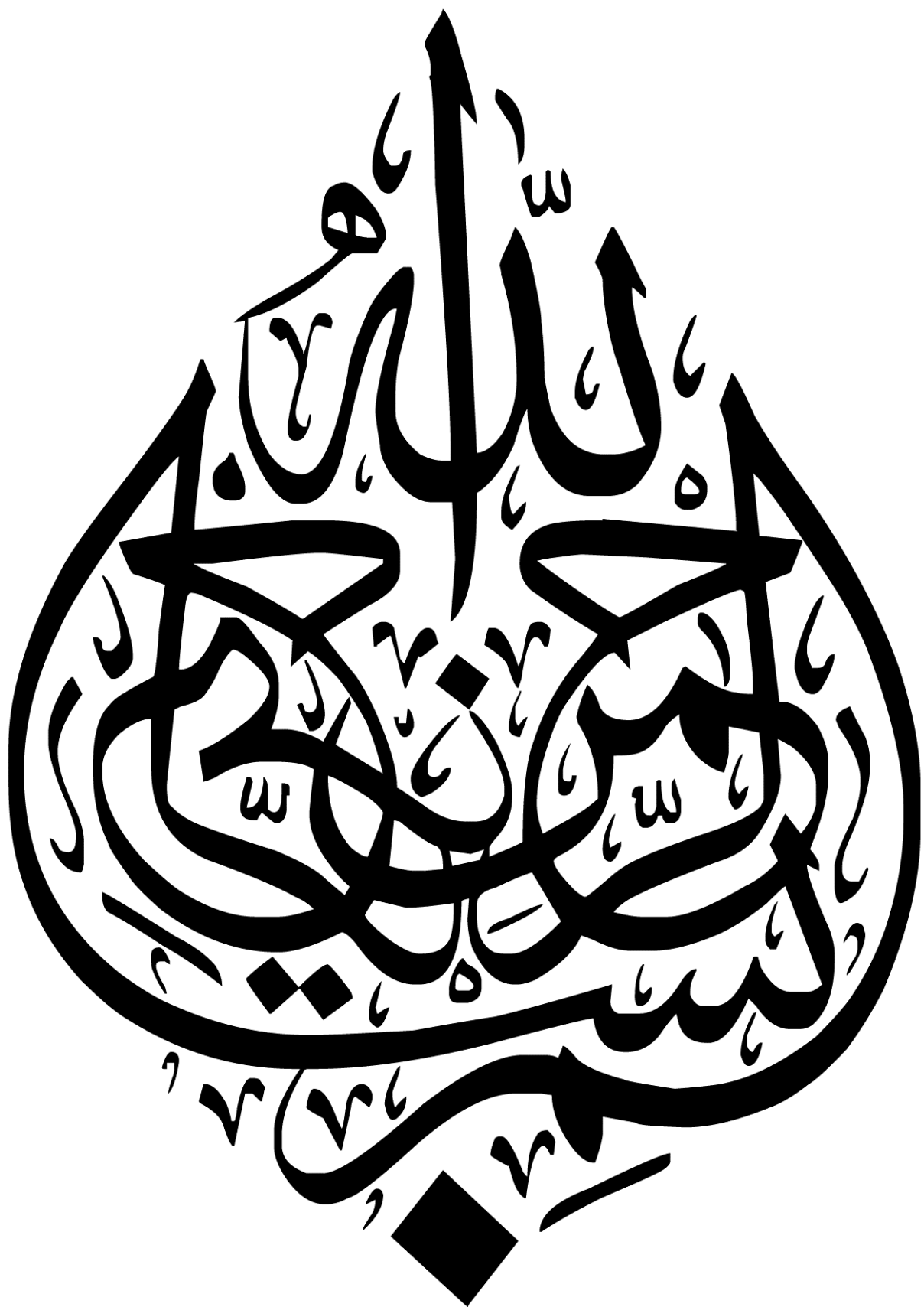
الأستاذ . د / عبد الكريم بورنان مقرر

الأستاذ . د / عز الدين صحراوي عضواً مناقشاً

الأستاذ . د / صلاح الدين ملاوى عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1436/1437هـ

2016/2015م.



شُكْرٌ واهْدَاءٌ:

إلى أستاذي الفاضل الدكتور: عبد الكريم بورنان، أسمى آيات الشُّكر والتَّقدير، عرفاناً مِنِّي على تَوْجِيهِ نَصَائِحِهِ الصَّائِبَةِ، وَجَلْدِهِ وَصَبْرِهِ عَلَى رِعَايَتِهِ هَذَا الْبَحْثَ حَتَّى اسْتَوَى وَاسْتَقَامَ عَلَى سُوقِهِ.

إلى جنود الخفاء الذين وقفوا معي وآزروني بأرواحهم ووقتهم في كل خطوة من خطوات هذا البحث....

إلى والدي الحبيبين...

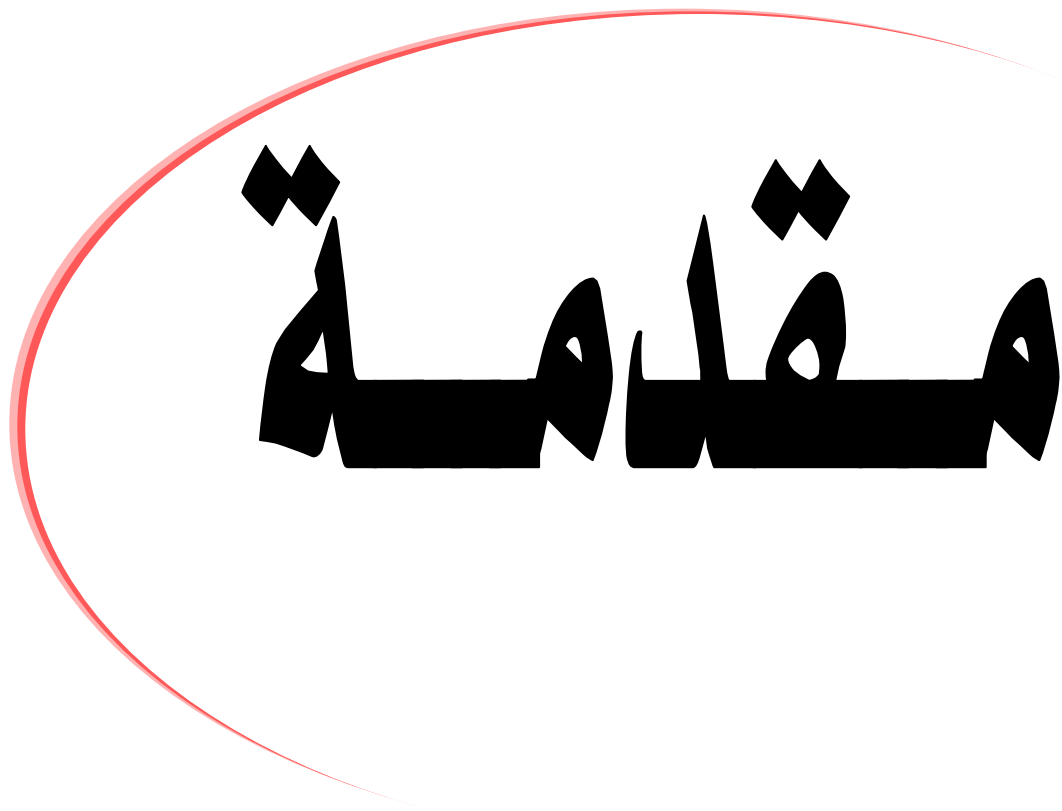
وإلى إخوتي الاعزاء الذين لم ييخلوا علي بشيء في سبيل الوصول إلى تحقيق هدفي، فلهم مني كل التماس والتشكرات..

إلى صديقتي في دربي حنان...

أقدم ثمرة جهد إقترضت ثمن نجاحه من هؤلاء الأعزاء.

فَأَسْأَلُ اللَّهَ لَهُمْ جَمِيعاً الْمَثُوبَةَ وَالْأَجْرَ، وَأَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ فِي مَوَازِينِ أَعْمَالِهِمْ ،
يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ .

كمال شافعي



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

إنَّ من أجل العلوم علوم العربية؛ إذ هي المُوَقَّاة إلى فهم كتاب الله، وقد بذل سلفنا الصَّالح في هذا المجال جهوداً مضيئة، وقفوا من خلالها على أسرار الكثير من لطائف هذه اللُّغة الشريفة، وتركوا لنا تراثاً ضخماً أودعوه دقائق فكرهم، وعميق نظرهم، وهو عنوان لحضارة هذه الأمة وتاريخها، ويذكر بعض الباحثين في مجال التحقيق، أن ما ضاع من هذا التراث بسبب غفلة الناس وتفريطهم أكثر مما ضاع بسبب عوادي الحروب والأيام، ولا زال كثير منه حبيس الرُّفوف في خزائن المكتبات، تنتظر اليد التي تخرجه إلى النور.

فمما لا شك فيه أن القيام بأمر اللغة العربية ركن أصيل في البُنيان الحضاري للأُمَّة، وأساس رئيس في رسالة نبينا محمد-صلى الله عليه وسلم- لا تتم إلا بها، ولذا كان حفظ اللغة العربية من حفظ القرآن الكريم، ولا يحفظ القرآن إلا بها. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر الآية: 19.

وقد أبلى سلفنا الصَّالح، وعُلماؤنا الأَجلاء أحسن البلاء في خدمة لُغة القرآن، وكان علم النُّحو من أعظم ما أنجزوه، مما أذهل الغير من بعد ما طابت به قلوب المحبين، ولا نزال في أمس الحاجة إلى استنهاض الهمم والعقول، لتسليط الأنوار السنية على تلك العلوم البهية، فكان أن سنحت لنا الفرصة-بكرم منه سبحانه وفضله-أن نُدلف إلى ميدان خدمة لغة القرآن الكريم، لتتشرف بدراسة من الدراسات النحوية للغة سطع نورها من أحد مصابيح أعلامها الكثر.

ولا يخفى على المتتبع للحركات الثقافية في العالم العربي والإسلامي، الدور الفعَّال الذي قام به ثُلَّة من المفكرين والأدباء والعلماء في إحياء التراث المخطوط، وإخراجه إلى الوجود لعبد السلام هارون، ومحبي الدين رمضان، صلاح الدين المنجد وغيرهم؛ إذ تعد جهودهم من عوامل قيام النهضة للأمة العربية، من أجل صناعة تواصل بين الماضي العريق، وبين الحاضر الجميل، حتى تنعم تلك الأمة بالمستقبل المشرق الزاهر، فكان العالم الإسلامي بكنوزه الكثيرة مقصد أغلب الباحثين من أجل الظفر بهذا الكنز العظيم.

وظلّت منطقة المغرب العربي بذخائرها الثرائية المخطوطة هدفاً لأولئك الباحثين، الذين عمدوا إلى إخراجه بشتى الوسائل، شرعية كانت أم غير ذلك لما تحتويه تلك الكنوز من مادة علمية وقيمة فنية كبيرة.

ويأتي هذا البحث من أجل إزالة غُبار النسيان عن ذلك الثراث وإنقاذه من الضياع والاهتمام به ورعايته حتى لا يموت في الظلام.

وحين منّ الله بفضله عليّ ، ويسرّلي أمرّي ، فأتاح لي فرصة العُثور على نسخة من المخطوطة، من جامعة الملك سعود، موضوع التحقيق والدِّراسة، والمعنون بـ: "العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حلّ شَرْح الأزهري على مُقدمة ابن آجرُوم"، ومؤلفه هو ابن العباس: أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج.

إن العزيمة على تحقيق هذا الكتاب المفيد في علم النحو، وتسليط الضوء على علم من أعلام هذه الأمة ، من الدوافع التي حزت في نفسي تحقيقه، رغم أن المهمة ليست باليسيرة ، وكانت من بين العوامل التي ساعدتني كثيراً على هذا العمل، العثور على نسخة أخرى في زاوية "الرابعة" بولاية برج بوعرريج ، بالوسط الجزائري ، فكان لزاماً الذهاب إلى تلك الزاوية، حيث استقبلني مسؤولها - حفظه الله ورعاه- الدّي لم ييخل عليّ بشيء ، من تسهيل مهمة الإطلاع على تلك النُّسخة الحجرية ، وأخذ كل الوقت في تفحصها وترتيبها ؛ إذ إنها لم تكن مُرتبة الصفحات ، أين كانت في حالة يرثى لها، فلم تكن موضوعة على رف من رفوف الزاوية، بل كانت مع ثُلّة من المخطوطات مكدّسة على طاولة ، وكم تأسفت لحال هذا التراث الذي لم يلق العناية والاهتمام في الحفاظ عليه، غير أنّ مسؤولها أكّد أنّ الأشغال قائمة بالزاوية من أجل تجديدها ونقل محتوياتها إلى هيكل جديد، وهو ما جعل تلك المخطوطات على تلك الحال.

وبعد استشارة الأستاذ المشرف الدكتور: عبد الكريم بورنان وموافقته على رعاية هذا البحث، عقدتُ العزم على إخراج الكتاب بِنُسخةٍ واحدةٍ خطية، وطبعة حجرية، يستفيد منه الطالّاب والباحثون على السواء.

الكتاب هو جزء لا يتجزأ من تراثنا المغاربي العربي الإسلامي المجيد، وكان خادماً للغة العربية؛ لغة القرآن الكريم، تناول علم النحو العربي، وهو علم شريف ووسيلة يتوسل بها إلى شيئين مهمين؛

الأول فهم كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - لأن فهمهما يتوقف على فهم هذا العلم.

والثاني إقامة اللسان على اللسان العربي، الذي نزل به كلام الله - عز وجل - لذلك كان فهم علم النحو أمر مهم جداً.

ولعل عزوف المحققين عن دراسة هذا الكتاب، يكمن في توفره على طبعات حديثة وتواترها وهو ما يسهل على القارئ الاستفادة مما فيه، فهو خرج إلى النور ولكن بدون تحقيق، أم هنالك أسباب أخرى لذلك؟ رغم ما للكتاب من أهمية كبيرة عند المغاربة، وهو من الكتب التعليمية التي لاقت اهتماماً كبيراً في التدريس في المغرب العربي خاصة، والعالم العربي بخاصة، ومما يمكن فإن تحقيق هذا الكتاب بقدر ما هو مفيد للقارئ، فإنه كان أمراً عسيراً، لصعوبة العثور على نسخ خطية أخرى للكتاب من أجل الاستفادة أكثر في التحقيق والمقارنة بينها، فكان كل الإعتماد على النسخة الخطية والطبعة الحجرية، أما الطبعات الحديثة فهي مليئة بالأخطاء والتحريفات والتصحيقات، كما أنها طُبعت طبعات تجارية لا أكثر، لا تفيد في التحقيق في شيء، على العكس فهي رغم كثرتها بقدر ما يصعب علينا تتبعها والأخذ منها.

ورغم وجود نسخ خطية للهاشية في كل من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ونسخة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة إلا أن الوصول إليها كان من الصعب علي، ولم أدخر جهداً في سبيل ذلك.

وإني إنما ذكرت هذه الصعاب ليس للتمنن والاستكثار على البحث، ولا ضناً مني بوقت أو جهد، فالعلم خليق أن تُشدَّ إليه الرِّحال، وتُنْهَى في سبيله الآجال، وإنما أذكرها اعتذاراً عما يكون قد شاب عملي من خطأ أو زلل أو سهو، وإني أخلصُ النية في تحقيق هذا الجزء من الكتاب، فلم أدخر جهداً في سبيل خدمة النص وتقديمه للقارئ في أقرب صورة، كما أرادَه صاحبه، وأسأل الله التوفيق والسداد.

أما خطة البحث فقد جاءت مبنية على فصل تمهيدي ثم قسمتها إلى قسمين، أحدهما للدراسة وثانيهما للتحقيق.

أولاً: قسم الدراسة واحتوى على ثلاثة فصول:

فالأول منها جاء على مبحثين؛ أولاً: التعريف بابن الحاج صاحب المخطوط، فتحدثت عن اسمه ونسبه ومولده ونشأته وشيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية ومؤلفاته ووفاته، ثم عرفت في الثاني عصر المؤلف ابن الحاج؛ الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية في تلك الفترة من حياته. أمّا الفصل الثاني فقد خصصته لموضوعات المخطوط، ويشتمل عدة مباحث:

أمّا المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى ابن الحاج.

المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الرابع: مذهبه النحوي.

المبحث الخامس: منهجه في الكتاب.

المبحث السادس: مصادره.

المبحث السابع: شواهد.

المبحث الثامن: الأصول النحوية في شرحه.

المبحث التاسع: من الأحكام الواردة.

أما الفصل الثالث فوصفت فيه نُسخي التحقيق، وبَيَّنت فيه المنهج المتبع في التحقيق.

ثانياً: قسم التحقيق: فقد تضمن النصّ المحقق، متلوا بالفهارس الفنية وثبتت المراجع.

حق وعرفان:

الشكر لله ربّ العالمين الذي منّ علي بالصحة والمكنات، والوقت والبركات، ثم للأخيار الكرام، والدي الحبيبين، وإخوة كبيرهم رحيماً وصغيرهم مؤازراً.

وأتقدم بتقديري وشكري الجزيل إلى أستاذي الدكتور: عبد الكريم بورنان ، مشرفي الذي كان البحث بفضلته فكرة ثم أضحي واقعا، فله أسمى آيات الشكر والتقدير عرفاناً مني على توجيهه ونصائحه، وجلّده وصبره على رعاية البحث، حتى جاء على حاله واستوى على سوقه.

فأسأل الله لهم جميعاً المثوبة والأجر ، والحمد لله الذي تتم بذكره الصالحات، والصلاة والسلام على رسولنا محمد - صلى الله عليه وسلم - إمام المرسلين.

فصل تمهيدي:

أ. التعريف بالآجرومية

ب. ترجمة مؤلف الآجرومية

ج. ترجمة الشَّيخ خالد الأزهرى

أ-التعريف بالآجرومية:

1. اسمها: لا يُعرف إن كان ابن آجروم قد وضع اسماً لمقدمته أم لا، ومهما يكن من أمر فإنها قد اشتهرت بالنسبة إلى صاحبها، فيقال: الآجرومية وتارة الجرومية، بحذف الألف، وتارة تضاف إليها كلمة المقدمة، فتصير المقدمة الآجرومية، أو المقدمة الجرومية، يقول المكودي: "وإنَّ من أجلِّ ما وضع من المقدمات المختصرة واللمع المتخيِّرة مقدمة الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقق المجود، فريد دهره وُحْبَة أهل عصره، أبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي، عُرف بابن آجروم، فهي مفتاح علم اللسان ، ومصباح غيب البيان"¹، ولم يذكر هنا المكودي إسم الآجرومية ، وإنَّما ذكر المقدمة وهو إشارة إلى ما ألفه ابن آجروم.

2. وقت تصنيفها:

لم يذكر ابن آجروم، ولا غيره من المترجمين والشُّراح زمن تصنيف الآجرومية، غير أن ابن مكتوم في "تذكرته" وهو من معاصري ابن آجروم، قال: وهو إلى الآن حيٍّ، وذلك في سنة تسع عشرة وسبعمئة، وذلك بعد أن أشار إلى مُصنِّفاته، وكتبه نحويًا مُقرئًا².

3. طبعاتها:

قد طبعت هذه المقدمة المباركة كثيرا في أكثر البلاد العربية، سواء مفردة أو مع شروحاتها وحواشيها أو مع مجموعة متون أخرى ، حتى يصعب على المتتبع لها أن يحصي طبعاتها، قال بروكلمان : "توجد مخطوطات منه في كل مكتبة، إلى جانب طبعات لا حصر لها"³.

ونشير إلى جانب يسير من الطبعات القديمة⁴ ، ومن ذلك:

- طَبْعَةُ روما (1593م)، وهي أولى طبعاتها.

- طبعة بولاق في مصر سنة (1239هـ-1819م)، وسنة (1252هـ-1832م) وسنة (1293هـ-

1873م) .

¹- شرح متن الآجرومية، أي زيد عبد الرحمن بن عي بن صالح المكودي، تحقيق وتعليق: أحمد ابن إبراهيم بن عبد المولى المغيني ، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى (1425هـ-2005م) ،ص:24.

²- التعليقات الجلية على شرح المقدمة الآجرومية، محمد بن صالح العثيمين، دار العقيدة، ص 42.

³- تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان، ط4 دار المعارف، القاهرة (414/7).

⁴- انظر للمزيد: التوضيحات الجلية في شرح الآجرومية ل محمد الهاشمي تحقيق: حاييف النبهان، الطبعة الأولى ، دار الظاهرية للنشر والتوزيع، الكويت، 2011 م.ص:(19-20).

- طُبعت بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي ، بمطبعة السعادة سنة (1324هـ-1904م).
- طبعة الميمنية بمصر، ومعها الدُّرة اليتيمة نظم الشيخ سعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي بمطبعة عيسى الحلبي سنة (1344هـ-1924م)¹.
- 4. **عناية العلماء بها:** ولعظم قدر هذه المقدمة، وظهور نفعها طبق العلماء يشرحونها، ويُدرِّسونها، ويُبيِّنونها ويُوضِّحونها، ولعلَّ من أنفس شروحاتها شرح الأزهرى ، الذي يعدُّ شرحًا وافيًا كافيًا في بابهِ، وموردًا صافيا لطلابهِ، واضح العبارة، ظاهر الإشارة ، وهو غير مختصر إختصار يُؤدى إلى الإخلال ، ولا مُطنبا إطناباً يُفضي إلى الإملال ، وعلى شرحه أُقيمت عدة حواش منها حاشية العلامة ابن الحاج ، شرحا مُشتملا على الدرر الفرائد، والغُرر من الفوائد الشوارد، يُحلُّ مبانيها، ويُوضح معانيها، ويُقرر قواعدها، ويُحرر مقاصدها، ويُؤيِّد ذلك بالأدلة، ويُسهله بالشواهد والأمثلة، ينتفع به المبتدئ، ولا يستغني عنه المُنتهى ، وهو مرحلة في النحو تعقبه مرحلة أخرى، وهو موضوع الدراسة.
- لما كان هذا السفر صغير الحجم عظيم الفائدة لا يستغني عنه الطالب المبتدئ في هذا الفن تصدر أهل العلم في كل وقت لشرحه وتقريبه إلى الطلبة ، فتوفر له من الشروح ما لم يتوفر لغيره²، وحسبنا هنا أن نذكر الشروح التي أُعتمدت في التحقيق للحاشية إضافة إلى أخرى ومنها:
- شرح الشيخ محمد بن أبي الفضل بن الصباغ الخزرجي المكناسي (ت 750هـ/1330م)³.
- شرح الشيخ أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي⁴، طبع هذا الشرح في تونس سنة 1292هـ وفي مصر سنة 1309هـ⁵.
- شرحان للشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل المغربي الأندلسي المالكي(ت853هـ)، أما الأول فسماه (المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الآجرومية)، وأما

¹- فهرسة الكتب النحوية المطبوعة، تأليف د: عبد الهادي الفضلي مكتبة المنار ،الزرقاء،الأردن،الطبعة الأولى 1407هـ/1978م،ص:97-98.

²- التعليقات الجليَّة ،ابن عثيمين،ص (43-44).

³- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ج/11، ص:128.

⁴- هو الشيخ أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي من علماء العربية نسبة إلى بني مكود ((قبيلة قرب فاس)) ولد بفاس وتوفي فيها سنة807هـ.

⁵- هدية العارفين في أسماء المؤلفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (529/1) الأعلام . خير الدين الزركلي، ط7 دار العلم للملايين، 1986م.ج/3،ص:318.

- الثاني فسماه (عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة) ، والشرحان مخطوطان ، الأول وسيط والثاني بسيط ، يوجد منهما نسخة بدار الكتب الوطنية في تونس برقم 7364 ضمن مجموع¹.
- شرح الشيخ شمس الدين أبي الفضل محمد بن أحمد بن عمر القرافي المصري المتوفي سنة 867هـ².
 - شرح الشيخ نور الدين علي بن محمد بن محمد بن علي الفرشي، توفي سنة 891هـ³
 - شرح الشيخ شمس الدين أبي المجد محمد بن محمد بن محمد البخاري الرميثي المتوفي سنة 895هـ ، وسماه بـ (المأمومية في شرح الآجرومية) وهو مطبوع⁴.
 - شرح الشيخ شمس الدين أبي العزم محمد بن محمد بن يوسف الحلاوي المقدسي توفي سنة 883هـ ، وقد قام بدراسة هذا الشرح والتعليق عليه عناية الله بن فقير الله بن جمعة البلوشي وهي رسالة الماجستير له⁵.
 - شرح الشيخ علاء الدين علي بن يوسف بن علي بن أحمد الدمشقي العاتكي الشهير بالبصري ، فقيه شافعي نحوي ، ولد سنة 842هـ وتوفي سنة 905هـ سَمَّاه (النَّفْحَةُ الزُّكِّيَّةُ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْآجِرُومِيَّةِ)⁶.
 - شرح الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأزهرى، الشافعي النحوي، المتوفي سنة 905هـ طبع في بولاق سنة 1274هـ وسنة 1290هـ.
- وعلى شرح الشيخ خالد الأزهرى -رحمه الله تعالى- عدة حواشي نذكر بعضاً منها :

¹- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا و رفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1797/2، 1796. هدية العارفين للبغدادى (198/2)، الأعلام لخير الدين الزركلي ، ط : 7، دار العلم للملايين، 1986م، ج7 ص:47 ، معجم المؤلفين،رضا كحالة، (54/9).

²- هدية العارفين للبغدادى302/2.

³- هدية العارفين(738/1).

⁴- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا ، دار إحياء التراث ، بيروت، لبنان، ج2، ص:420 ، معجم المؤلفين، لرضا كحالة 98/9.

⁵- هدية العارفين للبغدادى210/2 .

⁶- الأعلام للزركري 34/5.

- حاشيتان للشيخ أبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي بن وفاء الشنواني، وهو خال شهاب الخفاجي، توفي سنة 1019هـ سَمَّى إحداهما (الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية) وسمى الأخرى (المواهب الرحمانية على شرح الآجرومية) ¹.
- حاشية للشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن محمود الشلبي، المصري الحنفي الفقيه، المتوفى سنة 1020هـ تقريبا، سماها (الدرر الفرائد على شرح الآجرومية للشيخ خالد) ².
- حاشية للشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج (ت 1316هـ) سَمَّاها (العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم) فرغ منها سنة 1269هـ جاء في أولها «حمداً لمن نَجَّى بنا نحو الرشاد والهدى...» طبعت بمصر في بولاق سنة 1319هـ وفي الخيرية سنة 1321هـ وفي فاس سنة 1315هـ وطبعت حديثا في دار الفكر في مجلد واحد ³.
- حاشية للشيخ عبد الكريم بن محمد بن رمضان السكندري الأزهري المالكي الوفاي الشهير بالدري المتوفى سنة 1080هـ سماها ((الدرة السُّنِّيَّة على حلِّ ألفاظ الشَّيخ خالد والآجرومية)) ⁴ وهي مخطوطة بجامعة الرياض، رقم 415/د.ع.
- وهناك شروح وحواشي على الشروح كثيرة جدا لم أذكرها مخافة الإطالة وهي ربما تزيد عن المائة شرح ⁵، ولعل من أشهر الشُّروح تداولاً في وقتنا الحاضر، شرح العلامة الكفراوي ⁶ الذي أعرب ألفاظه، وشرح محمد محي الدين عبد الحميد (ت 1393هـ)، وشرح العلامة ابن عثيمين (ت

1 - هدية العارفين 239/1 - الأعلام للزركلي 62/2.

2 - كشف الظنون لحاجي خليفة 1796، 1797/2.. هدية العارفين للبغدادي 153/1. الأعلام للزركلي 276/1.

3 - إيضاح المكتون، إسماعيل باشا 107/2 - معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف إلياس سركيس، مصر، 1346/1928م، ج1، ص: 70.

4 - الأعلام للزركلي 346/3.

5 - يُنظر: كشف الظنون لحاجي خليفة 1796/2.

6 - الكفراوي:

1421هـ)¹، وقد تنوعت العناية بالأجرومية ، ولم يكتف أهل العلم بهذا الحدِّ ، بل تجاوزوه إلى أن نظّموها نظماً ، ومنهم من تَمَّها، ومنهم من أعربها.

¹ - الممتع في شرح الأجرومية ، مالك بن سالم بن مطر المهدي ، تقديم الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، مكتبة صنعاء الأثرية، ط1، 1425هـ/2004م، ص:10.

ب- ترجمة مؤلف الأجرومية:

1. اسمه ونَسَبه وشُهرته: هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنّهاجي، النحوي المشهور بابن آجرُوم بفتح الهمزة الممدودة وضم الجيم والراء المشددة. وقد نصّ أكثر من مترجم له ، بأن "آجرُوم" كلمة تعني بلغة البربر الفقير الصوفي¹، وزاد الرشدي فقال: "ومعناه بلسان البربرية الفقير أو الشيخ أو الفقيه الصوفي"².

وجاء عند بعض شراح الأجرومية كالمكودي وغيره: محمد بن داود³، قال الإمام السيوطي: "رأيت بخط ابن مكتوم في تذكرته قال: محمد بن محمد الصنّهاجي أبو عبد الله ، من أهل فاس يعرف بأكرُوم، نحوي مقري وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع وله مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها ، وهو مقيم بفاس يفيد أهلها بمعلوماته المذكورة ، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات وهو إلى الآن حي ، وذلك في سنة تسع عشرة وسبعمائة" اهـ، وقال: "وصفه شُراح مقدمته كالمكودي والرّاعي وغيرهما بالإمامة بالنحو، والبركة والصلاح ، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته"⁴، والصنّهاجي قيل نسبة للبلدة المشهورة، وقيل نسبة للبلدة المغربية⁵.

ولكن بخلاف ذلك ما فقد ذكر الشيخ صالح بن حمد العصيمي يقرر فيه أن اسم صاحب المقدمة المذكور اسمها أعلاه هو ابن آجرُوم براء مشددة ممدودة ؛بخلاف ما اشتهر بين الناس من أن اسمه هو ابن آجرُوم، وعليه فيكون اسم الكتاب إذا نسبناه إليه هو الآجرُومية، وقد ذكر الشيخ أنه أفاد هذا المعنى من كتاب أشهر غرة الأنوار بشرح أزهر الأزهار للدمنتاني⁶، ثم إني لم أقف على أحد قبله -أعني الشيخ العصيمي- مما اطلعت عليه من شراح المقدمة ذكر هذا الكلام أو نحوه، ويكون الضبط الصحيح لاسمه على ما ذكره الدمنتاني البجمعي هو بن آجرُوم ؛اقتصارا على فتح الهمزة دون مدّها،

¹ - التوضيحات الجلية في شرح الأجرومية، محمد الهاشمي، تحقيق: حاييف النبهان، دار الظاهرية للنشر والتوزيع ، الكويت، الطبعة الأولى، 2011 م ، ص: 7.

² - الأجرومية ، لابن آجرُوم، تحقيق: حاييف النبهان ، دار الظاهرية للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط2، 1432هـ/2011م، ص13.

³ - شرح متن الأجرومية، المكودي، ص: 9، الأجرومية، تحقيق: النبهان ص:11.

⁴ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت، (لا،ت) ، ص102، كشف الظنون، لحاجي خليفة 1796، 1797/2.. هدية العارفين للبغدادي 145/2 ، معجم المؤلفين 215/11.

⁵ - انظر الأجرومية، تحقيق النبهان، ص(11،12).

⁶ - غرة أشهر الأنوار بشرح أزهر الأزهار، للدمنتاني علي بن سليمان، مخطوطة، ص 2.

واعتبر ذلك في رسمها الوارد في المخطوطة والله أعلم بالصواب، ولكن هذا يخالف جميع أقوال أئمة اللغة والتراجم، وبعضهم قريب في عصره من ابن آجروم، ومنهم: ابن الخطيب والفيروزابادي والسخاوي والسيوطي والمقري التلمساني وابن العماد الحنبلي والعزي والحسيني والكتاني وغيرهم كثير. بخلاف علي الدمناني، فهو من علماء القرن الثالث عشر الهجري، وغالب الظن أن رأيه اجتهاد منه استخلصه من الأصل اللغوي للاسم في اللغة البربرية.

2. مَوْلده وَوَفاته:

قال المكودي في شرحه لمقدمته: « وكان مولده عام اثنتين وسبعين وستمائة وكانت وفاته سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في شهر صفر الخير، ودفن داخل باب الجديد بمدينة فاس ببلاد المغرب »¹. وقال ابن العماد الحنبلي - رحمه الله تعالى - وغير واحد: " ولد بفاس سنة اثنتين وسبعين وستمائة وتوفي بها سنة أربع وعشرين وسبعمائة " ².

3. مَوْلَّفاتِه وَطَبَّعات مُقَدِّمَتِه:

- اشتغل العلامة ابن آجروم بالعلم تأليفا وتدریسا، ومن مصنفاته³:
- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ، وهو شرح على الشاطبية.
 - البارع في قراءة الإمام نافع. وهو نظم.
 - الاستدراك على هداية المرتاب. وهو نظم.
- وله هذه المقدمة الجليلة وهو مشهور بها، وهي المقدمة الأجرومية في علم العربية.

¹- شرح متن الأجرومية، المكودي، ص9.

²- انظر: بغية الوعاة ص102، كشف الظنون 1796، 1797/2، هدية العارفين 145/2.

³- انظر الأجرومية تحقيق النبهان، ص: 14-15.

ج - ترجمة الشيخ خالد الأزهرى:

1-اسمه، نسبه ولقبه (*): هو الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الأزهرى الجرجاوى الشافعى النحوى الوقاد؛ لأنه كان يشتغل بإيقاد مصابيح الجامع الأزهر، وكنيته أبو الوليد، أو أبو الفضل، ويلقب زين الدين¹.

2- مولده ونشأته: وُلد في سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة بجرجا من صعيد مصر، وتحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة، ثم حفظ القرآن الكريم، وأدخل الأزهر²، ومن صفاته - رحمه الله - أنه اتَّصف بالورع، والصلاح، والتواضع حتى قيل انه إنسان خير³، كما اتسم بعذوبة اللسان، وزيادة التطلع، وغير ذلك مما يتم به الزين، وتقر به العين، واشتهر أيضا بإخلاصه في التأليف حتى قيل: "أن السبب في كثرة الانتفاع بكتابه" المقدمة الأزهرية في علوم العربية" إخلاصه في تأليفها⁴، إذ تميزت بالوضوح وعدم الإطالة، مع اشتغالها على أبواب النحو كاملة، والحق أن جميع من أرخ له كان معجبا بأخلاقه، يُكِنُّ له كل تقدير واجلال وينعته بالصلاح⁵، ومن أهم صفاته أمانته العلمية، إذ يتضح ذلك من خلال الكتب التي ألفها، فتبدو هذه السمة في تحريه الصدق فيما يرويه⁶.

3- مكانته، ومؤلفاته: برع الشيخ خالد في العربية، وشارك في غيرها، وأقرأ الطلبة⁷، وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها⁸، وقد ترك مؤلفات كثيرة؛ منها المخطوط، ومنها المطبوع، ومن مؤلفاته المطبوعة:

(*) أنظر ترجمته في:

إيضاح المكنون لاسماعيل باشا 118/3، 293، والأعلام للزركلي 297/2، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحى بن أحمد بن العماد العكري، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1896، ج1، ص8، 25-26. الضوء اللامع للسخاوي 171، 188/3. وكشف الظنون لحاجي خليفة 124/1، 154، 483، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة 96/4.

1- انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين بعد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ج3، ص: 171، وشذرات الذهب للحنبلي 26/8.

2- المرجع نفسه، ص: 172.

3- المرجع نفسه، ص: 172.

4- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح ابن عماد الحنبلي دار المسيرة، بيروت، ط1399، 2/1965م، ج8، ص: 26.

5- الشيخ خالد الأزهرى وجهوده النحوية ص: 14.

6- المرجع نفسه: 15.

7- انظر: الضوء اللامع للسخاوي 172/3.

8- ينظر: شذرات الذهب للحنبلي 26/8.

- شرح العوامل المائة في أصول العربية لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني.
- الألفاظ النحوية: حققه الدكتور خالد عمر الدسوقي في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، في العدد الرابع والعشرين 1426هـ - 2006م من ص 43-129.
- التصريح بمضمون التوضيح، طبع بمطبعة عيسى الحلبي وشركاه، مع حاشية للشيخ يس العليمي، وهو محقق¹.
- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، ويعرف بـ (إعراب ألفية)، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1343هـ - 1924م².
- الحواشي الأزهري في حل ألفاظ المقدمة الجزرية في علم التجويد، طبع في مكتبة محمد علي صبيح، د.ت، وفي المكتبة السلفية بالقاهرة.
- شرح الأجرومية، وسماه (نزهة ذوي القلوب الفهمية في شرح الأجرومية في أصول العربية)³.
- بشرى إعراب الأجرومية⁴.
- الزبدة في شرح الزبدة⁵.
- شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك⁶.
- المقدمة الأزهري في علم العربية⁷.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبن مالك النحوي المتوفى سنة 672هـ، وقد صرح باسم كتابه هذ في التصريح⁸.

¹- الكتاب حققه الدكتور عبد الفتاح بحيري- رحمه الله تعالى- ونشره في خمسة أجزاء في مطبعة الزهراء للإعلام العربي، ط 1، سنة 1418هـ/1997م.

²- ينظر : كشف الظنون لحاجي خليفة 154/1-483.

³- ينظر : بشرى إعراب الأجرومية ص11.

⁴- ذكره في كشف الظنون 1797/2.

⁵- كشف الظنون 952/2، معجم المؤلفين 96/2.

⁶- كشف الظنون 154/1، الأعلام للزركلي 297/2.

⁷- كشف الظنون 1798/2.

⁸- التصريح : خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، 2000 م، ج2، ص:74.

- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام النحوي¹.
- وله مؤلفات أخرى في الدراسات القرآنية والدراسات اللغوية².

¹- كشف الظنون: 154/1، الأعلام للزركلي: 297/2.

²- ينظر: الشيخ خالد الأزهرى وجهوده النحوية ص: 41-44.



قسم

الدراسة

الفصل الأول: عصر ابن الحاج

أحمد بن محمد بن حمدون السلمي (ابن الحاج).

1- التعريف بالمؤلف:

أ. اسمه ونسبه

ب. مولده

ت. شيوخه

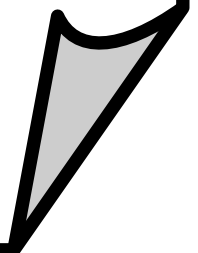
ث. مكانته العلمية ومصنفاته

ج. وفاته

2- خصائص عصر المؤلف:

أ. الحياة السياسية والاجتماعية

ب. الحياة الثقافية



المبحث الأول: التعريف بالمؤلف:

أ- إسمه ونسبه:

هو أحمد بن محمد بن حمدون بن عبد الرحمن : الشهير بابن الحاج، السمي أصلاً وحسباً ،
المرداسي نسباً، الفاسي داراً ومنشئاً.

وجاء ذكره في معجم المؤلفين لرضا كحالة: "أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المعروف بابن
الحاج"¹، وكذلك أشار إليه إسماعيل باشا في إيضاح المكنون فقال: "أحمد بن محمد بن حمدون
السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج"²، وذكره محمد حجي في (موسوعة أعلام المغرب العربي)،
"أحمد بن محمد ابن الحاج السلمي"³.

والسُّلَمي بضم السين وفتح اللام، نسبة إلى القبيلة.
والفَّاسي نسبة إلى مدينة فاس بالمغرب الأقصى، أين وُلد ابن الحاج.

ب- مولده:

ولد — رحمه الله — سنة خمس وثلاثين ومئتين وألف ، بمدينة فاس، كما ذكره سيدي الطالب في
رياض الورد⁴، وذكره أيضا محمد صبحي⁵.

¹ - كشف الظنون: 107/2.

² - موسوعة أعلام المغرب العربي، محمد حجي، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1996، ج 8 ، ص: 2816 .

³ - المرجع نفسه، ص 2816.

⁴ - الأعلام بمن حل بمراكش وأغمات من العلماء: العباس بن ابراهيم الشمالي، راجعه عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية الرباط،
1993م، ج2، ص: 435. سلوة الانفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق: عبد
الله الكامل وحمزة بن محمد الطيب ومحمد حمزة علي الكتاني، دار الثقافة، ط1، 2004 م، ج2، ص: 210.

⁵ - موسوعة أعلام المغرب العربي، لحجي، 2816/8.

ج- شيوخه وتلاميذه:

1- شيوخه:

لا شك أن حافظا كبيرا كابن الحاج قد درس على كبار أهل عصره، كما هي عادة أهل العلم الكبار والعلماء في كل عصر، ومن أولئك العلماء الذين أخذ منهم علمه؛ والده محمد بن حمدون السُّلمي¹، المفسر المحدث والفقيه والأديب، المشارك في أنواع العلوم. وأخذ عن عمه الطالب ابن حمدون²، وعن شيخ الجماعة جدّه عبد الرحمن، وسيدي علي قصارة³، وأحمد المرينسي⁴، ومحمد الحراق⁵، وغيرهم ممن أخذ عنهم.

2- تلاميذه:

وأما تلاميذه ففما لا شك أيضا أنه قد تلقى العلم على يديه الكثير من طلبة العلم في عصره، لا سيما أهل بلده ومدينته فاس، فمن ذلك أن - ابن الحاج - كان ممن ساهم في تعليم الملك الحسن الأول ملك المغرب، ومنهم كذلك الطالب الأنجب أبو عبد الله محمد التهامي بن محمد بن يوسف الوزاني⁶، وقد ذُكر على غلاف الحاشية.

1- هو العلامة المؤرخ أبو عبد الله محمد الطالب بن أبي الفيض حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون ابن الحاج السُّلمي المرادسي الفاسي. ولد حوالي سنة (1217هـ)، توفي بعد عصر يوم الجمعة التاسع من ذي الحجة الحرام من سنة (1273هـ)، ينظر: الفهرسة الكبرى والصغرى، لأحمد ابن الخياط الزكاري، ص: 105-106، وسلوة الأنفاس، الكتاني 170-169/1، والأعلام بمن حل مراكز وأعمات من الأعلام للشماللي: 306-303/6، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكي، محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية القاهرة، 1349هـ. ص401، ومعجم طبقات المؤلفين على عهد دولة العلويين، عبد الرحمن ابن زيدان، تحقيق: حسن الوزاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 2009 م، ج2، ص:145-147.

2- هو أبو الفيض حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون بن عبد الرحمن الشهير بابن الحاج، السُّلمي المرادسي، وُلد بفاس سنة (ت.1174هـ) وتوفي سنة 1232هـ. ينظر: الأعلام للزركلي: 275/2. سلوة الأنفاس: 7/3. شجرة النور الزكية: 379.

3- ت 1259هـ. ينظر: سلوة الأنفاس للكتاني 256/2، شجرة النور الزكية، محمد بن محمد مخلوف، ص: 398، معجم المؤلفين، رضا كحالة 32/7.

4- أحمد بن محمد المرينسي، فقيه محدث مدرس، من أعلام مدينة فاس، توفي عشية يوم الجمعة 13 صفر عام 1277 هـ. ينظر: ترجمته في شجرة النور الزكية، محمد بن محمد مخلوف 1/ 574 رقم 1615.

5- أبو عبد الله سيدي محمد بن محمد بن عبد الواحد بن يحيى بن عمر الحسني العلمي الموسوي، ولد سنة 1186هـ، كان عالما جليلا، توفي رحمه الله عام 1261هـ. ينظر: سلوة الأنفاس للكتاني 389/1، موسوعة أعلام المغرب العربي لحجي 2816/8.

6- لعله: هو الإمام العالم الأديب اللغوي الأصولي المسند الرحال أبو عبد الله محمد بن محمد التهامي بن محمد بن عمرو من أولاد ابن عمرو الذين ينتسبون للأَنْصار، الرباطي الدار دفين مكة المكرمة، توفي بها سنة 1244هـ. ترجم له الزركلي 7: 299 وينظر: شجرة النور: 382 ودليل مؤرخ المغرب: 323، 350، 391، 465.

د- مكانته العلمية:

لقد كان لابن الحاج قدر من الإحترام والتقدير من أهله، كان مُشاركاً في أنواع من العلوم، وكان على قدر كبير من العلم الذي تحصل عليه من خلال مُجالسته لكبار علماء عصره، من والده وعمه وغيرهما.

وكان يُحظى بمكانة خاصة، فكان والده شديد العناية بتربيته، ويتحاشى كل ما قد يحول دون نجاحه ونمو مساعيه، لا سيما في مجال التحصيل، حيث كان يوليه فيها الكثير من الرعاية والحزم والإجتهاد، وهي الصفات التي تركت بصاماتها الجليلة على حياة ابن الحاج، كما أظهرت ما كان يختزنه من مهارات فطرية عديدة، مما جعل ابن الحاج مُقبلاً على طلب العلم والتحصيل، وكان محل إعجاب لدى كافة شيوخه وأساتذته، نظراً لما أونية من صفاة حسنة وديانة مُثنية، إلى غير ذلك مما كان بادياً على مُحييه من ألمعية وذكاء ونشاط.

وقد كثر ثناء العلماء عليه، وإشادتهم بأعمال ابن الحاج واستحقاقاته، ومن هذا الإطار ما نعت به صاحب كتاب " زهر الآس في بيوتات أهل فاس"، حيث قال: " وكان مؤرخاً ضابطاً، وله اليد الطولى في الفصل والفرع، وله باع طويل في النحو والتصريف والمنطق والبيان، والفقه والتاريخ، والأنساب، والسير، وكانت له مهارة في علم النوازل والقضايا والتوثيق، وكانت لمشاركات في جميع الفنون، وإليه المرجع فيها في حل المشكلات، ورفع الظنون، وكانت القضاة ترشّحه لفصل القضايا بين الخصمين..."¹.

والغالب عليه معرفته لعلم النحو، وكان -رحمه الله- فقيهاً عالماً أديباً "حافظاً مُحرراً ذا مروءة واستبصار ومعرفة بنوادر التاريخ والأخبار، وصناعة في الإنشاء، يتصرف في القول كيف ما شاء، وخلق حسن وسمة مستحسن، وله في أكثر الفنون المشاركة التامة مع الاستحضار العجيب والاطلاع الغريب"².

هـ- مصنفاته:

اشتغل ابن الحاج بالتدريس والتأليف، ومواكبة أهل العلم في زمانه، وله مصنفات في كثير من ميادين العلم والعلوم، وهو مقيم بفاس يُفيد أهلها من ما آتاه الله من علمه.

¹ - زهر الآس في بيوتات أهل فاس 324/1-325.

² - الأعلام بمن حل بمراكش للشملالي، 435/2.

ومن مؤلفاته :

- حاشية على شرح المكودي على الألفية، سماها (الفتح الودودي على المكودي)¹.
 - الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن²، يشتمل هذا الكتاب على خمسة عشر مجلداً، وهو من الكتب الأساسية في تاريخ الدولة العلوية وتاريخ أمير المؤمنين الحسن الأول³.
 - حاشية على شرح الشيخ التادوي على التحفة، وهي لم تكتمل⁴.
 - الدرر الطبية المهداة للحضرة الحسنية. وهو مؤلف في علم الطب⁵، وهو الاختصار الذي وضعه لكتابه، الدر المنتخب، وقد جعله في سبعة مجلدات فقط.
 - تأليف في فضل ليلة المولد على ليلة القدر⁶.
 - تأليف في زيارة الأولياء⁷.
 - تأليف في الذِّ عن النَّسب العلوي⁸.
 - الدرة التاريخية المهداة إلى الحضرة الحسنية، وهو مؤلف في ثلاثة أسفار⁹.
 - العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن آجروم¹⁰.
- لم يكن لابن الحاج هذا القدر الكبير من التأليف، لولا علمه الواسع وثقافته الكبيرة، فقد كان ابن الحاج مواظباً على طلب العلم وتحصيله، فأخذ العلوم في عصره ما إمتلأ به وطاب فقها

1- الحاشية لابن الحاج ، طبعت في مجلد واحد في دار الفكر. ينظر: هدية العارفين للبغدادي 529/1 ، الأعلام للزركلي 318/3.

2- وهو مؤلف في عدة مجلدات ، وهو أجمع تأليف كُتب عن هذه الدولة في تلك الفترة. ينظر: موسوعة أعلام المغرب العربي لحجي 2816/8. الأعلام بمن حل بمراكش للشماللي، 435/2.

3- أشار الفقيه محمد بن أحمد العبيدي الكانوني في كتابه: جواهر، إلى مؤلفه وقال عنه، وهو يتحدث عن كتابه هذا: «أنه استوعب فيه تاريخ الدولة العلوية استيعاباً لم يتقدم لغيره» ينظر: الكمال في تراجم الرجال الكمال في تراجم الرجال، محمد بن أحمد العبيدي الكانوني، تحقيق: المطبعة العربية ص: 53.

4- موسوعة أعلام المغرب العربي 2816/8. الأعلام بمن حل بمراكش: 435/2.

5- الأعلام بمن حل بمراكش، للشماللي، 435/2.

6- المصدر نفسه، ص: 435.

7- المصدر نفسه، ص: 435.

8- الأعلام بمن حل بمراكش: 435/2.

9- موسوعة أعلام المغرب العربي 2816/8. الأعلام بمن حل بمراكش: 435/2.

10- الأعلام بمن حل بمراكش: 435/2.

وحديثاً وتاريخاً، ولغة وطباً، وكان محل تقدير وإعجاب لدى كافة شيوخه ومعلميه، فكان ذا معرفة كبيرة بالأخبار والتواريخ، وكان فيها بحراً عميقاً لا يُدرك شأنه، ولا يُبلغ مداه، وهو ربما الفن الذي أشتهر به ، وبلغ فيه الرتبة (القعساء)¹ بين مُعاصريه، بالإضافة إلى تصرفه التام في مُصطلحات علم النحو وغيرها من العلوم. ز. وفاته: توفي ابن الحاج - رحمه الله - بعد عصر الاثنين سابع وعشري ذي الحجة² ، سنة ستة عشرة وثلاثمائة وألف (1316هـ) ، ودُفن في زاوية أحمد بن علي الصلاحي الوزاني وهي زاوية بعين الخيل³.

¹ - القعساء: القَعْس: نقيض الحَدَب، وهو خروج الصدر ودخول الظهر؛ قَعَسَ قَعْساً، فهو أَقْعَسُ ومُتَقَاعِسٌ وقَعَسَ كَقَوْلِهِمْ أَنْكَدَ وَنَكَدَ وَأَجْرَبَ وَجَرِبَ، وهذا الضَرْبُ يعتقب عليه هذان المِثَالان كثيراً، والمرأة قَعْسَاء والجمع قُعْس وعِزَّة قَعْسَاء: ثابتة؛ قال -: والعِزَّة القَعْسَاء لِلْأَعَزِّ ورجل أَقْعَس: ثابت عزيزٌ مَنِيح. وَتَقَاعَسَ الْعِزُّ أَي ثَبِتَ وَامْتَنَعَ وَلَمْ يُطَاطَءْ رَأْسُهُ. ينظر: لسان العرب، للإمام أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري ، دار صادر، بيروت، 1955-1957م. مادة (قعس).

² - موسوعة أعلام المغرب العربي: 2816/8.

³ - الأعلام بمن حل بمراكش: 436،

المبحث الثاني: خصائص عصر الشارح:

تمهيد:

من المفروغ منه أن الأدب بالمغرب العربي كان من الناحية التاريخية آخر ما تنفست به العربية في أقطارها المفتوحة، فقد عرفت هذه الأقطار والأمصار الإسلامية ، شرقا وغربا أدبا عربيا نشأ فيها و نزع إليها، قبل أن يُعرف ذاك المغرب بالأقصى، وبالخصوص في هذا التحديد الذي يخرج من نطاقه إمارة تاهرت الرستمية المتاخمة.

وقد كان هذا التأخير بسبب عدة عوامل ، جغرافية وحضارية واجتماعية ، وسياسية عملت فيها الفتن والحروب، وكان ظهور الأدب العربي في المغرب الأقصى أول بادرة له خلال القرن الثالث ، أو أواخر القرن الثاني ، ليتطور بعد ذلك في هذه المنطقة، مُرورا بمراحل كان فيها الأدب مزدهرا وقويا، وتارة وكان الأدب في ضعف وانحطاط وتقهقر.

أما الفترات المتتالية فقد تميزت هي بما يخصها من أحداث وتحولات طرأت على البلد، فقد عاش المغرب الأقصى عدة أحداث سياسية ساعدت على تكوين معالم دولة غير التي كانت بالماضي. ففي الفترة الممتدة بين القرن الثاني عشر للهجري (12هـ) وبداية القرن الثالث عشر (13هـ)، شهد المغرب أوضاعا سياسية واجتماعية واقتصادية، أثرت على الجانب العلمي والمعرفي والأدبي في تلك الفترة، فتغيرت صورة الأدب والثقافة ، وكان لهما نصيب من تلك التغيرات، ومهما يكن فإن التطور الذي صاحب الحياة الأدبية كان بفعلاها ، وبفعل الصراعات العقائدية في تلك الفترة، أي أن الجو العام للمغرب الأقصى هو الذي هيأ تلك الظروف التي ساهمت في الحياة الأدبية، فتأثر الشعراء بها، وعكف الكتاب على النشر والكتابة في شأن تلك الأحداث التاريخية والسياسية والاجتماعية.

أ- الحياة الاجتماعية والسياسية (1819-1897م):

لقد تميز الوضع السياسي على العموم بالصراعات السياسية خلال الفترة الممتدة بين (1792م- 1822م)، حيث إنقسمت البلاد بعد مقتل يزيد ابن محمد بن عبد الله¹، والذي كان والده يصفح عنه في كل مرة، حيث أفسد الإبن في عامين كل ما بناه الوالد خلال ثلاثين عاما من حكمه في المغرب الأقصى، وتأثرت العلاقات الودية التي كانت قائمة بين المغرب واسبانيا.

ثم تولى أخوه الحكم ما بين 1792م و 1822م، فبعد ما أنقسمت البلاد حيث بايعت ثلاثة سلاطين ، فقد بايع أهل الحوز ومراكش السلطان هاشم، وبايعت بلاد الهبط والجبل في الشمال السلطان مسلمة - وهو الأخ الثالث - والذي هو خليفة لأخيه اليزيد بمنطقة جباله والهبط، فإنه أعلن نفسه سلطانا بمجرد ما بلغه خبر ما جرى لأخيه بمراكش، وكانت الرسائل الأولى التي بلغته تخبر بوفاة أخويه اليزيد وهشام معا في معركة زاكورة²، فبعث إبنه رشيدًا وجعفرًا إلى المدن القريبة من جبل العلم، لأخذ البيعة له من أهلها، وأمر ولده المولى جعفر أن يصل إلى طنجة لإخبار ممثلي الدول الأجنبية بوفاة أخويه، ومبايعة الأمة له، وطلب الاعتراف به سلطانا على المغرب، وبايعت فاس ومكناس وقبائل الغرب وسلا والرباط السلطان سليمان.

استمر الصراع بين الإخوة فترة إمتدت لأربع سنوات حتى أستتب الأمر للسلطان سليمان³ سنة 1796م، وكان هذا الأخير أقرب لقلب أبيه السلطان أحمد من كل إخوته؛ " لسعيه فيما يرضي الله ورسوله، وانشغاله بالعلم والعكوف على سجلمانة⁴ وغيرها، ولم يلتفت إلى شيء مما كان يتعاطاه إخوته الكبار والصغار، من أمور اللهو كالصيد والسماع ومعاقرة الندمان، وما يزري بالمرءة"⁵.

لقد استطاع السلطان سليمان التغلب على خصومه، وتوطيد سلطته في كل أنحاء المغرب، حتى أنه حرر وجدة والمغرب الشرقي من قبضة الأتراك في تلك الفترة، وسجلت السنوات 1805-

¹ - ولد عام (1180هـ، 1766م)، وتوفي بمراكش (1206هـ، 1792م)، ينظر: الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، لبعيد الرحمن ابن

زيدان، المطبعة الاقتصادية بالرباط 1937م، ص: 65.

² - ينظر: مقال ل: عبد الوهاب ابن منصور ، مجلة دعوة الحق العدد 296.

³ - ولد السلطان سليمان سنة 1180هـ/ 1766م، بالضريح الإدريسي وتوفي في ربيع الأول عام ثمانية وثلاثين ومائتين وألف الموافق

29 نوانير 1822م. ينظر: الدرر الفاخرة: 68.

⁴ - ينظر: مدونة التراث ، أكادير الأحد 18 ديسمبر 2011 (سجلمانة دراسة تاريخية وأثرية). خديجة بيهي وعبد الغني إيتلفاقر.

⁵ - الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: أحمد بن خالد الناصري، ج1، ص: 86

1810م أوجّ حكمه، ولكن الإغتيال بدأ منذ سنة 1811م، بسبب تعدد صراعاته مع بربر الدوسط من (1811م إلى 1818م)، ثم صراعه مع الشراردة¹ في الجنوب تارة أخرى، حيث مُني بهزائم ثقيلة أفقدته هيئته لتعم الفوضى في البلاد، وعاد العبيد في فاس إلى عصر الفوضى ليتسع نطاقه بعد ذلك. وكانت سياسة السلطان الدينية كوالده السلطان محمد، سلفي النزعة ينفر من إنحلاف الطرق الصوفية المتفرعة عن الطرق الصوفية الكبرى كالشاذلية²، ولتقد تأثر المغاربة في تلك الفترة بالوهابيين، وعدوا أنهم لا يخالفون الشريعة، وأُتهم في غاية الإستقامة، وذلك من خلال المناقشات التي دارت بين علماء المغرب والوهابيين، حيث كان هنالك اتفاق في وجهات النظر، ويبدو أن السلطان سليمان وجد في الأفكار الوهابية وسيلة للقضاء على البدع المخالف للدين، وزعماء الطوائف الذين عُرف فيهم الصلاح، ولقد صاحب زعيم التيجانية وهو الشيخ أبو العباس أحمد التيجاني³.

لقد نشأ الصراع بين السلطان سليمان والبربر سنة 1811م بسبب تمسك السلطان بقائد فرضه على البربر دون إرادتهم، فقام صراع بين قبائل البربر الأطلس الأوسط التي إمتدت إنتصاراتها إلى ضواحي فاس ومكناسة، ليتصدى لها السلطان سنة 1811م، أين تعرض جيشه إلى الهزيمة لعدة عوامل كان منها: عدم رغبة الجنود في القتال وكرهم لذلك، كما انحازت قبائل البربر في جيش السلطان إلى الثوار، وتعرض معسكره إلى هجوم البربر في أطراف فاس ومكناسة، وسيطر البربر على كل المناطق المحيطة بالعاصمتين المغربيتين، ليتراجعه بعدها السلطان، وكانت هذه الهزيمة إذلالا جديدا أثر في نفسية السلطان فسئم الحياة وملّ العيش ليتوفى بعد ذلك⁴.

لقد شكل احتلال فرنسا للجزائر سنة (1830م)، الحدث الذي كان له صدى كبيرا وانعكاسات خطيرة على مستقبل شمال إفريقيا ككل، وقد ادخل المغرب الأقصى في دوامة من الصراع وتغيير جذري لتاريخ المنطقة بقيادة السلطان عبد الرحمن⁵ سلطان المغرب في تلك الفترة، ومهما يكن

1- ينظر: تاريخ المغرب العربي الحديث: المغرب الأقصى - ليبية، محمد علي عامر، محمد خير فارس، منشورات جامعة دمشق. ص 125.

2- الشاذلية: نسبة إلى أبي الحسن الشاذلي علي بن عبد الله الحمسي الغماري المغربي (المتوفى سنة 1259/656)،

3- هو أبو العباس أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد بن محمد التجاني، ولد عام 1150 من الهجرة بقرية عين ماضي. من إعداد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء نسقها أبو حميد الفلاسي ص: 2.

4- ينظر: الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، الناصري: 165/1.

5- ولد السلطان عبد الرحمن عام 1204 هـ، وبويع له بفاس بعهد من عمه السلطان سليمان في سادس وعشري 16 ربيع الأول عام 1238 هـ الموافق 11 ديسمبر 1822 م. ينظر: الدرر الفاخرة ص: 78.

من الأمر فإن وجدو سلطة غير اسلامية في الجزائر - سلطة الاستعمار - سببت للسلطان عبد الرحمن مضايقات كبيرة، إذ صار مع مرّ الأيام يخشى من موقف يجعله خائناً لدينه ، أو من عواصف الجهاد في سبيل الله، الذي أعلنه محي الدين، ثم الأمير عبد القادر¹، الذي صار رمزاً للخلافة الإسلامية المتمثلة في الصراع والدفاع عن الدين وإقامته، وفي هذا الوقت كان الشعب المغربي يُعاني قلقاً عاماً ويتابع باهتمام الأوضاع في الجزائر².

لقد قدم السلطان عبد الرحمن عدة مساعدات للأمير عبد القادر في حربه ضد فرنسا، ولذلك كان الموقف السياسي الفرنسي والحكومة الفرنسية المحتلة، ترفض تلك المساعدات التي يقدمها السلطان للأمير، حيث أرسل مبعوثه إلى السلطان ليحتج عليها وضروة وقفها ووقف أي تدخل من جانب المغرب.

ولقد كان السلطان عبد الرحمن غيوراً على مبادئ دينه المداسة من طرف الغزاة، ولكن إحساسه هذا لا يقل من اهتمامه باستقرار عرشه³، وهو ما جعله يوقف المساعدات العسكرية بسبب الضغط الفرنسي عليه، ومنذ مجيء بيجو سرعان ما ظهرت نوايه في احتلال المغرب الأقصى لتدشن بذلك مرحلة جديدة في تاريخ المغرب الأقصى، وهي المرحلة التي بدأ فيها النزاع المباشر بين الطرفين ليمتد النزاع إلى مناطق جديدة من التراب المغربي بأمر من بيجو، الذي أمر جيوشه بالهجوم على المغرب عن طريق البر سنة 1844م، أين التقى الجيشان؛ المغربي بقيادة محمد بن عبد الرحمن ، والفرنسي بقيادة بيجو، وكان الإنهزام الفظيع للجيش المغربي، وكانت هذه الحادثة هي التي ضعفت قدرة المغاربة على الحفاظ على استقلالهم، وظهور ضعف الدولة أمام الدول الأوروبية.

لما جاء محمد ابن السلطان عبد الرحمن⁴، أين قام بالرعاية بأمور الجيش والسياسة أكثر من والده السلطان، كما دعا إلى ضرورة الإصلاح السياسي، وتنظيم المغرب كدولة لها جيش وسياسة

¹ - ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين في 23 رجب 1222 هـ الموافق لشهر ماي 1807 م ببلدة القيطنة قرب مدينة معسكر، توفي الأمير عبد القادر في عام 1883 بدمشق عن عمر يناهز 76 سنة. ينظر: اسماعيل العربي، الأمير عبد القادر الجزائري مؤسس دولة و قائد جيش، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغبة، الجزائر، 1984.

² - المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول: محمد العربي العريشي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، 1989م. ص 27.

³ - المرجع نفسه، ص 30.

⁴ - بويغ له في 29 محرم سنة 1276 هـ الموافق ل: ثامن وعشري غشت 1859م، وتوفي بمراكش في الثامن من رجب عام 1290 هـ الموافق لسنة 1873م. ينظر: الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، لبعيد الرحمن ابن زيدان، المطبعة الاقتصادية بالرباط 1937م. ص: 89.

محكمة، وقد جاءت بعض الحروب كحرب تطوان وإعتلاء محمد العرش المغربي من أهم الأسباب المباشرة بالإصلاح، إلا أن السلطان ما لبث أن أصابه نوع من الإحباط ، ولم يعج له نفس الحماس الذي كان عليه وقت ولايته للعهد، لأنه اصطدم بالواقع، ولم يكن نفوذ السلطان مُمارسا على كامل التراب المغربي بنفس الفعالية، فوجدت قبائل ترفض الإمتثال للسلطة المركزية والخضوع لها، ومهما قيل فإن السلطان محمد قد قام بعد اصلاحات جذرية في عهده مست الجيش والسياسة وميادين الحياة الإجتماعية، إلا أن المشاكل والأوضاع التي كانت في تلك الفترة أدت إلى تسلم الحسن الأول الحكم في المغرب الأقصى.

لما توفي السلطان محمد بن عبد الرحمن تولى الحسن الأول¹ الحكم²، وسط عدة صعوبات معارضة له، أولها تعميم البيعة والإعتراف بسلطته، بالإضافة إلى أسباب التمرد الكثيرة، فهناك إخوة السلطان، وانقسام النواحي حول مناصرة أبناء السلطان محمد المتوفي، كما أن الدول الأوروبية لم تتفق على وريث عرش المغرب، ورغم ذلك استطاع الحسن الأول إستمالة الطبقة المغربية وأشرف الأسرة العلوية، ولكن انحصرت المعارضة في الجزء الشمالي من المغرب الأقصى، إلا أنه عزم على إخضاعه بالقوة، حتى قصد مكناس وانتهى به الأمر إلى فاس أين اعترف أهلها بسلطته منذ الوهلة الأولى³، إلا أن الأمن الكامل للسلطان لم يستتب إلا في خريف 1874م، لتظهر بعد ذلك مواقفه في الحكم وبناء الدولة سياسيا واجتماعيا.

وكانت هناك عدة مواقف حول قيام السلطة في عهد الحسن الأول فمنهم من يرى أن السلطة المطلقة قائمة على أساس ديني شريف، ممثلة في شخص السلطان صاحب السلطة المطلقة والزعامة الدينية في المغرب الأقصى⁴، فيما ينفي البعض الآخر أن يكون للمغرب طابع ديني ، مصرحين أن الحكومة المغربية كانت ذا سلطة دينية لا غير⁵، وعلى العموم فقد كانت سياسة الملك هجينة بين هذه وتلك المواقف، فهي قائمة على أساس رجال الدين والدنيا ، وعلى ذوي المنفعة والأشرف

1- ولد الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام سنة 1247هـ (1831م)، وبويع له بعد وفاة والده عام 1290هـ (1873م)، وتوفي سنة 1311هـ (1894م). ينظر: الدرر الفاخرة ص: 97، المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول ص: 61.

2- المفيد في تاريخ المغرب : محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، دار الكتب الدار البيضاء ص: 234، 235.

3- المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول، ص 67.

4- المرجع نفسه، ص 82.

5- المرجع نفسه، ص 82.

وغيرهم " وكان ذا تدخل في الشؤون السياسية والإدارية وحتى في أبسط الجزئيات"¹، وكانت سلطة فردية لا يمنح القرار للوزراء الذين كانوا قاصرين عن أداء مهامهم لكون السياسة كانت تقيم بطابع الإرتجال والفردية. وبعد وفاة الحسن الأول تولى ابنه عبد العزيز الحكم سنة 1311هـ (حوالي 1872م).

ب- الحياة الثقافية:

ربما ليس من السهل إظهار الحياة الفكرية والثقافية للمغرب قبل بداية القرن التاسع عشر، دون ربطها بالفترة السابقة لها واللاحقة، إذ لم يكن التطور الثقافي ومؤسساته خاضعة للسياسة، قدر خضوعها للتطور التاريخي لحضارة عربية اللسان، إسلامية التصور والتفكير، حضارة كانت في طور الإنحطاط والسقوط، مثل ما كانت عليه الهياكل السياسية أيضا.

ومن المهم أنه قد واكبت فترة الإنحطاط هذه بروز بعض المصلحين حاولوا أن يُشعروا الناس عامة وخاصة بالخطر الذي يهدد خروجهم عن الجادة والصواب في أمور الدنيا والدين، وحاولوا المساهمة في تنمية الوعي الإسلامي والاجتماعي في الأوساط المغربية.

ولقد كان السلطان سليمان² خلال فترة حكمه ما بين (1792-1822 م) سلفي النزعة ينفر من الإنحراف الذي تبعته الطرق الصوفية، كما كان ينفر من انتشار الدجل، وكان يحترم رجال الدين وزعماء الطوائف الذين عُرف فيهم الصلاح، واهتم بالشأن الثقافي والديني للدولة المغربية، وعُرف عنه الإصلاح والاهتمام بالزوايا،

لقد وقعت محاولات جادة لإصلاح التعليم التي قام بها السلطان محمد بن عبد الله³، عاصرت حركة الإستنارة التي عرفتها أوروبا في القرن الثامن عشر للميلاد على الخصوص، فكان أن استقرت الدراسة في القرويين، وأصبحت ذات طابع لا يختلف عما هو عليه في الأزهر والزيتونة⁴.

أمّا السلطان عبد الرحمن⁵ والذي كان غيورا على مبادئ الدين، فقد قام بتجديد المنشور الإصلاحي للسلطان محمد بن عبد الله.

¹- المرجع السابق ص 82.

²سبقت ترجمته.

³سبقت ترجمته.

⁴ للإفادة أكثر حول ما قام به السلطان سليمان، ينظر: الدرر الفاخرة لابن زيدان، ص: 70، 71.

⁵سبقت ترجمته.

وما إنْ حكم السلطان محمد بن عبد الرحمن¹ ، حتى انطلقت محاولات جادة - نسبيا- في ميدان الإصلاح، فدعا شخصا إلى نبذ الأساليب العتيقة، وشجع التأليف، وشرع في إنشاء مدارس علمية، كمدرسة الفنون التي تخرج منها بعض الطلاب، فيما أرسلت بعثات لإتمام الدراسة في أوروبا² ومصر³، ودخلت المطبعة إلى المغرب الأقصى في هذا العهد بالذات.

ولما إعتلى الحسن الأول العرش المغربي، عمل على مواصلة جهود أبيه في مختلف الميادين الثقافية، حيث كان النظام التربوي والوسائل الثقافية في هذا العهد كانت تقليدية، وكان "الكتاب"⁴ هو أول المؤسسات التعليمية لهذا العهد في المغرب الأقصى، كما في جل بلاد العالم الإسلامي ، وقد عُرف في مدينة فاس بالمسيد⁵ أو بالجامع خارجها⁶.

لقد كان المغرب الأقصى يزخر بالكتاتيب القرآنية التي تعد بالآلاف ، وهي منتشرة في السهول كما في الجبال، وقد بلغ عددها في مدينة فاس وحدها 135 كُتَّابًا منها (120) كُتَّابًا للذكور و خمسة عشر للإناث ، ولا تخلو القصور نفسها من الكتاتيب المعدة لحفظ القرآن⁷.

كما كانت إلى جانب الكُتَّاب أو المسيد الزاوية والتي تعدُّ واسطة بين الكُتَّاب والمدرسة، والزَّاوية هي بمثابة المرحلة المتوسطة عندنا اليوم، كما كانت المدرسة تُشبه من حيث المبنى والنظام الزاوية ، غير أن المدارس كانت منتشرة في المدن وجلها في فاس، كمدرسة النحاسين⁸ التي تأوي طلبة من مناطق مختلفة ، ومدرسة العطارين⁹، وغيرها وأكبر هذه المدارس مدرسة الحبالين.

لقد كان شعور سلاطين القرن التاسع عشر بعجز القرويين عن إمدادهم بمتكوتين في اختصاصات تساعد على مواجهة التحدي الأوروبي، يقف وراء اهتمامهم بمدارس عديدة، ومن

¹- سبقت ترجمته.

²- منهم محمد الجباص الفاسي، ينظر: المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول للعريشي، ص: 155.

³- ومنهم محمد العلمي ، المرجع نفسه، ص: 155.

⁴- المرجع نفسه، ص 156.

⁵- للإستزادة يُنظر: منتدى الدوم 19 أكتوبر 2009.

⁶- من آثار السلطان محمد بن عبد الرحمن في مجال الإصلاح ، يُنظر الدّرر الفاخرة لابن زيدان، ص: 89، 90.

⁷- ينظر: العز والصولة ، ابن زيدان 77/1.

⁸- مدرسة الصفارين (النحاسين) ، (اليعقوبية) : المنشئ : أبو يوسف عبد الحق(ت680هـ) . تاريخ الإنشاء : 657 هـ الموقع : بالقرب من جامع القرويين بفاس . مميزات: أنها أول مدرسة شيدت بها منمنمة. ينظر: مقال : المدارس المغربية، 12 جويلية 2012.

⁹- مدرسة العطارين: المنشئ: سعيد بن يعقوب بن عبد الحق، تاريخ الإنشاء: 723 هـ، الموقع : بجوار جامع القرويين بفاس.

ذلك تأسيس السلطان عبد الرحمن مدرسة للفنيين ، والتي أقامها بمدرسة القصر، وعُرفت في عهد السلطان محمد والحسن الأول بمدرسة المهندسين¹، كما كانت مدرسة السلطان عبد الله بفاس تستقبل الطلبة من أبناء الموظفين ، وهناك مدرسة في عهد الحسن الأول كمدرسة الرباط، التي أنشأها إبراهيم التادلي (ت 1894م)².

وعرفت البعثات العلمية إلى أوروبا ازدهارا كبيرا في عهد الحسن الأول، وكانت أولها تلك التي كانت عام 1874م حوالي 1291 هـ، والتي توجهت إلى إيطاليا وإسبانيا³.

ولعل ما يمكن أن يُضاف إلى تلك المؤسسات التي كانت هناك، الجامعة الملحقة بمسجد القرويين بفاس، وهي الجامعة التي لعبت دورا هاما في نشر المعرفة والمحافظة عليها في البلاد المغربية، التي صارت منذ عهد الحسن الأول تحت الوصاية المخزومية، حيث حافظ للقرويين على استقلاله تجاه السلاطين في العهود السابقة، حيث تحكم في مختلف فروعها الإدارية وتعيين الأساتذة، وكانت إدارة الجامعة بيد أحد أكبر القضاة أو الناظر، وكان الأخير يقوم بتعيين الأساتذة ومراقبة نشاطهم، وإدارة أحباس الجامعة وتصريف الميزانية⁴.

وكان للجامعة دور ريادي في تخريج الطلبة، و إعدادهم وكانت بها مكتبة واحتلت جزءا من بناية المسجد، حيث إنها حسب بعض المصادر كانت تحتوي على أكثر من ألفي كتاب ، منها ألف وستمئة مخطوط، كما كانت بعض المكتبات الأخرى المنتشرة كمكتبة دار المخزن، التي أنشأها السلطان عبد الرحمن بن هاشم، وكانت داخل القصر والتي إعتنى بها الحسن الأول بعد ذلك⁵. ومن المكتبات الخاصة ذات الأهمية، هناك مكتبة إدريس بن الهادي⁶، وهي أهم مكتبة في فاس، وكذلك مكتبة الفاسيين ، ومكتبة سيدي أحمد التيجاني¹. ومكتبة عائلة الكتانين².

1- ينظر: المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول للعريشي، ص 160.

2- إبراهيم التادلي: المرجع نفسه، ص: 160.

3- ينظر: المفيد في تاريخ المغرب، محمد الأمين محمد، محمد علي الرحامي، دار الكتب الدار البيضاء. ص: 236، 237.

4- المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول للعريشي، ص: 162.

5- المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول، للعريشي، ص: 168.

6- ينظر ترجمته في: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: العباس بن إبراهيم الشمالي، راجعه عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية الرباط، 1993م، ج3، ص: 47 - 54. إتخاف المطالع، لابن سودة 2: 403. الأعلام للزركلي 1: 279 - 280. موسوعة أعلام المغرب 8: 2875.

ولقد كان نقل الكتب بخط اليد أو النسخ شائعا لدى المغاربة الذين لم يعرفوا فن الطباعة، إلا في عهد السلطان محمد، بعد إحداث مطبعة حجرية بفاس، والتي كان قد جلبها تُركي من القاهرة³، ثم اشتراها السلطان وأجرها مع مجموعة من مساعديه، وهي "المطبعة السعيدية"، أو "المطبعة المحمدية"، وأصبحت تُعرف في عهد السلطان الحسن الأول "المطبعة الفاسية"، ولقد عرفت هذه المطبعة تعطُّلاً عام 1871م (حوالي 1288 هـ).

وكانت الكتب المطبوعة على العموم، إما كتب تقليدية موجهة إلى القرويين وإما كتب تمجيدية تخدم سياسة السُّلطان الدِّينية، ولم تخرج الكتب المطبوعة عن نطاق الثقافة التقليدية وتدعيم سياسة السلطان، ولم تعرف الصحافة في المغرب ظهوراً إلا في بدايات العشرينيات من القرن التاسع عشر، أما ظهورها في طنجة فيرجع إلى عام 1870م (1287 هـ)، ولم تعرف الصحافة إزدهاراً لها إلا في عام 1880م (1297 هـ)، فظهرت الجريدة الأسبوعية "المغرب الأقصى" عام 1883م (1300 هـ)، وكانت أداة طيعة للسياسة الإسبانية في المغرب، وهناك جريدة "الوقت المغربي" و "المغرب" سنة 1889م.

وعلى العموم كانت هذه الجرائد غير موجهة لتثقيف المغاربة، بقدر ما كانت سلاحاً في يد الروابط الأوروبية، وكانت تؤدي دوراً إعلامياً إقتصادياً على الخصوص، وهي بذلك تدخل في إطار تاريخ أوروبا في المغرب أكثر من دخولها في تاريخ المغرب بحد ذاته؛ لأنها لم تكن مغربية ولا أثر لها في الأوساط المغربية، ولم تجد رواجاً في الأوساط الأوروبي⁴.

1- أحمد التيجاني: هو أبو العباس سيدي أحمد بن الولي الشهير والعالم الكبير القدوة سيدي محمد بن المختار بن أحمد بن محمد بن سالم بن أبي العيد بن سالم بن أحمد الملقب بالتيجاني، ولد سنة 1150 هـ/1737م، بقرية عين ماضي على تخوم الصحراء الجزائرية وهي بلده و مقر أسلافه، كانت هذه البلدة على قدر كبير من الأهمية العلمية و الدينية باعتبارها مركزاً للصالح و الولاية و معروفة بعلمائها الراسخين في العلم أسلاف، رحل إلى فاس و أقام بها زاويتها، و سافر بنفسه مراراً إلى البلاد الصحراوية، بقي بفاس حتى وفاته سنة: 1230 هـ/1815م. و عمره ثمانون سنة، ودفن في بها. ينظر: تحاف المطالع لعبد السلام بن سودة 1: 114. الاستقصا 7: 136-135. أعلام الجزائر ص: 62. الأعلام للزركلي 1: 265. تاريخ الجزائر العام 4: 51. سلوة الأنفاس، ل محمد بن جعفر الكتاني 1: 180. شجرة النور الزكية: 378. 379. طبقات الشاذلية الكبرى: 164-165. معلمة المغرب: 7: 2281.

2- ينظر: المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول للعريشي، ص: 169.

3- المرجع نفسه، ص: 169.

4- المغرب في عهد الحسن الأول، للعريشي، ص: 172.

لقد تميز التعليم في المغرب الأقصى بأنه مُقيّد بالأعراف ومرتبّط بالأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة¹، كأنّ التعليم بذلك كان مُقاداً أو تابعاً، وكانت فاس تحتل مركز الصدارة والإشعاع ، وهي مقصد رواد المعرفة ومجموع العلماء والشعراء والأدباء منذ ان إنهارت المراكز العلمية كالزوايا، وظلت فاس تشكل عامل وحدة ثقافية، ويعود الفضل إلى علمائها الذين كانوا يتمتعون بمكانة إجتماعية وعلمية مرموقة، فهم الذين كانوا يُساهمون في الحياة السياسية، وكانوا أوفياء لتقاليد معينة جلبت لفاس الإحترام والنقدير وكذا الإستقرار الفكر.

¹ - المغرب: محمد حسن جوهر و صلاح العرب عبد الجواد، دار المعارف مصر 1964، ص:37.



الفصل

الثاني

الفصل الثاني : كتاب العقد الجوهري

- أ. نسبة الكتاب إلى ابن الحاج
- ب. سبب تأليفه للكتاب
- ج. مَذْهَبُهُ النَّحْوِيّ
- د. منهجه في التأليف
- هـ. أسلوبه
- و. إحالة القارئ إلى المصنفات
- ز. مصادره في التأليف
- ح. شواهد
- ط. الأصول النحوية في شرحه
- ي. من الأحكام الواردة في هذا الكتاب

الفصل الثاني : كتاب العقد الجوهري

أ -نسبة الكتاب إلى ابن الحاج:

ورد اسم الكتاب في كتب التراجم ، باسم " العَقْدُ الْجَوْهَرِيُّ مِنْ فَتَحِ الْحَيِّ الْقَيُّومِ فِي حَلِّ شَرْحِ الْأَزْهَرِيِّ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ آجُرُومٍ "

وهو الاسم الذي وُجد موسوما به على غلاف والمطبوع ، وأيضا في فهارس وكتب التأليف والتراجم والمؤلفين، فقد ورد هذا العنوان في كشف الظنون تحت عنوان: "العقد الجوهري من فتح القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن آجروم"¹، بتغيير بسيط في ترتيب الكلمات، وتغيير المتن بالمقدمة، وذكره صاحبه ابن الحاج أيضا²، وذكره صاحب معجم المؤلفين فقال: "أحمد بن محمد بن حمدون السُّلَمي المعروف بابن الحاج (أبو العبَّاس)....ومن تصانيفه: العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن آجروم"³، وكذلك ذكره صاحب الأعلام قال: "...وحاشية على الأزهرى على الأجرومية"⁴، ولكنه لم يذكر العنوان كاملا إلا أنه أشار أن لابن الحاج حاشية على الأزهرى فهي منسوبة إليه.

فنسبة الكتاب ثابتة لا شك فيها لما:

- جاء في مقدمة الكتاب: "فيقول أفقر العبيد إلى مولاه المحتاج، أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج..."⁵.
- ورود إسمه في ثنايا النص.
- ما ذهب إليه أهل التراجم والكتب إلى إثبات الاسم الصحيح للكتاب والمؤلف.

ب - سبب تأليفه للكتاب:

ذكر ابن الحاج سبب تأليفه للعقد الجوهري، فقال في مقدمته: " فقد طلب مني بعض نجباء الأصحاب ، ممن حاز في كل غاية الآداب، وضع حاشية لزيد شرح الشيخ خالد الأزهرى على

¹- ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة 107/2.

²- ينظر: كشف الظنون 107/2، الكتاب المحقق، ص: 78.

³- ينظر: معجم المؤلفين لرضا كحالة: 261/1.

⁴- ينظر: الأعلام بمن حل بمراكش 435/2.

⁵- الكاتب المحقق، ص: 71.

الجرومية، ذات الفتوحات الريانية، فأجبت سؤاله لذلك، وإن كنت لست ممن يجول هنالك، لاعترافي بكمال القصور ، سائلا من الله الصفح عما جرى من الخطأ، في هذا السطور، وسميتها بالعقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حلّ شرح الأزهرى على مقدمة ابن آجروم ، مرتبا غالب متنها على بعض متن الخلاصة، ليحوز الطالب منها نفعا بلا خصاصة.

ج- مذهب النحوي:

جرت العادة أن يحدد الدّارس مذهب مؤلف كتابه الذي يدرسه، وذلك من خلال استقراء النص ، وتفحص آراء المؤلف في الكتاب المدروس، وتحديد اتجاه هذه الآراء. وغالبا ما يقتصر هذا التحديد على مدرستي البصرة والكوفة، وهما المدرستان الشهيرتان في النحو العربي ، بالإضافة إلى مذاهب أخرى ، وما يُهْمُّنا هو تحديد مذهب صاحبنا في كتابه " العقد الجوهري "، لأنّ من ضروريات دراسة أي شخصية نحوية دراسة مذهب النحوي. إن المؤلّف عالم جليل ذو بصيرة وفهم ثاقب ، فلم تكن عصبية المذهب هي التي تغطي عليه، وإنما كان يتناول المسائل الخلافية بصورة علمية دقيقة ، وكذلك كان يرجح ويصوب ما يراه المنهج العلمي هو الصواب ، فكان يوافق الجمهور تارة ، والبصريين تارة ، والكوفيين تارة أخرى.

فمن موافقة الجمهور:

- قوله: واسم مجرور بالباء، والله مضاف اليه ، والعامل فيه المضاف وهو اسم على مذهب الجمهور ، من أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة ولا الحرف المنوى¹.
- (وإذا) قول الأزهرى : هي حرف إلخ: كونها حرفا هو الأصح عند الجمهور².
- وقال في الأداة وحكمها في الجزاء: (وكون الأداة هي الجازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور)³.

¹- الكتاب المحقق ، ص: 76.

²- نفسه ، ص: 195.

³- نفسه، ص: 185.

ومن موافقته للبصريين:

- قال: (وأما اشتقاق ألفاظها: فقال البصريون أن "اسم" مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع.... وقال الكوفيون أنه مشتق من الوسم وهي العلامة لأنه علامة مسماه..... فالأول أقوى من جهة التصريف ومتعين من جهة الموافقة لمذهب أهل السنة)¹.
- وقوله: (بأن مضمرة وجوبا): هكذا في غالب النسخ، وهو مذهب البصريين وهو الصواب².
- تقسيم الأفعال، فقد قسمها إلى ماض ومضارع وأمر، وهو مذهب البصريين.

و من موافقته للكوفيين:

- وقال الكوفيون: بل هما متساويان، واستدل ابن مالك لهذا الأخير بتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد³.
- يقول: (أما القصور: فإن الخفض لا يختص بالكسرة بل يكون بها وبالياء وبالفتحة)⁴، وقوله: (فالخفض على التبعية والرفع على الخبرية لمبدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف)⁵، فهذه عبارات الكوفيين، والبصريون يعبرون عن الخفض بالجر.
- كان ابن الحاج يذكر ما يراه البصريون والكوفيون، فيذكر مقررات المسألة الخلافية، فيقف منها موقف المحايد دون تعصبه لرأي دون الآخر، فيتركها غفلا من دون ترجيح، ومن ذلك:
- قال: (فتكون العلامات نفس الإعراب، ويلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه وهي جائزة عند الكوفيين، ومؤولة عند البصريين)⁶.
- وقال: (كيفما): أي على ما للكوفيين من أنها جازمة، وهي موضوعة للدلالة على الحال، ثم ضمنت معنى الشرط، وقال البصريون لا تعمل لمخالفتها لأدوات الشروط⁷.

¹ - الكاب المحقق، ص 78.

² - نفسه، ص 198.

³ - نفسه، ص 135.

⁴ - نفسه ص: 120.

⁵ - نفسه، ص 76.

⁶ - نفسه، ص: 156.

⁷ - نفسه، ص: 210.

- (ثم قال البصريون: زمان السين أضيق من زمان سوف، نظرا إلى كثرة الحروف، وقال الكوفيون: بل هما متساويان)¹.

وجاء بما اتفق عليه الجمهور في عدة موقف، يقول في حرف الجر: (وإذا) (قول الأزهري : هي حرف إلخ): كونها حرفا هو الأصح عند الجمهور)²، وقال في كيفية كتابة إذا: (والجمهور يكتبونها بالألف)³. وقال أيضا في بيان تسمية المفعول المطلق: (الأول قول الجمهور)⁴. وإلى كون الأفعال ثلاثة قال: (وكون الأفعال ثلاثة، هو مذهب الجمهور)⁵.

مما سبق يتبين أن المؤلف لم يكن متعصيا لمذهب معين، وإن كان يميل إلى المذهب البصري، لكن هذا ليس كافيا على بصريته، إذ أنه رجح في بعض المسائل ما يراه الكوفيون أنه الصواب، فمزج بين المدرستين ، محاولا تفسير مادته على آرائهما.

د - منهجه في التأليف:

نهج الأزهري أسلوب الاختصار غير الممل، وهو ما يتوافق ويتطابق مع أسلوب المصنف لها، وابتعد عن التطويل الممل، أما ابن الحاج - رحمه الله - فقد لخص في حاشيته، منهجه الذي سار عليه، ومقاصده التي توخاها، والأهداف التي يرمي إليها، ويمكننا إيجازها فيما يلي:

1- ربما تبع ابن الحاج الطريقة المألوفة في شرح المَثُونِ والشُّرُوحِ، بأن يتناول عبارات المتن عبارة عبارة، ويشملها بالشرح والتفصيل، فكان يأخذ رأس المسألة ثم ينطلق في الشرح، فيستعرض آراء النُّحاة فيها، مُبيناً صحَّة المذهب الذي يُوافقه ، مُعارضاً مَنْ يُخالفه ، مُدعِّماً ذلك بالأدلة والحُجج بشواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، وأحياناً من مآثور كلام العرب.

وقد مزج ابن الحاج بين شرحه وشرح الأزهري ومتن ابن أجروم، على أن التمييز بينهم بين لا يحتاج إلى كبير العناء، لأن النساخ كتبوا كلمات المتن والشرح باللون الأحمر، والحاشية باللون الأسود، إلا في مواضع قليلة إن لم تكن نادرة، فمضى ابن الحاج في شرحه لشرح الأزهري بأن يورد شيئاً من المتن أو الشرح، ويشير إليه أحياناً باستعمال "وقوله" ثم يتبعه بالشرح أو (قول الأزهري)، وكان غالباً

1- الكتاب المحقق، ص: 134.

2- نفسه، ص195.

3- نفسه، ص182.

4- نفسه، ص 170.

5- نفسه، ص 183.

ما يستهّل شرحه بحدّ الموضوع المستهدف ثم يمضي في التفصيل والتقسيم، ولكن ما يُشَتَّت ذهن الباحث في الكتاب هو التفريق بين متن الأجرومية وكلام الأزهري، فكان ابن الحاج يميز بين ذلك، فكان إذا أورد كلمة من متن ابن آجروم فإنه يذكرها أولاً ثم يُتبعها بـ (قول الأزهري)، ثم يورد ما قاله الأزهري ومن ذلك ما قال: (وحرف) (قول الأزهري : نحو هل إلخ)¹، و (فالاسم) (قول الأزهري المتقدم في التقسيم)².

ولكن في بعض الأحيان نجده يذكر من متن ابن آجروم دون ان يتبعه بقول الأزهري، فهنا يقع اللبس وعدم التفريق بين متن ابن آجروم وشرح الأزهري، على أنه كلامه، ولكن نجد السّخاخ يميّزون ذلك بجعل الكلمة باللون الأحمر الغامق، أي أن الكلمة تكون بمداد قوي ظاهر فمن ذلك: (وفعل) فلم يُتبع ابن الحاج ذلك إلا بشرحه هو فقال : (حقيقته كل كلمة دلّت على معنى....)³، و(دخول الألف واللام) فهنا الكلام لابن آجروم في مقدّمته، ثم اتّبعه ابن الحاج بالشرح قال: (أي في الاسم الذي يُمكن...)⁴.

2- كان ابن الحاج يستطرد أحياناً، فيطيل الحديث دون الحاجة إلى ذلك، يقول في إعراب الفعل الماضي: (ضربت : مبني على الفتح المقدّر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لتوالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة)⁵ فهذا إعراب فيه تطويل بلا طائل، وربما كان ذلك من أجل التوضيح أكثر والتسهيل على المبتدئ في علم الإعراب.

وقال أيضاً: (رفع ونصب: بدل مُفصل من مُجمل، ثم لكل واحد من هذه الأربعة معنى واصطلاحاً، فالرفع لغة: العلو والارتفاع ، واصطلاحاً على أنه معنوي تغيير مخصوص علامته ضمة أو ما ناب منابها وعلى أنه لفظي هو نفس الضمة ونفس ما ناب منابها، والنصب لغة: الاستقامة والاستواء ، واصطلاحاً على أنه معنوي تغيير مخصوص علامته كسرة أو ما ناب منابها، وعلى أنه لفظي هو نفس الفتحة ونفس ما ناب منابها، والخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحاً على أنه معنوي: تغيير مخصوص علامته كسرة أو ما ناب منابها، وعلى أنه لفظي هو نفس الكسرة ونفس ما ناب

¹- الكتاب المحقق، ص: 115.

²- نفسه ، ص: 118.

³- نفسه، ص 116.

⁴- نفسه، ص 117.

⁵- نفسه، ص 187.

منابها، والجزم لغة: القطع واصطلاحاً على أنه معنوي: تغيير مخصوص علامته السكون أو ما ناب منابها، وعلى أنه لفظي هو نفس السكون ونفس ما ناب منابه¹، فقد دأب ابن الحاج على العناية بالتعريفات الاصطلاحية لكل مصطلح ربما للإفادة والاستفادة منها في كلامه يريد الزيادة.

كما لوحظ في باب الاسماء الخمسة أنه سار على نفيس المنهج السابق في الإطالة².

3- غالباً ما يشرح ابن الحاج ألفاظ ابن أجروم، والأزهري لغة واصطلاحاً، مثل ما يُصادفنا في مبحث معاني البسملة قال: (فالاسم: لغة هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع الكلمة فيطلق على زيد مثلاً: أنه إسم وقام إسم لذلك اللفظ وهو إسم لذلك اللفظ أيضاً، وفي الإصطلاح: ما قابل الفعل والحرف وقد يطلق على الذات بعينها والمسمى أو غيره)³، وقوله: (الحمد لله: لغة وإصطلاحاً مذكور في غير ما كتاب)⁴.

وقال: (الصوت: لغة ما يُسمع، يعتمد على بعض حروف المعجم أو لم يعتمد عليه، كغالب أصوات الحيوانات)⁵.

ويقول: (ثم إن النحو لغة له معان منها: المثل والجهة والقصد، واصطلاحاً: حدّه على أن علم التصريف غير داخل فيه لأن المصنف لم يُدخله)⁶

4- شَرَحَ معاني الألفاظ اللغوية لكلام الأزهري، يقول: (إلى مولاه: أي سيده ومالكه وناصره وخالقه، إذ هو المالك الحقيقي)⁷.

وقال: (الخفي: بالخاء المعجبة أي الظاهر وهو من أسماء الأضداد)⁸

¹ - الكتاب المحقق ، ص: 152.

² - نفسه، ص 152.

³ - نفسه، ص 80.

⁴ - نفسه، ص 85.

⁵ - نفسه، ص 102.

⁶ - نفسه، ص 88.

⁷ - نفسه، ص 84.

⁸ - نفسه، ص: 85.

وقال: (باللسان: ويحتمل أن يُراد به الجارحة فيكون معنى وصفه خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق، ويحتمل أن يُراد به الألفاظ من باب إطلاق المحل على الحال فيه فتكون الفصاحة على بابها)¹.

5- البدء بإعْراب كلمات شرح الأزهرى أو متن ابن آجروم:

- فمن إعْرابه لكلام الأزهرى:

يقول: (أولي: بمعنى أصحاب نعت لما قبله مخفوض بالياء لأنه من جملة ما ألحق بجمع المركز السالم)².

و(والأعداد المسرودة): بالرفع معطوف على المفردات من عطف خاص على عام)³.

وقال أيضاً: (قد زيد درهم قد؛ مبتدأ مبني على السكون لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين، ويصح أن تقول قد بضمة واحدة فيكون مرفوعاً بضمة ظاهرة فوق الدال لإضافتها، وزيد مضاف إليه ماقبله، ودرهم: خبره ويجوز أن تكون إسم فعل بمعنى يكفي، وزيدا مفعول به، ودرهم: فاعله)⁴.

- ومن إعْرابه لكلام ابن آجروم:

يقول: (والسین وسوف: كلاهما للتنفيس)⁵.

وأيضاً: (لفظاً أو تقديراً: أبدالاً منه مرفوعاً بضمة مُقدرة في آخره منع منها اشتغال المحل بحركة الحكاية)⁶.

وقال: (رفع ونصب: بدل مُفصل من مُجمل)⁷.

و- كثيراً ما يُلاحظُ على ابن الحاج إشْراك القارئ، مخاطباً إيَّاه بطريقة ألفينَها في شرح المتن والشروح، تعتمد على السُّؤال والجواب على النحو التالي :

(فإن قُلْتَ: من أين لك أن المصنف إبتدأ بها؟).

¹ - الكتاب المحقق ، ص 90.

² - نفسه، ص 91

³ - نفسه، ص 108.

⁴ - نفسه، ص: 134.

⁵ - نفسه ، ص: 134.

⁶ - نفسه، ص: 146.

⁷ - نفسه، ص: 157.

(قلت: كذكر ذلك غير واحد وحاشي المصنف من هذا وحذف المصنف الخطبة إختصاراً وإكتفاءً بالبسملة والله أعلم)¹.

ومنه أيضاً: (فإن قلت هذه الزيادة لا بد منها للإخراج نحو: غُلامٌ زيدٍ فإنه يُستفاد منه أنّ لزيد غلاماً فهو مركب مفيد، لكن تلك الفائدة لا يحسن السكوت عليها، ثم إن لم تكن مُرادة للمصنف فتعريفه فاسد، وإن كان مُرادة له فلا بد من قرينة ولا قرينة هنا، قلت: بل هي مُرادة له، ولكنه إتكل في القرينة على ظهور المعنى...)²

وكذلك: (إن قلت إذا كان السكون اصطلاحاً الحذف أيضاً، لأنه مرادف للسقوط، فالأولى للمصنف أن يقول وللجزم الحذف، ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة ولحذف الحرف. (قلت): صرح بالمقصودة زيادة في التقريب على المبتدئ المقصود بهذه المقدمة)³.

ز- ابن الحاح ممن يهمله إبراز الرأي الذي يترجح لديه صوابه، وردّ الرأي الذي يترجح لديه فساده. ومن ذلك:

قوله: (نحو من الرسول الخ: الأولى أن يمثل بدل الرسول بنحو رجلين، لأن الرسول علم المبتدئ إسميته من "أل" وانخفض الظاهر)⁴.

وقال: ("ما" عبارة عن الكلمة، فلا يرد علينا الجملة أيضاً، فإنها غير قابلة للعلامات فيقتضي أنه يقال لها حرف مع أنها ليست كذلك)⁵.

وقال أيضاً: (قول الأزهري: أي ما يعرف به اسم: حمل الأزهري كلام المصنف على ظاهره، والمراد بدليل الاسم ودليل الفعل خصوص العلامات المذكورة سابقاً، ولكن يُردّ عليه؛ أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل شيئاً مما ذكره المصنف، وليست بحرف)⁶.

و قوله: (وأما أن تغيرت الذات نحو: جاء أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك، فلا يُقال فيه إعراب وليس كذلك، فالأولى إبقاء عبارة المصنف على ظاهرها لتشمل القسمين معاً، هذا حاصل

¹-الكتاب المحقق، ص: 99.

²- نفسه، ص: 103.

³- نفسه، ص 177.

⁴- نفسه، ص 126.

⁵- نفسه، ص 136.

⁶- نفسه، ص 136.

كلامهم، والحق إن تغيرت الذات يُأخذ بالأخروية، لأنه إذا كان تغير الصفة فقط يُسمى إعراباً فأحرى تغير الذات والصفة معا¹.

ويقول: (وقوله: والمتفق عليها أربعة إلخ): بل المتفق عليها واحد وهو "أن" فقط، والثلاثة أيضاً فيها خلاف، لكن لما كان الراجح في هذه الثلاثة أنها الناصبة بنفسها لم يعتبر الخلاف فيها².
وقال: (قول الأزهري: هي حرف إلخ): كونها حرفاً هو الأصح عند الجمهور³.

وقال: (وقد علمت أن الحق أن هذه الدلالة وضعية لكن بالنوع لا بالشخص وإلا فقبل سماع مثل هذا التركيب لا يفهم معنى الكلام، ثم كان ينبغي لهذا الشارح أن يحذف من قوله⁴)
وغير ذلك من الاعتراضات ورداد الرأي التي أوردها ابن الحاج.

هـ- أسلوبه:

يمكننا القول (بشكل عام): كان حسن السبك، عميق المعنى، لا يتطلب من القارئ إلا قليلاً من إنعاش النظر، وحضور الذهن، كما أنه في الوقت نفسه واضح العبارة، سهل التركيب، إذ أن طبيعة البحث العلمي التي تخاطب العقل وتنأى به عن الخيال تطلبت منه وضوح العبارة- في أغلب أجزائه دون اسهاب ممل، أو إيجاز مخل- وفرضت عليه سهولة التركيب واستخدام المصطلحات اللغوية المعروفة، واستقصاء الحقائق، والكلمات مختارة، وكاد يخلو من التعقيد والتكلف إجمالاً، وهذا الحكم على أسلوب ابن الحاج عام، يُستثنى منه بعض المواضع التي اشتملت الغموض وعدم الدقة أحياناً، ربما بسبب النقص، أو الزيادة، أو استعمال كلمة مبهمة تارة أخرى.

وربما كان نهجه هذا ذا بعد تعليمي، فهو يعدّ مزيجاً من الاتجاهات النحوية التي ظهرت في البيئة العربية، فمحور الشرح لم يبتعد عن محور المتن، مما أتاح للقارئ أن يجد بُغيته، فكان ابن الحاج يضع نصب عينيه فهم المبتدئ لمسائل النحو كهدف أساسي يرمي الوصول إليه، وما اعتاد بعض المفاهيم والمصطلحات الغامضة المنطقية إلا كوسيلة شبيهة بوسائل الإيضاح التي يستخدمها المعلمين.

و- إحالة القارئ إلى المصنفات: ربما هي سمة ظاهرة في شرح ابن الحاج، وهي نوعان:

¹- الكتب المحقق، ص 140.

²- نفسه، ص 193.

³- نفسه، ص 195.

⁴- نفسه، ص 106.

1- الإحالة على مؤلفاته:

ففي أثناء حديثه عن الأفعال الخمسة، أحال القارئ إلى كتابه (حاشية على شرح المكودي)، بقوله: (منهم من سماها ثلاثة نظرا لمجرد الصيغ من غير نظر لتاء ولا ياء ولا ضمير ولا حرف، ومنهم من سماها خمسة نظرا إلى أن "يفعلان" و"يفعلون" إما أن يكونا بالياء أو بالتاء من غير نظر لحرف ولا ضمير، وتفعلين ولا يكون إلا بالتاء ومجموع ذلك خمسة، ومنهم من جعلها عشرة، أنظر بيان ذلك على حاشيتنا على المكودي)¹.

2- الإحالة إلى مصادر غيره: هي مختلفة ومتنوعة وكثيرة، أين اعتمد عليها ابن الحاج في شرحه، واثراء مباحث كتابه، ولدفع الطالب إلى التعمق أكثر في البحث، ومن ذلك :
 مما هو جدير بالذكر عنايته بشواهد الألفية التحوية، وأسبغ عليها دراسة مُستَفِيضَةً، والْبَحْثُ بِأَكْمَلِهِ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنْ إِحَالَتِهِ إِلَى كِتَابِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ وَ الَّتِي هِيَ كَثِيرَةٌ:
 قَوْلُهُ: (لَأَنَّ إِسْمَ الْجَلَالَةِ مَعْرِفَةٌ وَرَافِعٌ وَصَفٌ وَإِضَافَتُهُ لَا تُفِيدُ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا، وَفِي الألفية...) ².

وقال: (ولأنَّه إِذَا نُسِبَ لِلْمُرَكَّبِ الْإِضَافِي الْمُنْدُوءُ بِأَبٍ أَوْ ابْنٍ كَمَا هُنَا يَحْذَفُ صَدْرُهُ وَنُسَبَ إِلَى عَكْسِهِ فَفِي الألفية...) ³.

وقال: (وأبدلت نون التوكيد في الوقف ألفا لقول الألفية...) ⁴. وغير ذلك .
 - قد يحيل إلى رأي ابن مالك، دون ذكر كلمة "الألفية"، كقوله: (وأصله معني بياء وتنوين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا عملا بقول ابن مالك...) ⁵.

(و) فمعناه أسكت على كل كلام فهو نكرة. وقد قال ابن مالك...) ⁶.
 - إحالته لرأي سبويه، قال: (ذهب سبويه إلى الأول فقال: إن الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكتفيا بها فصارت صورة المجزوم والموقوف واحدة) ¹.

¹ - الكتاب المحقق ، ص 166.

² - نفسه ، ص 90.

³ - نفسه ، ص: 95.

⁴ - نفسه، ص 209.

⁵ - نفسه، ص 118.

⁶ - الكتاب المحقق، ص 123.

- إحالته إلى رأي ابن النحاس، قال: (ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس في قوله)².
- إحالته إلى رأي ابن السراج، قال: (وذهب ابن السراج إلى الثاني وقال: إن الحركة في الأفعال لا تُقدر لأن الإعراب في الأفعال فرع، فلا حاجة لتقديره فيه، فالأفعال عنده مبنية، فلما دخل الجازم لم يجد حركة مقدرة...)³.
- إحالته إلى رأي الكسائي، قال: (وقال الكسائي إثنان وستعرف ذلك)⁴.
- إحالته إلى رأي الشَّنَوَانِي، قال: (زائدة لا زائد بدليل إحدى وتذكيرا لعدد في الأربع قاله الشَّنَوَانِي ونوقش في هذا الأخير)⁵.
- إحالته إلى رأي الفيشي، قال: (لأن الحروف ممن مجموع "أنيت" وأنيت هو مجموع الحروف، وقال هذا الفيشي)⁶، و قال أيضا: (وأعترض على هذه النسخة الفيشي وقال: "للصواب أنه لا إعراب في الماضي لا لفظا ولا محلا...")⁷.
- وذكر كتاب شرح الجمل، قال: (طلب من الشيخ أي إسحاق الغافقي شارح الجمل أن يعلمه ويُلقي عليه ما يُلقى على الصبيان الصغار، فقرأ معه الجمل الذي هو كالجرومية حتى وصل لقوله: يجمعها قولك: نأيت بتقديم النون على الهمزة...)⁸، وقال أيضا: (لأنها لمجرد الربط فلا تستقل بنفسها وفي الجمل)⁹.
- الإحالة إلى كتاب السلم، قال: (وإن كان من مثلك فهو التماس وفي السُّلَم...)¹⁰.
- الإشارة إلى كتاب الكافية، قال: (وبنسبة الحكم إليها يصح جعلها خبرا كما هنا وفي الكافية...)¹.

1- نفسه، ص 178.

2- نفسه، ص 170.

3- نفسه، ص 178.

4- نفسه، ص 183.

5- نفسه، ص 188.

6- نفسه، ص 187.

7- نفسه، ص: 193.

8- نفسه، ص 198.

9- نفسه، ص 76.

10- الكتاب المحقق، ص: 203.

- الإحالة إلى الأزهري، قال: (وقد تكسر سين الجمع كما في الأزهري²). وغيرها من الاحالات التي وردت في الحاشية.

و- مصادره في التأليف :

لقد استعان المؤلف على حاشيته هذه بموارده سواء كانت أعلاما أو كتباً، وإنَّ المتقصي لمصادر حاشية ابن الحاج على شرح الأزهري، يجد نقولا عديدة من كتب النحو والبلاغة منها:

- القرآن الكريم، حيث أولى به عناية في الإشتشهاد به برواية ورش، ولنا حديث عنه فيما يأتي ، الحديث الشريف، التفسير الكبير: الإمام فخر الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي، الجمل للزجاجي، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بالخطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: 954هـ)، الأصول في النحو لابن السراج (ت 316هـ)، الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام، الكافية لابن الحاجب (ت 646هـ)، المفصل للزمخشري (ت 538هـ)، المغني لابن هشام (ت 761هـ)، شذور الذهب لابن هشام، السلم، الخصائص لابن جني، الكتاب لسيبويه، شرح الاشموني على الألفية، حاشية الفيشي. اسرار البلاغة لأبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجورجاني (ت 471هـ).

ح-شواهد:

1- القرآن الكريم:

لقد كان القرآن الكريم وما زال وسيبقى المنهل العذب والمورد الصافي ، الذي ينهل منه العلماء في كل العلوم بلا استثناء، وليس حصراً على العلوم الشرعية، فقد ظهرت في العصر الحديث معجزاته في علوم مختلفة، ومن تلك العلوم الشرعية، علم اللغة العربية إذ يعد العمود الفقري لها والركن الأساس في الإشتشهاد ، ويحتل المكانة الاولى في ذلك، وهو خير حجة لمن أراد أن يثبت رأيا أو أن ينفيه، وقد بلغت عدد آيات التي أستشهد بها ابن الحاج في هذا الجزء من الكتاب المحقق حوالي 51 آية.

¹- نفسه، ص 126.

²- نفسه، ص 159.

ففي كلامه عن معاني البسملة، قال: (أَنَّ معاني البسملة مجموعة في نقطة الباء لأنها تدل على ان الله واحد، وهو المعبود بالحق وذلك هو المقصود من الجن والإنس قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾¹.

واستدل على خاصية الاسم بالله تعالى وحده² بالآية: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾.

2- الحديث الشريف:

يعد الحديث الشريف المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، إذ استقصى علماء الشريعة أصولهم، ويعد من مصادر الاستشهاد الأصولية، لكنه ضل نقطة خلاف ونقاش بين علماء العربية، من حيث كونه شاهدا في المسائل النحوية، إذ تباينت آراء العلماء لا سيما المتأخرين منهم في هذه المسألة³.

وأما شواهد من الحديث الشريف في هذا الجزء المحقق فهي كثيرة، حيث أورد عدة أحاديث وصلت إلى (16) حديثاً، فقال في فضل البسملة: وعن ابن مسعود: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْجِيَهُ اللَّهُ مِنَ الزَّبَانَةِ التَّسْعَةِ عَشَرَ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشْرٍ﴾⁴ فَلْيَقْرَأْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تِسْعَةَ عَشَرَ حَرْفًا كُلُّ حَرْفٍ جَنَّةٌ لِمَلِكٍ مِنَ الزَّبَانَةِ»⁵، وقال في فضل النحو والاعراب قال: (وقد وردت به أحاديث منها، قوله عليه الصلاة والسلام: «أَعْرِثُوا الْكَلَامَ كَيْ تُعْرِثُوا الْقُرْآنَ»⁶).

وقال في إذا ما أعيدت النكرة بلفظها فهي غير الأولى، والمعرفة إذا أعيدت بلفظها فهي عين الأولى: (ولذا قال صلى الله عليه وسلم: «لَنْ يَغْلِبَ عَشْرٌ وَاحِدٌ يُسْرِينَ»).

وفي بيان معاني الإعراب (الإبانة) قال: (فمن الأول قوله عليه السلام: «الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا وَالتَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا»⁷. وغيرها من الأحاديث.

¹- الكتاب المحقق، ص: 71.

²- نفسه، ص 82.

³- ينظر موقف النحاة من الإستشهاد بالحديث الشريف 49.

⁴- المدثر الآية: 30.

⁵- الكتاب المحقق، ص: 73.

⁶- نفسه، ص 86.

⁷- الكتاب المحقق، ص 136.

3-الشواهد الشعرية:

تعد الأبيات الشعرية من أصول الإستنباط والتأصيل عند علماء العربية للقاعدة النحوية، وتسمى هذه الأبيات بالشواهد الشعرية، فقد قعدو للنحو العربي معتمدين في ذلك على ما نظم من شعر عربي فصيح كما ذكر في كتاب سيويهوغيره، فإبن الحاج سار على نهج قدامى العربية في الإستشهاد بالشعر منه ما جاء في معنى الكلام قال:

(أَجْدُكَ مَا لِعَيْنِكَ لَا تَنَامُ؟.....كَأَنَّ نَمَّا جُفُونَهَا فِيهَا كِلَامٌ)¹

وفي بيان معنى الإشارة قال: (والإشارة): وذلك كقول الشاعر:

أَشَارَتْ إِلَيَّ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةً أَهْلَهَا إِشَارَةً مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ
فَأَيَّفَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ²

لقد كان المؤلف عالما بحال بعض أبيات الشعر، وذلك أنه يحكم عليه بأحكام منها الشذوذ عليه، من ذلك قوله:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضِيِّ حُكُومَتُهُ

شاذ يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه، وحيث كان شاذًا فلا يحتز عنه³.

ولقد اهتم المؤلف بإعراب البيت الشعري في بعض ما ورد في تأليفه، وذلك للغاية التعليمية ولتيسير وتوضيح ما يشكل في موضع الشاهد، ومن ذلك قوله:

(أنا ابن جلا إلخ): البيت من الوافر، وأنا مبتدأ وابن خبره، وجلا مضاف إليه ما قبله علم منقول من الفعل والفاعل المقدر فيكون محكيا، ولا يصح أن يكون مُعربا ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل، لأن هذا الوزن غير خاص بالفعل ولا غالب فيه كما مرّ، ويصح أن يكون جلا غير علم بل باق على فعليته فهو فعل ماض وفاعله ضمير عائد على موصوف محذوف، ومفعول جلا محذوف أيضا، والتقدير أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وعرفها، وطلاع: مبالغة في طالع يصحّ جرّه عطفا

¹ - نفسه، ص: 100.

² - نفسه، ص 107.

³ - نفسه ، ص: 124.

على محل جلا على الوجه الأول، ويصح أن يكون بالرفع فيكون معطوفا على ابن، والثنايا جمع ثنية وهي العقبة الصعبة، ومتى: في محل نصب مفعول مقدم بأضع، ومعنى أضع أجعل¹.

وغير ذلك من الشواهد الشعرية، وقد بلغ عددها حوالي 35 بيتا شعريا.

4- الشواهد النثرية:

لقد استخدم المؤلف التأويل في الشاهد النثري، من ذلك قوله: (ومن الثاني قولهم: جارية عروب؛ أي حسنة) في بيان معاني الإعراب، ومنها أيضا:

- (ومن الثالث قولهم: أعربت الإبل عن مرعاها، إذا انتقلت).
- وأيضا: (ومن الرابع قولهم: أعربت معيرة الرجل إذا تغيرت).
- وأيضا: (ومن الخامس قولهم: أعرب الرجل إذا كان عارفا بالخيال العتاق)².
- وقوله: (حكى بعضهم: كان له طائر فعلمه بيتين وجعل له علامة إن فعلها أنشد البيتين و كان أمير الوقت أراد الفصادة ، فأخذ ذلك المعلم طائره فلما أراد القاصد أن يقصد الأمير جعل العلامة المعهودة بينه وبين الطائر فأنشد الطائر البيتين وهما:
- أيه القاصد رفقا بامير المؤمنين.
- إنما تقصد عرفا فيه روح العالمينا)³.
- وقوله: (وأما قولهم: القمران فهو من باب التغليب للقمر على الشمس)⁴.
- وقد أتى بالشاهد النثري في معظمها غير منسوب إلى صاحبه، معبرا بعبارة (قولهم) أو (بعضهم).

وما يمكن أن نتكلم عنه عن الأمثلة المنتثرة المصنوعة من قبل المؤلف، فقد وقفنا على عدد كبير منها والتي ساقها ابن الحاج من أجل توضيح قاعدة أو حكم نحوي وبلغ عددها حوالي 160 مثالا

¹ - الكتاب المحقق، ص 205.

² - نفسه، ص 139.

³ - نفسه، ص 109.

⁴ - نفسه، ص 165.

ليكون بذلك دليلاً على أن ابن الحاج سلك الاتجاه التعليمي في عرض مادته النحوية للمبتدئين، وقد أفصح عن ذلك في مقدمته¹.

ط- الأصول النحوية في شرحه: نعني بالأصول النحوية ما يُعرف بأدلة النحو: السماع، والقياس، والإجماع واستصحاب الحال.

1. السماع: فإذا بدأنا بالحديث عن السماع فإنه يمكن اعتبار كل ما استشهد به ابن الحاج من القرآن الكريم يندرج ضمن دليل النقل (السماع)².

والسماع ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته، وأعلى درجات الفصاحة القرآن الكريم، تليه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ما أثر عن الصحابة رضوان الله عليهم، وأخيراً ما ورد عن العرب الفصحاء قبل تسرب اللحن، وفساد اللغة من شعر ونثر. ومنه قوله: (والفتح ك: علم يعلم علماً. سمع بفتح العين وكسرهما)³.

ويفسرُ الشارح بعضَ التغيرات الأخرى اعتماداً على أن الشاذَّ مسموعٌ وغير مُطرد كقوله: (والزائدة ودخول "ال" الموصولة على المضارع في قوله:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضِي حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْسِ وَالْجَدَلِ.

شاذ يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه، وحيث كان شاذاً فلا يحتز عنه)⁴.

وكثيراً ما يفهم السماع ويتضح بتوظيف الشارح عبارات من مثل:

قوله: (وفيما فهمه الأزهري من كلامه نضر ، بل مُرادُه بقوله)⁵، وقال : (وعلى الثاني الكلام

المعهود في الأذهان وهو كلام النحويين قال بعضهم: "فيكون كلام العجم خارجاً من (ال) التي في الكلام)⁶، وأيضاً: (فعدم صلاحته الخ: قال بعضهم "إنما" لم تجعل له علامة وجودية، لأنه في نفسه

¹ - ينظر مقدمة الكتاب.

² - يُعرفه الأنباري بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء شاذاً في كلامهم...." ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري (81-82/3).

³ - الكتاب المحقق، ص: 133.

⁴ - نفسه، ص: 124.

⁵ - نفسه، ص: 144.

⁶ - نفسه، ص: 101.

علامة، فلو جعل له علامة لزم الدور أو التسلسل¹. وقوله: (والحق أنه وارد على قلة بالنسبة للمكان)².

أمّا إذا تحدثنا عن القياس³، فإننا نجد الشارح يردد كلمة الأصل والفرع في مواضع عديدة⁴.

2. التعليل: ومن منهجه الذي ظهر بصورة جلية في كتاب ابن الحاج، التعليل النحوي، أو ما يسمى بالعلة النحوية، إذ كان يعلل كل ما يراه أنه يحتاج إلى تعليل ومن ذلك:

– أنه يعلل كون حرف القسم الباء هو أصل حروف القسم فيقول: (ثم كان ينبغي للمصنف أن يقدم الباء، لأنها أصل حروف القسم وتدخل على المقسم به من غير شرط)⁵.

وتعليله على حكم الإعراب يقول: (لأن تغيير الإعراب لا يكون إلا آخرًا)⁶.

ويعلل اختصاص الاسماء بالخفض، واختصاص الأفعال بالجزم فيقول: ((فإن قُلْتَ): ما وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل؟ (قُلْتُ): الاسم خفيف والفعل ثقل، والجر ثقل والجزم خفيف، فأعطينا الخفيف للثقل، لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وثقل الفعل خفة السكون)⁷.

ويعلل زمن وقوع فعل الأمر فيقول: (ثم إن قوله في زمن الاستقبال متعلق بمحذوف صفة لحدث يقع في زمن الاستقبال ولا يتعلق بطلب، لأن الطلب حاصل في الحال، والحدث يقع بعده)⁸.

ويعلل في سبب تسمية حروف الزوائد بهذا بقوله: (وسميت زوائد لأن حروف المضارع تزيد على حروف الماضي بواحد منها، وإنما زيدت ليحصل الفرق بين الماضي والمضارع، وزيدت في المضارع دون الماضي، لأن الماضي في التصريف لفظه سابق على لفظ المضارع)⁹.
وغيرها من العلل.

ي- من الأحكام الواردة في هذا الكتاب :

1- الكتاب المحقق، ص: 185.

2- نفسه، ص 127.

3- القياس: هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع .

4- ينظر: الكتاب المحقق ، ص: 75، 76، 82، 85، 94، 101، 110، 119، 121، 143، 145، 166، 168، 200، 210.

5- نفسه، ص 131.

6- نفسه، ص 142.

7- نفسه، ص 154.

8- نفسه، ص 186 .

9- نفسه، ص 189.

1- إختيار الأحكام: نبّه الشارح القارئ للرأي المختار في مواضع مُتفرقة، منها حديثه عن "

أل"، قوله: (وقيل إن "أل" للحقيقة بناء على ما هو المختار عند المناطق من أن "أل" الداخلة على المحدود هي للحقيقة)¹. ومنه حديثه عن "هل" في قوله: (هل زيد قام؟ فزيد فاعل بفعل محذوف على المختار لتكون "قد" موالية للجملة الفعلية وفي المعنى قيل².

ومنه حديثه عن الباء في قوله: (إنه يقدر خاصا من مادة ما جعلت التسمية مبدأ له، فإن كانت للتأليف قدرت أوله، للأكل: أكل أو للشرب: أشرب والمختار أن الباء للمصاحبة، لا للاستعانة لما في الأول من رعاية التعظيم دون الثاني، لأن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل)³.

2. الأحكام الراجعة:

كقوله يتحدث عن النواصب المتفق عليها: (بل المتفق عليها واحد وهو "أن" فقط، والثلاثة أيضا فيها خلاف، لكن لما كان الراجع في هذه الثلاثة أنها الناصبة بنفسها لم يعتبر الخلاف فيها)⁴.

3. الأحكام المفضلة بلفظة أولى:

فمنه ما ذكره في شرح التردد قوله: (عَسَجَدَ أي ذهب، وهذا ليس كذلك والأولى أنه من عطف عام على خاص، إذ الشك ما إستوى طرفاه والتردد يشمل ذلك الظن والهم)⁵. وقال: (الأولى أن يمثل بدل الرسول بنحو رجلين، لأن الرسول علم المبتدى إسميته من "أل" وانخفض الظاهر)⁶.

وقال أيضا: (الأولى أن يزيد أو مجزوما ليشمل الفعل المضارع لأنه داخل في الكلم كما سيذكره)⁷.

4. الأحكام المشهورة:

ومنه حديثه عن واضع علم النحو، قال: (والمشهور أن من وضعه سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وذلك أن أبا الأسود الدؤلي...) ¹.

¹ - الكتاب المحقق، ص 101.

² - نفسه، ص 115.

³ - نفسه، ص: 76.

⁴ - نفسه، ص: 193.

⁵ - نفسه، ص: 89.

⁶ - نفسه، ص 116.

⁷ - نفسه، ص 131.

وقوله عن جواز إطلاق السيد على الله تعالى، قال: (جواز إطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وهو المشهور الذي يدل عليه الكتاب والسنة)². ومنه أيضا حديثه عن معنى "الآل" قال: (لا من يحرم عليهم الزكاة لأن المشهور أن المقام إذا كان الدعاء³.

5. الأحكام الأكثر تداولاً:

كقوله: (وأجيب عنه؛ بأنه مشى على أنهما بمعنى واحد، وهو قول الأكثر، أو يُقال أنه نزل العلامات منزلة الجزئي تسهيلاً على الطالب)⁴. ومنه : (وإنما أسقطه المصنف لأن إعرابه بالحروف لغة قليل، كما في الأزهري والأكثر أن يكون معرباً بالحركات منقوطة)⁵.

وعن حديثه عن المعرفة أو العلم وأيهما يُختار في التقسيم قال: (اعلم أن المعرفة تتعلق بالبسيط كزيد وعمرو، والعلم يتعلق بالمركب كزيد قائم ولذا يُقال: عرفتُ الله ولا يُقال عِلِمْتُه، والعلامات من قبيل المركب، المناسب حينئذ التعبير بالعلم لا بالمعرفة، وأُجيبُ عنه؛ بأنه مشى على أنهما بمعنى واحد، وهو قول الأكثر)⁶.

6. أحكام قليلة التداول:

قال عن اسقاط الـ "هن" من الاسماء: (وإنما أسقطه المصنف لأن إعرابه بالحروف لغة قليل كما في الأزهري..⁷.

¹- الكتاب المحقق، ص 88

²- نفسه، ص 90

³- نفسه، ص 92.

⁴- نفسه، ص 155.

⁵- نفسه، ص 161.

⁶- نفسه، ص: 155.

⁷- نفسه، ص 162.

ومنه قوله أيضا: (ومضارعا ثم ماضيا وهو قليل نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَتَّقِ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»¹.

7. الأحكام الجائزة: كقوله: (ولما في الثالث من الفصل بين التابعين، وأجاز هذا الأخير بعضهم، إنه يقدر خاصا من مادة ما جعلت التسمية مبدأ له)². وقال: (وأغترف الفصل بالقسم لأنه زائد للتوكيد، وفي المعنى أن الفصل بلا النافية كالقسم، وأجازه بعضهم بهما معا)³.

¹ - الكتاب المحقق، ص: 204.

² - نفسه، ص 76.

³ - نفسه، ص 196.

الفصل الثالث:

وصف النسخ منهج التحقيق

المبحث الأول: وصف النسخة:

اعتمدت على تحقيق كتاب : (العقد الجوهري من فتح الحى القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم) لابن الحاج على نسختين واحدة خطية وحيدة، لم تلحقها خروم أو نقص، ورمزت لها برمز (س).

يعود تاريخ نسخها إلى القرن الثالث عشر هجري تقديرا سنة (1296 هـ) ومخطوطة بخط مغربي جميل حسن وهي جيدة وكاملة، مصورة من مكتبة جامعة الملك سعود، تحت رقم 5274 ف/3/110.

وتحتوي على 74 صفحة من الحجم المتوسط، مرقمة ترقيما يبدو حديثا، وهي كاملة ليس فيها نقص، في كل صفحة (23 سطرا)، وفي كل سطر منها (14 كلمة) تقريبا ، بها نظام التعقبة، لم تضبط كلماتها بالشكل إلا القليل منها، بعض الكلمات منها مثل: (قلت) ، و (قلت) ، و (قوله)، والرمز (المص) ، و (ز) بمداد أحمر مُغاير لمداد المتن .

وتكاد النسخة تخلو من التعليقات والهوامش ، عدا بعض الكلمات أو التراكيب التي تسقطُ سهواً من المتن ، فيشير لها الناسخ على يمين الصفحة أو يسارها على السواء بإشارة () مما يعني أن النسخة قد تمت مراجعتها من قبل الناسخ نفسه أو ممن قرأها وقابلها بغيرها.

و على بداية المخطوطة صفحة كتبها الناسخ ، قال فيها: "الحمد لله وحده، ومما مدحت به حاشية شيخنا ووسيلتنا إلى ربنا، الفقيه العالم العلامة المدرّس النّفاع، سيدي أحمد بن محمد بن حمدون المكتوب على أول ورقة منها ما نظّمه بعض تلامذته، وهو الطالب الأنجب أبو عبد الله محمد التهامي بن محمد بن يوسف المربني الوزاني¹ أسكنه الله دار الراحة والتّهياني:

إِنَّ الْحَوَاشِي عَلَى الْأَزْهَارِ لَوْ كَثُرَتْ فَتَاجُهَا بِنْتُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدُونِ.
أَرَبَّتْ عَلَى الضَّبْطِ وَالثَّقَانِ فَارْتَقَتْ عَلَى الرُّؤُوسِ كُلُّوْلًا مَكْنُونِ.
أَكْرَمَ بِهَا خُلَّةً بِوَالِدٍ شَرَفَتْ عَلَى الْأَخِلَّةِ لَا تَبْغِ بِهَا دُونِ.
نَادَتْ لِوَالِدِهَا هَلْ فِيكَ مِنْ كَرَمٍ بَقِيَّ ، تَجُودُ لِمَنْ بِالْحُبِّ مَحْرُونِ.
لَهَا أَحْبَابُ أَبُو الْعَبَّاسِ عُمِدُنَا سَيِّدِي مَعَ أَلَدٍ غَدَا بِالْبَابِ يَرْجُونِ.

¹ - سبقت ترجمته. والقصيدة من بحر البسيط.

قَالَتْ لِعَاشِقِهَا هَلْ أَنْتَ ذُو غَرَمٍ مِنْ الْجَمَالِ الَّذِي لَيْسَ بِمَخْزُونٍ).

أمّا بداية المخطوطة فقد جاء فيها: (حمدا لمن نحى نحو الرشاد والهدى، وألهما بالمنطق الفصيح للإعراب عما استكن في الضمير من الكلام، وهدى ورفع من نصب نفسه للعبادة، وخفضها بالتواضع والخروج عن مألوف العادة، سبحانه من إله مبتدأ قبل الأكوان بلا ابتداء، مخبرا بأن الخاسر لا ينفعه من العذاب افتداء لا إله إلا هو نسخ بالشرع الأحمدى، ذى البساط الرفيع الأحمدى، كل شرع مضى وسبق وهدى إليه من شاء بفضلته فحاز السبق، أرسل رسوله محمدا المصطفى، أفضل خلق الله وأكرم مقتفى، بامثال الأوامر، واجتناب النواهي والزواجر، المبعوث بصفة الجمال ونعوت الكمال، العاطف على أمته عطف نسق وبيان المبدل العسر باليسر في شاهد العيان، صلى الله عليه وسلم في الماضي والحال والمآل وعلى آله وأصحابه أكرم صحب وآل، وبعد: فيقول أفقر العبيد إلى مولاه المحتاج أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج...).
وجاء في نهايتها: (وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية يوم الأحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة و ستين مائتين وألف (1269هـ)، وفي الختم (قُلْتُ):¹

قَدْ فَاحَ مِنْكَ مِنْ خِتَامٍ وَحَاشِيَةٍ لَسَدٍ شَرَحَ الْأَزْهَرِي .
فِيهَا الْأَمَانِي وَالتَّهَانِي وَالْمُنَى فِيهَا الْوَفَاءُ وَالشِّفَاءُ وَالْهَنَاءُ .
قُطُوفُهَا لِل... لَا تَمْتَنِعْ ثَمَارُهَا عَنْ مُفَتِّ لَا تَرْتَفِعْ .
جَعَلَهَا الْمَوْلَى الْكَرِيمُ الْأَكْرَمُ خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الْمَكْرَمِ .
نَافِعَةٌ لِقَارِيٍّ وَسَامِعٍ وَكَاتِبٍ وَنَاطِرٍ وَمُطَالِعٍ .
بِحَاثِ خَيْرِ الْمُرْسَلِينَ الْمُصْطَفَى وَءَالِهِ وَصَحْبِهِ أُولِي الْوَفَا .
صَلَّى عَلَيْهِمْ رَبُّنَا وَسَلَّمَا مَا لَاحَ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ وَسَمَا .

انتهت الحاشية المسماة بالعقد الجوهري في حلّ شرح الأزهرى على مُقَدِّمَةِ ابْنِ آجَرُومَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحَسَنِ عَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ الْجَمِيلِ).

كما اعتمدت في التحقيق أيضا على النسخة الثانية وهي الطبعة الحجرية ، وهي مطبوعة بمطبعة التّقْدُم العلمية بدَرَب الدَّلِيل بِمَضْر لصاحبها حضرة الفاضل السيّد مُحَمَّد عبد الوهاب بن

¹ - القصيدة من البحر البسيط.

الطُّوبَى وأخيه و هي موجوده بزاوية "الرَّابِطَةُ" بمدينة بُرْج بوعريرج بالجزائر، وكانت في حالة جيدة، وطُبِعَت سنة (1324هـ).

وهي بحالة جيدة في معظم صفحاتها، إلّا بعض الصفحات التي مستها الرطوبة، غير انها غير مرتبة الأوراق، فرتبت ثم صورت

والطبعة على هامشها أيضا متن الشرح المذكور - شرح الأزهرى على الأجرومية- وتقع النسخة في 50 ورقة من الحجم الكبير، ورمزت لها برمز ب(م)، وهي كاملة ، إلّا بعض الأوراق التي تأكلت أطرافها بفعل الرطوبة والإهمال في تخزينها، كالصفحة (82) ، أما عدد السطور فهو 42 سطرا في الغالب، بمعدل 19 كلمة تقريبا في السطر الواحد، بها نظام التعقيية، تاريخ طبعها يرجع إلى 1324 هـ ، وطابعها هو علي بن أحمد الشهير بالهوارى¹، وهي خالية من التعليقات إلا قليلا.

جاء على صفحة الغلاف: (حاشية العلامة المحقق المدقق الفهامة المنحلي من حلل الكلمات، بأهج حُلّة والمتوّج منها بأهمل تاج أبي العبّاس سيدي أحمد بن محمّد السُّلَمي، المعروف بابن الحاج على شرح الإمام الشَّهير وعِلْم الفضل المنير الشَّيخ خالد الأزهرى على متن الأجروميّة، جعل الله مأوى الجميع في دار النعيم الغرف العلية آمين).

وجاء في نهاية الطبعة: (حمدا لمن رفع قدر من سلك سبيل الرشاد ، وفتح أبواب فضله لمن اختار ممن عباده، وبلغه المنى والمراد، وصلاة وسلاما على سيّدنا مُحَمَّد الذي هوّ نعوته الكاملة، المفرد العلم، كيف لا وهوّ المخصوص بما حبّاه ذو الجلال في (ن والقلم)، وعلى آله و أصحابه الذين أعزُّوا عن أحكام الدين، بِجُمْلِهِم الكافيّة الشّافيّة، وبيّنوا مُفْرَدَات عَقَائِدِهِم ، وبنّوها على القواعد المتينة والأصول الوافيّة، والتّابعين لهم بإحسانٍ ما تعاقب الليل والنّهار وفاح شدّ أُنْحُوَان وبهّار "أمّا بعد" فقد تم طبع الحاشية الجليلة ذات التدقيقات النبيلة والتحقيقات الجليلة الموسومة (بالعقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حلّ شرح الأزهرى على مقدمة ابن آجروم) للعلامة المحقق الفهامة المدقق المتوج من حلل المعارف بأهج تاج، الإمام أبي العبّاس أحمد بن محمد بن حمدون السُّلَمي المعروف بابن الحاج على شرح الإمام الكامل الشَّيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية في أصول العربية، وذلك بمطبعة التقدم العلمية التي مركزها بدرب الدليل بمصر المحمية ادارة(حضرة الفاضل السيد محمد عبد

¹ - سبقت ترجمته.

الواحد بن الطوي وأخيه)، ولاح بدر كماله وفاح مسك ختامه في أواخر شهر صفر الخير سنة 1324 هجرية على صاحبها أفضل الصلاة ، وأزكى التَّحِيَة آمين).

- المبحث الثاني: منهج التحقيق :

الهدفُ من تحقيق النُّصوص وإخراجها هو تقديمُ الكتاب المحقق للقارئ مضبوطاً دقيقاً كما أرادَه صاحِبُه، ولم أَدْخُل في النص إلا بقدر ما يقيم أودّه، ويصلح معوجه ملتزماً بقواعد التحقيق المشهورة عند أهل الصنعة، لعلني بذلك أَقْتَرِبُ قَلِيلاً من الأصل الذي أرادَه المصنّفُ، فَجاءَ ذلك العملُ على النحو التالي :

1. قُمت بوضع عناوين فرعية ، تيسر على الدارسين سبيل الوصول إلى مبتغاهم دون عناء يذكر، زيادة في الخدمة ، وتوخيا للفائدة المرجوة ، وأثبت هذه العناوين بين قوسين معقوفين في نصف السطر في غالب الصفحات.
2. ضبطت الكلمات والحروف التي تحتاج إلى الحركات المناسبة.
3. أثبتُ صفحات كُل نسخة داخل المتن، ورمزت لكل منها برمز مغاير.
4. ضبطت النص بعلامات التقييم المناسبة.
5. تخريج الآيات الكريمة بذكر سُورها وأرقام آياتها.
6. تخريج الأحاديث النبوية.
7. تخريج الشعر من الدواوين ، ومصادر اللغة ، وكُتِب النحو والصرف.
8. شرحت الألفاظ الغريبة الواردة في المتن ، وأقوال العرب بالرجوع إلى المعجمات العربية
9. حاولتُ التعريف بالأعلام الواردة في الكتاب ، وأشرتُ إلى مصدر أو مصدرين من كُتِب التَّراجم على سبيل الاختصار.
10. بذلت جهدي في وضع التعليقات والشروح والإيضاحات على الهوامش.
11. كتبت الكلمات التابع لمتن الأجرومية وشرح الأزهري بخط غليظ.
12. اتممت في الهوامش ما أشار إليه المؤلف من شواهد الألفية، أو الآيات القرآنية.
13. ميّزت بين كلمات متن الأجرومية، وذلك بوضعها بين أقواس على هذا الشكل ((....))، وبين كلمات شرح الأزهري التي اخترت لها شكلاً آخر فمثلاً (....).
14. وضعت فهارس مفصّلة احتوت على : الآيات القرآنية ، والآحادِيث النبوية الشريفة، والشعر، والأعلام، والكُتُب الواردة في الشرح، ومصادر التحقيق، وموضوعات الكتاب.

مصطلحات ورموز معتمدة في التحقيق والتعليق :

- [] المزهرة لحصر الآيات القرآنية .
 - «.....» للأحاديث النبوية .
 - ((...)) لألفاظ متن الأجرومية.
 - (...) لألفاظ شرح الأزهرى .
 - ص: الصفحة.
 - ج: الجزء.
 - [] لكل إضافة أو زيادة سقطت من إحدى النسختين، أو لسدّ النقص الذي يقتضيه السياق .
 - [رقم] نهاية صفحة من النسخة (س).
 - [رقم / م] نهاية صفحة النسخة (م).
- بالإضافة إلى أنه لم يكن من الممكن الحصول على النسخ الأخرى، ومنها نسخة خطية موجودة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، ونسخة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، لعوامل خارجة عن قدراتنا.

صور من النُسختين:

نُسخة مكتبة جامعة الملك سعود

نُسخة مطبعة التّقدم العلمية بدربِ
الدّليل بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم
 صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

صلی اللہ علیہ وسلم

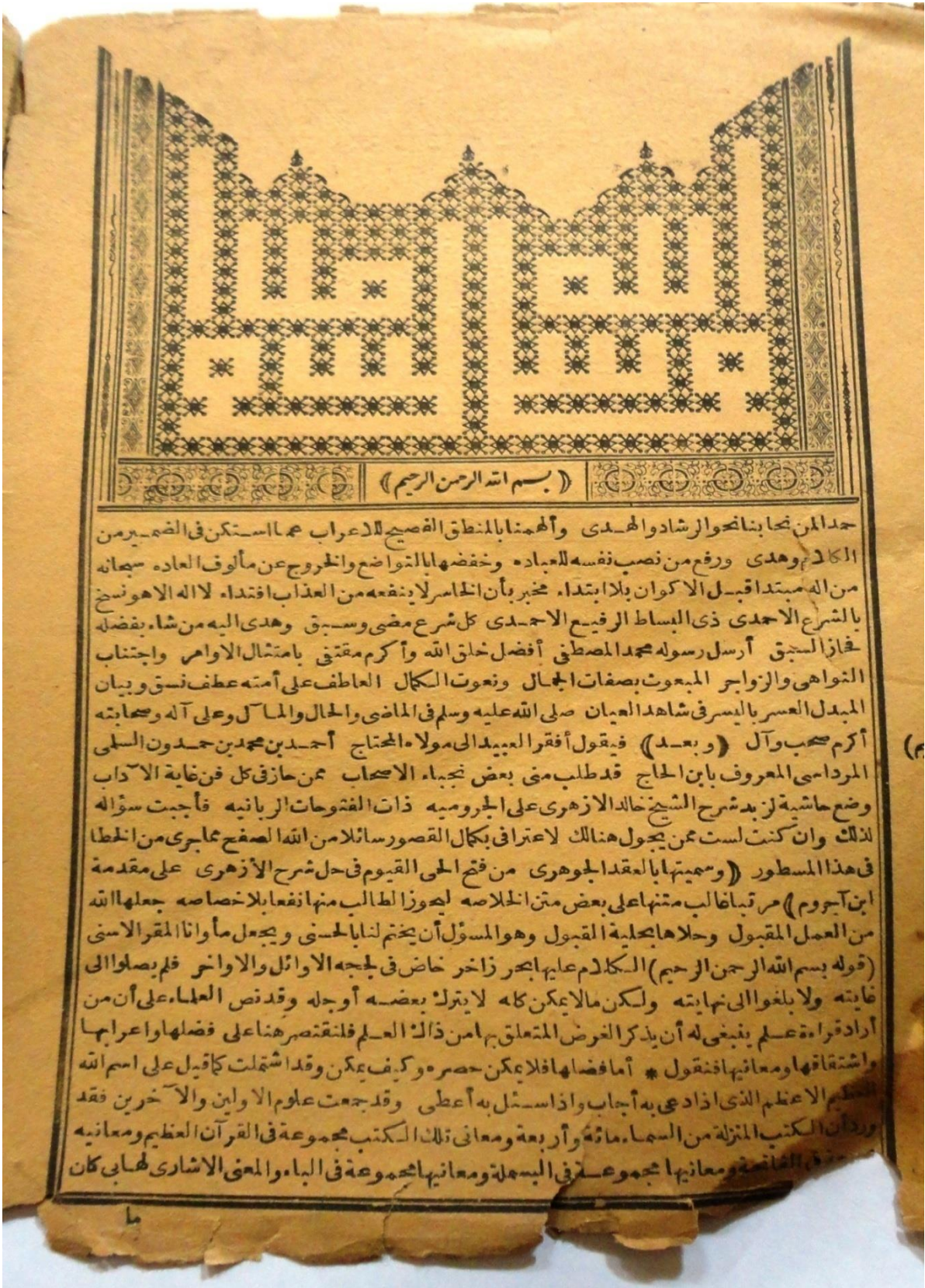
[illegible]

الكلام

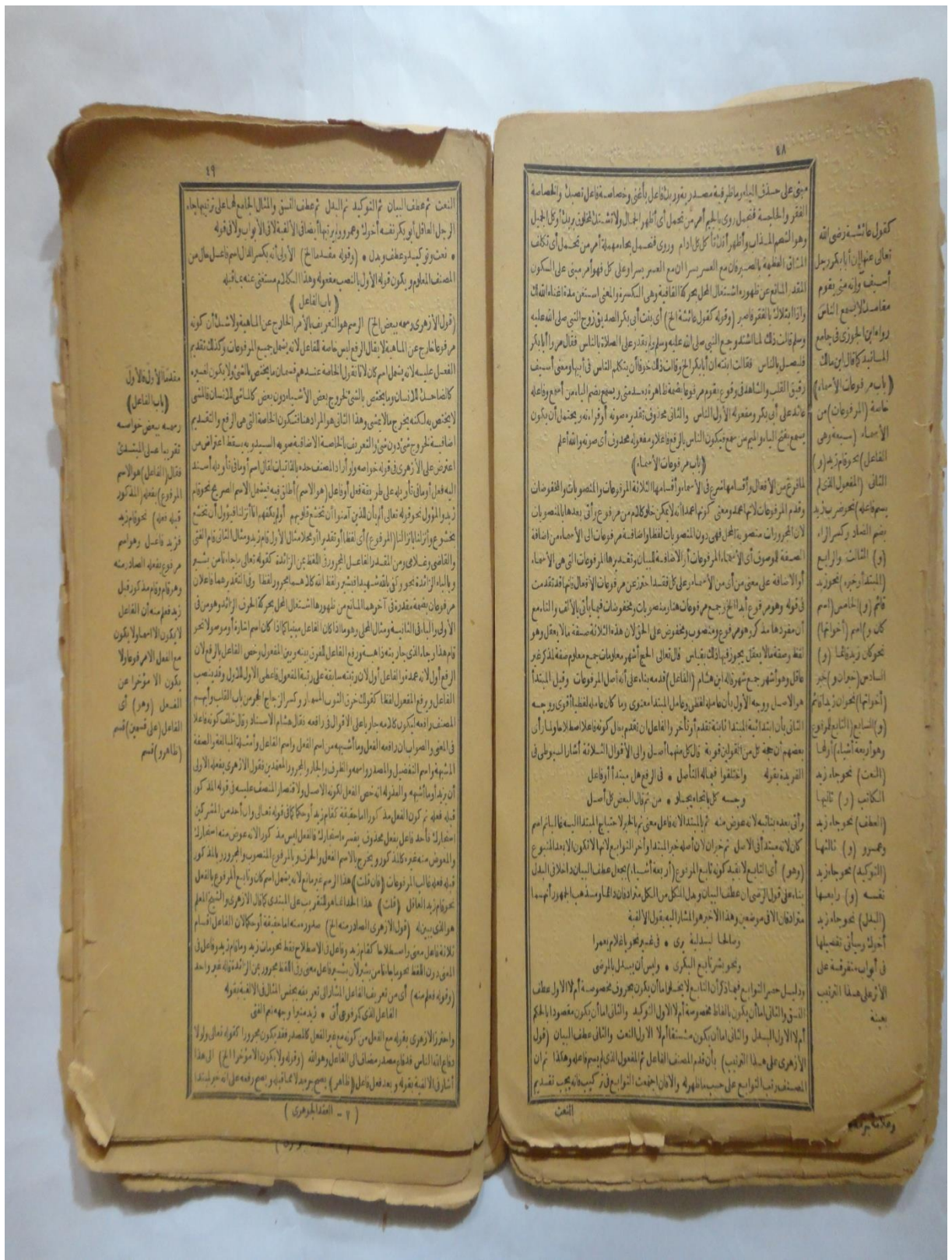
انه ان قيل التحقينا دأبا وبغيرها من الارادات اجازة ما تكون الا بما يجتمع في الوجود وعنده **قول**
 استغنى عن اللفظ من الكلام واستغنى عن استغنى مبنى على حرف اليا، وما تضمنته من غير ذلك
 ما على ما غنى وخطا من ما على تصديق والخطا من العجز والعاجلة متجمل روي بالجمع من من جعل في الكلام
 الجمل وانما تستند لخلق بهد او كل العمل يستحق وهو السمع المذات والجمع انما فاعل كل واحد
 وروي متجمل على، فمثلة من من جعل اني تكلف المشاق العظيمة بالصب على مع العشر يسر اربع
 العشر بشرا وعلى كل من يمتنع على السكون الفل انما من من كنهه استفعال العمل بحركة الغافية
 وهي الكسرة والعنى استغنى من غناء الله له واذا التلذذ بالعبادة **قول** كقول عما يشتهر
 في بيت ابي بكر الصديق زوجه انسي على الله عليه وسلم قالت ذلك لما استل مع النبي صلى الله عليه
 وسلم ولم يفر على الصلاة بالانسان فقال من هو الذي يعلل للناس فقال ان الله ان الله يعلل
 وقال ذلك خوفا ان يكلم الناس في الدنيا ويعني اصيب رقيق القلب والتسلية في موضع
 مفعول من هو على جهة كذا من يعزني ويسمع في الدنيا من السمع وما على على ابي بكر
 ومفعول الاول الناس والثاني محذوف في قوله اقرأه الله ويحتمل ان يكون يسمع يقع
 الياء والجمع من يسمع فيكون الناس بالرفع ما على ومفعول محذوف اني صوتي وانته اعلم
باب من موعات الاسباب

لما مر من الاربعة موعات الاسباب، وانما هي الاربعة الموعات والمنصوبات
 والمنصوبات وفرد الموعات كانه عمل ومعنى كونها عمدة انه لا يقر خلق كلام من موع واني
 بعز في المنصوبات لان الجوزيات منصوبة العمل هي دون المنصوبات لعلها واذا فم موع
 عات الى الاسباب من اضافة الصفة للموصوف اي الاسباب، الموعات او اضافة اليعلى و
 ثقل في موعات الله هي الاسباب او اضافة على معنى من الموعات، وعلى كل فعل احتري من
 موعات الاربعة موعات في قوله وهو موع الاربعة وجمع موعات منها ومنصوبات وم
 ومنصوبات في ما على بالالف والفاء مع ان مع ذلك من موع ومنصوبات ومنصوبات على المعنى
 لان من الاربعة موعات ما لا يعقل وهو لفظ وصية ما لا يعقل يجوز فيه ذلك بغيره من فعل تعلى
 الجمع اسم معلوم ان جمع معلوم صفة لغيره غير عاقل هو انما جمع كنهه قاله ابن مسعود **الما على**
 فم موعات على انه اطل الموعات وقيل المترا هو اطل ووجه الاول بيان عاملة لفظه وعامل

صفحة نهاية باب الأفعال من النسخة (س) ، جامعة الملك سعود



الصفحة الأولى للنسخة الحجرية (م) - مطبعة التقدم العلمية، مصر.



صفحة نهاية باب الأفعال من النسخة الحجرية (م).



قسم

التَّحْقِيق

النَّصُّ المَحَقَّق

[خطبة الكتاب]

حمدا لمن نحا¹ نحو الرشاد والهدى، وألهمنا بالمنطق الفصيح للإعراب عما استكن [في]² الضمير من الكلام، وهدى ورفع من نصب نفسه للعبادة، وخفضها بالتواضع والخروج عن مألوف العادة، سبحانه من إله مُبْتَدَأ قَبْلَ الْأَكْوَانِ بِلَا ابْتِدَاءٍ، مُخْبِرًا بِأَنَّ الْخَاسِرَ لَا يَنْفَعُهُ مِنَ الْعَذَابِ افْتِدَاءٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ نَسِخَ بِالشَّرْعِ الْأَحْمَدِيِّ، ذِي الْبَسَاطَةِ الرَّفِيعِ الْأَحْمَدِيِّ، كُلُّ شَرْعٍ مَضَى وَسَبَقَ وَهَدَى إِلَيْهِ مَنْ شَاءَ بِفَضْلِهِ فَحَازَ السَّبَقَ، أَرْسَلَ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا الْمُصْطَفَى، أَفْضَلَ خَلْقِ اللَّهِ وَأَكْرَمُ مُقْتَفِي، بِامْتِنَالِ الْأَوَامِرِ، وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي وَالزَّوْاجِرِ، الْمُبْعُوثِ بِصِفَةِ الْجَمَالِ وَنُعُوتِ الْكَمَالِ، الْعَاطِفِ عَلَى أُمَّتِهِ عَطْفَ نَسَقٍ وَبَيَانِ الْمَبْدِلِ الْعُسْرِ بِالْيُسْرِ فِي شَاهِدِ الْعَيَانِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَاضِي حَمْدًا لِمَنْ نَحَى³ نَحْوَ الرَّشَادِ وَالْهُدَى، وَأَلْهَمَنَا بِالْمَنْطِقِ الْفَصِيحِ لِلإِعْرَابِ عَمَّا اسْتَكَنَ [في]⁴ الضمير من الكلام، وَهَدَى وَرَفَعَ مَنْ نَصَّبَ نَفْسَهُ لِلْعِبَادَةِ، وَخَفَضَهَا بِالتَّوَاضُعِ وَالْخُرُوجِ عَنْ مَأْلُوفِ الْعَادَةِ، سُبْحَانَهُ مَنْ وَالْحَالِ وَالْمَالِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَكْرَمَ صَحْبٍ وَآلٍ.

وبعد: فيقول أفقر العبيد إلى مولاه المحتاج أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بإبن الحاج⁵: قد طلب بعض نجباء الأصحاب، ممن حاز في كل فن غاية الآداب، وضع حاشية لزيد⁶ شرح الشيخ خالد الأزهرى⁷ على الجرومية⁸، ذات الفتوحات الربانية فأحببت سؤاله لذلك، وإن كنت لست ممن يجول هنالك، لإعترافي بكمال القصور، سائلا من الله الصّفح عما جرى من الخطأ في هذا المسطور، وسميتها بالعقد الجوهري من الفتح القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن أجروم، مرتبا غالبا متنها على بعض

1- في الأصل (س): (نحى).

2. زيادة من (م).

3- في (م): (نحا).

4. زيادة من (م).

5- سبقت ترجمته.

6. في الأصل (لزيّف)، وهو تحريف.

7. سبقت ترجمته.

8. كلمة الجرومية عادة تكتب بالألف (الأجرومية)، وتارة تكتب بدونها، فلا يعرف إن كان ابن أجروم قد وضع إسمًا لمقدمته أم لا، ومهما يكن من أمر فإنها قد اشتهرت بالنسبة إلى صاحبها فيقال: الأجرومية تارة، الجرومية بخذف الألف، وتارة تضاف إليها كلمة المقدمة، فتصير: المقدمة الأجرومية، أو المقدمة الجرومية.

متن الخلاصة ، ليجوز الطالب منها نفعاً بلا خصاصة ، جعلها الله من العمل المقبول، وحلاها بجلية
القبول، وهو المسئول¹ أن يختم لنا بالحسنى، ويجعل مأوانا المقر الأسنى.

[بسم الله الرحمن الرحيم]

[لقوله]2: بسم الله الرحمن الرحيم [1]:

الكلام فيها بحر زاخر خاض في لججه الأوائل والأواخر، فلم يصلوا إلى نهايته، ولكن مالا
يُمكن كله لا يترك بَعْضُهُ أَوْ جُلَّهُ، وَقَدْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ قِرَاءَةَ عِلْمٍ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَذْكُرَ
الْعَرَضَ الْمُتَعَلِّقَ بِهِ³ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ، فَلَنَقْصِرَ عَلَى فَضْلِهَا وَإِعْرَاجِهَا وَإِشْتِقَاقِهَا وَمَعَانِيهَا.

[فضل البسملة]

أما فضلها: فلا يمكن حصره، وكيف يمكن وقد إشتملت كما قيل على اسم الله العظيم الأعظم
الذي إذا سُئِلَ به أعطى، وقد جمعت علوم الأولين والآخرين، فقد ورد أن الكتب المنزلة من السماء
مائة وأربعة، ومعاني تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم ومعانيه مجموعة في الفاتحة ومعانيها مجموعة
في البسملة ومعانيها مجموعة في الباء³، والمعنى [الإشاري]⁴ [1/م] في كل ما كان وفي يكون ما
يكون⁵ إذ هو تعالى أهل الأكوان، ومعاني الباء مجموعة في نقطة الباء⁶، لأنها تدل على أن الله واحد،
وهو المعبود بالحق وذلك هو المقصود من الجن والإنس قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا
لِيَعْبُدُونِ﴾⁷، والروايات في الرسل المنزل عليهم الكتب مختلفة.

1. هكذا في الأصل (س): والصواب (المسؤول)، وهو تحريف.

2- زيادة من (م).

3- قوله: (في الباء): ووجه بعضهم كون معاني البسملة في الباء، بأن المقصود من كل العلوم وصول العبد إلى الرب، وهذه الباء لما فيها من معنى
الالصاق تلصق العبد بجانب الرب سبحانه وتعالى. ينظر: تفسير ابن كثير: تحقيق سامس بن محمد السلامة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،
الجزء الأول، ص: 33. و الجامع لأحكام القرآن: أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الثانية، طبعة دار الكتب المصرية، 1353هـ/ 1935
م. ص: 91. بتصرف.

4- زيادة من (م).

5- في الأصل (س): (المعنى الإشاري لها بي كان ما كان وي يكون ما يكون). تصحيح من (م).

6- قوله: (في النقطة) ومعناها: أنا نقطة الوجود، المستمد مني كل موجود.

7- الذاريات، الآية: 56.

فقد ورد أن أبا ذر الغفاري¹ قال: يَارَسُولَ اللَّهِ ، كَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكُتُبِ؟. قَالَ: مِائَةٌ صَحِيفَةٌ وَأَرْبَعَةٌ كُتُبٌ، عَلَى شِيتِ خَمْسُونَ صَحِيفَةً، وَعَلَى خُنُوحٍ وَهُوَ إِدْرِيسُ ثَلَاثُونَ صَحِيفَةً، وَإِبْرَاهِيمَ عَشْرُ صَحَائِفَ وَعَلَى مُوسَى قَبْلَ التَّوْرَةِ عَشْرُ صَحَائِفَ، وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْأَنْجِيلَ وَالزَّبُورَ وَالْفُرْقَانَ، ولم يذكر آدم في هذه الرواية، وفي الينابيع وعلى آدم عَشْرُ صَحَائِفَ²، ولم يذكر صحف موسى، وعن عكرمة³ كان الله لا شيء معه فخلق النور ثم خلق منه اللوح ثم قال للقلم اكتب قال: وما اكتب؟ قال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فجعلها الله أماناً لخلقها ما داموا على قراءتها ، وروي «أَنَّ أَوَّلَ مَا كَتَبَ الْقَلَمُ فِي اللُّوحِ الْمُحْفُوظِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا مُحَمَّدٌ رَسُولِي، مَنْ اسْتَلَمَ لِقَضَائِي وَصَبَرَ عَلَى بَلَائِي وَشَكَرَ نِعْمَائِي وَرَضِيَ بِقَضَائِي كَتَبْتُهُ صَدِيقًا وَبَعَثْتُهُ مَعَ الصِّدِّيقِينَ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَلَمْ لِقَضَائِي وَلَمْ يَصَبِرْ عَلَى بَلَائِي وَلَمْ يَشْكُرْ نِعْمَائِي وَلَمْ يَرْضَ بِحُكْمِي، فَلْيَتَّخِذْ إِلَّاهَا سِوَايَ». وعنه - [قال]: « مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ أَلْفَ مَرَّةٍ دَفَعَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَعَ السِّنِّ »⁴، [وقد] أصاب بعض الخطباء وجع في أسنانه، فقرأ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ألف مرة فبقي الوجع كما كان فنام، فرأى النبي ﷺ فقال: بلغني عنك كذا وكذا، فقال [2]: نعم هلا قرأتها بالبسملة، فلما إستيقظ قرأها بالبسملة فشفاه الله»، وروى أن بعض الصالحين كان يقرأ: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ كل ليلة مائتي مرة فرأى مائتي شاة مقطوعة الرأس فقال: لمن هذه؟ فقالوا: لك. فقال: ما لها مقطوعة الرأس؟ فقليل له: أنت تقرأ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ دون البسملة⁵ ، ورأى أن شيطانين اجتماعاً، أحدهما سمين والآخر هزيل ، فقال

1- أباذر الغفاري: هو أبو ذر جُنْدُب بن جنادة الغفاري، لم تُحدّد لنا المصادر تاريخ ولادته ومكانها، إلا أنّه من أعلام القرن الأوّل الهجري. كان من السابقين إلى الإسلام، وهو أول من حيا النبي - صلى الله عليه وسلّم- بتحية الإسلام، تُوفّي بالربذة سنة 32هـ/ 652م.

ينظر: معجم رجال الحديث وتفضيل طبقات الرواة، أبو القاسم الموسوي الخوئي 138/5. المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري منشورات مكتبة المحلاقي قم، المطبعة العلمية، الطبعة الثانية 1424 هـ. 611/1.

2- الحديث رواه ابن حبان في صحيحه ، وكذا رواه ابن مردويه وعبد بن حميد وابن عساكر كما ذكر ذلك السيوطي في الدر المنثور، والقرطبي في التفسير، كلهم عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه ينظر: تاريخ الطبري لابن جرير ص117، تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، تحقيق وتعليق: يوسف علي بدوي، دار ابن كثير، دمشق - بيروت الطبعة الثالثة، 1421 هـ - 2000 م، ص398 ، والنصرة: لابن الجوزي ص18.

3- هو عكرمة بن أبي جهل بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي ، وأمه هي أم مجالد إحدى نساء بني هلال بن عامر وأبوه (أي جهل) عمرو بن هشام وكنيته أبو الحكم والذي كناه بأبي جهل عمه الوليد بن المغيرة وذلك لكثرة غضبه واشتهر بهذه الكنية، ونسي اسمه وكنيته بين الناس وأصبح لا يعرف إلا (بأبي جهل). فتح الباري، العسقلاني 13/8. السيرة النبوية ابن هشام: 417/ 3.

4- لم أقف عليه.

5- لم أقف عليه، وهو من شواهد أبي النجا في حاشيته على الاجرومية ، مطبعة مصر ، بولاق ، 1867م ، ص:4.

السمين للهزبل: مالك هكذا؟ قال قريني من الإنس مهما أكل وشرب قال بسم الله، فليس لي معه نصيب فلذلك أنا كما ترى ، فقال السمين قريني بالعكس، فلذلك سمت"، وعنه عليه السلام [قال]¹: «مَا مِنْ كِتَابٍ يُلْقَى عَلَى الْأَرْضِ وَفِيهِ بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِلَّا يَبْعَثُ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ يُخْفُونَ عَلَيْهِ بِأَجْنَحَتِهِمْ، حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ وَلِيًّا مِنَ الْأُولِيَاءِ يَرْفَعُهُ، فَمَنْ رَفَعَ كِتَابًا مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ الْبِسْمَلَةُ رَفَعَ اللَّهُ اسْمَهُ فِي عِلِّيِّينَ وَعَقَرَ لَهُ وَلَوْلَدِيهِ بِرَكَّتِهِمْ»² وعن ابن مسعود³: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْجِيَهُ اللَّهُ مِنَ الزَّبَانِيَةِ التِّسْعَةِ عَشَرَ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾⁴ فَلْيَقْرَأْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فَإِنَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تِسْعَةَ عَشَرَ حَرْفًا كُلُّ حَرْفٍ جَنَّةٌ لِمَلِكٍ مِنَ الزَّبَانِيَةِ»⁵.

1- زيادة من (م).

2- الحديث: رواه الامام - علي رضي الله عنه - مرفوعا. ينظر: أبو بكر المشهور بالبكري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م، ص 10.

3- ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الإمام الحبر، فقيه الأمة، أبو عبد الرحمن الهذلي المكي المهاجري البصري، حليف بني زهر كان من السابقين الأولين، ومن النجباء العالمين، شهد بدرا، وهاجر الهجرة، وكان يوم اليرموك على النقل، ومناقبه غزيرة، ولقد روى علما كثيرا .

4- من قوله تعالى: " المذثر، الآية: 30.

5- الحديث: رواه وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال : من أراد أن ينجيهِ الله من الزبانية التسعة عشر فليقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ليجعل الله تعالى له بكل حرف منها جنة من كل واحد. فالبسملة تسعة عشر حرفا على عدد ملائكة أهل النار الذين قال الله فيهم : عليها تسعة عشر ، وهم يقولون في كل أفعالهم : (بسم الله الرحمن الرحيم) فمن هنالك هي قوتهم "، ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج 1 ص 89 ، والدُّرر المنتور في التفسير بالمأثور. جلال الدين السيوطي، تح: عبد الله بن عبد الحسَن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية القاهرة، 2003 م. ج 1 ص 9. تفسير القرآن لابن كثير 34/1. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ج: 1 ابن عطية الأندلسي، تح: الرحالة الفاروق وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، ط 2 2007 م، ج 1، ص: 54.

وقد وردت أحاديث في طلب البداية بها فمنها؛ ما رواه الخطيب¹ عن أبي هريرة، عن النبي - ﷺ - أنه قال: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ»² وفي لفظ "أَبْتَرُ"³ وفي آخر "أَجْزَمُ"⁴ ومنها قوله عليه السلام: «أَوَّلُ مَا كَتَبَ الْقَلَمُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَإِذَا كَتَبْتُمْ كِتَابًا فَاجْعَلُوهَا فِي أَوَّلِهِ»⁵ ومنها انه [صلى الله عليه وسلم] قال: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخَيَّ سَعِيدًا وَيَمُوتَ شَهِيدًا فَلْيُكْتُلْ عِنْدَ إِبْتِدَاءِ كُلِّ شَيْءٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»⁶ ومنها أنه [صلى الله عليه وسلم] قال: «مَنْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي مَبْدَأِ أَقْوَلِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»⁷ وقد ورد أنها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء ، ورد أنها من خصائص هذه الأمة.

فإن قلّت: كونها من خصائص هذه الأمة ينافي ما قيل من أنها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء ، قلّت: أجيب عنه؛ بأن المختص بهذه الأمة عدم رفعها، وكانت تنزل على من قبلنا، ثم

1- الخطيب البغدادي: هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، المعروف بالخطيب: أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين. مولده في (غزوة) - بصيغة التصغير - منتصف الطريق بين الكوفة ومكة سنة (392 هـ، 1002 م)، ومنشأه ووفاته ببغداد سنة (463 هـ، 1072 م). رحل إلى مكة وسمع بالبصرة والدينور والكوفة وغيرها، وعاد إلى بغداد فقربه رئيس الرؤساء ابن مسلمة (وزير القائم العباسي) وعرف قدره. وكان من كبار الشافعية ، تفقه على أبي الحسن بن المحاملي والقاضي أبي الطيب الطبري ينظر تاريخ بغداد (أو مدينة السلام). للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، مكتبة الخاجي مصر، 1931 م. ج11، ص: 359، الوافي في الوفيات: الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، 2000 م. ج7، ص: 191. ، سير أعلام أعلام النبلاء. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط و صالح السمر، مؤسسة الرسالة ط11، 1996م، ج11، ص: 413 ، معجم الأدباء الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1993، ج1، ص: 246.

2- ينظر جامع أحاديث الرسول. جلال الدين السيوطي، جمع وترتيب: عباس أحمد صقر و أحمد عبد الجواد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1994 م. (حرف الكاف مع اللام) 5: 430 رقم 15761.

3- يعزز هذه الرواية ما جاء في مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبتر، أو قال أقطع. ينظر مسند الإمام أحمد: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، المطبعة الميمنية، 1312هـ، ج3، ص: 43.

4- ينظر: عمدة القاري بشرح صحيح البخاري: بدر الدين أبي محمد محمود، إدارة الطباعة المنيرية، (كتاب الإيمان) 1: 101، ثم قال الشارح عقب ذكره للحديث: فهذا وإن كانت البسملة مغنية عنها لكنه كررها لزيادة الإعتناء على التمسك بالسنة، وللتبرك بابتداء اسم الله تعالى في كل أمر. و ينظر أيضا: نيل الأوطار الأوطار من أحاديث سيد الأخبار. علي بن محمد الشوكاني ، مكتبة دار التراث، القاهرة (أبواب صفة الوضوء و فرضه) باب التسمية للوضوء ج1 ص159. وحاشية إعانة الطالبين، باب الصلاة، ج9/1.

5- ينظر: حاشية إعانة الطالبين، ص9.

6- المصدر نفسه، ص: 9.

7- الحديث لم أقف عليه.

تُرْفَعُ ثُمَّ تُنْزَلُ، أَوْ كَوْنَهَا بِهَذَا اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ وَلَا يُرَدُّ عَلَيْنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾¹، حكاية عن سليمان؛ لأنه ترجمة عمّا في كتابه للقطع بأنه غير عربي. والله أعلم.

[إعراب البسملة]

وَأَمَّا إِعْرَابُهَا: فَالْبَاءُ حَرْفٌ جَرِّ مَبْنِيٍّ، وَبُئِيَ عَلَى حَرَكَةِ الْأَصْلِ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسْكَنَ، لِأَنَّ بَنَاءَهَا عَلَى السُّكُونِ [3] يُؤَدِّي إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِسَاكِنٍ، وَالْعَرَبُ لَا تَبْدَأُ بِسَاكِنٍ، وَلَا تَقِفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ خُصُوصًا كَسْرُهُ، لِمُنَاسَبَةِ عَمَلِهَا وَلِمُلَازِمَتِهَا الْحَرْفِيَّةَ مَعَ الْجَرِّ، فَمَجْمُوعُ الْحَرْفِيَّةِ وَالْجَرِّ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ لِيَنْدَفِعَ النَّقْصُ، بِنَحْوِ وَاوِ الْعَطْفِ وَفَائِهِ وَبَائِهِ وَلامِ الْبِتْدَاءِ وَالْقِسْمِ لِأَنَّهَا وَإِنْ لَزِمَتْ الْحَرْفِيَّةُ إِنْتَفَى² عَنْهَا الْجَرُّ، وَبَنَحُو كَافَ التَّشْبِيهِ فَإِنَّهَا وَإِنْ لَزِمَتْ الْجَرُّ لَا تَلْزِمُ الْحَرْفِيَّةَ لِقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا³.

نعم يرد واو القسم وتاؤه فإنهما ملازمان للحرفية والجر، ويجاب بأنهما نائبان عن الباء، والفرع لا يقوى قوة الاصل وترد اللام الجارة لضمير غير [2/م] المتكلم وحده فهي لازمة للحرفية والجر، وبنيت على الفتح، وأجيب: بأنها فتحت للفرق بين الجارة للضامر والمضمر. واسم: مجرور بالباء، والله مضاف إليه، والعامل فيه المضاف وهو اسم على مذهب الجمهور، من أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة ولا الحرف المنوى.

وَالرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ: كُلُّ مِنْهَا إِمَّا مَخْفُوضٌ، أَوْ مَرْفُوعٌ أَوْ مَنْصُوبٌ، أَوِ الْأَوَّلُ مَخْفُوضٌ وَالثَّانِي مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ أَوِ الْأَوَّلُ مَرْفُوعٌ وَالثَّانِي مَنْصُوبٌ، أَوِ الْأَوَّلُ مَنْصُوبٌ وَالثَّانِي مَرْفُوعٌ فَهَذِهِ سَبْعَةٌ، فَالْخَفْضُ عَلَى التَّبَعِيَّةِ وَالرَّفْعُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِمَبْدَأِ مَحْذُوفٍ وَالنَّصَبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَكُلٌّ مِنَ الْمَبْتَدَأِ أَوِ الْفِعْلِ لَا يَظْهَرُ لِقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ⁴.

وتقديرهم بنحو: هوّ وأمدح إنما هو للفهم ، وأما خفض الثاني على التبعية بعد رفع الأول مع خفض الثاني¹ ، أو رفعه أو نصبه ، رفع الأول مع رفع الثاني² أو نصبه أو خفضه، نصب الأول مع

¹ - النمل، الآية: 30

² - قوله: (انْتَفَى): أي ابتعد ، يقال : نفاه فانتَفَى ، وانتَفَى الرَّجُلُ : ابتعد عن وطنه مطرودًا ، ويقال : انتَفَى شَعْرُهُ : تساقطَ ، وانتَفَى الشَّجَرُ : من الوادي : انقطع أو انعدم ، و انتَفَى من الشيء : تبرأ منه وتصلَّ ، المعجم : المعجم الوسيط، مادة: "نتف".
والمراد به هنا أي نَزَعَ عنها الجر وليس صفة لها.

³ - الألفية، باب: حروف الجر، من البيت: 378. ص: 25 وتكملته: وَأُسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ (عَلَى)..... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلًا.

⁴ - الألفية باب النعت البيت: 518. ص: 34.

نصب الثاني³ أو رفعه أو خفضه، الجائز منها سبع والممنوع منها إثنتان كما علمت ، وهذا كله على أنّ الرحمن صفة لله، وأمّا على أنه علم أيضا فهو عطف بيان عليه، وصحّ بالرحيم صفة للرحمن لا لإسم الجلالة لوجود الفصل، ويجوز فيه الرفع والنصب على مامر، واعلم أن حروف الجر لا بد لها مما تتعلق به، لأنها لمجرد الربط فلا تستقل بنفسها وفي الجمل :

وَكُلُّ حُرُوفِ الْجَرِّ بِالْفِعْلِ عُلِّقَتْ أَوْ اسْمٍ كَمِثْلِ⁴ الْفِعْلِ حَيْثُ تَنَزَّلَا⁵. [4]

وظاهره أن حرف الجار وحده هو المتعلق ، وهو قول الحق أن المتعلق الجار والمجرور معا ، والمتعلق به محذوف، وهل يقدر اسما أو فعلا مقدما أو مؤخرا عاما أو خاصا خلاف، والحق أنه فعلا لا اسما، لأنّ الأصل في العمل للأفعال، ولما فيه من قلة الحرف وإنه يقدر مؤخرا نعت الرحيم لإفادة الحصر ، والرد على المشركين الذين كانوا يبتدئون بأسماء آلتهم، ولا يُقدَّر بعد إسم الله أو الرحمن لما في الأول من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع، ولما في الثالث من الفصل بين التابعين، وأجاز هذا الأخير بعضهم ، أنّه يُقدَّر خاصا⁶، من مادة ما جعلت التسمية مبدأ له، فإن كانت للتأليف قدرت أوله ، للأكل: أكل أو للشرب: أشرب والمختار أن الباء للمصاحبة ، لا للاستعانة لما في الأول من رعاية التعظيم دون الثاني، لأن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل ، كما في قولك: كتبت بالقلم ، وفي جعل اسم الله آلة بسوء الأدب⁷ وإن أُجيب.

[اشتقاق الفاظ البسملة]

- 1- كونهما مجروران وذلك كون "الرحمن" صفة أو علم.
- 2- كونهما مرفوعان على أنّ كلا منهما خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو الرحمن هو الرحيم.
- 3- كونهما منصوبان على التعظيم بعامل محذوف تقديره أمدح مثلا.
- 4- في الأصل: (يشبه).
- 5- هذا البيت مما نظمه ابن الجراد السلاوي المغربي، راجع مغني اللبيب من كتب الأعراب ، لابن هشام ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط : 5 ، دار الفكر، بيروت ، 1979م ، الباب الثالث. ص3.
- 6- قوله (يقدر خاصا): خاص لا عام ، عام إذا قدرته ، عام إذا قلت بسم الله الرحمن الرحيم أبتدأ ، أي أبدأ بماذا؟ نقول هذا عام . ينظر: تفسير ابن كثير (35/1). تفسير الطبري (112/1، 113).
- 7- الباء للاستعانة أو المصاحبة والملابسة على جهة التبرك ، ولعنى متبر كاسم الله أقرأ ، لما فيه من التحاشي من جعل اسم الله تعالى آلة. ينظر: تفسير ابن كثير 35/1. الجامع لأحكام القرآن 98/1. السراج المنير ، للخطيب الشربيني، طبعة حجرية، ج1، ص:5.

وأما اشتقاق ألفاظها: فقال البصريون إن "اسم" مشتق من السمو¹ وهو العلو والارتفاع ، لأن الاسم يرفع صاحبه حتى يصير مرفوعا ، فأصله حينئذ سمو ، فخفف بحذف آخره لكثرة الاستعمال ، كيّد ودم ، وسكن أوله ثم أتى بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بالسكان² عوضا عن المحذوف وإن كان في غير محله ، وقال الكوفيون أنه مشتق من الوسم؛ وهي العلامة لأنه علامة مُسمّاه ، فأصله وسم ثم حذفت الواو التي هي فاء الكلمة كعدة ، لأن أصله وعد ، فبقيت السين ساكنة ، فوؤتي بهمزة الوصل للتوصل إلى الابتداء بالسكان عوضا من المحذوف ونظمه بعض القوليين فقال³ :

أُشْتُقَّ الاسم مِنْ سَمَى البَصْرِي وَأُشْتُقَّه مِنْ رَسَمِ الكُوفِي .
وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدَّمُ الْجَلِيّ دَلِيلَةُ الاسماءِ وَالسَّمِيّ .

فالأول أقوى من جهة التصريف ومتعين من جهة الموافقة لمذهب أهل السنة ، أما التصريف فإنه صُغِرَ على سَمَى وُجِّعَ على أسماء ، والتصغير والجمع يردان الأشياء إلى أصولها ، فأصل سَمَى سَمِيو لقول ابن مالك:

فُعِيلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِي إِذَا صَغَرْتَهُ نَحْوَ قُدَيِّ فِي قَدَى⁴ .

ثم قلبت الواو التي بعد يعد ياء التصغير ياء وأدغمت الياء في الباء لقول ابن مالك [5]:

أَنْ يَسْكُنَ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍيَا وَاتِّصَالًا وَمَنْ عَرَّوَضٍ عَرِيَا .
فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلُ بَنْ مُدْغَمًا⁵ .

1- هو اللفظ الدال على المسمى مشتق من السمو بمعنى الرفعة.

2- أي: حذف حرف العلة وهو لام الكلمة وأبدل عنه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالسكان لأن دأب العرب أن يبتدأ بالمتحرك وتغير على السكان. حاشية أبي النجا، ص:4.

3- أبيات الشعر هي منسوبة لبعض القرويين، وربما البيت منسوب للعلامة أبي عمرو الداني رحمه الله ، والظاهر أن رأي البصريين أرجح، بدليل تصغير اسم على سمي لا على وسيم ، وجمعه على أسماء لا على أوسام ، والتصغير والجمع يردان الأشياء إلى أصولها. ينظر مقال : تفسير البسملة على طريق البلاغيين والنحويين ل: محمد عبد العزيز الدباغ العدد 363 ذو القعدة 1422هـ.

4 - الألفية باب التصغير البيت: 833. ص:45.

5- الألفية باب الإبدال البيتين: 967، 966. ص:62. وتام البيت الثاني : وَشَدَّ مُطَيَّ غَيْرَ مَا قَدْ رَسَمًا.

ثم قلبت الفتحة كسرة¹، وأما أسماء فأصله أسما وقلبت الواو [3/م] همزة لقوله أيضا:

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا²

آخِرًا اِثْرَ أَلْفٍ زَيْدٍ

وأما موافقة أهل السنة، فإن من قال إن الاسم مشتق من السُّمُو يقول: إِنَّ اللَّهَ مُسَمًى بِأَسْمَائِهِ الْحَسَنَى قَبْلَ وَجُودِ الْخَلْقِ وبعد وجودهم وبعد فنائهم وهو مذهب أهل السنة، وهو الحق ومن قال أنه مُشتق من السمة، قال إِنَّ اللَّهَ قَبْلَ خَلْقِ الْخَلْقِ لم يكن له إسم فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء، وبعد فنائهم لا يبقى له اسم .

وهو مذهب المعتزلة³ تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا.

وفي اسم لغات عشره جمعها من قال⁴:

اسْمٌ سَمًى سَمَى سَمَاءُ وَسِيمَةٌ سَمَاءُ ثَلَثُھُنَّ نَلَتْ الْمَكْرَمَةَ.

فسمي الثاني والثالث أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر وقوله ثلثهن؛ أي ثلث أول من الستة بالحركات الثلاث.

والله: مُشتق من لاه يلوه إذ اِحتَجَبَ فهو لاه ، وقيل من لاه يليه؛ إذا ارتفع وأصله عليهما لَوَّه وليه، قُلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لاه لقول ابن مالك:

1- ((قوله: ثم قلبت الفتحة كسرة): فيه أنه يلزم عليه حينئذ الإخلال بصيغة التصغير المستدل بها ، على أن الاسم واوي الأصل ، فالصواب حذفه وحرراه مصححه)، تعليق وجد في (م).

2- الألفية باب الإبدال البيتين: 943، 944، ص: 61.

3- المعتزلة: المعتزلة فرقة إسلامية تنتسب إلى واصل بن عطاء الغزال، تميزت بتقديم العقل على النقل، وبالأصول ، من أسمائها القدرية والوعيدية والعدلية، مؤسسها: واصل بن عطاء الغزال ولقد ذهب أصحاب هذه الطائفة ومنهم الشهرستاني الذي يعُمُّ طائفة المعتزلة من الاعتقاد القول بأن الله تعالى قديم، والقدم أخص وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلاً فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته ، حي بذاته ، لا يعلم وقدرة وحياة هي صفات قديمة ومعانٍ قائمة به؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الإلهية. واتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق في محل، وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه، فإن ما وجد في المحل عرض قد فني في الحال. ينظر: الملل والنحل، أي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أحمد محمد فهمي، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الثانية 1992 هـ. ج1، ص: 56، 57. ينظر أيضا: الندوة العالمية للشباب الإسلامي: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة سنة: 67.

4- البيت من الشواهد التي لم نقف على قائلها.

من ياءٍ أو واوٍ* بتحريكٍ أصيلٍ أَلِفًا أبدلُ بعد فتحٍ مُتَّصِلٍ.¹
فأتى بـ"ال" وأدغمت اللام في اللام فصار الله.²

وقيل في اشتقاقه غير ذلك.³

والرحمن⁴ فعلان صفة مشبهة من رحم بالكسر بعد نقله إلى رَحْم بالضم لأن رحم بالكسر مُتَّعِدٌّ وهي إنما تُصاغ من لازم وقد قال ابن مالك:

1- الألفية باب الإبدال البيت: 968. ص: 62.

* في الأصل (س): من واو أوياء. تصحيح من متن الألفية لابن مالك.

2- وهو ما ذهب إليه الكسائي فأصله "الإله"، حذفوا الهمزة وأدغموا اللام الأولى في الثانية، فصارت لاما مُشَدَّدة. ينظر: تفسير ابن كثير:

37/1. فتح الخبير اللطيف: 3، (طبعة حجرية)، الجامع لأحكام القرآن: 103/1، 102، تفسير الطبري: 124/1.

3- أما قوله غير ذلك: فهناك من قال بأن إسم الله مُشتق واستدلوا عليه بقول رؤية بن العجاج:

لِلَّهِ ذُرُّ الْغَانِيَاتِ الْمَدَّةِ سَجْنٍ وَأَسْتَرْجَعْنِ مِنْ تَأْهِمِي.

المُدَّة: يُقال مدده بمدحه مداه؛ مدحه وهو مادّه أو جَلَّه.

فقد صرح الشاعر بلفظ المصدر وهو التأله من أله ياله وتأله، ونقل سبويه عن الخليل حين قال: أن أصله إله مثل فعال فأدخلت الألف واللام بدلا من الهمزة وقال سبويه: مثل الناس أصله أناس. وقيل أنه مُشتق من وَلَه إذا تحير؛ فالوله ذهاب العقل يُقال: رجل والِه وامرأة والِهَة، وماء مُوَلَّه، إذا أُرسل في الصحراء، فالله تعالى يُنَحِّرُ الأبواب وتذهب في حقائق صفاته العقول والفكر في معرفته فعلى هذا يكون أصل إله ولاه، فأبدلت الواو همزة كما في وشاح وإشاح ووسادة وإسادة. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (102/1). تفسير ابن كثير (37/1). تفسير الطبري (121، 122/1). معالم التنزيل (تفسير البغوي)، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر و عثمان جمعة و سليمان مسلم الرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1409هـ، ج1، ص: 50.

وقال الرازي وقيل إنه مُشتق من ألهت إلى فلان أي سكنت إليه، فالعقول لا تسكن إلا إلى ذكره، والأرواح لا تفرح إلا بمعرفته. ينظر: تفسير ابن كثير: (37، 38/1).

ولكن على عكس ذلك ذهب بعض النحاة أنه إسم غير مُشتق، وأستدلوا على ذلك؛ فلو أنه لو كان مُشتقا لأشترك في معناه كثيرون، ومنها أن بقية الاسماء تذكر صفات له فتقول الله الرحمن الملك القدوس، فدلّ أنه ليس مشتق، وقيل بأن لا وجود لـ"أل" التعريف في كلمة الله لأن ذلك من أصل الكلمة وليس مضافة إليها؛ ولو كانت مضافة إليها لصحّ إزالتها بدون تغير المعنى سوى نقلها من حالة المعرفة إلى النكرة؛ ألا ترى بأنك تستطيع أن تقول: يا الله لأنه ليس فيه ثقل في الكلام، ولا تستطيع أن تقول مثلا: يا الرحمن يا اللطيف، ففيه ثقل في الكلام. ينظر: تفسير ابن كثير (36/1). والجامع لأحكام القرآن (103/1).

كذلك ليس جذر يتم الإشتقاق منها، ولا تدل إلا على الخالق المُدبر حصرا، لأن كلمة "إله" مثلا ظهرت في المجتمع بعد كلمة "الله" وبالتالي فهي ليست أصلا لها ودلالاتها قاصرة لا تشمل دلالة كلمة "الله" والعكس صحيح. ينظر ذلك في تفسير ابن كثير: (38-36/1).

4- (الرحمن): إسم مُشتق من الرحمة على وجه المُبالغة، وفي تفسير بعض السلف ما يدل على ذلك قيل: الرحمن رحمان الدنيا والآخرة. ينظر: تفسير ابن كثير (38/1). تفسير الطبري (125/1، 126).

فكلمة الرحمن مُشتقة من الرحم، الذي من طبيعته ووظيفته أنه أصل لشيء ما، وبالتالي يولد مفهوم "الرحمة" كمثال رحم الأم بمن حملت في رحمها، والمصدر "الرحمة" فمادة الكلمة هي (ر ح م)، وفعلها رَحِمَ واسم الفاعل فيها "الراحم" و"الرحمن". ينظر: تفسير ابن كثير 38، 39/1 بتصرف. وزعم بعضهم أنه غير مُشتق. ينظر: تفسير ابن كثير (38-39/1).

وَصُوغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ¹.

اللازم كقول : فلان يُعطي أي يوجد العطاء. والرحيم: صفة مشبهة ويأتي فيه ما في الرحمن ،
ويحتمل كونه من صيغ المبالغة² ، لكن خص بعضهم كون فعيل من أمثلة المبالغة بما إذا عمل
النصب³.

[معاني البسملة]

(وأما معانيها فالاسم): لغة هو اللفظ الدال على معنى، ويعمّ أنواع الكلمة فيُطلق على زيد مثلاً؛
إنه إسم وقام إسم لذلك اللفظ وهل إسم لذلك اللفظ أيضاً، وفي الإصطلاح: ما قابل الفعل
والحرف، وقد يطلق على الذات بعينها والمسمى أو غيره الأول قول أهل السنة: وهو المعنى الذي
وضع اللفظ بإزائه إذا علمت هذا[6]، فقد اختلفوا في الاسم هل هو عين المسمى أو غيره؟ الأول
قول أهل السنة، ومنهم الأشعري ومالك⁴ والثاني مذهب المعتزلة⁵ والتَّحْقِيقُ أن الخلاف لفظي، وذلك
أنَّ الاسم إن أُريدَ به معناه اللّغوي فهو غير المسمى قطعاً، وإن أُريدَ بالذات فهو عينه لكنه لم يشتهر

1- الألفية، باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، البيت: 468. ص: 30 وقامه: كَ (طَاهِرِ الْقَلْبِ، حَمِيلِ الظَّاهِرِ).

2- قيل في شأن "الرحيم" أنه بمعنى الرحمن كندم وندمان وهما إسمان مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة ، ورحمن أشد مبالغة من رحيم ، وقال ابن عباس : هما إسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر أي أكثر رحمة. ينظر: تفسير ابن كثير (39/1). الجامع لأحكام القرآن (105، 132/1)

3- قوله (فعيل): من أمثلة المبالغة فليس بناء فعلا كفعيل، فإن فعلا لا يقع إلا على مبالغة الفعل نحو قولك رجل غضبان للرجل الممتلئ غضبا و"فعيل" قد يكون بمعنى الفاعل والمفعول.

4- قوله "قول أهل السنة" : حيث ذهب الأشعري ومالك إلى أن الاسم نفس المسمى ، فإذا كان المراد بالاسم ذات المسمى ، فهذا يكون من باب إيضاح الواضحات ، وقال بعض الباحثين في الكلام والفلسفة: إن الاسم يطلق على نفس الذات والحقيقة والوجود والعين ، في نظرهم أسماء مترادفة. فالاسم لغة: هو اللفظ الذي يدل على ذات من الذوات كحجر وخشب وزيد أو معنى من المعاني كالعلم والفرح ، قال ابن سيده : هو اللفظ الموضوع على الجوهر أو العرض ، وقال الراغب: "الاسم ما يعرف به ذات الشيء وأصله". ينظر: تفسير ابن كثير: (35/1) بتصرف، السراج المنير 6/1. معالم التنزيل (50/1).

وورد في الجامع لأحكام القرآن (101/1) ما نصه: " فذهب أهل الحق - فيما نقل القاضي أبو بكر بن الطيب - إلى أن الاسم هو المسمى ، وارتضاه ابن فورك، وهو قول أبي عبيدة وسيبويه".

5- ويذهب أصحاب المعتزلة بأن الاسم غير المسمى هو: نفس التسمية ، قال ابن المرتضي المعتزلي: فقد فقد أجمعت المعتزلة على أن للعالم محدثاً قديماً قادراً لا لِمَعَانٍ فهم - وإن أطلقوا القول بأن الله تعالى عالم قادر- إلا أنهم يرون أنه عالم لا بعلم ، وقادر لا بقدرة ، بل يُرجعون العلم والقدرة إلى الذات ، فلا يثبتون لذلك العلم والقدرة معنى غير الذات. ينظر: كتاب باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل ، لأحمد بن يحيى بن المرتضي ص 6 .

والمختار أن الاسم غير المسمى وغير التسمية ، فإذا كان المراد بالاسم هذا اللفظ أصوات متقطعة وحروف مؤلفة ، فالعلم الضروري حاصل أنه غير المسمى. ينظر: تفسير ابن كثير (35، 36/1) بتصرف.

بهذا المعنى، قال الامام الرّازي¹: "إنّا لم نجد شيئاً ينبني عليه النزاع في إن الاسم غير المسمى أو غيره، إذا كان كذلك فلا ينبغي الخوض فيه من غير فائدة"² أهـ.

والله: على علم الذات الواجبة الوجود المستحق على جميع المحامد ، دالا على الله تعالى دلالة جامعة لمعاني أسماء الله الحسنى ، ففي قولنا على الذات: رد على [النصارى]³ القائلين بأن الله صفة، وتلك الصفة قامت بعيسى ابن مريم، وهذا باطل لأنه لو كان صفة ما اتصف بصفات المعاني ، ولا معنوية وهو تعالى موصوف بهما ، والصفة لا توصف بالصفة ، فدلّ على أنه ذات.

وفي قولنا: الواجب الوجود، ردّ على (الدّهريّة) القائلين: "الأرحام تدفع والأرض تبلع وما يهلكنا إلا الدهر"⁴، وقد كان أبو حنيفة⁵ -رضي الله عنه- يردّ عليهم، فأقترحوا عليه داره وأرادوا قتله فقال: إسمعوا مني وأفعلوا ما بدا لكم ، فقال لهم: أرايتم سفينة في البحر ولا رئيس لها أيمن سيرها وسلامتها؟ قالوا: لا، قال فكيف لهذه الدنيا بطولها وعرضها واتساعها وكثرة الخلائق أن تكون بلا

¹- هو عبد الله بن محمد الرّازي الحافظ المتوفى سنة 327هـ، ينظر: كشف الظنون 436/1، تفسير ابن كثير 33/1.

²- (من غير فائدة): فبعض الباحثين في الكلام والفلسفة قالوا إن الاسم يطلق على نفس الذات والحقيقة والوجود والعين - وهي عندهم أسماء مترادفة - وهذا القول ليس من اللغة في شيء ولا هو من الفلسفة النافعة بل من الفلسفة الضارة، بل لا ينبغي ذكر مثل هذا القول إلا لأجل النهي عن اضاغة الوقت في قراءة ما بني عليه ، وربما قال ذلك لأن الحديث عن الاسم هل هو المسمى أو غير ذلك قد يجعل الباحث يدخل في متاهات وعبت لا طائل منه ، كما أنه يجب تنزيه ذاته تعالى وصفاته ويجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفث وسوء الأدب. ينظر: تفسير ابن كثير 35/1. بتصرف.

³- في الأصل (س): النصري. تصحيح.

⁴- الدّهريّة هو اعتقاد فكري ظهر في فترة ما قبل الإسلام أو الجاهلية، ويشتق المصطلح من الدهر لاعتبارها الزمان أو الدهر السبب الأول للوجود وأنه غير مخلوق ولا نهائي، وتعتبر الدّهريّة أن المادّة لا فناء لها، ويعدّ هذا الاعتقاد قريباً من اعتقاد اللادينيّة والإلحاد والمادّيّة. وذكر في القرآن عنهم: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾، وذكرهم أيضاً أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في كتابه الملل والنحل بـ"معطلة العرب" وقال أن بينهم ثلاث مجموعات: مجموعة تنكر الخالق، والبعث. و مجموعة تقرّ بالخالق والخلق الأول، وتنكر الرسل. ينظر: جزيرة العرب قبل الإسلام. برهان الدين دلو ، الجزائر: منشورات آنيب، وبيروت: دار الفرائي، 2007م، ص 621-623.

⁵- هو النعمان بن ثابت بن زوطى - بضم الزاي وفتح الطاء، التيمي، الكوفي، أبو حنيفة، ولد - رحمه الله - سنة ثمانين من الهجرة، وكان مولده في الكوفة، في خلافة عبد الملك بن مروان، وقيل: إنه ولد سنة 63هـ، وقيل: سنة 70هـ ، نشأ بالكوفة مكان ولادته وذلك في أسرة مسلمة، حفظ القرآن في صغره، وقد اجتهد في طلب العلم، ويبدو أن أول ما اتجه إليه علم النحو، ثم علم الكلام، ومناقشة أهل الإلحاد والضلال، ثم اتجه أبو حنيفة لعلم الفقه، وأكب على التفقه، من مؤلفاته: الفقه الأكبر برواية حماد بن أبي حنيفة، الفقه الأكبر برواية أبي مطيع البلخي، العالم والمتعلم برواية أبي مقاتل السمرقندي، رسالة الإمام أبي حنيفة إلى عثمان البتي، الوصية برواية أبي يوسف، وهناك مؤلفات نسبت إليه مثل: المقصود في الصرف، وكتاب الحيل. توفي - رحمه الله - سنة 150 هـ ببغداد. ينظر: تاريخ بغداد: 326/13. سير أعلام النبلاء: 395/6. هدية العارفين: 495/6. كشف الظنون: 1437/2.

صانع؟ فأذعنوا له¹، وفي قولنا: المستحق لجميع المحامد، رد على المعتزلة، الذين أثبتوا الصفات المعنوية السبعة التي هي: قادر، ومريد، وعلم، وحي، وسميع، وبصير، ومتكلم، ونفوا صفات المعاني التي هي: القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام، وقالوا: قادر بدون قدرة²، وفي قولنا: (دالة جامعة لمعاني أسماء الله الحسنى... إلخ): إشارة إلى أنه إسم الله العظيم الأعظم الذي، إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى، فلهذا يوصف بغيره ولا يكون هو وصفا لغيره، وهو عربي لا معرب، لأن العُجمة لا تُثَبَّتْ إلا بدليل، ولا دليل عليها وله خصائص فمنها: أنه لم يسم به غيره تعالى، قال عزوجل: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ۝٣﴾. ويذكر أن بعضهم وُلِدَ له وَلَدٌ فأراد أن يسميه باسم الجلالة فنزلت نار من السماء فأحرقتة قبل سابع ولادته، وقيل ابتلعتة الأرض، ومنها أنه حُذِفَ منه حرف بقي [ما]⁴ يدل على المعنى المراد، ومنها: لا يصح الدخول في الإسلام إلا به [7] على مذهب الجمهور، وقد تكرر في القرآن ألفي وخمسمائة وستين مرة.

وأما الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ: فهما صفتان للمبالغة كما مرّ، والرحمة في الأصل رَقَّةٌ في القلب وانعطاف، وهي بهذا المعنى مُحَالٌ في [4/م] حق مولانا [جل وعزّ] لأنها تقتضي الحدوث، فتعمل على لازمها، وهي من إرادة الأنعام، أو إيصالها للعبد بالفعل، على خلاف بين الأشعري والباقلاني فعلى الأولى: يكونان صفتي ذات وهي قديمة وعلى الثاني يكوناني صفتي فعل وهي حادثة، والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل؛ أن صفة الذات هي التي لا يجوز الجمع بينهما وبين الوصف بضدها كالعلم والجهل، وصفة الفعل هي ما يجوز الوصف بها وبضدها كالرحمة والغضب، وقُدِّمَ الرَّحْمَنُ على الرَّحِيمِ لأنه أبلغ، إما لاختصاصه بالله تعالى [و] ⁵ لا فرق بين كونه معرباً⁶ أو منكراً خلافاً لتفصيل ابن السبكي¹، وأما قول ابني حنيفة² [في حق مسلمة]³ رحمان اليمامة⁴:

1- فأذعنوا له إذا ذعن، ذعنا له إنقاد. خضع وأذعن له: ذعن وبالحق أقر. المنجد في اللغة والأعلام مادة (ذعن).

2- ينظر: ذلك في التدمرية: لشيخ الاسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكات، ص: 18.

3- مريم، الآية: 65.

4- زيادة من (م).

5- زياد من (م).

6- قوله: (معرباً): إذ حكى ابن الأنباري في الزاهر عن المبرد أن الرحمن: إسم عبراني ليس بعربي، قال أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن: وقال أحمد بن يحيى: الرحيم عربي والرحمن عبراني. ينظر: تفسير ابن كثير (39/1)، تفسير الطبري (130/1).

وَأَنْتَ غَوْتُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا.

فمن تَعَنَّتْهُمْ فِي كُفْرِهِمْ⁵، وَإِنَّمَا لَزِيَادَةٍ لِّأَنَّ زِيَادَةَ الْمَبْنِيِّ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى، كَمَا فِي: قَطَعَ
وَقَطَعَ⁶، فَالرَّحْمَنُ يَعُمُّ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ، وَالرَّحِيمُ خَاصٌّ بِالْمُؤْمِنِ⁷، وَلِذَا يُقَالُ: يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ -
وَاللَّهُ أَعْلَمُ-.

1- ابن السبكي: اسمه فهو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن سليم السبكي، و السبكي بالضم والسكون إلى "سبك" قرية في مصر، أما مولده: فقد اختلف فيه فقيلاً: إنه ولد في عام 727 هـ ؛ وبه قال ابن حجر وحاجي خليفة و الزركلي وقيل: إنه ولد في عام 728 هـ وبه قال ابن رافع و الصفدي، وقيل إنه ولد سنة 729 هـ، وبه قال الزبيدي والسيوطي، نشأ في بيت علم وجاه، فكان والده، الإمام تقي الدين السبكي من كبار أئمة الشافعية في عصره (ترجمة والده ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: 139/10)، له تصانيف نافعة في مختلف الفنون. وأما وفاته: فقد اتقت المصادر التاريخية على أنه توفي في دمشق سنة 771 هـ رحمه الله. ينظر: الأعلام للزركلي: 184/4. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثمانية للصفدي: 425/2. كشف الظنون: 693/5. الوافي بالوفيات لابن رافع: 156/7. تاج العروس للزبيدي: 140/7. معجم المؤلفين: 225/6.

2- البيت من قول بعض شعراء بني حنيفة في مسيلمة: سَمَوْتُ بِالْجَدِّ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَا وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا.
فلما تجهرم (تجاسر) مسيلمة الكذاب وتسمى برحمن اليمامة، كساه الله جلباب الكذب وشهر به فلا يُقال إلا مسيلمة الكذاب، فصار يضرب به المثل في الكذب بين أهل الحضر من أهل المدر، وأهل الوبر من أهل البادية والأعراب. ينظر: تفسير ابن كثير: 40/1، الجامع لأحكام القرآن: 106/1.

3- سقطت من (س)، وفي (م): (حق مسلة).

4- قوله: (اليمامة): اليمامة اسم قديم لإقليم من الجزيرة العربية، يشمل تقريباً الثلث الجنوب الشرقي مما يعرف بنجد حالياً، فقد أدخل ياقوت الحموي في معجم البلدان أراضى القصيم في الشمال. وكبيديا، الموسوعة الحرة.

5- أما مسيلمة الكذاب فقد سماه قومه بذلك حيث قالوا: سموت بالجد يا ابن الأكرمين أبا... وانت غوث الورى لازلت رحماناً.
عناداً وكفراً لزعمهم أنه كان نبياً، فهو استعمال باطل، صدر من الكفار فلا عبرة به. ينظر: المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم، حققه: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1425 هـ - 2004 م، ج 1، ص: 63.
والخير هنا مستعمل كناية في التعجب من عنادهم وبهتانهم، وليس المقصود إفادة الإخبار عنهم بذلك لأنه أمر معلوم من شأنهم. ينظر: تفسير الطبري: 120/1.

6- ربما هناك سبب آخر لتقديم (الرحمن) على (الرحيم)، حين بدأ باسم الله ووصفه (بالرحمن)، لأنه أخص وأعزف من الرحيم لأن التسمية أولاً إنما تكون بأشرف الاسماء فهذا ابتداء بالأخص فالأخص، وقد قيل بأنه جيء بلفظ الرحيم بعد الرحمن لقطع الرحم، لأنه لا يوصف بالرحمن الرحيم إلا الله تعالى. ينظر: تفسير ابن كثير: 40/1.

7- ينظر: تفسير ابن كثير: 39/1، والجامع لأحكام القرآن: 105/1. معالم التنزيل: 51/1.

[شرح خطبة الأزهرى]

يقول الأزهرى¹ (يقول) أصله كبنصر، حركة الواو إلى الساكن قبلها لقول ابن مالك :

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبْنٍ²

وفعل ذلك ليوافق المضارع الماضي³، أو نقول إستثقلت الضمة على الواو، فنقلت لما قبلها وبقيت الواو الساكنة، وما يقال محل الإستثقال ما لم يكن قبله ساكن فلا إستثقال كما هنا مردود بأن نفى الإستثقال بذلك في الاسماء فقط لخفتها، كدلو وضبي، وأما في الأفعال فالفعل حاصل⁴.

وقوله: (العبد): فاعل يقول المراد به هنا عبد الإيجاد حُرًّا كان أو عبداً وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾⁵، وإن كان العبد له إطلاقات. وقوله: (الفقير): نعت له يحتمل أن يكون صفة مشبهة أي: الدائم الفقير، ويحتمل أن يكون [صيغة]⁶ مبالغة أي الكثير الفقر والمراد به المحتاج، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾⁷.

قوله : (إلى مولاه): أي سيده ومالكة وناصره وخالقه، إذ هو المالك الحقيقي وهو مجرور بكسرة [مقدرة على]⁸ الألف منع من ظهورها التعذر. وقوله: (الغني): بالجر بدل من الضمير أو عطف بيان، ولا يصح أن يكون نعتا لمولاه كما قيل [8] ويكون المعنى أن الله غني عن كل ما سواه، لأن مقصود الأزهرى أنه فقير إلى الله غني به بنفسه فيصبح ذلك، ويحتمل رفعه نعتا للعبد.

1- في الأصل : (ز) بمعنى الأزهرى.

2- الألفية باب الإبدال؛ البيت: 976. ص: 62.

3- قوله: (ليوافق المضارع الماضي): فالأصل في اللغة أن يختلف نوع الفعل باختلاف زمن حدوثه بين الماضي والمضارع والأمر واستعمال المضارع في هذا أبلغ للدلالة وأنسب للمعنى الذي يفيد التجدد والاستمرار.

4- للفائدة: ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت 402/1 (403)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 2000م، ص: 61، توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1422هـ، 2001م، ص: 1605.

5- مريم، الآية: 93.

6- زيادة من (م).

7- فاطر، الآية: 15.

8- زيادة من (س).

وقوله: (خالد): بدل من العبد أو عطف بيان عليه، لأن الأصل يقول: خالد العبد الفقير... الخ فقدم النعت على المنعوت والقاعدة؛ أن نعت المعرفة إن تَقَدَّمَ عليها أُعْرِبَ بحسب العوامل، وأُعْرِبَتْ هي بدلا منه أو عطف بيان عليه ، ونعت النكرة إذا تقدم عليها إِنْتَصَبَ على الحال .

وقوله: (ابن عبد الله): نعت خالد أو خبر لمحذوف¹ كأن قيل: من خالد؟ قال: هو ابن عبد الله.

وقوله: (ابن أبي بكر): نعت لعبد الله، أو لأبي بكر، بناء على أنهما كانا أزهرين أيضا، وهو نسبة لجامع الأزهر بمصر؛ لأنه كان مستقراً بها ، وكان شافعي المذهب والأزهر: هو أول مسجد وضع للناس بالقاهرة، وفيه من البركة مالا يخفى².

وقوله: (عامله الله): أي أنا له، ثم إن هذه الجملة والتي بعدها خبر إن في اللفظ، والمقصود بهما إنشاء الدعاء والمفاعلة ليست على بابها ، واللفظ: التوفيق وخلق القدرة على الطاعة.

وقوله: (الخفي): بالخاء المعجمة؛ أي الظاهر وهو من أسماء الأضداد، ويستعمل في الظهور وفي الخفاء. وقوله: (وأجراه على عوائد برّه [الخفي]³): المراد بالإجراء الدوام أي أدام الله له عوائد التي هي برّه وإحسانه، والخضيّ بخاء مهملة ، نعت برّه الواسع الكثير.

وقوله: (الحمد لله): لغة وإصطلاحاً مذكور في غير ما كتاب فلا نطيل به⁴، ثم قيل في (أل) أنها للإستغراق بمعنى أن كل حمد ثابت لله تعالى لا فرق بين كونه قديماً أو حادثاً، فالأول وصفه، والثاني خلقه.

1- يجوز جعله خبراً لمبتدأ محذوف والجملة مستأنفة وكأنه من خالد؟ أو معترضة بين الوصف ومحكيه وبين الموصوف وصفته والفائدة هنا من الاعتراض تمييز المضاف عن غيره لما في اسمه من الاشتراك.

2- ربما أول المساجد التي بنيت في مصر هو مسجد "سادات قريش" ويحيطي هذا المسجد بشهرة عالمية إذ أن مسجد "سادات قريش" بمدينة بلبس بمحافظة الشرقية هو أول مسجد أنشئ بمصر بعد الفتح الإسلامي وليس مسجد عمرو بن العاص في الفسطاط كما هو متداول بين الناس. وقد أطلق عليه هذا الاسم تكريماً لشهداء المسلمين الذين بذلوا أرواحهم في معركة فتح بلبس ضد الرومان حيث كان عددهم 120 صحابياً ينتسبون إلى قبيلة قريش، ومن هنا جاءت التسمية علي هذا المسجد. ينظر: مسجد "سادات قريش" أول مسجد في مصر وإفريقيا المصدر: الأهرام اليومي بقلم: محمد عبد الحميد مؤسسة الأهرام، 11 ديسمبر 2009م.

3- زيادة من (م).

4- الحمد لغة : قال القرطبي رحمه الله: "الحمد في كلام العرب معناه الثناء الكامل، والألف واللام لاستغراق الجنس من الحمد؛ فهو سبحانه يستحقُّ الحمدَ بأجمعِهِ؛ إذْ له الأسماءُ الحسنى والصفاتُ العُلا. فالحمدُ: نَقِيضُ الدَّم، تقول: حَمَدْتُ الرجلَ، أحمدُهُ حمداً فهو حميدٌ ومحمودٌ، والتَّحْمِيدُ أبلغُ من الحمدِ، والحمدُ أعمُّ من الشُّكرِ. والمُحَمَّدُ الذي كثرتْ خِصَالُهُ الحمودة ، قال الشاعر: *إلى الماحِدِ القَرَمِ الجوادِ الحمدُ* وبذلك سَمَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم . ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 133/1. تفسير ابن كثير 42/1- 44 و تفسير الطبري 135/1.

وقيل إنّها للعهد، وهو الذي بيّنه أبو العباس المرسى¹ لما سأله ابن النحاس² عن (ال) التي في الحمد لله فقال: "للعهد فقال: يا سيدي وأيّ معهود تَقْدَم؟" فقال: "حمد الله نفسه بنفسه في أزلة لما علم عجز خلقه عن حمده"، فقال: "الحمد لله، فكأنه قال: يا عبادي أحمدوني بالحمد الذي حمدت به نفسي في أزلي"، فقال ابن النحاس: "أشهد بالله يا سيدي أنّها عهدية"³ [5/م]، وقد وردت أحاديث في البداية بالحمد لله منها: قوله عليه السلام: ((كل أمر ذي بالي لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو [9] أبتر أو أقطع أو أجزم))⁴، وها يقال أن حديث الحمد لله يخالف حديث البسملة السابق، لأن الإبتداء بأحدهما يفوت الإبتداء بالآخر، أجيب عنه⁵ بأجوبة منها: أنا نحمل حديث البسملة على الإبتداء الحقيقي الذي لم يتقدم عليه غيره، وحديث المد لله على الإبتداء الإضافي وهو الذي تقدم عليه غيره، وتقدم على المقصود بالذات والقرآن مبين لذلك.

وقوله: (رافع): بالرفع خبر لمحدوف أو بالنصب مفعول بمحدوف، ولا يصح جره نعتا لله، لأن إسم الجلالة معرفة ورافع وصف، وإضافته لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، وفي الألفية:

وإن يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ⁶.

1- أبو العباس المرسى: هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسن بن علي الخزرجي الأنصاري المرسى، ولد سنة 616هـ الموافق 1219م، درس وأخذ العهد على يد شيخه أبي الحسن الشاذلي، تربى على يديه عدد كبير من العلماء، أبرزهم ابن عطاء الله السكندري. توفي سنة 686هـ، ودفن في الإسكندرية بمصر. الشاذلية الحديثوإمامها الحسن الشاذلي، دار الكتب الحديثه، القاهرة. وكذلك ينظر لطائف المنن، ص: 63.

2- ابن عماد الدين أبو بكر عبد الله بن أبي إجمد الحسن بن الحسن بن علي بن عبد الباقي بن محاسن الأنصاري الدمشقي ابن النحاس الأصم. ولد 572هـ بمصر، ونشأ بدمشق، توفي في الثاني والعشرين من صفر سنة أربع وخمسين وستمائة. ينظر: سير أعلام 308/23. والأعلام: 1/199.

3 - ينظر: الرواية في: نجم الخيران على سواطع الجمال، في علم التصريف، شرح الشيخ: سيدي محمد بن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم. ملتقى أهل الحديث، مخطوط.

4- الحديث ورد في: سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت270هـ)، دار الجيل بيروت 1988م، ج4، ص: 261 : 261/4، و سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت: 275هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب المصرية، عيسى الباب الحلبي وشركاؤه، 1902م، ج1، ص: 210.

5- يعني الشارح (الأزهري).

6- الألفية باب الإضافة البيت: 388. ص: 31.

وقوله: (مَقَامٌ): قيل هو مجرور بإضافة رافع إليه، ولا يصح نصبه على أنه مفعول برفع مع تنوين رافع لأن رافع إسم فاعل بمعنى الماضي، وإسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي لا يعمل¹، لقول الألفية:

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَعْرِزٍ².

قُلْتُ: الصواب أن معنى رافع دائم الرفع، فهو صفة مشبهة مفيد للثبوت، فيصح نصبه للمقام على التشبيه بالمفعول به³ (والمقام) حسّي ومعنوي، فالחס رفع الدرجات في الآخرة، والمعنوي المكانة عند الله - تعالى -.

وقوله: (المنتصبين): صفة لمحدوف تقديره العلماء المنتصبين، أي الذين نصبوا أنفسهم، سواء كانوا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين، وليس المراد بالانتصاب خصوص القيام. وقوله: (الخافضين): هذا وصف كان، أي العلماء المتذللين والخافضين جناحهم، أي [المليين]⁴ جانبهم للطلابين، لأن المتعلم لا يُحَصِّل نفعه إلا إذا كان العلم لَيِّن الجناح⁵، متواضعا.

وقوله: (للمستفيد): أي لطالب الإفادة إشارة إلى أنه لا ينبغي للعالم أن يلين جناحه إلا لمن يريد الإفادة، وأما من يريد التعنت والتكبر فلا يلين جناحه له زجراً⁶ لأمثاله.

وقوله: (الجازمين): [وقوله] أي القاطعين بأن تسهيل النحو: من إضافة المصدر إلى فاعله لأن النحو مُسَهَّل، وفي قوله: هنا النحو مع قوله رافع والمنتصبين والخافضين والجازمين براعة الاستهلال؛ وهي أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يشعر بمقصوده، إشارة أنه يستكلم على علم النحو المتضمن الرفع والنصب والخفض والجزم، ثم إن النحو لغة له معان منها: المثل والجهة، والقصد اصطلاحاً حده،

1- إذا لم يكن إسم الفاعل (ال) فهو يعمل بشرطين:

- أن يكون دالا على الحال أو الاستقبال مثل الحليم من كان عارفاً قدر نفسه

- إذا كان دالا على الماضي في المعنى فلا يعمل عمل فعله إلا إذا أعمد على إستفهام أو نفي أو ابتداء أو موصوف. ينظر: توضيح

المقاصد، ص: 849.

2- الألفية باب إعمال إسم الفاعل، البيت: 428. ص: 28. وصدرة: كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ.

3- قوله: (يصح نصبه): بحيث يجوز أن تنصب الصفة المشبهة المعرفة بعدها وهنا هي "مقام" التشبيه بالمفعول به. شرح ابن الناطم، ص: 319.

4- زيادة من (م).

5- قوله: (لين الجناح): والجناح هنا بحر الجيم مصدر جانب يقال "فرس طوع الجناح أي سهل الإنقياد فهو يعني أن يكون العالم سهل التعامل

مع طلابه لينا معه حتى يقودهم إلى مرادهم وهو تحصيل العلم النافع. المنجد، مادة "جناح" ص: 103.

6- قوله: (زجراً لأمثاله): أي منع علمه عنهم وهم المتكبرين والمتعنتين، وطرداً لهم والنهي عنهم.

على أن علم التصريف غير داخل فيه لأن المصنف لم يُدْخِلْهُ [10]، ولم يتكلم عليه [وهو]¹ علم يعرف به أحوال علم الكلمة العربية إعراباً وبناءً، والحد هو أحد المبادئ العشرة، ومنها الواضع والمشهور أن من وضعه سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

وذلك أن أبا الأسود الدؤلي² قالت له إنته ما أشد الحرّ برفع أشد وجر الحر، فضع أنها تستفهمه، فقال: شهرنا كُلُّه حرٌّ³، فقالت: إنما أردت التعجب، وكان حقها أن تقول: ما أشدَّ الحرّ، بفتح أشد فعل التعجب ونصب الحر على أنه مفعول، فدخل على علي وقال: يا أمير المؤمنين خالطت لغة غير العرب لغتهم، وأخاف أن [تضمحل]⁴ لغة العرب وضع لنا علماً قال: وما ذاك؟ فأخبره بخبر إنته فقال [له]⁵ الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف [فالاسم كذا الخ]⁶ أنح على هذا النحو ومنها فضله، وقد وردت به أحاديث منها، قوله عليه السلام: ((أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن))⁷، وقد قال عمر -رضي الله عنه-: "تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل والمروءة"⁸، وقد مرَّ عُمر يقوم وقد أخطئوا في [الرَّمي]⁹ فقال: "سوا رميكم" [فقالوا]¹⁰: "نحن متعلمين"، بالياء فقال: "لحنكم عليّ أشدُّ من سوء رميكم، سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «رَحِمَ اللَّهُ إِمْرَةً

1- زيادة من (م).

2- ترجمه (أبو الأسود الدؤلي) في: أخبار النحويين البصريين: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطبعة الأولى، 1955 م، ص: 14، ولسان العرب، 11 / 234، والاغاني 11 / 233.

3- قوله (شَهْرُنَا حَرْ): كذا بالأصل "وكان المناسب بجواب الاستفهام طبقاً لضعه أن يقول لها شهر كذا مثلاً أو شهرنا هذا أحر الشهور. فتأمل أنه (مصححه)، هذا تعقيب ورد على هامش الطبعة (م).

4- في الأصل: (تضحل)، والصواب وتضمحل بمعنى تختفي.

5- زيادة من (م).

6- زيادة من (م).

7- ينظر في: فضائل القرآن ومعامله، للقاسم بن سلام، باب إعراب القرآن والكلام.

8- ينظر: المروءة لأبي بكر محمد بن محمد بن خلف المزربان لأبي بكر بن محمد بن خلف المزربان، تحقيق: محمد خير ورمضان يوسف، دار ابن

حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1999 م، ص: 45.

9- في الأصل (س): (الرمي)، والحديث ذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية وذكر أن إسناده صحيح. وأخرجه أبو عبيد في "غريب الحديث"

ج 1، ص: 99. ينظر: موسوعة الحديث رقم 633، شبكة سحاب الجهني السلفية.

10- في الأصل (س): (فقال).

أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ «¹»، وقال مالك: "لو صرت من العلوم في غاية ومن الفهوم في نهاية فإن ذلك يرجع لأصلين، كتاب الله وسنة رسول الله ، ولا سبيل إليهما إلا بمعرفة اللسان العربي"² أهـ.

وقوله: (ولا ترديد): المراد به التردد لأن الترديد فعل الفاعل، وليس مُرادًا، وليس عَطْفُهُ على ما قبله عطف تفسير، كما قيل لأن شرطه أن يكون الثاني أظهر من الأول كقولك: عَسَجَدَ أي ذهب، وهذا ليس كذلك والأولى أنه من عطف عام على خاص، إذ الشك ما استوى طرفاه، والتردد يشمل ذلك الظن والهّم .

وقوله: (والصلاة والسلام): إنما أوتي بهما بعد ما [شَكَرَ]³، لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - هو الوسطى العظمى، وشكرالوسائط واجب وإمتثال لقوله [صلى الله عليه وسلم]: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلْ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيَّ مَا دَامَ إِسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ»⁴ [6/م]، وقد علم أن الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة إستغفار، ومن الأدميين دعاء والجملة خبرية لفظًا، قَصَدَ بها إنشاء الدُّعَاء، وهما واجبان مرّة في العمر.

وقوله:(على سيدنا):متعلق بمحذوف خبر الصلاة والسيد الحليم الكريم، ويطلق على المالك [11]، وفي كلامه إستعمال السيد في غير الله تعالى، وفي المسئلة⁵ أقوال ثلاث:

[الأول]⁶: جواز إطلاقه على الله تعالى وعلى غيره، وهو المشهور الذي يدل عليه الكتاب والسنة.

الثاني: يمتنع إطلاقه على الله تعالى.

والثالث: عكسه ويدل ما ورد أنه - عليه السلام - قيل له: «يا سيّد فقال: السيّد هو الله»⁷.

¹ - وفي رواية (أصلح من لسانه)، والحديث موضوع. ينظر: السلسلة الضعيفة للألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004م، ج5، ص:432.

² - ينظر: نظم الجمان في شرح نظم ابن كيران في البيان للعلامة سيدي أحمد سكيرج ، تحقيق: محمد الراضي كنون الإدريسي الحسني ، ص:8.

³ - في الأصل(ذكر) والصواب شكر إذ أن" الشارح" لما حمد الله تعالى أردفه بتعظيم النبي (ص).

⁴ - ينظر: تخرجه في: تاريخ دمشق لابن عساكر 86/6.

⁵ - الصواب: المسألة.

⁶ - (الأول) زيادة من (م).

⁷ - هذا مَا قَالَ بعضُ لهُ -صلى الله عليه وسلم- : "أنت سيدنا وابن سيدنا"، فقال النَّبي (ص): « إنما السيد الله» [الحديث رواه الإمام أحمد في "مسنده" (24/4، 25)، ورواه أبو داود في "سننه" (255/4)، ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (ص85) ، ولكن وإطلاق السيد على نبينا (ص) يوافق ما ثبت في الحديث أنه قال :«أنا سيد ولد آدم ولا فخر»، ولكن هذا في مقام الأخبار عن نفسه بمرتبه ليستند أنه كذلك ، ولقد أفق ابن تيمية بترك زيادة سيدنا قبل محمد وأطال بعض الشافعية والحنفية في ذلك. ينظر: الكواكب الدرية، محمد بن أحمد بن عبد الباري، مؤسسة الكتب الثقافية، ج1، ص:22.

وقوله: (محمد): بدل¹، أو عطف بيان، لا نعت لأن العلم ينعت ولا ينعت به، وهو علم على نبينا - صلى الله عليه وسلم - سماه بذلك جدّه عبد المطلب² في سابع ولادته لرؤية رآها، [وهي]³ أن عمودا من نور خرج من ظهره فأنتشر طرفه بالمشرق وطرفه بالمغرب، وطرفه بالسما، [وطرفه بالأرض]⁴، ثم عاد شجرة خضراء فأولوا له⁵ ذلك بولد يكون له، يحمده أهل السماء وأهل الأرض، فكان الأمر كذلك، فهو في الأرض محمد وفي السماء أحمد وفي الجنة أبو القاسم، وفي جواز التسمية بإسمه والتكنية بكنيته وإمتناعها وجواز التسمية دون التكنية له أقوال⁶.

وقوله: (المعرب)؛ أي المبين نعت محمد لا لسيدنا، لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بالبدل أو عطف البيان، والإعراب لغة: يطلق على البيان، كما يأتي.

وقوله: (باللسان): ويحتمل أن يُراد به الجارحة، فيكون معنى (وصفه)⁷ خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق، ويحتمل أن يُراد به الألفاظ، من باب إطلاق المحل على الحال فيه فتكون الفصاحة على بابها.

وقوله: (عما في ضميره)؛ أي قلبه وخاطره، والإضافة للعموم أي جميع ما في قلبه.

وقوله: (من غير غرابة الح): متعلق بالمعرب، والغرابة كَوْنُ الكلمة وحشيّةً غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال كقوله: مَالَكُمْ تَكَاكُأْتُمْ عَلَيَّ كَتَاكُؤُكُمْ عَلَى ذِي حِنَّةٍ إِفْرَنْقُؤُوا؛ أَي مَالَكُمْ

1- قوله: (بدل) "فمحمد" بدل من سيدنا، لأن المراد بكون المبدل منه في حكم الطرح أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئه وهنا الأمر كذلك إذ المقصود بالذات الصلاة على محمد - صلى الله عليه وسلم - ينظر: حاشية أبي النجا، ص: 9، شرح كتاب الحدود في النحو، ص: 41.

2- هو أبو الحارث، عبد المطلب بن هاشم بن عبد المناف. ولد بالمدينة المنورة، وتوفي 10 ربيع الأول 45 قبل الهجرة بمكة المكرمة. ينظر: ترجمته في: الممل والنحل 239/2. تاريخ الطبري: 535/1.

3- في الأصل: (وهو).

4- زيادة من (م).

5- (أولوا): بمعنى صاحب أو أخو وهو جمع بمعنى ذو وای أصحابا والمعنى هنا؛ أي فسروا.

6- هناك من تسمي باسم محمد قبل ولادته -صلى الله عليه وسلم- وهم خمسة عشر ولم يسم "بأحمد" أحد قبله -صلى الله عليه وسلم- وينبغي التسمية بأسمائه -صلى الله عليه وسلم- للحديث القدسي الذي أخرجه أبو نعيم قال الله تعالى: « وعزّي وجلالي لا أعذب أحدا تسمى باسمك بالنار » وفي رواية قال تعالى: « إني آليت على نفسي أن لا يدخل النار من إسمه أحمد أو محمد »، ولا ينافي ما ذكر قول بعضهم لم يصح في فضل التسمية به - صلى الله عليه وسلم - حديث لأنه إذا لم يصح كل واد في ذلك بإنفاده فمجموع ما ورد في ذلك يصلح مسترا لاستجابة التسمية به. ينظر: الكواكب الدرية: 23.

7- في الأصل (وصفة).

اجْتَمَعْتُمْ [علي] كَاجْتِمَاعِكُمْ عَلَى صَاحِبِ جُنُونٍ تَفَرَّقُوا، وَالتَّنَافُرُ كَوْنُ الْكَلِمَةِ عَلَى اللِّسَانِ وَالتَّنَطُّقُ بِهَا عَسِيرٌ ثُمَّ هُوَ¹ إِمَّا فِي الْحُرُوفِ وَإِمَّا فِي الْكَلِمَاتِ ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْحُرُوفِ فَهُوَ وَصْفٌ فِي الْكَلِمَةِ يوجب ثقلها على اللِّسان نحو: مُسْتَشْزَرَاتٌ بمعنى مرتفعات، وأما الذي في الكلمة فكونها ثقيلة مع عسر النطق بها، كقولك :

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ²

[وقوله]³: (التعقيد): كون الكلام معقد لا يظهر معناه بسهولة كقوله⁴:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

وقوله: (وعلى آله): أتى بالصلاة [12] على الآل بعد الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - لقوله [صلى الله عليه وسلم]: «إِيَّاكُمْ وَالصَّلَاةَ الْبَتْرَاءَ، قَالُوا: وَمَا هِيَ الصَّلَاةُ الْبَتْرَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْ تُصَلُّوا عَلَيَّ دُونَ آلِي»⁵، والمراد بالآل هنا أتقياء أمته، لا من تحرم عليهم الزكاة؛ لأن المشهور أن المقام إذا كان مقام الدعاء كما هنا [فالأولى]⁶ حمله على العموم؛ لأن الدعاء مهما كان أعم كان إلى الإجابة أقرب.

1- قوله (هو) : يعني به التنافر فهناك تنافر في الحروف وتنافر في الكلمات .

2- البيت من الشواهد التي لم نعتز على قائله، الشاهد فيه: الشطر الثاني في هذا البيت؛ إذ أنه شديد الثقل لا يستطيع الناطق أن ينطق به مرات متتالية دون أن يعتز أو يخطئ. وهو من شواهد البيان والتبيين : 37/1 ، وشرح الشافية الرضي الإسترباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982م : 327/1 .

3- زيادة من (م).

4- التعقيد: هو أن يختل نظم الكلام ولا يدري السامع كيف يتوصل إلى معناه، والبيت الشعري من قول الفرزدق يمدح خال الخليفة. ومعنى البيت: ما مثله أحد يشبه في الفضائل إلا ابن أخت هشام بن عبد الملك فالضمير في (أمة) للملك ، وفي (أبوه) للممدوح ، وهو إبراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي ، وقد قدم الفرزدق وآخر بين أجزاء البيت ؛ ففصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي وفصل بين النعت والمنعوت ، وقدم المستثنى على المستثنى منه . فصار البيت في غاية التعقيد. أسرار البلاغة، ص: 67، 66، 21، 20. و دلائل الإعجاز ، ص: 83.

5- وردت عدة أحاديث تنهى عن الصلاة البتراء عند أهل السنة:

- أورد السخاوي (ت/902هـ) في "القول البديع عن شرف المصطفى لأبي سعد أنه روي عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: «لا تصلوا علي الصلاة البتراء، قالوا: وما الصلاة البتراء يا رسول الله؟ قال: تقولون: اللهم صل على محمد، وتقسكون، بل قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد». ينظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الريان للتراث، الأهرام الجيزة، ص: 4. و ينظر: كذلك جواهر العقدين في فضل الشريفين: علي بن عبد الله السمهودي (ت/911هـ)، تحقيق: موسى بنأي الغليلي، مطبعة الهاني، بغداد، 1987م، ص 217. الصواعق الخرقية في الرد على أهل البدع والزندقة، شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، المطبعة الوهبية، مصر، 1292هـ، ص: 225.

6- زيادة من (م).

وقال سيبويه¹ أصله أهل²، وقال الكسائي³ : أصله أول، ويُدلّ لكل منهما التصغير، فقد صغر على أهيل وأويل والكلام فيه معلوم.

وقوله:(وأصحابه): جمع صحب⁴ بكسر الحاء والقصر كفرح مخفف صاحب، وليس جمعا" لصاحب" لألف بعد الصاد قبل تخفيفه، إذ لا يُجمع على أفعال بخلاف المعتل فإنه يجمع عليه، كثوب وأثواب وبيت وأبيات، والصحابي كل من اجتمع مؤمنا بمحمد -صلى الله عليه وسلم- سواء رآه أو لم يره، ليدخل ابن مكتوم⁵ الأعمى الذي نزل فيه قول الله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى (1) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى (2)﴾⁶، ولا بد من زيادة ، ومات على ذلك.

وقوله: (أولي): بمعنى أصحاب نعت لما قبله مخفوض بالياء، لأنه من جملة ما ألحق بجمع المركز السالم وفي الألفية :

أُولُو وَعَالَمُونَ عَلَّيُونًا⁷.

1- هو عمرو بن عثمان بن قنبر، ويكنى أبا البشر ، وأبا الحسن، وأبا عثمان، ويلقب ب: سيبويه، ولد بالبصرة وهي مدينة مشهورة بفارس. كانت وفاته تقريبا سنة 180هـ وأن سنه يومئذ كانت حوالي الأربعين، وربما ولد مع ميلاد الدولة العباسية، سنة نيف وثلاثين ومائة، كان يحب الكتب ويقبل على العلم اقبالا شديدا وكانت فيه نزعة علمية ، وكان في النحو إماما مقدما من اشهر مؤلفاته: الكتاب . ينظر: مراتب النحويين للزبيدي: 106. معجم الأدباء: 115/16-116. تاريخ ابن كثير 176/10. الأعلام للزركلي . سيبويه إمام النحاة: علي النجدي، عالم الكتب المطبعة العثمانية بالدراسة، القاهرة، ط2، 1979م.

2- قوله:(أصله أهل): وهذا هو المشهور حيث قلبت الهاء ألفا وفي القاموس: همزة ثم ألفا . ينظر: الكواكب الدرية، ص: 23.

3- علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. ولد في إحدى قرأها نسنة 116هـ/737م، تعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، أصله من أولاد الفرس، وأخبره مع علماء الأدب في عصره كثيرة، له تصانيف، منها «معاني القرآن» و «المصادر» و «الحروف» و «القرآت» و «نوادير» ومختصر في «النحو» و «المتشابه في القرآن خ». ينظر: غاية النهاية 1: 535. وابن خلكان 1: 330 وتاريخ بغداد 11: 403 وطبقات النحويين 138 وإنباه الرواة: جمال الدين الدين أبو الحسن، 2: 256 توفي برنوبة، من قرى الري، وكما متوجها إلى خراسان مع الرشيد. سنة 189هـ 860م.

4- وهذا ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وبه جزم الجوهري .

5- ابن أم مكتوم مختلف في اسمه ؛ فأهل المدينة يقولون : عبد الله بن قيس بن زائدة بن الأصم بن رواحة القرشي العامر، . وأما أهل العراق ، فسموه عمرا . وأمه أم مكتوم ، هي عاتكة بنت عبد الله بن عنكثة بن عامر بن مخزوم بن يقظة المخزومية . من السابقين المهاجرين . ويقال: كان اسمه الحصين فسماه النبي(ص) عبد الله، حكاه ابن حبان، وقال ابن سعد: أهل المدينة يقولون: اسمه عبد الله، وأهل العراق يقولون: اسمه عمرو، قال: واتفقوا على نسبه، وأنه ابن قيس بن زائدة بن الأصم، وفي هذا الاتفاق نظرا. واسم أم مكتوم عاتكة بنت عبد الله بن عنكثة - بمهملة ونون ساكنة وبعد الكاف مثلثة- ابن عائذ بن مخزوم، وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين. منتدئ: قصة الاسلام ، د راغب السرجاني <http://bit.ly/1r48vH4> . 2006/05/1

6- عبس، الآيتين: (1-2).

7- الألفية، باب المعرب والمبني، البيت: 38، ص: 3. وتكملته: وَ(أَرْضُونَ)شَدَّ وَ(السُّنُونَا).

والفصاحة إما في المفرد أو في الكلام أو في المتكلم، ففصاحة الفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي، فالتنافر والغرابة قد تقدم معناهما، ومخالفة القياس اللغوي أن تكون الكلمة على خلاف أمثالها، وخلاف ما ثبت عن الواضع كالأجل في [قوله]¹:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ².

والقياس الأجلّ بالإدغام، وفي الكلام خلوصه من ضعف التآليف وتنافر الكلمة³، ومن التعقيد؛ فمن ضعف التآليف الإضمار [7/م] قبل الذكر نحو: ضرب غلامه رجلاً، برفع غلام فاعل ونصب رجل مفعول به، والتنافر والتعقيد تقدما⁴ وفي المتكلم ملكة يُقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

والبلاغة في الكلام والمتكلم فقط، ففي الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحة مفرداته، والحال هو الأمر الداعي للمتكلم مثاله إذا كان المتكلم خالي [13] الذهن فمطابقة الحال أن تلقى له الكلام من غير تأكيد، كقولك: زيد قائم، وإن كان شاكا بمطابقة الحال حسن التأكيد، بأن تقول إن زيدا قائم، وإن كان مُنكرا فيجب التأكيد [بحسب الإنكار، فكلما زاد الإنكار زاد التأكيد]⁵ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾⁶، فالتأكيد أولا بأن والجملة الاسمية، فلما بلغوا في الإنكار بقولهم: ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾⁷، زيد التأكيد باللام، فقال الله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾⁸ تأكيد بالقسم المشار له برينا بعلم واللام وإسمية الجملة⁹، وفي المتكلم ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ.

¹ - زيادة من (م).

² - البيت في خزنة الأدب (344/2)، وهو لأبو النجم وقامه: الواسع الفضل الوهوب المجزل.

³ - في (م): (الكلمات).

⁴ - ينظر: الصفحة 85 من الكتاب المحقق.

⁵ - زيادة من (م).

⁶ - من قوله تعالى: "إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ". يس الآية 14.

⁷ - من قوله تعالى: "قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ". يس: الآية 15.

⁸ - من قوله تعالى: "قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ". يس: الآية 16.

⁹ - ساقطة من الأصل (س)، زيادة من (م).

[وقوله ¹]: (والتجويد): بالواو بمعنى الذين جَوَّدَ الحروف في المقام، وفي نسخة، والتجريد ² بالراء

أي الذين تجردوا عن النقائص والمناسب لما قيل نسخة الواو.

وقوله: (وبعد): هي من الاسماء اللازمة للإضافة، وقد تقطع عنها لفظاً [لا مَعْنَى] ³ فتبني على

الضم، وعلّة بنائها شبهها بحروف الجواب كنعم وبلى، في الإستغناء بها عما بعدها مع ما انْضَمَّ إليها من شبه الحرف في الجمود والإفتقار، وهذا أولى ما غُلِّلَ به بناؤها، وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت خصوصاً ضمة لأنها حركة لا تعطي لها حالة الإعراب؛ لأنَّه في الإعراب إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية، وتكون ظرف زمان، كقولك: جيئت بعد عمر، وظرف مكان نحو: دار زيد زيد بعد دار عمرو ⁴، ويحتمل أن تكون في كلام الأزهري ظرف زمان؛ بأن يكون المعنى: وبعد الزمان الذي كتبت فيه كذا فهذا ... إلخ، والفاء بعدها زائدة على توهم، إما إشعار بلزوم ما بعدها لما قبلها ⁵، وقيل الأصل أما بعد فحذفت ⁶ "أما" وعُوضَ منها الواو ⁷، وأما هذه مجردة عن معنى التفضيل.

وقوله: (فهذا شرح): الإشارة إلى ما في الذهن، سواء كان وضع الخطبة سابقاً على الشرح أو متأخراً، لأن المشار إليه هو المعاني، لأنها المقصودة بالذات ولا يخفى أن المعاني أمور ذهنية لا خارجية ⁸، فإن قُلْتُ: أسماء الإشارة لا يشار بها إلا المشاهد محسوس بحاسة البصر، والأمور الذهنية

¹ - زيادة من (م).

² - قوله: (التجريد): والتجريد عند النحاة تعريه الكلمة من العوامل اللفظية نحو: زيد قائم، وعند الصرفيين: خلو الكلمة من الزوائد نحو: قام زيد. ينظر: معجم المعاني، مادة "جرد" والمنجد في اللغة والأعلام، مادة "جرز"، ص: 86.

³ - زيادة من (م).

⁴ - هذا ما ذهب إليه ابن مالك: حين علل البناء لشبهها بالحرف لفظاً من حيث أنها لا تتصرف بثنية ولا جمع ولا اشتقاق، ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناه، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت، فلما قطعت عنها، ونوي معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين فثبت. ينظر: المجمع الموضح في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم و عبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة بيروت، 1992 م، ج1، ص: 192.

وفي (الإفصاح)، أكثر النحويون يقولون: لما أفردت من مضافها وتضمنته أشبهت الحروف لتعلقها بالخذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها، فثبت لذلك. المصدر نفسه 193/1.

⁵ - ينظر: حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، ابن هشام منشورات دار الكتب الشرقية، تونس، الطبعة الثانية، 1372 هـ، ص: 40.

⁶ - في الأصل: (حذف).

⁷ - قد يُقال أن الواو عوض "أما" تحقيقاً لدلالة الفاء عليها، وهناك من قال الواو عوض عن "أما" وليست بعاطفة. ينظر: الكواكب الدرية: 24.

⁸ - للإفادة: ينظر: حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب: ص 42.

ليست كذلك قُلْتُ: لما كانت هذه المعاني مستحضرة في الذهن إستحظاراً تاماً نزلوها منزلة المحسوس ، قاله بعض المحققين¹ والشرح ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً باعتبار دلالتها على معانٍ مخصوصة. [14].
وقوله: (لطيف): [أي] صغير الجرم كثير المعاني، وهو كما قال رحمة الله، لأنه يأتي بلفظ موجز يُستفاد منه معاني كثيرة كما يأتي .

وقوله: (لألفاظ الجرومية): متعلق بمحذوف صفة شَرَحَ، واللام بمعنى "على" أي موضوع على الألفاظ الجرومية، ولا يتعلق بِشَرَحَ، وإن كان مصدراً في الأصل فلا يَنْحَلُّ الآن، لأن الفعل وإضافة الألفاظ إلى الجرومية إما من إضافة المسمى إلى الاسم، أي الإلفاظ المسماة بالجرومية، أو أنها للبيان أي: الألفاظ التي هي الجرومية وعلى كل يلزم من شرح الألفاظ شرح المعاني، والأجرومية منسوبة لمؤلفها ابن أجروم ولأنه إذا نسب للمركب الإضافي المبدوء بأب أو ابن كما هنا، يحذف صدره ونسب إلى عكسه ففي الألفية :

وَأَنْسَبَ إِلَى صَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدَّرَ مَا رَكِبَ مَرْجَأً وَلِثَانٍ تَمَامًا.

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبٍ³

ومؤلفها هو الإمام عبد الله محمد بن محمد داوود الصنهاجي المعروف بابن أجروم⁴، بهمزة ممدودة وضم الجيم، ووجد بخط المؤلف أجروم بهمزة، ومعنى أجروم بلغة البربر: الفقير الصوفي، وكان إماماً جليلاً حافظاً متقناً صالحاً، ويدل ذلك على صلاحه أن الله [تعالى]⁵ جعل الإقبال على كتابه، فصار غالب الناس أول يُقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة ، فيحصل له النفع في أقرب مدّة ، كيف وقد أَلَفَهَا تجاه الكعبة الشريفة، وله تأليف وأشياخ منهم: أبو حيان⁶ ولد سنة إثنين وسبعين وستمئة بمدينة فاس في السنة التي توفي فيها ابن مالك، وتوفي يوم الإثنين بعد الزوال لعشر بقيت من صفر

¹ - ينظر: حاشية الشنواي، ص: 42.

² - زيادة من (م).

³ - الألفية باب النسب البيتين: (870:871) ، ص: 56. وتكملة البيت الثاني: أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ.

⁴ - هكذا ذكرت أغلب المصادر اسمه بمحدين وجاء عند بعض الشراح للأجرومية كالمكودي والأبياري وغيرهما محمد بن داود. ينظر: التوضيحات الجلية: 7.

⁵ - زيادة من (م).

⁶ - سيأتي الحديث عنه بالتفصيل. ينظر: ص: 98. من الكتاب المحقق.

سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في السنة التي ولد فيها ابن عرفة¹، فعمره إحدى وخمسون سنة، ودفن بباب الجيرين، ويعرف الآن بباب الحمراء بفاس²، وكان كثيرا ما يتبع الكوفيين في التعبير كقوله: بالخفض، وفيما زادوه [8/م] على البصريين فكيفما فإنها لا تجزم إلا عندهم، كان الله للجميع.

وقوله: (في أصول العربية): متعلق بمحذوف حال من ألفاظ الأجرومية له حال كون الألفاظ موضوعة في أصول علم العربية، وليس المراد انه ذكر في هذه المقدمة جميع أصول علم العربية، لأن ذلك لا يمكن لصغر هذه المقدمة جدا، بل المراد في جنس أصول علم العربية، والجنس يصدق بالقليل والكثير، وفروع علم العربية³ تابع لأصولها.

وقوله: (ينتفع به المبتدئ إلخ): اعلم أن المبتدئ من شرع في الفن ولم يستقل بتصوير المسائل، والمتوسط من [15] أحاط بجُملة من الفن، واستقل بتصوير المسائل، ولم يقدر على إقامة الدليل، والمُنْتَهِي من أحاط بغالب الفن وأستحضر مسائله وقدر على إقامة الدليل، ولما كان نفع هذا الشرح للمبتدئ، أعم لأنه ينقله من الجهل إلى العلم خصَّه به، وإلا فهم نافع لغيره أيضا ولذا قال: ولا يحتاج إليه المنتهي، ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي، ويُحتمل أنه قال ذلك هضمًا لنفسه، وإلا فالمنتهي قد يحتاج إليه؛ إما يتذكر (مسئلة)⁴، أو مُراجعة أو استفاد فائدة لم تُذكر في غيره من الكتب المطولات⁵، لأنه قد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر، ولم يذكر المتوسط لأنه مُنته بالنبسبة لما اتقنه مبتدئ بالنسبة لما لم يتقنه، فهو داخل فيهما، وعلق ذلك على مشيئة الله تبركا وإمثالا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكْ غَدًا (23) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾⁶.

1- هو العلامة الحقيق أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد الورغمي، المالكي الشهير بابن عرفة، ويسمى الورغمي، قد عرف منذ صغره بالجد والاجتهاد والمطالعة والمذاكرة، قد صنف بعضا من الموسوعات العلمية النافعة منها: المختصر الكبير، في الفقه، ومختصر الفرائض للحوفي، والمختصر الشامل، في علم التوحيد، والحدود الفقهية، والميسوط، في علم الفقه، في سبعة مجلدات، والطرق الواضحة في عمل المناصحة، وغير ذلك من التأليف الأخرى. ولد سنة ست عشرة وسبعمائة للهجرة. وتوفي ابن عرفة في 20 جمادى الثانية عام 803 هـ. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبي الخير، تحقيق: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 2006م، ص: 383. و الضوء اللامع 4/427.

2- ومن مراجع ترجمته أيضا: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي، دار المعرفة. بيروت، 1/238-239، كشف الظنون لحاجي خليفة 1796-1797، هدية العارفين 2/145، الأعلام 7/33، معجم المؤلفين لرضا كحالة 11/215.

3- علم العربية: هو علم يختص به من الخلل في كلام العرب لفظا أو كتابة، وهو بهذا اثني عشر علما، منها النحو والعروض والصرف وغيرها.

4- في الأصل: (مسئلة)، والصواب: مسألة.

5- قوله (الكتب المطولات): من كتب النحو لأنها (الأجرومية) تشمل على ما يشتمل عليه أصلها من الفوائد، فهي وإن قصرت عن المطولات بصغر حجمها ولكنها ثابريها بغزارة علمها، ومطولات علم النحو غير محصورة، ومن تتبع طبقة النحاة وجد الشيء الكثير منها.

6- الكهف: 23-24

وقوله: (عملته): أي وضعته وألفته.

وقوله: (للصغار في الفن): جمع صغير، والمراد به المبتدئ، لا فرق بين كونه صغيراً أو كبيراً، (وكذا)¹ زاد في الفن وعطف الأطفال عليه من عطف خاص على عام، ونكتته: أن غالب من يقرأ هذه المقدمة هم الأطفال، وقيل من عطف المراد.

وقوله: (لا للممارسين): جمع ممارس؛ إسم فاعل من مارس إذا تكرر وتردد على العمل.

وقوله: (في العلم): "ال" للعهد والمعهود علم النحو، وأظهر في موضع الإضممار زيادة في البيان.

وقوله: (من فحول الرجال): فحول جمع فحل، وهو من الإبل المعد للضراب، والعرب لا تعد إلا للجمل الجيد (الأصل)²، وكُنِّيَ بها هنا عن كبار الهمة، وإضافة فحول للرجال من إضافة المشبه للمشبه به، والأصل: الرجال الذين هم كالفحول.

وقوله: (حملني عليه): أي كان السبب الحاصل لي على وضع هذا الشرح بحاله ومقاله.

وقوله: (شيخ الوقت): أي المعظم في هذا الزمان لتلقيه الأسرار من ربه، المتصرف ظاهراً وباطناً.

¹ - في الاصل (س): كذا، وفي (م) كذلك.

² - في (م): (الأصيل).

وقوله: (والطريقة): مُرادُه بما طريق السادات الصوفية¹.

وقوله: (ومعن السلوك): معدن اسم طريق² والسلوك؛ مصدر سلك أي طريق السلوك التي توصل المرید إلى الله تعالى.

وقوله: (والحقيقة): هي أن يُودعه الله نورا ليستوي عنده الظاهر والباطن، والحاضر والغائب، وإنما قال: حملني عليها إلخ، إشارة إلى أن الله تعالى إنما فتح عليه بسبب صُحبته هذا الولي³، وكذلك غالبُ من يُشار إليهم من علماء الظاهر وإنما يحصل نفعه والنفع به بسبب صُحبته وليٍّ من علماء الباطن كإبن النحاس⁴ بسبب أبي العباس المرسى⁵، وكعز [16] الدين ابن عبد السلام⁶ بصحبة أبي الحسن الشاذلي⁷.

1- قال صاحب كتاب الصوفية نشأتها وتطورها: "عندما نتكلم عن الصوفية فإنما نقصد المعنى الاصطلاحي، أي الصوفية التي جاءت بكتب ومصطلحات خاصة، فيها إشكالات وبعد عن المنهج الإسلامي الصحيح أدت فيما بعد إلى أمور خطيرة مثل الإنحدار والخلول، فهذا لا شك أنه تفرق وبعد عن خط أهل السنة والجماعة، وأما الذين يقولون: إنما نعني بالصوفية السلوك الإسلامي وترقيق القلوب والزهد في الدنيا فيقال لهم: لماذا تسمون هذه الأشياء صوفية وقد أصبحت علماً على رموز وأشكال تخالف الإسلام فهلاً ابتعدتم عن الشبهات وتركتم هذه الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان " والزهد لم يذمه أحد وقد ذموا التصوف". تلبس إبليس. أبي الفرج بن عبد الرحمن بن علي الجوزي، تح: أحمد بن عثمان المرید، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ/2002م، ص: 165.

ومن المعلوم أن الصوفية يخالفون أهل السنة والجماعة في مصادر التلقي والاستدلال، ويتخذون مصادر أخرى، فمن مصادر هؤلاء الصوفية الكشف والإلهام والرؤى والأحلام... ولم يذكر أحد من أئمة العلم كالأئمة الأربعة الرؤى المنامية الكشف والإلهام ضمن هذه الأدلة. يقول الجرجاني عن (الكشف) في اللغة: رفع الحجاب، وفي الاصطلاح: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً أو شهوداً، ينظر: معجم التعريفات، الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة. (لا، ت)، ص: 184. ويقول أيضاً عن الإلهام: "وهو ليس بحجة عند العلماء إلا عند الصوفيين". المصدر نفسه، ص: 34.

2- في النسخة (م): (المُرَاد بالمعدن هنا الطريق) في مكان (معدن اسم طريق) الذي هو في الأصل (س).

3- المقصود بالولي هو الشيخ عباس الأزهری، الذي سبقت ترجمته.

4- سبقت ترجمته.

5- سبقت ترجمته.

6- عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي عز الدين، ولد بدمشق سنة 577هـ، جمع إلى الفقه والأصول العلم بالحديث والأدب والخطابة والوعظ، توفي بالقاهرة عام 660هـ. نقلا عن الموسوعة العربية العالمية

<http://www.mawsoah.net>

7- الشاذلي أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار المغربي، شيخ الطائفة الشاذلية، ولد 571هـ، وسكن مدينة (شاذلة) ونسب إليها، وتوفي الشاذلي بصحراء عيذاب متوجّهاً إلى بيت الله الحرام في أوائل ذي القعدة 656هـ، انتشرت طريقته في مصر بعد أن رحل إليها، وانتشر صيته على أنه من أقطاب الصوفية. ينظر: طبقات الشاذلية الكبرى، قاسم الكوهن الفاسي المغربي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1347هـ، ط 2/ 2005، ص: 19. الأعلام، 305/4، و ينظر: ترجمته أيضاً على موقع الإمام الجنيد ضمن أعلام المغرب: www.aljounaid.ma.

أبو الحسن الشاذلي الصوفي، ص: 49.

وقوله: (العارف بربه): [أي¹] بالكشف والبيان لا بالدليل والبرهان، وإلا فلا خصوصية له بذلك.

وقوله: (وأعاد علي): ضمن أعاد معنى أفاض، فلذلك عداه بعلى، وقدم نفسه تبعاً لقوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾².

وقوله: (من صالح دعواته): من إضافة الصفة للموصوف، أي من دعواته الصالحات. وقوله: (أنه): يصح؛ فتكون الهمزة على تقدير لام العلة، ويصح كسرهما على الاستئناف كأنه قيل له: (لم سألت هذا من الله ولم تسأله من شيخك؟)³: فأجاب ومعنى جدير حقيق، ثم كان ينبغي للزهري أن يأتي بعد (جدير) بالبسملة ويكتبها بالحمرة ليفيد أن المصنف⁴ ابتداءً بها، فإن قلت: من أين لك أن المصنف ابتداءً بها؟ قلت: كذكر ذلك غير واحد وحاشى المصنف من هذا وحذف المصنف الخطبة اختصاراً واكتفاءً بالبسملة. والله أعلم.

¹ - زيادة من (م).

² - من قوله تعالى: " رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا". نوح، الآية 28.

³ - في النسخة (م): (لم جعلت سؤالك مقصوراً على تعالى؟).

⁴ - في الأصل (س): المصنف، ومعناه المصنف.

[باب الكلام].

(الكلام): بدأ الكلام على الكلام؛ لأن به يقع التفاهم والتخاطب، فهو المقصود بالذات وبه يُجاب عن قول بعضهم كان من حقه أن يتكلم على¹ الكلمة، ثم يُعرف الكلام؛ لأنها مفردة وهو مركب، ومعرفة المفرد سابقة على معرفة المركب، ثم إن الكلام لغة: عبارة عن القول وما كان مكتفياً به، وفي عُرف النحاة: ما أشار إليه المصنف وهو مشتق من الكلام بكسر الكاف ومن الجراحات، ومن أطلق الجراحات قوله²:

[أَجِدْكَ]³ مَا لِعَيْنِكَ لَا تَنَامُ؟ كَانَتْ ثَمَّ جُفُونَهَا فِيهَا كَلَامٌ

[10/م] ووجه اشتقاقه منه ظاهر، لأن الجراحات تؤثر في الجسم والكلام يؤثر في النفس، فإن

كان حسناً أثر سُوروا وإن كان قبيحاً أثر حُزنا، بل تأثير الكلام أقوى لأن الجرح يمكن برؤه، ولذا

قيل⁴: جِرَاحَاتُ السَّنَانِ لَهَا إِيْتَامٌ وَلَا يَلْتَمِمْ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

(والكلام)⁵ بضم الكاف: الأرض الصلبة التي لا تُنبِت شيئاً. قول الأزهري في إصطلاح النحويين

متعلق بمحذوف حال من الكلام، والواقع مبتدأ في الحالة الراهنة، فإن قُلْتُ: فيه إتيان الحال من المبتدأ ومذهب الجمهور أنه لا يجوز. قُلْتُ: المبتدأ في الحقيقة مضاف محذوف تقديره تفسير

1- في الأصل (س): على، والصواب عن.

2- البيت من شعر الصحابي الجليل سيدنا أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- وهو من مطلع قصيدة له في رثاء النبي -صلى الله عليه وسلم-

و هذه أبيات من القصيدة: أَجِدْكَ مَا لِعَيْنِكَ لَا تَنَامُ كَأَنَّ جُفُونَهَا فِيهَا كَلَامٌ.

لَأَمْرٍ مُصِيبَةٍ عَظُمَتْ وَجَلَّتْ وَ دَفَعُ الْعَيْنِ أَهْوَاهُ انْسِجَامٌ.

فُجِعْنَا بِالنَّبِيِّ وَكَانَ فِيْنَا إِمَامٌ كَرَامَةٌ نَعَمُ الْإِمَامُ.

وَكَانَ قَوَامُنَا وَلِرَأْسِ فِيْنَا فَتَحَنَ الْيَوْمَ لَيْسَ لَنَا قَوَامٌ.

تَمُوجُ وَتَشْتَكِي مَا قَدْ لَقِينَا وَيَشْكُو فَقْدَهُ الْبَلَدُ الْحَرَامُ.

ينظر كتاب: نظم الجمان في شرح نظم ابن كيران في البيان للعلامة أحمد بن الحاج العياشي سكينج، ص: 13.

3- في الأصل (أجرك). وهو تحريف.

4- البيت من الشواهد التي لم نثر على قائلها وهو من شواهد نظم الجمان ص: 14. وربما هو ل: يعقوب الحمدوني. ينظر العقد الفريد، ج: 2،

ص: 280.

5- قوله الكلام: بضم الكاف فهي الأرض التي لا تنبت شيئاً، و إلى هذا أشار شارح مثلث قطرب بقوله:

أَمَّا الْحَدِيثُ فَالْكَلَامُ وَ الْجُرْحُ فِي الْمَرْءِ الْكَلَامُ

وَ الْأَرْضُ الصَّبْحَةُ الْكَلَامُ لِلْيَسِّ وَ التَّصَبُّ

والكليم بكسر الكاف: يقال رجل كليم منطيق ورجل تكلام جيد الكلام وفصيحه والكلماني جيد الكلام. ينظر: نظم الجمان: 14.

الكلام، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه غايته أنه في إتيان الحال من المضاف إليه وهو جائز مع المسوغ والمسوغ هنا موجود، وفي الألفية: [17]

وَلَا تَجْزِ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ¹.

أي: في الحال والمضاف هنا هو تفسير المقدور وهو يقتضي العمل في الحال، لأنه مصدر على [حد قوله تعالى]²: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾³، وأشار بقوله في اصطلاح: إلى أن "أل" في الكلام؛ إما أن تكون خلفا عن مضاف إليه، أو للعهد الذهني فالأصل على الإحتمال الأول كلامنا، أي معشر النحويين أو كلام التّحاة والمصنف منهم، وثم حذف المضاف إليه وعوض منه "أل" وعلى الثاني الكلام المعهود في الأذهان وهو كلام النحويين قال بعضهم: "فيكون كلام العجم خارجا من (ال) التي في الكلام" اهـ، ويكون الحد أنما هو لكلام العرب ويُفسر الوضع حينئذ⁴ بالقصد كما يأتي، وقيل إن "أل" للحقيقة بناء على ما هو المختار عند المناطق من أن "أل" الداخلة على المحدود هي للحقيقة .

والاصطلاح لغة: مُطلق الإتفاق، وفي الاصطلاح: إتفاق طائفة معهودة على أمرٍ معهود بينهم متى أُطلق إنصرف إليه.

(هو اللفظ): [اللفظ] في الأصل مصدر لقولك لَفِظْتُ الرَّحَى الدَّقِيقَ إذا رمته، والمراد به إسم المفعول أي: الملفوظ كقوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾⁵ أي: مخلوقه فإن قُلْتُ: إطلاق اللفظ وإرادة الملفوظ به مجاز وهو مما تُصان التعاريف عنه. قُلْتُ: صار اللفظ حقيقة عُرفية بحيث إذا أُطلق لا ينصرف إلا للملفوظ به، ثم قول المصنف: هو مبتدأ ثان خبره اللفظ، وما بعده والمراد قصر الكلام في اصطلاح النحويين على اللفظ؛ لا قصر اللفظ على الكلام، لأنه يُقال للكلام لفظ وللکلمة لفظ وللکلم لفظ.

¹ - الألفية ، باب الحال البيت: 341، ص: 23.

² - زيادة من (م).

³ - من قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلٍّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ". المائدة الآية 105.

⁴ - في الأصل: (ح).

⁵ - من قوله تعالى: " هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ۚ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ". لقمان: الآية 11.

وقوله: (أي الصوت): الصوت لغة ما يُسمع، اعتمد على بعض حروف المعجم أو لم يعتمد عليه، كغالب أصوات الحيوانات ثم اختلفوا فقل: اللفظ لا يُطلق إلا على الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية¹، وهو الذي في الأزهري تبعاً للبيضاوي²، وقيل اللفظ الصَّوت مطلقاً إشتمل على الحروف أم لا³.

وقوله: (التي أولها الألف وآخرها الياء): كون الألف أولاً والياء آخراً، إتفق (على ذلك)⁴ المغاربة والمشاركة، كما إتفقوا على ترتيبها من الألف إلى الزاي، واختلفوا في ترتيب ما بعد ذلك. (المركب)⁵ (قول الأزهري: من كلمتين): الكلمتان إما ملفوظ بهما كقام زيد⁶، أو مقدراً إحداها كما في "قم" و"أستقم"⁷.

وقوله: (فصاعداً): حال من محذوف مع عامله تقديره "فذهب هو" أي: المركب صاعداً أي أكثر من كلمتين، كذا قالوا⁸ وانظر على أن شيء معطوف⁹، هذا الفعل المقدر ثم إن التركيب ضم [18]

1- ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م: 30/1. التصريح: خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، 2000 م، ص15.

2- البيضاوي: أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشيرازي الفارسي، ناصر الدين، قاض، فقيه، وأصولي شافعي ومفسر مشهور، ولد في المدينة البيضاء بفارس - وإليها نسبته - حوالي (600 هـ - 1200 م)، من أسرة تتألى فيها القضاة والعلماء. أخذ العلم عن أبيه الذي انتقل إلى شيراز فعينه حاكمها قاضي القضاة في المدينة التي كانت حافلة بالعلماء، فأخذ عنهم البيضاوي حتى نبغ في العلوم. من مؤلفاته: التفسير المسمى بـ "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". توفي سنة 685 هـ / 1292 م. ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير، دار ابن كثير، ط2، 2010م: 13/309. الوافي في الوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط و تركي مصطفى، 2000 م، ج5، ص: 44، هدية العارفين: 1/241. كشف الظنون: 2/89.

3- ذهب بعضهم أن اللفظ والقول مترادفان، يجوز إطلاقهما على المهمل. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1422هـ، 2001 م، ص: 269.

4- في (م): (إتفق عليه).

5- المركب: لأن الكلام لا يكون مفيداً إلا إذا كان مركباً. وقيل لا يشترط التركيب، لأن اشتراط الإفادة يُعني عنه، إذ المفيد فائدة يُحسن السكوت عليها لا يكون إلا مركباً، فلم يشترط ابن طلحة في الكلام التركيب. ينظر: التوضيحات الجلية: 23، وتوضيح المقاصد: 270، الجمع (33/1).

6- قوله: (قام زيد): فالمركب ما تركب من إسمين؛ ويسمى الجملة الاسمية، أو من فعل وإسم كقوله: قم وأستقم وتسمى الجملة الفعلية، أو أكثر من ذلك ولكن شرط إعطاء الفائدة، وأحتز به ما ليس بمركب نحو: زيد قام فهذا لا يسمى كلاماً وإن كان لفظاً لأنه غير مركب ولم تحصل به الفائدة للسامع. ينظر: الكواكب الدرية: 27، الجمع (33/1)، توضيح المقاصد والمسالك: 270.

7- قوله: (قُم): هذا لم يتركب من كلمتين تحقيقاً، ولكن تقديراً؛ لأن قُم فيها ضمير مستتر في قوة البارز فهي مركبة من كلمتين.

8- في (م): كذا قال.

9- المعطوف غير لازم هنا. والظاهر أنه معطوف على تركيب أي تركيب، فذهب... إلخ فتأمل إهـ. تعليق من هامش الأصل.

كلمة فأكثر إلى أخرى وأنواعه ثلاثة: مركب إضافي ومزجي وإسنادي؛ فالأول كل كلمتين نزلت الثانية منها منزلة التنوين في كون كل من التنوين والمضاف إليه يدل على انفصال الكلمة كوفلك: غلام زيد، والثاني كل كلمتين نزلت الثانية منها منزلة تاء التانيث في كون آخر الكلمة التي قبلها يجب فتحها إذا لم يكن ياء كبعلك¹، وإن كان ياء فإنها تُسكن نحو: معدى كرب²، والثالث كل كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى .

(المفيد)³ قول الأزهري: (بالإسناد)⁴: بأؤه إما للسببية وإما للآلة . وقوله: (فائدة يُحسن إلخ): فإن قلت هذه الزيادة لا بد منها للإخراج نحو: غلام زيد فإنه يُستفاد منه أنّ لزيد غلاما، فهو مركب مفيد، لكن⁵ تلك الفائدة لا يحسن السكوت عليها، ثم إن لم تكن مُراداة للمصنف فتعريفه فاسد، وإن كان مُراداة له فلا بد من قرينة ولا قرينة هنا، قلت: بل هي مُراداة له ولكنه⁶ إتكل في القرينة على ظهور المعنى، أو تقول مهما أطلق المركب المفيد [فإنه] لا ينصرف عندهم إلا لما قال الأزهري. وقوله: (يُحسن سكوت المتكلم إلخ): [10/م] وقيل السامع وقيل هما وإلى الأقوال الثلاثة أشار من قال⁷:

وَقَصَدْنَا سُكُوتَ مَنْ تَكَلَّمَ وَقِيلَ سَامِعٌ وَقِيلَ بَلْ هُمَا.

وخص الأزهري السكوت بالمتكلم، وإن كان يُحسن من السامع أيضا في الظاهر تبعا للقول الأول ، وَوَجْهُهُ أَنَّ السَّامِعَ لَيْسَ بِمُتَكَلِّمٍ حَتَّى يُحْسَنَ السُّكُوتَ مِنْهُ¹.

1- في الأصل: (بعل بك) فصل بينهما، وبعلك بضم الكاف مدينة والنسبة إليها بعلبكي وبعلي. ينظر: ويكيبيديا.

2- مَعْدِي كَرِب (بفتح الميم فسكون المهملة، فكسر الدال المهملة، فسكون، ثم فتح فكسر) وإن شئت وصلت الياء بالكاف، فرسمتها: معديكرب، ويبقى الضبط على ماهو . واعلم أن المركب المزجي إن كان صدره منتهيا بياء، فالأكثر أن تسكن تلك الياء، نحو: قاي قلا (علم مدينة). وهو: عمرو بن معدى كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي. ولد سنة (75ق.هـ/547م) فارس اليمن، وكان عصي النفس، أبيها، فيه قسوة الجاهلية، يكنى أبا ثور، وأخبار شجاعته كثيرة، له شعر جيد. توفي سنة (21هـ، 642م)، ينظر: الموسوعة العالمية للشعر العربي كما تجد ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، ودار إحياء التراث العربي ط: 1، 1328هـ. ج 7، ص: 465 .

3- المفيد: ما أفاد السامع بحيث لا يتشوف بعده إلى غيره، ولا شرط أن تكون الفائدة جديدة أو معلومة. وفي اشتراط الإفادة قولان، يُنظر الهمع: 30/1.

4- لم يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب الإسنادي، فمضى حصل الإسناد كان كلاما. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 270.

5- في الأصل: (لاكن). نطقا لا كتابة.

6- في الأصل: (ولاكنه). نطقا لا كتابة.

7- البيت من الشواهد التي لم يُعثر على قائلها.

وقوله: (منتظرا): أي إنتظاراً تاماً بأن أخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره إحترازاً² من إنتظار المفعول والحال في بغض المواضع، فلا يضُرُّ لأنه ناقص، وكذلك إنتظار فهم المعنى بعد ذكر الجملة.

(بالوضع) قول الأزهري: (العربي): أي المنسوب لواضع لغة العرب وسيأتي الكلام فيه بعد.

وقوله: (وهو اللفظ إلخ): هذا (التفسير)³ للوضع اللفظي عربياً أو غيره ولو أراد تفسير الوضع (العربي) بخصوصه لقال: هو تعيين واضع لغة العرب اللفظ لدلالته على المعنى، وذلك كوضع زيد ليدلَّ على الذات.

وقوله: (كما قال بعضهم): المشبه هو اللفظ الوارد من الأزهري والمشبه به هو اللفظ الوارد من غيره، فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه لحصول المغايرة في القائل، وهذا على جعل الكاف للتشبيه وما موصولة عائدها محذوف أي: كالذي قاله بعضهم، ويُحتمل أن [19] تكون بمعنى "على" وما مصدرية، والتقديرُ بناء على قول بعضهم وحينئذ⁴ فلا إشكال، والمراد بالبعض، بعض من شرح هذه المقدمة⁵.

وقوله: (وقال جمهور الشارحين إلخ): بضم الجيم أي غالب من شرح هذه المقدمة. وقوله: (إفادة السامع): أي [بما]⁶ يُفهم من لفظا متكلم ليحسن سكوته.

1- وقال العلامة أبو النجا في حاشيته على الأزهري على الآجرومية: "قوله سكوت المتكلم" وقيل سكوت السامع وقيل هما، وإنما اقتصر الشارح على الأول لأنه المختار، إذ السكوت يناسب المتكلم دون السامع وحده أو مشاركا لأنه ليس متكلماً ليقال يحسن سكوته وإن كانت الأقوال متلازمة كما هو ظاهر "اهـ. ينظر: حاشية أبي النجا، ص: 8

والمسألة خلافية بين أهل العلم. ينظر: الهمع 29/1-31. التصريح لخالد الأزهري، 16.

2- قوله (إحترازا): إحترز، إذا توقاه وجعل نفسه في حرز منه، والمراد منه هنا تفاديا ومحاشاة. المنجد، مادة "حرس"، ص: 126.

3- في (م): تفسير.

4- في الأصل: (ح).

5- قوله: (من شرح هذه المقدمة): من شراحها: خالد الأزهري، العلامة أبو النجا و العلامة الكفراوي و العلامة الفاكهي والعلامة المكودي وغيرهم من الشراح كثير. ينظر: التوضيحات الجلية: 10.

6- زيادة من (م).

وقوله: (وهذا الخلاف): أي الذي بين الشُّراح¹ في تفسير الوضع هل المراد به العربي؟ أو القصد؟².

وقوله: (له إلتفات)؛ أي رجوع، والمعنى أنّ خلافهم هنا في تفسير الوضع مبني على الخلاف في دلالة الكلام؛ هل هي وضعية؟ أم عقلية؟ فمن قال إن دلالة الكلام وضعية فسّر الوضع هنا بالوضع العربي، ومن قال إنّها عقلية فسّر الوضع بالقصد.

وقوله: (هل هي وضعية إلخ؟): هل هنا بمعنى الهمزة؟ لأنها هي التي يُؤتى لها بمقابل، وأما هل فلا يُؤتى لها بمقابل؟. وقوله: (والأصح الثاني): هذا مذهب السكاكي³ وابن الحاجب⁴ وابن مالك، وأبي حيّان⁵، والحق أن الدلالة كيفما كانت وضعية، لكن دلالة المركبات التي الكلام فيها موضوعة بالنوع لا بالشخص بمعنى أنّهم وضعوا لك نوعاً وتركيباً واحداً، كقام زيدو وعمر قائم، وقالوا لك قسّ على ذلك ما أشبه، وأما المفردات فهي موضوعة إتفاقاً.

¹ - في النسخة (م) : (الشراح) ، مفردة .

² - قوله الوضع هل المراد به العربي أو القصد : والمقصود بالوضع أمران :

– الأول أن يكون الواضع له قاصداً من وضعه؛ فخرج بذلك كلام السكران والمجنون والنائم والهاذي، فهذا لا يسمى كلاماً ، لأن واضعه ليس قاصداً له، وكذلك ما يُعلم من الطيور الناطقة.

– الثاني: أن يكون بالوضع العربي، فلو جئنا كلام يُفيد فائدة لا يتشوف السامع بعدها إلى شيء لكن العرب لا يفهمونه؛ فإنه لا يسمى كلاماً، فلا بد أن يكون بالوضع العربي بمعنى: أنه مطابق للغة العربية وإلا لم يكن كلاماً عند النحويين. ينظر حاشية الآجرومية، ص: 8.

³ - أبو يعقوب السكاكي: هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي ولد سنة 555 هـ / 1169 م في خوارزم، وتوفي في قرية الكندي من قرى المالح في سنة 626 هـ / 1229 م لقب بـ «السكاكي» نسبة إلى مهنة السكاكة (الحدادة) التي كانت تحترفها أسرته، إذ كانت تشتهر بصناعة السكك (المحاريث). وظل السكاكي يعمل في صناعة المعادن إلى أن بلغ الثلاثين من عمره. ومن آثاره: «مفتاح العلوم»، وهو مطبوع. «كتاب الجمل» وهو شرح لكتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني. «النبيان»، «رسالة في علم المناظرة» ينظر: الأعلام للزركلي: 222/8.

⁴ - ابن الحاجب: هو العلامة النحوي أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني الأصل الإسناي المولود المالكي، ولد سنة سبعين وخمسائة للهجرة بإسنا من بلاد الصعيد. اشتغل أبو عمرو بالقاهرة، وحفظ القرآن، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، وسمع منه " التيسير"، درس بجامعة دمشق، وبالنسبة المالكية، وتخرج به الأصحاب، وسارت بمصنفاته الركبان، وخالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات مفحمة من تصانيفه: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، والأماي النحوية، الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، والأماي المعلقة عن ابن الحاجب في الكلام على مواضع من الكتاب العزيز، ينظر: سير أعلام النبلاء، ص: 265، 266.

⁵ - (أبو حيّان): هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الأندلسي الغرناطي، نحوي عصره ولغويّه ومؤرخه وأديبه. ولد بغرناطة (654هـ)، أكبَّ على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفي التفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ واشتهر اسمه، من تصانيفه: البحر المحيط في التفسير، ومختصره النهر؛ التذييل والتكميل في شرح التسهيل؛ ارتشاف الضرب، وتُعَدّ هذه الكتب من أجمع الكتب وأحصاها في موضوعاتها. وقيل له كتب شرع في تأليفها، ولم يكملها منها: شرح الألفية، نهاية الإغراب في التصريف والإعراب، وغير هذه وتلك كثير مما صنّف أبو حيّان. توفي سنة (745هـ). نقلا عن الموسوعة العربية العالمية <http://www.mawsoah.net>

لكن منها ما هو موضوع بالشخص كالأعلام؛ شخصية أو جنسية وإسم التفضيل¹ وأسماء الزمان والمكان² وأسماء الآلة³.

وقوله: (فإن من عرف مسمى زيد إلخ): وهو الذات المخصوصة، وأراد بهذا الكلام إقامة الدليل على أن دلالة الكلام عقلية ومعرفة مُسمى زيد بالوضع لا غير.

وقوله: (وعرف مُسمى قائم): من الذات المُتَّصِفَة بالقيام. وقوله: (بإعرابه المخصوص): وهو جعل⁴ زيد مبتدأ وقائم خبره. وقوله: (فهم بالضرورة إلخ): مُراد بالضرورة العقل لأن هذا دليل له. وقوله: (معنى هذا الكلام): وهو ثبوت القيام لزيد، مُستفادة بالعقل وهذا مُراد الأزهرى، وقد علمت أن الحق أن هذه الدلالة وضعية لكن بالنوع لا بالشخص وإلا فقبل سماع مثل هذا التركيب لا يُفهم معنى الكلام، ثم كان ينبغي لهذا الشارح أن يحذف من قوله. وهذا الخلاف إلى هنا: لأن هذا الشرح للمبتدأ والمبتدأ إن سَمِعَ دلالة الكلام [20] فكيف يمكن تعقلها؟. ويقول هذا العلم صعب فكيف يمكن معرفته.

قوله: (وهذا الحد)⁵: أي تعريف الكلام لجماعة أشار بهذا على أن المصنف غير مُخترع لذلك. وقوله: (إلى إعتبار أربعة أمور)⁶: أي أركان لكنها إعتبارية لا وجود لها في الخارج كما سيأتي. والأركان الحقيقية هي التي لها وجود في الخارج، كالمسامروالخشب بالنسبة للسريـر.

1- قوله: (إسم التفضيل): وهو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة مثل: "علي" أقوى من "عمر" فصفة القوة متوفرة في "علي" و"عمر" إلا أن "علي" زاد في صفة القوة، فإسم التفضيل يكون بين المُفَضَّل والمُفَضَّل عليه. ينظر: قضايا نحوية وصرفية محاضرات ل: ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1989 م، ص: 61. الموجز في قواعد: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ص: 181.

2- قوله أسماء الزمان والمكان: هما إسمان يُصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على امرين معاً:

– الأول: المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر.

– الثاني: الدلالة على زمان وقوعه، أو مكان وقوعه.

ومثالهما: جلس يجلس، وخز يخز. ينظر: الموجز في قواعد اللغة، ص: 183، 184.

3- قوله: (أسماء الآلة): وهو إسم مشتق من الفعل الثلاثي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته، من الآلات التي يستعملها البشر مثل: برد الصانع للحديد بالبرد، فالآلة المبرد هي: مبرد، مبراد، مبردة، فكلمة "مبراد" إسم آلة مُشتق من الفعل الثلاثي (برد). ينظر: قضايا نحوية وصرفية، ص: 62، 63. الموجز في قواعد اللغة، ص: 184.

4- (جعل): ساقطة من (م).

5- قوله: (الحد): وهو المعرف بكسر الراء المشددة، وهما في عُرف النحاة والأصوليين إسمان لمسمى واحد. ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، الطبعة الثانية، مكتبة الوهية، القاهرة، 1993 م، ص: 50.

6- قوله: (أربعة أركان): رُما يُشير إلى تلك القيود الأربعة التي متى وُجدت وُجد الكلام النحوي وهي اللفظ، المركب، الإفادة، والوضع.

وقوله: (مثال إجتماعها): أي هذه الأربعة وهو على حذف مضاف تقديره: مثال محل إجتماعها، والمراد اللفظ الذي تجتمع فيه [وأراد]¹ أن يُطبق القيود على المثال تعليماً للمبتدأ، و(مثال) في كلامه: مبتدأ وزيد قائم خبره مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع منها إشتغال المحل بحركة الحكاية.

وقوله: (وعلى الزاي والياء والدا² الخ)؛ أي مسمياتها وهي زه وده [11/م] وهكذا. وقوله: (هي)؛ أي مُسمياتها، وأما الزاي وما بعدها فإنها أسماء، فجعل الاسم والمسمى شيئاً واحداً. وقوله: (والإشارة): وذلك كقول الشاعر³:

أَشَارَتْ إِلَيَّ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةً أَهْلَهَا إِشَارَةً مُحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ
فَأَيَّقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتِمِّمِ

ومنه قول آخر⁴:

إِذَا كَلَّمْتَنِي بِالْعُيُونِ الْفَوَاتِرِ رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالْذُّمُوعِ الْبَوَادِرِ
فَلَمْ يَعْلَمْ الْوَاشُونَ مَا كَانَ بَيْنَنَا وَقَدْ قُضِيَتْ حَاجَاتُنَا بِالضَّمَائِرِ

ومنه قول آخر⁵:

حَوَاجِبُنَا تَقْضِي الْحَوَاجِجَ بَيْنَنَا وَنَحْنُ صُمُوتٌ وَاهْوَى يَتَكَلَّمُ

وقوله: (والكتابة)؛ أي النقوش المكتوبة، كقولك⁶: قام زيد وتلك النقوش ليست بلفظ. (وقوله: والنصب): أي العلامات المنصوبة في الطريق ليعلم المارة من أين يذهب، والنصب بضم النون والصاد، وقد تُكسر وقد تُفتح النة مع تسكين الصاد.

1- في الأصل: (وأراه).

2- (الدا²): ساقطة من (م).

3- البيت من القصيدة المشهورة من عيون الغزل في الشعر العربي الفصيح لصاحبها يزيد بن معاوية كما تنسب أيضاً لابنه: خالد بن يزيد. ينظر: منتدى الشعر الفصيح رقم القصيدة: 64992. الموسوعة العالمية للشعر. adab.com

4- البيتين من البحر الطويل وهما من قصيدة لإبراهيم بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور، العباسي الهاشمي. والبيتين في شذور الأملالي، أبو علي القالي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1980م، مطلب الكلام على مادة خيف وخوف، رقم 385، والوافي بالوفيات للصفدي: 75/1، الموسوعة العالمية للشعر العربي رقم القصيدة 842669.

5- القائل: العباس بن الاحنف ديوانه، ص: 243 ورواية الديوان: نُحَدِّثُ عَنَّا فِي الْوُجُوهِ عُيُونُنَا..... وَنَحْنُ سُكُوتٌ وَاهْوَى يَتَكَلَّمُ كما تنسب إلى يزيد بن معاوية كما تنسب أيضاً لابنه / خالد بن يزيد.

6- في النسخة (م): (ككتابة قولك)، وهو المعنى الأقرب؛ لأنه يعني الكتابة وليس القول.

وأما بضم النون وفتح الصاد فهي الحربة¹.

وقوله: (والعقود): أي عقود الأصابع المعنية التي كان يتبايع بها أهل مصر. وقوله: (وتسمى الدوال): أي العلامات. وقوله: (والأعداد المسرودة²): بالرفع معطوف على المفردات من عطف خاص على عام؛ لأن الأعداد المسرودة من حملة المفردا، ويصح جرّه عطفا على زيد فتكون الكاف داخلة عليها أيضا، ويؤخذ منه أن محل كونها غير كلام إذا لم تتركب، وإما إذا رُكبت لفظا [21] كقولك: هذا واحد، وتقديرا إذا كنت تُعَدُّ شيئا فقلت: واحد تقديره هذا واحد فهو كلام قطعا.

وقوله: (إلى ذكر التركيب)³: أي ذكره في كلام المصنّف، وإلا فهو (مُعتبر)⁴، وفي حدّ الكلام قطعا، وضعفه (بقيل) إشارة إلى أنه إنما يؤخذ حينئذ من دلالة الإلتزام، والأخذ بها ضعيف، فالتصريح به أولى للرد على من يقول أنّه لا يشترط بدليل نعم وبلى والحق أنهما مركبان تقديرا.

وقوله: (الفائدة المذكورة): فهي التي يُحسن السكوت عليها. وقوله: (والمعلوم للمخاطب إلخ): لا يخرج هذا إلا على مذهب من يشترط إستفادة السامع فائدة جديدة⁵، والحق أنه مهما حصلت الفائدة إلّا ويُقال (له)⁶ كلام معلوم، فالمعلوم للخطاب حينئذ كلام.

وقوله: [كإفادة حياة المتكلم إلخ]⁷: حياته هنا إنما تُستفاد بالعقل وفي حضوره من غير كلام. وقوله: (ومحاكاة بعض الطيور إلخ): بالرفع معطوف على كلام النائم، وذلك كما علمت إذا علّمت طائرا أن يقول عند الصّباح أَقْبَلَ النَّهَارُ، فالطائر لم يقصد شيئا، وإنما يقول ذلك على عادته. ومن هذا ما حكى بعضهم: كان له طائر فعلمه بيتين وجعل له علامة إن فعلها أنشد البيتين

1- النُصْبُ: بضم النون والصاد: الداء أو الوباء جمع نِصاب والنُصْبَة ج نُصْب. المنجد، مادة "نصأ"، ص: 881. وأما الحربة بفتح التاء؛ آلة للحرب من الحديد قصيرة مُحددة، وهي دون الزُمح، والحربة بكسر الحاء هيئة الحرب؛ يُقال حربة شديدة أي طبيعة تلك الحرب. المنجد، مادة "حَرَب"، ص: 124.

2- في (م): (الأعداد المسرودة).

3- في (م): (وقوله وقيل لا حاجة إلى ذكر التركيب).

4- في (م): (وهو يُعتبر).

5- في الأصل: (جديرة). وهو تصحيف.

6- في الأصل: (له)، والصواب (لها)، الهاء تعود على الفائدة فيقال لها.

7- زيادة من (م).

وكان أمير الوقت¹ أراد الفصادة² ، فأخذ ذلك المعلم طائره فلما أراد الفاصد أن يقصد الأمير جعل العلامة المعهودة بينه وبين الطائر فأنشد الطائر البيتين وهما:

أَيُّهُ الْفَاصِدُ رَفَقًا بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ
إِنَّمَا تَفْصِدُ عِرْقًا فِيهِ رُوحُ الْعَالَمِينَ³

فتعجب الأمير من ذلك ولم يجد ألماً للفصادة، فإن قلت: يلزم على كلا التقديرين محذور فإن فسرنا الوضع بالعربي لإخراج كلام العجم، بقي داخلا غير المقصود في حدّ الكلام، مع أنه لا يُقال له كلام إلا إذا كان مقتصداً، وإن فسرنا الوضع بالقصد: ففي كلام العجم داخلا، لأنه مقصود أيضاً. قلت: الصواب تفسير الوضع بالقصد⁴ فخرج غير المقصود، وإما كلام العجم فلم يدخل اصلاً حتى يحتاج إلى إخراجها، لأنه خارج من "أل" التي في الكلام المحدود، لأنها خلف عن مُضاف إليه كما مرّ، والأصل كلامنا معشر النحويين وهم إنما يتكلمون في كلام العرب، فخرج كلام العجم وفيه ضرب من التجوز لأن الكلام محدود ولا حدّ حتى يخرج، وإلى حدّ الكلام أشار في الألفية بقوله:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم⁵

وقوله: (ولما كان إلخ): لما شرطية⁶، وكان فعل الشرط واحتاج جوابه [22]. فإن قُلت: "لما" خاصة بالدخول على المضارع ولا تحتاج بجواب، قُلت: ذاك في "لما" النافية الجازمة نحو: لما يقيم زيد، ولما هذه ليست بنافية ولا جازمة، وإنما هي حرف وجود لوجود، أي وجود مضمون الجواب لأجل

1- قوله: (أمير الوقت): أي أمير ذلك العصر والزمان.

2- قوله: (الفصادة): من فَصَدَ فَصْدًا وفصاد المريض: شق عرقه، والفصادة نوع من المُعالجة بينها وبين الحجامَة عامل مشترك وهو المبضع الذي يُفصد به العرق المُصاب لدى المريض. المنجد، مادة "فَصَحَ"، ص: 885.

3- البيتان من الشواهد التي لا نعرف قائلها.

4- يُراد بالوضع عند النحويين القصد، وعند كثير من النحاة لا يكون الكلام كلاماً إلا إذا قصده المتكلم، وأما كلام الساهي والناسي والنائم فلا يُعتبر لديهم كلاماً، وهي من مختلفات بعض النحاة التي لا تفيد، فإن كان لا بد من ذكرها فكلمة (بالقصد) أوضح منها، ولكن مرّ على التصنيف زمان كان التعقيد عندهم أولى من عدمه. ينظر: أيسر الشروح: عبد العزيز بن علي الحري، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض المملكة السعودية، 1426هـ، ط1، ص: 1.

5- الألفية باب الكلام وما يتألف منه البيت: 8. ص: 1. وقامه: واسمٌ وفعلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ، الكَلِم.

6- قوله: (لما شرطية): وهي حرف وجود لوجود أو حرف وجوب لوجوب، و"لما" تقتضي جملتين الأولى مُضافة بلما وينبغي ان تكون مبدوءة بفعل ماضي، وهنا الفعل الماضي "كان" أما الجواب فيكون فعلاً ماضياً باتفاق معظم النحاة، وهنا الفعل هو (احتاج) وهو جواب "لما" الشرطية. ينظر معاني الحروف، ص: 123. معجم النحو، ص: 315-316. شرح ابن الناطم، ص: 504.

مضمون الشرط، قال سيبويه¹. فقله إحتاج [12/م] (مرتب)² على كون مركب لا بد له من أجزاء يتركب منها، ثم قيل هي شرطية ك (لو)³ ، إلا أن (لو) لإنتفاء الثاني لإنتفاء الأول، و(لما) لثبوت الأول، وقال ابن السراج⁴ والفارسي⁵ وابن جني⁶ والجورجاني⁷، وهو الذي إقتصر عليه ابن هشام عند قول ابن مالك، وألزموا "إذا" إضافة إلى جمل الأفعال؛ أنها ظرف بمعنى حين مختصة بالدخول على الجمل الفعلية.

وقوله: (كل إلخ): [كل]⁸ إسم كان جملة لا بد خبرها، ولا حاجة لجعلها (شانية)⁹، والمركب إما حقيقي كالسير أو اعتباري كالكلام، ومعنى لا بد كلا فرار.

1- سيبويه: ينظر: ترجمته في: سيبويه إمام النحاة، عي النجدي ضيف، عالم الكتب، المطبعة العثمانية، ط1989، ص: 50-89.

2- في (م): مركب.

3- قوله (لو): لو هي حرف شرط غير جازم أداة إمتناع لامتناع، أو حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره - وهو ماذهب إليه سيبويه - وهي أداة لا تجزم، تقتضي جملتين الأولى شرطية والثانية جوابية.

4- ابن السراج: إمام النحو أبو بكر محمد بن السري البغدادي، له كتاب ف"أصول العربية" و "شرح سيبويه"، وغيرها من الكتب، وله شعر راق، توفي سنة: 310هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: 484.

5- هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي، واحد زمانه في علم العربية، ولد سنة 288هـ، نشأ أبو علي في فسا، وتلقى علومه فيها، وحفظ القرآن الكريم والحديث والفقه وبعض شعر العرب، ثم انتقل وهو شاب بغداد، والتقى بأعلام في شتى أنواع العلوم، ومن تصانيفه: الحجة و التذكرة، و أبيات الإعراب، و تعليقة على كتاب سيبويه، و المسائل الحلبية، والبغدادية، والقصرية، والبصرية، وغير ذلك، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة (377هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري: 90/1. معجم الأدباء: ياقوت الحموي: 314/1. سير أعلام النبلاء: الذهبي: 31/449. الأعلام للزركلي: 2/179. الوافي بالوفيات: الصفدي: 9/1.

6- هو أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلني النحوي اللغوي، وكانت ولادته بالموصل سنة: ثلاث وثلاثمائة، كان ابن جني من أحقق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، إلا أن علمه بالصرف كان أقوى وأكمل من علمه بالنحو، من مؤلفات: الخصائص، سر الصناعة، تفسير تصريف المازني، شرح المقصور والممدود لابن السكيت، تعاقب العربية، اللمع في العربية، مختصر التصريف المشهور بالتصريف الملوكي، المنتقضب، وغير ذلك، توفي سنة 392هـ. ينظر: وفيات الأعيان ابن خلكان: 3/246. البداية والنهاية ابن كثير: 11/379. هدية العارفين: 1/345. الأعلام: الزركلي: 4/204. معجم المؤلفين: رضا كحالة: 2/358.

7- لعله: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجورجاني الدار، وُلِدَ سنة 400 هـ، وتوفي في جرجان وهي مدينة مشهورة بين طبرستان و خراسان وإليها ينسب سنة 471هـ، تتلمذ على أبي الحسين بن عبد الوارث، حذق عبد القاهر الثقافة العربية الإسلامية التي كانت سائدة في عصره، مثل علوم القرآن الكريم وأتقن الفقه الشافعي وبرع في فلسفة المذهب الأشعري، وأتم بالدراسات المنطقية على نحو ما تكشف عن ذلك تقسيماته ودراساته في أسرار البلاغة ومجالاته في دلائل الإعجاز، من مؤلفاته: المغني والمقتصد، الإيجاز، التكملة، التذكرة، المفتاح، الجمل، العوامل المائة، النحو، التخليص، العمدة في التصريف، كتاب شرح الفاتحة، إعجاز القرآن الصغير، إعجاز القرآن الكبير، دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة. ينظر: إنباه الرواة: 1/163-162. بغية الوعاة: 2/106. النجوم الزاهرة: 5/108.

8- (كل) زيادة من (م).

9- هكذا كتب في الأصل (س)، وفي (م): (تامة).

وقوله: (من أجزاء): والمراد بها ما زاد على الواحد (ليعرف)¹ بما تركب من اثنين. وقوله: (إحتاج): جواب لما إن كانت شرطية وعاملها عن كانت ظرفية بمعنى حين.

وقوله: (معبرا عنها): يصحُّ قراءته بكسر الراء إسم فاعل²، فيكون حالا من الضمير في إحتاج العائد على المصنف، ويصح قراءته بفتح الباء إسم مفعول، فيكون حالا من الأجزاء.

وقوله: (مجازا): حال من التعبير المفهوم من معبر والتقدير؛ معبرا عن الأجزاء بالأقسام في كل حال كون التعبير مجازا، والمجاز³ هو إستعمال اللفظ في غير ما وُضع له [إلخ]⁴، فإطلاق الأقسام على الأجزاء ليست حقيقية.

وقوله: (كما فعل إلخ): أشار الأزهري بهذا إلى أن المصنف غير مُخترع لهذا المجاز بل هو تابع لغيره، والأقسام في الحقيقة إنما تُطلق على الأنواع كما يأتي.

وقوله: (فقال): معطوف على إحتاج لا على مُعبرا، لأن الأول لا تأويل فيه والثاني فيه تأويل، وما لا تأويل فيه أولى.

¹ - في (م): (ليصدر).

² - قوله: (بكسر الراء إسم فاعل) : وهو بدون "أل" وهو يعمل بشرطين عمل فعله وهنا تحقق شرط وهو كونه دالا على الحال.

³ - قوله (المجاز): المجاز لغة؛ من جاز الشيء يجوزُه إذا تعداه ، وفي إصطلاح النحويين يقول السيد أحمد الهاشمي في كتابه جواهر البلاغة: المجاز هو اللفظ المُستعمل في غير مل وُضع له لعلاقة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي، والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي قد تكون المشابهة وقد تكون غيرها- ينظر: جواهر البلاغة، ص251.

⁴ - ساقطة من الأصل (س).زيادة من (م).

[أقسام الكلام]

(وأقسامه) قول الأزهري: (من جهة تركيبه من مجموعها): لما جعل الأقسام بمعنى الأجزاء والضمير عائد على الكلام إستشعر سُؤالين أولهما؛ أن يُقال له: إذا كانت الأقسام بمعنى الأجزاء والضمير عائد على الكلام فهل هذه¹ أجزائه من جهة تركيبه أو من جهة حقيقته؟. فقال من جهة تركيبه وأما أقسامه من جهة حقيقته فهي.

قوله: (اللفظ إلخ): والسؤال الثاني: أن يُقال تسمية هذه الثلاثة أجزاء يقتضي² أنه لا يوجد الكلام إلا إذا وُجدت الثلاثة، لأن علامة الأقسام بمعنى الأجزاء؛ عدم صحة إطلاق إسم المقسوم على كل جزء منها كالمواد³ [22]، وهنا ليس كذلك لأنه يُطلق على الاسم وحده نحو: زيد قائم وعلى الفعل والاسم نحو: قام زيد، وعلى الثلاثة نحو: قد قام زيد، فأجاب بما حاصله أن هذا السؤال لا يرد إلا لو أُريد بالأجزاء الحقيقية التي لا يصح تأليف المركب إلا بجمعها، فإن إختل واحد منها إختلت الهيئة كالسرير ونحوه، والمصنف لا يُريد ذلك وإنما يريد الأجزاء الاعتبارية المعروفة⁴ في إصطلاح النحاة، وهي لا يلزم من عدم بعضها عدم⁵ ما هي جزء له مثل: "زيد" فإن يده ورجله وضُفَره وشعره مثلا أجزاء في العُرف له ومع ذلك لا ينعدم زيد بإنعدام بعضها، فمعنى كون هذه الثلاثة اجزاء للكلام أنه يتركب من مجموعها أي جُمَلتها، والمجموع يُعرف بجمعها كقد قام زيد وبإثنين منها كقام زيد وبواحد كزيد قائم.

وقوله: (لا من جميعها): ليس المراد أنه لا يصح التركيب من الجميع، بل لا يشترط التركيب من الثلاثة إجماعا، وليس المراد نفْي الجميع عند المنطقة الذي هو الحكم على كل فرد إستقلا، وإلا ما صح كلامه أصلا لإنتفاضه بالاسم فإنه يتركب منه وحده كما علمت، وهذا كله لا يحتاج إليه إلا على جَعْل الضمير عائدا على الكلام، وقيل إن الضمير عائد على اللفظ وهو في نفسه صحيح لن كالأ من الثلاثة. يُقال له لفظ، فيكون من باب تقسيم الكل⁶ إلى جُزئياته، وعليه فلا حاجة إلى

¹ - في الأصل: (هاذه). نطقا لا كتابة.

² - في النسخة (م): (تقتضي).

³ - في (م): (كالمسما).

⁴ - في النسخة (م): (العرفية).

⁵ - في (م): (عدم وجودها).

⁶ - في (م): (الكلي).

التجوز الذي عند الأزهرى قاله بعض، وهذا أنفع للمبتدأ، لكن يُقال عليه أنه لم يعهد عن أحدٍ من أهل الصناعة أنت قسم اللفظ إلى هذه الثلاثة، وقيل عائِدُ على الكلام بمعنى الكلمة، فيكون فيه إستخدام لأنه أطلق أولا الكلام على معناه الحقيقي، ثم أعاد الضمير عليه بإعتبار الكلمة كقوله¹:

إِذَا نَزَلَتِ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

فأطلق أولا السماء على المطر، وأعاد عليه الضمير من رعيناه بإعتبار النبات لأن الذي يُرعى هو النبات، وذكر الضمير العائد عليها² حينئذ؛ لأن الكلمة بمعنى اللفظ لكنه لم يعتمد إلى إطلاق الكلام أيضا على الكلمة والمعهود لغة العكس. قال ابن مالك:

وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ³

فالضاهر ما قاله الأزهرى.

وقوله: (لا رابع لها بالإجماع إلخ): دليله نقلي وعقلي، فالنقلي ما رُوي عن علي [(رضي الله عنه) من [قوله]⁴: الكلام كله إسم وفعل وحرف⁵ [13/م] [(إلخ على هذا النحو، والعقلي [أن]⁶ الكلمة إما أن تدل على معنى في غيرها أو في نفسها؛ الأول حرف، وإن دلت على معنى في نفسها إما أن تتعرض (بصيغتها)⁷ للزمان أم لا؟ [23] الأول فعل والثاني اسم، ثم إذا أُطلق الإجماع عند النحاة⁸، فالمراد به إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة، وهو حجة في العربية⁹.

1- البيت لمعاوية بن مالك بن جعفر، ينظر: تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر ابن عاشور، م1، دار سحنون للنشر والتوزيع تونس. ج30 ص: 198.

2- في (م): (عليه).

3- الألفية، باب الكلام وما يتألف منه، من البيت: 9، ص: 1. وصدرة: وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمَّ.

4- زيادة من (م).

5- ينظر الرواية في كتاب: أصول اللغة العربية: 96.

6- زيادة من (م).

7- في (م): (بينيتها).

8- ساقطة من (م).

9- قوله (وهو حجة في العربية): ففي النحو لا يحتاج إثبات الدليل كالأحكام الشرعية، فللعلماء دليل على إحصاء أقسام الكلام في ثلاثة، وهو التتبع والإستقراء يعني أن العلماء - رحمهم الله - تتبعوا كلام العرب فوجدوا أنه لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة، ووضعوا علامات لكل واحد منها. ينظر: شرح الأجرومية للعلامة محمد بن صالح العثيمين، الطبعة الأولى مكتبة الرشد، السعودية، 1426هـ، 2005م. ص14.

وقوله: (ولا إلتفات لمن زاد رابعا إلخ): أي لزيادة من زاد، فهو على حذف مضاف وهذا الكلام جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله (بالإجماع)، كأنَّ قائلًا قال له كيف تدّعي الإجماع، وأبو جعفر بن صابر¹ خالف في ذلك وزاد رابعا؟ فأجاب بقوله: ولا إلتفات، وإنما لم يلتفت إليه لما قيل²:
 وَلَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَرِبًا إِلَّا خِلَافًا لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ
 وممن نصَّ على أن خلافه غير مُعتدٍ به ابن الوردي³. وقوله: (خالفه): بكسر اللام من الخلافة أي النيابة، ثم إستشعر أمرين:

أولهما: أن يُقال له ما عنا وقصد بهذا الرابع الذي زاده.

الثاني: ما وجه تسميته بخالفة فأجاب عن الأول بقوله: وعنا؛ أي قصد بذلك الرابع الذي زاده اسم الفعل، أي الذي يُسمى عند النحاة اسم الفعل، وإلا فهو سماه خالفة، وعن الثاني بقوله: فإنه خلف عن أسكت، ومعنى خلف خليفة عن لفظه في إفادة معناه الذي هو السكوت، فإنه يدل على المعنى المصدرى من غير واسطة الفعل.

وقوله: (وهذه الثلاثة إلخ): أشار بهذا إلى أن الاسم وما عطف عليه خبر لمبتدئ محذوف، وهو غير ظاهر من كلام المصنّف، بل الظاهر منه ان إسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل بعضٍ من كلٍ ولا بد⁴ فيه من ضمير، والضمير إما ملفوظٌ به كأكلت⁵ الرّغيف ثلثته، أو مُقدّر كما هنا؛ أي إسم منها وفعل ومنها إلخ، والحصَر مُستفاد من لفظ العدد.

1- أبو جعفر بن صابر: ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبي عبد الله الذهبي، تحقيق: بشار عوَّاد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي 2003م، ص: 49، 95. وبغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ص: 123.

2- قائله أبو الحسن ابن الحصار في كتابه الناسخ والمنسوخ، ونقله عنه السيوطي في الإتقان (41/1). و ينظر: الشرح الممتع على زاد المتقنع: محمد صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، 1422هـ، ج12، ص: 351.

كما ورد البيت في شرح العقيدة الطحاوية: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدی الطحاوي وصالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار المودة للنشر، الطبعة الأولى 2011م، ج1، ص: 173.

3- ابن الوردي: هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي. شاعر، أديب، مؤرخ. ولد عام (691هـ 1292م)، وتوفي بجلب عام (749هـ 1349م). من كتبه ديوان شعريحتوي بعض نظمه ونثره، و (تنمة المختصر) تاريخ في مجلدين، يعرف بتاريخ ابن الوردي، جعله ذيلًا لتاريخ أبي الفداء وخلاصة له، و تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة نثر فيه ألفية ابن مالك في النحو، و (اللباب في الإعراب) نحو، و (شرح ألفية ابن مالك) نحو، و (شرح ألفية ابن معطي) نحو، و (تذكرة الغريب) منظومة في النحو. ينظر: تاريخ ابن الوردي، تح: محمد مهدي الخرسان، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت، 1417هـ - 1996م، ط1. الاعلام للزركلي: 5 / 67.

4- في (م): (ولابد في بدل البعض من الكل من....)

5- في (م): (كما في أكلت).

قول الأزهرى: (وهو ثلاثة أقسام): لو أسقط على في هذا وما بعده لكان أظهر وأخصر، ودليل حصر الاسم في هذه الثلاثة أن الاسم إما أن يصلح المظهر، وقال بعض: إنما قسمه لثلاثة أقسام مُشاكلة لما بعده وإلا فهو قسمان لا غير، لأن المبهم من المضمر.

وقوله: (نحو هذا إلخ): من المبهم الموصول نحو: الذي، فكان ينبغي له أن يزيده، لأن المبهم محصور فيهما (وفعل): حقيقته كلمة دلّت على معنى في نفسها، وتعرضت بصيغتها للزمان¹ [24].
وقدم الاسم لأنه يُخبر به وعنه نحو: زيد قائم، والفعل يخبر به ولا يُخبر عنه نحو: زيد قام، فنقص عن درجة الاسم، والحرف لا يخبر به ولا عنه فأستحق التأخير، ولأن الاسم مشتق من السمو [وهو العلو]² والارتفاع على ما هو الحق فأستحق التقديم³، والحرف⁴ (حذف)⁵ الشيء وطرفه فأستحق التأخير. فلم يبق للفعل مرتبة إلا التوسط.

(وحرف) (قول الأزهرى: نحو هل إلخ): محل كون هل تدخل الأسماء إذا لم يكن يميزها فعل وإلا اختارت الدخول على الأفعال، نحو هل زيد قام؟. فزيد فاعل بفعل محذوف على المختار لتكون قد موالية للجملة الفعلية وفي المعنى قيل⁶:

مَلِيحَةٌ عَشِقَتْ ضَبًّا حَوَى حُورًا فَمَذُ رَأَتْهُ سَعَتْ فَوْرًا لِحْدَمَتِهِ
لَكْ "هَلْ" إِذَا مَا رَأَتْ فِعْلًا يُجِيزُهَا حَنْتَ إِلَيْهِ وَلَا تَرْضَى بِفَرْقَتِهِ

وقال القاضي سيدي محمد الهواري¹:

1- قوله: (تعرضت بصيغتها للزمان): أي إفتزنت بأَم الأزمنة الثلاثة: ماضي وحاضر ومستقبل، ومسألة تعريف الفعل فيها خلاف بين النحويين ينظر: مسائل خلافية لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الفتاح سليم، الطبعة الثالثة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007م، ص: 59.

2- (وهو العلو): استدراك من هامش الأصل (س).

3- قوله: (من السمو): سمي بذلك لسموه، أي علوه على أخويه لإستغنائهما وافتقاره إليه، فأستحق التقدم عليها، وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه.

4- قوله: والحرف: كلمة لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ولم تقتزن بزمن، وهو طرف من حيث أنه لا يقع عمدة في الكلام بخلاف الفعل والاسم.

5- في (م): (آخر). وهو الصواب.

6- من البسيط، والبيتين من قول أحد الشعراء الظرفاء. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 58/3.

(هل) في الأصل تختص بالفعل؛ لكونها بمعنى (قد)، كما هي في {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا} (الإنسان: 1)، ولما عَرَضَ لها إفادة الاستفهام تطفلاً على الهمزة؛ دخلت على الجملتين مثلها، لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم، وإن كان معمولاً لفعل مضمر، بل لا بد من معانقتها للفعل لفظاً عند سيبويه، فلا يجوز: هل زيد خرج؟ ذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها تسَلَّت عنه ذاهلة، وإلا حَنْتَ إليه لسابق الألفة، ولم تَرْضَ إلا بمعانقته لفظاً. المصدر: <http://majles.alukah.net/t27535/#ixzz318cxsnts>

إِنْ لَا حَ وَجْهَ سَلِيمٍ مَالُ الْفُؤَادِ إِلَيْهِ
كَهَلٍّ تَحْنُ لِفِعْلٍ شَوْقًا وَتَحْنُوا عَلَيْهِ؟

ثم اعلم أن الحرف أن الحرف المشترك لا يعمل ، والمختص يعمل وفي المعنى يقول سيدنا الجد أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج²:

إِذَا كَانَ مِنْكَ اخْتِصَاصٌ بِي قَوِيَتْ عَلَى مَا شِئْتَ مِنِّي بِتَفْصِيلٍ وَإِجْمَالٍ
وَإِذَا غَوَوْتَ مُشَارِكًا ضَعُفَتْ فَلَمْ تَعْمَلْ وَأَهْمَلْتَ عَنِّي كُلَّ إِهْمَالٍ
كَالْحَرْفِ عِنْدَ اخْتِصَاصِهِ لَهُ عَمَلٌ وَفِي التَّشَارُكِ لَمْ يَغْزُ بِإِعْمَالٍ

ومحل كون الحرف المختص يعمل إذا أفاد معنى زائدا على الكلمة كـ"لم" فإنها أفادت [معنى]³ النفي، وكـ"الباء" [14/م] فإنها أفادت الاستعانة أو المصاحبة مثلا، فإن كان الحرف المختص لا يُفيد معنى زائدا على معنى الكلمة، فلا يعمل كالسين وسوف فإنهما يفيدان معنى المضارع للاستقبال، والاستقبال مأخوذ من الفعل نفسه، لأنه محتمل له. وللحال والتخليص لواحد منهما ليس معنى زائدا.

وقوله: (واحترز بقوله جاء لمعنى الخ): اعلم أن الحروف على قسمين: حرف جاء لمعنى في غيره كـ"من" و"في" و"إلى"، وهو المقابل للاسم والفعل وحرف التهجي وهو على قسمين: تارة يكون جزء كلمة كزيد، فإنه مبني على [25] ز ي د، وتارة لا يكون جزء كلمة وهو شكل (أ، ب، ت) الخ، الموضوع للتعليم، والمصنف احترز بقوله جاء لمعنى من حرف التهجي كان جزء كلمة أم لا، وهو الصواب، والأزهري قسم حرف التهجي إلى قسمين أيضا، إلا أنه قال: إن حرف التَّهْجِي إذا كان جزء كلمة فهو حرف حقيقة وعنها احترز المصنف، وإن لم يكن جزء كلمة فهو اسم، وأستدل على

¹ - ربما هو محمد بن عمر الهواري، أبو عبد الله: متصوف، فقيه، مالكي، ولد في مغراوة، له تأليف عدة منها (السهو والتنبيه) منظومة غير معربة ولا قائمة الأوزان، و (التسهيل) و (التبيان) و (تبصرة السائل)، توفي بوهران سنة 1439. ينظر: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم، المطبعة الثعالبية، 1907م. ص: 228-236.

² - حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون السلمي المرداسي، أبو الفيض، المعروف بابن الحاج، أديب فقيه مالكي، من أهل فاس، صاحب التأليف الحسنة والخطب النافعة، له كتب منها: (حاشية على تفسير أبي السعود) و (تفسير سورة الفرقان) و (منظومة في السيرة) على نهج البردة، وشرحها في خمسة مجلدات، و المقامات الحمدونية، الثمر المهتصر من روض المختصر مجلدان، حاشية على مختصر السكاكي في البلاغة، و ديوان شعر. ينظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، محمد حجي: 2500/7. سلوة الأنفاس: 5/3.

³ - زيادة من (م).

اسميته بقبوله لعلامة الاسم من التنوين ودخول الألف واللام ، وحروف الخفض، والصواب أن المصنف احتز عن حروف التهجي مطلقا (أي)¹ كانت جزء كلمة أم لا كما علمت، والذي يقبل علامة الاسم إنما هو اسم تلك الأشكال التي من (أ،ب،ت)، فقولك: الألف اسم أ، والباء اسم ب، والتاء اسم ت، وكلاهما ليس في الاسم، وإنما هو في المسمى الذي هو "ا ب ت" والمسمى حرف قطعاً، فالتبس على الأزهري الاسم بالمسمى فظنهما واحداً².

وقوله: (إذا كانت أجزاء كلمة): قد علمت أن الصواب أنه احتز من حروف التهجي³ مطلقاً. وقوله: (كزاي زيد الخ): الأولى أن يقول: كزيد و ي و د؛ لأنهما (من)⁴ الحروف، وأما زاي ويا و دال فإنها هي أسماء لتلك الحروف، [وقد سأل الخليل أصحابه عن كيفية النطق بالجين من جعفر؟ فقالوا جيم. فقال]⁵: إنما سألتكم عن الحرف وأنتم نطقتم بالاسم، والجواب جة. وقوله: (لا مطلقاً): سواء كانت أجزاء كلمة أم لا. وقد علمت أن الحق الإطلاق.

وقوله: (إذا لم تكن كذلك): أي أجزاء كلمة. وقوله: (فهي أسماء لمعان): أي أشكال يقال له ما قلته صحيح وإنما أسماء، لكن كلامنا في مسمياتها حروف قطعاً، وليس الاسم عين المسمى، وجملة (جاء المعنى) في محل رفع صفة لحرف⁶، وقيل: الجملة في محل نصب على الحال، لأن الحرف صار علماً على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها، ومعنى جاء وُضِع أي وضعه الواضع ليدل على

1- في (م): (إن).

2- تنبيه: لقد جعل المصنف ثلاثة أقسام لكلمة لا للكلام؛ لأنها لا يصح جعلها أقساماً له. فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه بأن يجعل كل قسم منها مبتدأ مخبراً عنه بالمقسوم، كقولك: الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة... ينظر: شرح الأجرومية لابن عثيمين ص29.

3- قوله: (حروف التهجي): وهي كذلك: حروف الهجاء، قال ابن علقمة: "فهذا حده في الإصطلاح، والصحيح أنه اسم جنس جمعي لكلمة لا جمع اها وأنه يطلق على الثلاثة فصاعداً ، وإن لم يفهم معنى يحسن السكوت عليه" اهـ، فيبينه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه. فنحو: قام زيد كلام فقط. إى قام زيد: كلم فقط ، ونحو: قد قام زيد كلام وكلم. ينظر: شرح الأجرومية لابن عثيمين ص30.

4- في (م) : (هي).

5- من (وقد سألت الخليل..... فقالوا جيم فقال) ساقطة في الأصل، زيادة من (م).

6- في (م) : (الحرف).

معنى، فهو وصف للشيء بوصف واضعه، ومعنى اسم مقصور¹؛ لا يظهر فيه إعراب، وأصله معني بياء وتنوين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا عملا بقول ابن مالك:
 مَنْ وَآوِ وَيَا بَتَّحْرِيكَ أَصِلْ أَلِفًا بَدَلِ بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلٍ²
 فالتقى ساكنان الألف والتنوين، حُذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وإلى الأجزاء الثلاثة أشار في الألفية بقوله :

وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ³

وقوله: (وإذا أردت) : قدّر الشرط ليفيد أن [26] قول المصنف، فالاسم الخ جواب شرط مقدر والفاء دالة عليه، وهذه الفاء تسمى فاء النصيحة⁴ لأنها تفصح عن الشرط المقدر وتربطه بالجواب الظاهر.

[علامات الاسم]

((فالاسم)) قول الأزهري: (المتقدم في التقسيم): أشار بهذا إلى أن "أل" هنا وفي الفعل والحرف المذكورين بعد (للعهد)⁵ والمعهود ذكرى، وهو قوله (اسم الخ) لأن القاعدة أن النكرة إذا أعيدت معرفة [فالثانية]⁶ عين الأولى، ف"اسم" الأول نكرة والثاني معرفة⁷، مثل: قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾⁸، فالرسول الأول والثاني موسى، وإذا أعيدت النكرة بلفظها فهي غير الأولى، والمعرفة إذا أعيدت بلفظها فهي عين الأولى، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا

1- وقوله: (اسم مقصور) : هو كل اسم كانت في آخره ألف سواء أكانت زائدة أم أصلية وهذه الألف إما أصلها واوا وإما ياء وله أربع صيغ قياسية : أفعال، فعّال وفعّال وفعّلات. والإعراب فيه غير ظاهر مقدرا على الألف منع من ظهورها التعذر. ينظر : شرح ابن عقيل، 99/4-101.

2- الألفية باب الإبدال البيت: 968، ص: 62.

3- الألفية باب الكلام وما يتألف منه، من البيت: 8، ص: 1. وصدّره: كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ لَكِ اسْتَقِيمَ.

4- قوله: (فاء النصيحة): وتسمى أيضا الفاء الرابطة والتي تدخل على الجملة الاسمية والتي تكون جوابا لشرط قبلها فتربط جملة الجواب بالشرط، وهي ليس لها محل من الإعراب. نحو اللغة العربية، ص: 151.

5- في (م) : للمعهود.

6- زيادة من (م).

7- ومثال ذلك أيضا: أتاني تلميذ، فعلمت التلميذ ، فـأَلْ هنا تسمى ال العهيدة وهي للعهد الذكري. ينظر معجم النحو، ص: 259.

8- من قوله تعالى: " إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخَذًا وَبِيْلًا ".
 المرمل: الآيتين 15-16.

(5) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا¹، فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول، ولذا قال -صلى الله عليه وسلم-: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ وَاحِدًا يُسْرَيْنِ»²؛ لأنه في الآية ذكر في اللفظ يُسران وعُسران، لكن اليسر الثاني غير الأول، والعسر الثاني غير الأول، فكأنه ذكر العسرة مرة واليسر مرتين، وهذه القاعدة أغلبية.

(يعرف): إنما قال يعرف ولم يقل يعلم، لأن المعرفة تقتضي جهلا سابقا، ولا شك أن المتعلم كان جاهلا بهذه العلامات بخلاف التعبير بَيَعْلَمَ، فلا يقتضي جهلا مسبقا، ولذا يُقال: الله عالم ولا يُقال عارف، وأيضا المعرفة تتعلق بالجزئيات، والعلم يتعلق بالكليات، ولو عبر بـ "يعلم" لتوهم أنه ذكر جميع علامات الاسم، وليس كذلك³، لأن منها: النداء والإسناد الذي هو أنفع العلامات ولم يذكرهما⁴.

(بالخفض)⁵: هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر. [15/م] قول الأزهري: (عبارة عن كسرة): قال فيه قصور ودور، أما القصور: فإن الخفض لا يختص بالكسرة بل يكون بها وبالياء وبالفتحة، وأما الدور فلأخذه المعرف⁶ وهو الكسرة في التعريف، وأجيب عن الأول: بأنه إقتصر على الكسرة لأنها الأصل، وغيرها إنما ينوب عنها كما يأتي، وعن الثاني: بأنه تعريف لفظي، فلمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو: باء، ولا يعلم أنها تسمى حَفْظًا، فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية كذا قيل وتأمله.

1- الشرح: الآيتين 5-6.

2- الحديث رواه ابن جرير عن الحسن وقتادة مرسلا، ورواه الحاكم في المستدرک 528/2، عن الحسن مرسلا، وقال الذهبي: مرسل، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع 4784 وفي الضعيفة 4342، ورواه ابن جرير موقوفا على عمر -رضي الله عنه-. ينظر: تفسير ابن كثير: 526/4، و تفسير ابن جرير 221/4، والفتح للحافظ: 712/8، ورواه عبد الرزاق الصنعاني في تفسيره: 380/3.

3- في (م) : (ذلك).

4- وقوله: (لم يذكرها): إن الاسم تميز عن الفعل والحرف بعلامات كثيرة أوصلها بعضهم إلى ثلاثين علامة أو خمسين، ينظر: التوضيحات الجلية في شرح الأجرومية، محمد الهاشمي، تحقيق: حاييف النبهان، الطبعة الأولى، دار الظاهرية للنشر والتوزيع، الكويت، 2011 م: 30.

5- (بالخفض): جار ومجرور، متعلق بـ يعرف.

6- في (م): (المعروف).

وقوله: (عامل الخفض): أطلق فيه فيتناول العامل إذا كان حرفا أو مضافا أو تبعية عند من زادها¹، وقد اجتمعت الثلاثة على الترتيب في بسم الله الرحمن الرحيم، وزاد [27] بعضهم الجر بالتوهم كقوله²:

بَدَا لِي أَيْ لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ (آتيا)³

فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب ليتوهم دخول حرف الجر على مدرك الذي هو خبر ليس، لأن الغالب في خبر ليس أن يكون مقرونا بالباء. وهنا منصوب فتوهمنا دخول حرف الجر عليه. وزاد بعضهم الجر بالمجاورة⁴:

كَأَنَّ أَبَانَا فِي أَفَانِينَ وَدَقَّةٍ كَبِيرٌ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ

فمزمل بالخفض وحقه الرفع، لأنه نعت "كبير" المرجوع على أنه خبر كان العاملة عمل "إن"، لكنه لما جاور المخفوض وهو "بجاد" انخفض، والبجاد ثوب غليظ⁵، والحق أن العامل في الأول الحرف المتوهم⁶، وأن الكسرة في الثاني الإتيان للمخفوض قبله في اللفظ، وأما في التقدير فهو مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتيان، وعليه فالجر إنما هو بالثلاثة المتقدمة⁷.

1- الحق أن التبعية ليست عاملا إنما العامل هو عامل المتبوع في غير البذل ، قال الحضري: "وأن العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو إظافة، إذ لا عامل للجر غيرهما حتى المجاورة والتوهم". ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 275، التصريح للأزهري: (22-24).

2- البيت من الطويل ، وورد هذا البيت في كتاب سيبويه في (1/165، 306) و(2/155) و(3/29، 51، 100) و(4/160) بـخفض (سابق)، وقد نُسب إلى زهير بن أبي سلمى في جميع المواضع إلا في (1/306) نُسب إلى صرمة الأنصاري، كما ورد في خزنة الأدب الأدب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الرابعة، 1997م. بولاق، 1299هـ . 3/309، وهو الشاهد الرابع بعد السبعمئة، الموسوعة العالمية للشعر، رقم القصيدة 19487، ويُنسب أيضا لعبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري من الخز. لمعرفة المزيد ينظر: موقع الأدب العربي: www.ta5atub.com

3- في (م): (جائيا).

4- البيت من الطويل من معلقة أمراء القيس المشهورة، وإنما وصف امرؤ القيس الغيث، فقال قوم: أراد أن المطر قد خنق الجبل، فصار له كاللباس على الشيخ المتزمل . وقال آخرون: "إنما أراد ما كساه المطر من خضرة النبت" إهـ. وكلاهما حسن. وذكر الودق؛ لأن تلك الخضرة من عمله. ينظر: خزنة الأدب: 2/147. الموسوعة العالمية للشعر رقم القصيدة: 14324.

5- قوله: (البجاد ثوب غليظ): وفي أعلام اللغة: بَجَدَ بجودا وبَجَدَ بالمكان: أمام به والبجاد جمع بُجْد، وهو الثوب المخطط من أكسية الأعراب من وبر الإبل وصفو الغنم. ينظر: المنجد مادة(بجد).

6- قوله: (الحرف المتوهم): وهو الباء في بَجَادَ والباء هنا أصلية، ولكن القاريء توهمها حرف جر فجاء بَجَادٍ مجرور بها.

7- أثبت الجمهور الجر بالمجاورة للمجرور في نعت مثل "هذا حجر ضب خرب" وتوكيد كقوله: يا صاح بلغ ذو الزوجات كلهم، بحر كلهم على المجاورة ، لأنه توكيد لذوي المنصوب لا للزوجات وإلا لقال كلهن، والذي زاد التبعية هو الأخفش. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمراي: 275. التصريح بمضمون التوضيح للأزهري: 23.

((والتنوين)): هو في الأصل مصدر نونت الكلمة أنوئها تنويناً، إذا جعلت التنوين في آخره، وفي الإصطلاح (قال الأزهري): (نون ساكنة) أي أصالة احتراز مما¹ إذا حركت لالتقاء الساكنين نحو: زيد ضارب الرجل، فلا يعتبر ذلك التحريك.

وقوله: (تتبع آخر الاسم): الصواب أن يقول آخر الكلمة، لأن في كلامه دوراً لأن معرفة الاسم متوقفة على معرفة التنوين، ومعرفة التنوين متوقفة على معرفة الاسم، فجاء الدور، وأجاب بعض: بأنه يمكن أن يكون الاسم معروفاً بغير التنوين فينتفي الدور، والآخر، إما حقيقة كأخر زيد أو حُكماً كآخر يد، فإن أصله "يُدُن" فحذف آخره لكثرة الاستعمال.

وقوله: (وتفارقة في الخط): لأن² العرب لم تضع له حرفاً؛ لأنه نون غنة³ في الخيشوم فقط. وقوله: (إستغناء عنها): علّة لمفارقتها في الخط، أي لأجل الإستغناء عنها بالحركة المكررة، فقوله: (لتكرار⁴ الشكلة): من إضافة الصفة للموصوف، والتكرار إنما حصل بالثانية، وأما الأولى فهي لبيان الإعراب، فخرج بقوله ساكنة المتحركة كنون ضيفن للطفيلي⁵، ورعشن للمرتعش؛ أي الذي يرتعش ويرتعد، و النون فيهما زائدة غير ساكنة، وإنما زيدت فيهما تشبيهاً لفعلهما، لأن الطفيلي يأتي من غير دعاء فهو زائد والآخر حركته غير مقصودة، وما أحسن قول بعضهم في الطفيلي⁶:

أَنَا طُفَيْلِي كَانَ يَمِينُهُ عَلَى الْأَكْلِ بَرَقَ لِلْمَوَائِدِ تَخْطَفُ [28]
تُحَاكِي عَصَا مُوسَى إِذَا هِيَ أَقْبَلَتْ فَمَا هِيَ إِلَّا حَيَّةٌ تَلْقَفُ
فَلَوْ كَانَ فِي شَرْقٍ وَفِي غَرْبٍ زَرْدَةٌ وَقَدْ قُطِعَتْ أَقْدَامُهُ جَاءَ يَزْحَفُ

وأما قوله: زائدة فوصف كاشف لبيان الواقع لا لاحتراز، لأنه لا يخرج به شيء، واحتراز بقوله تتبّع وفي نسخة تلحق آخر الاسم من النون الساكنة الزائدة، ولكنها في الوسط، فلا يُقال لها تنوين نحو: غضنفر للأسد ومنكسر. واحتراز بإضافة آخر إلى الاسم من نون التوكيد الخفيفة في نحو: لنسفعا

1- في (م): (ما).

2- في (م): أي لأن.

3- قوله: غنة: والغنة صوت من الأنف. غنّا وغنة تكلم من خشبومه. المنجد، مادة "عند" ص: 560.

4- في (م): (بتكرار الشكلة).

5- قوله الطفيلي: الذي دخل الوليمة ولم يُدع إليها وهو منسوب إلى رجل اسمه طفيل. والطفيل حيوان أو نبات يعيش على ماهو حي من الحيوان أو النبات مثل الجعفيل والدبق في النباتات والبرغوث والقملة في الحيوانات. ينظر: القاموس المحيط (ضيف).

6- قيل أنها قيلت في حق عامر الطفيلي، وهي من الشواهد التي لم نعتز على قائلها.

وليكونا، واحترز بقوله في اللفظ وتفارقه إلخ. من النون التي تكتب خطأ، فلا يُقال فيها تنوين ولذلك تجامع "ال" نحو: العتابن من قوله¹:

أَقْلَى اللُّوَمَ عَاذِلَ وَ الْعِتَابِنَ وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ ۖ لَقَدْ أَصَابَنَ

وقوله: (نحو زيد ورجل إلخ): كرر الأمثلة لأن أنواع التنوين المشهورة أربعة²، تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض، أمّا تنوين التمكين فهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة، ومن التي لم تشبه الحرف فتبني³، و لا الفعل فتمنع من الصرف، ومثل له: بزيد ورجل إشارة إلى أنه يكون في المعارف والنكرات. الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نَوْنٌ منها [كان]⁴ نكرة، وما لم ينون منها [فهو]⁵ معرفة (مثله)⁶ بصه، فإذا قلت صه بكسرة واحدة فمعناه أسكت عن الكلام [م/16] المعهود بيني وبينك وإن شئت تتكلم بغيره⁷ فهو معرفة، وإن قلت صه بالتنوين فمعناه أسكت على كل كلام فهو نكرة، وقد قال ابن مالك:

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفِ سِوَاهُ بَيْنَ⁸

1- البيت من الطويل وهو لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء الجيدين وثالث ثلاثة أُلقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية. ينظر: ديوان جرير، تح: د. نعمان طه أمين، دار المعارف، مصر، 1969م، ص 813؛ الكتاب لسيبويه: 205، 207/4، سر صناعة الإعراب ص 471، شرح ابن عقيل: بماء الدين عبد الله بن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط 1980، 20م، ج 19، 1. توضيح المقاصد والمسالك: 278. والشاهد فيه قوله (والعتابن) حيث دخلهما في الإنشاد تنوين التزم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلق.

2- قوله (أنواع التنوين المشهورة أربعة): وهو قول الجمهور وسيبويه وزادوا خامسا وهو نون التزم، وزاد الأخفش والعروضيون سادسا وهو الغالي، وأنكره السيرافي والزجاج، وقيل هو قسم التزم، وزاد بعضهم قسما سابعاً وهو تنوين الإضطرار ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 276 و تنوين التزم والغالي لا تختص بالاسم، ينظر: نحو اللغة العربية: د. محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، ط 1997، 2م، ص: 9.

3- قوله: (فتبني): الحروف كلها مبنية والأفعال كلها لا تنون، فإذا جاء الاسم منونا دلّ على أنه تمكن في باب الاسمية وابتعد عن مشابحته للحروف والأفعال. ينظر: أوضح المسالك: 14/1. بتصرف. نحو اللغة العربية: 10.

4- زيادة من (م).

5- زيادة من (م).

6- في (م) ك (ومثل له).

7- قوله: (بصه): اسم فعل بمعنى أسكت، إن قلت: صه بسكون الهاء، فالمعنى أسكت عن الحديث في هذا الأمر ولك أن تتحدث في غيره. ونُؤَنَ اسم الفعل صه، للفرق بين المبهم منها والمعين. ينظر: نحو اللغة العربية: 10.

8- الألفية باب أسماء الأفعال والأصوات البيت: 632. ص: 42.

الثالث تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم كما قيل، ومُثِّل له بمُسلمات، وإنما قيل له تنوين مقابلة لأن جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم، وجمع المذكر السالم فيه النون، ولم توجد في جمع المؤنث فأعطى التنوين مقابلة له، وقيل سبب التسمية غير هذا¹.

الرابع تنوين العوض: ومثّل له بحينئذ والعوض إما عن جملة كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِئذٍ تَنْظُرُونَ﴾²، والأصل - والله أعلم -: وأنتم حين إذا بلغت الروح الحلقوم تنتظرون ، ثم حذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول وعوض منها التنوين اختصاراً فالتقى ساكنان؛ ذال إذ والتنوين، فكسرنا الذال على أصل التقاء الساكنين، وإما عن كلمة كتنوين بعض في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾³ أي على بعضهم، وتنوين "كُلُّ" في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾⁴ [29] ؛ أي كل إنسان، وإما عوضاً عن حرف نحو: جوار⁵ وغواش من الجموع المعتلة التي هي على وزن مفاعل رفعاً وجراً⁶، فهي ممنوعة من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع، والأصح أن منع الصرف سابق على الإعلال، فأصل جوار وغواش؛ جوارِي وغواشِي بالضم من غير تنوين، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت أي الضمة، فبقي هنالك مزيد ثقل بوقوع الياء ساكنة آخر أثر كسرة، فحُفِّفَتْ بحذف الياء ثم عَوِّضَ عنها التنوين، لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة منتهى الجموع، وقيل الإعلال سابق على منع الصرف، وقيل أن التنوين عوض عن الضمة أو الفتحة النائية عن الكسرة.

(ودخول الألف واللام)؛ أي في أول الاسم الذي يمكن دخولها فيه، فلا ينافي أن بعض الأسماء كالمضمورات لا يصح دخول "أل" عليها، وعبر بالألف واللام ولم يعبر بـ"ال" تقريباً على المبتدئ، وإلا

¹ - ينظر ذلك في: التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى ص: 25.

² - الواقعة، الآية: 84.

³ - البقرة، الآية: 253.

⁴ - الإسراء، الآية: 84.

⁵ - قوله: (جوار): جمع جارية وهي السفينة، وفتية النساء، وأصل جوار - على الصحيح - ، و(غواش): جمع غاشية وهي الغطاء. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 276.

⁶ - وفاقاً لسيبويه والجمهور. وخلافاً للمبرد. ينظر: الكتاب: 310/1. التصريح للأزهرى : 26.

فالموضوع على حرفين ينطق بلفظهما كهل، فالقياس "ال"، وأطلق في "ال" فيشمل جميع أقسامهما؛ المعرفة والزائدة ودخول "ال" الموصولة على المضارع في قوله¹:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتَهُ

شاذ يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه، وحيث كان شاذاً فلا يحتز عنه، نعم يستثنى منها "ال" الاستفهامية نحو: أل قام زيد، بمعنى هل قام زيد، فإنها تدخل على الأفعال قياساً ثم أنه يؤخذ من قول المصنف: ودخول [الألف الخ]² إن المراد بالألف واللام الغير الأصلية احتراز من الأصلية. فإنها تكون نحو الذ من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾³، وفي الأفعال نحو ألقى من قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾⁴، ونحو ألهى من قوله تعالى: ﴿أَلْهَأَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾⁵، فهي فيهما أصلية فلا يعرف بها الاسم.

قول الأزهري: (ودخول حروف الخ): نبه بإعادة المضاف على أن حروف الخفض معطوفة على الألف واللام مدخولة لقوله ودخول، ولا شك أن المعنى عليه وثبتت حروف الخفض باعتبار عملها كحروف الجزم وحروف النسب، وتسمى حروف الإضافة، وتسمى حروف الصفة كما يأتي لونها، والله. وإلى هذه العلامات مع زيادة النداء والإسناد أشار في الألفية بقوله:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبِيحِ وَالنَّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلْإِسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ⁶

وقوله [الأزهري]¹: (نحو من الرسول الخ): الأولى أن يمثل بدل الرسول بنحو رجلين، لأن الرسول علم [34] المبتدئ إسميته من "أل" وانخفض الظاهر. وقوله: (وعكس الترتيب الطبيعي الخ):

1- البيت للفردق واسمه همام بن غالب بن صعصعة، يخاطب رجلاً من بني عذرة، هجاه وكان قد فضل جرياً عليه وعلى الأخطل بحضور عبد الملك بن مروان والفردق شاعر إسلامي من الطبقة الأولى عجزه [ولا الأصيل ولا ذي الرأس والجدل]. ينظر: نحو اللغة العربية: 11، توضيح المقاصد والمسالك ص 284. وتنظر: الرواية مفصلة في أوضح المسالك: 20/1. والبيت في شرح شذور الذهب ص 17، ولسان العرب: 9/6، وخزانة الأدب: 32/1، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك: 20/1، وشرح ابن النظم ص 63، وشرح ابن عقيل: 157/1.

أما ابن جني فقد حكم عليه بالشذوذ في القياس. ينظر: سر صناعة الأعراب: 423/1، لأنه شاذ في اللغة لعدم وروده كثيراً فيها والشاهد فيه دخول "ال" على الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة، لأنه مثلها في المعنى.

2- زيادة من (م)، وفي أداة التعريف ثلاثة مذاهب، انظرها في توضيح المقاصد والمسالك، ص 285.

3- وقامها قوله تعالى: "وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ" البقرة، الآية: 204.

4- النحل، الآية: 15.

5- التكاثر، الآية: 1.

6- الألفية باب الكلام وما يتألف منه، البيت: 10، ص: 1.

استشكل كلام الأزهري بأن الترتيب الطبيعي هو أن يكون التأخر متوقفاً على وجود المتقدم كالواحد بالنسبة إلى الإثنين، فإنَّ وجود الإثنين متوقف على وجود الواحد، ولا يمكن وجودها إلا بعد وجوده وما هنا ليس كذلك؛ إذ قد يوجد الخفض والتنوين من دون "أل" ولا حرف الخفض كقولك: غلام زيد (وأجيبُ): بأن مُرَادَهُ التشبيه بالطبيعي لا عَيْنَهُ، باعتبار أن من العلامات ما يكون أولاً، ومنها ما يوجد آخراً، وقدّم ما يكون آخراً؛ لأن الكلام على حروف الخفض طويل² أو يقال أنه ترتيب طبيعي باعتبار محل الاسم الذي فيه العلامات فأخره متوقف على أوله طبعاً. وقوله: (وعطف العلامات): أي ماعدا الخفض المذكور أولاً ففيه تغليب.

وقوله: (إشعاراً الخ): بل لا إشعار للعطف بذلك، نعم قد يُقال: المصنف أشعرُ بذلك فعطفتهما بالواو، والظاهر أن الواو العاطفة في غالب العلامات بمعنى "أو"، و"أو" مانعة فلولا مانعة جمع.

وقوله: (كالألف واللام مع التنوين) [17/م]: علة المنع أن "أل" تدل على التعريف، والتنوين يدل على التنكير فتنافياً، وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَجَنَّتِ أَلْفَاً﴾³، فاللام أصلية وكذلك التنوين مع الإضافة، لأن التنوين يؤذن بالانفصال وهي تؤذن بالاتصال فتنافياً أيضاً.

وقوله: (ثم استطرده الخ): معطوف على متوهم، أي قال كذا ثم استطرده⁴، والاستطراد ذكر الشيء في غير محله، وأشار بهذا إلى دفع التكرار بين عدة حروف الخفض هنا، وذكرها أيضاً في آخر الكتاب، بأنه ذكرها هنا تبعاً لأنه لما قال: وحروف الخفض⁵، كأن قائلًا قال له ما هي؟ (شرع فبينها)⁶، وإلا فمحلها أصالة هو ما يأتي، وقد يُقال أنه ذكرها هنا لبيان كونها علامة مع قطع النظر

1- زيادة من (م).

2- قوله: (طويل): لأن حروف الجر كثيرة منها: من، إلى، على، عن، رب، والباء والكاف واللام وغيرها وبالتالي يطول الحديث عنها.

3- النبأ، الآية: 16.

4- قوله: (استطرده): أي ساق كلامه على وجه يلزم منه كلام آخر وانتقل من ذاك إلى هذا، واستطرده إليه الأمر؛ وصل واستطرده له؛ إذا أظهر له الإغرام مكيدة. المنجد، مادة "طرخ"، ص: 463.

5- قوله: (وحروف الخفض): وهي تسمية الكوفيين ويسمونها كذلك بحروف الإضافة أحياناً ويسمونها حروف الصفات أحياناً أخرى، أما البصريون فهم يقولون حروف الجر، ووجهها أنها تجر الأسماء التي تدخل عليها، وذلك كما سموا حروفاً أخرى بالنواصب، وسموا نوعاً نحر من الحروف بالجوازم. ينظر: أوضح المسالك 5/1.

6- في (م): (فشرع يبينها).

عن عملها، وفيما يأتي ذكرها باعتبار العمل مع قطع النظر عن كونها علامة، فلا استطراد ولا تكرار لأن الموضوع مختلف.

وقوله: (جملة الخ): أي بعضا، إشارة إلى أنه لم يستوفها وهو كذلك.

(من): أي وما عطف عليه، فيقدر العطف سابقا على الإخبار وبه يندفع ما قيل: أن من لفظة واقعة على حروف وحروف جمع، و"من" مفردة ولا يصح الإخبار بالمفرد عن الجمع و"من" إن كانت حرفا فالمراد لفظها. وبنسبة [35] الحكم إليها يصح جعلها خبرا كما هنا وفي الكافية¹:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَابْنٍ أَوْ أَعْرَبٍ أَوْ اجْعَلْنَهَا إِسْمًا²

ويصح جعلها مبتدأ، فتقول في "من" في³ قول من قال: أعرب لي من: حرف جر من مبتدأ، أو حرف جر هو الخبر وميم "من" مكسورة، وحققها الفتح للخفة، لكن كسرت للفرق بين "من" الحرفية و"من" الاسمية، وقال الكسائي⁴: (من أصلها منّا، فخففت بحذف الألف وتكسير التّون لكثرة الاستعمال، وهي مبنية على السكون، فإن لقيها ساكن فُتحت على خلاف أصل التقاء الساكنين، ولم تكسرهما كراهية توالي كسرتين).

وقوله: (ومن معانيها الخ): اعلم أن الأزهري اقتصر في كل حرف على هذه الحروف على معنى مشهور من معانيه، وإن كانت لها معان أخرى لم يأت بها⁵، ويدل على أن لها معاني أخرى إتيانه بمن التبعيضية⁶ في جميعها، والابتداء في "من" إمّا في المكان كمثاله⁷ وهو متفق عليه، أو في الزمان وفيه

1- الكافية لابن الحاجب ، واسمها الكامل هو كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، وهي مقدمة شامله في علم النحو ، وعليها شروح كثيرة ، تفوق 142 شرحا حسب الدكتور طارق نجم عبد الله في تحقيقه لهذا الكتاب عام 1986 ، مكتبة دار الوفا للنشر والتوزيع ، جده.

2- من شواهد الجمع (11/1).

3- ساقطة من (م).

4- سبقت ترجمته.

5- بدأ بـ "من" لأنها أم الحروف، وتجزّأ مالا يجز غيرها، ولها معاني كثيرة فكل حرف قد يتعدد معناه وقد يشاركه غيره في هذه المعاني..

6- اختلف النحويين في التبعيض فذهب إليه الجمهور وصححه ابن عصفور، ونفاه المرد والأخفش الأصغر (هو علي بن سليمان الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين) وابن السراج ، والجرجاني والزمخشري، وطائفة من الحذاق والسهيلي، وقالوا هي للإبتداء. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ص 749، الجمع: 213/4- 214. غاية الأمل في شرح الجمل، لابن بزيمة، تحقيق: محمد غالب عبد الرحمن، البحث العلمي لدار العلوم، 1985م: 60/1.

7- قوله: (كمثاله): إشارة إلى قول الأزهري: (سرت من البصرة إلى الكوفة).

خلاف، والحق أنه وارد على قلة بالنسبة للمكان¹، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾²، وقد أشار إليه في الألفية بقوله:

وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ³

وقوله: (ومن معانيها الانتهاء الخ):⁴ أي بيان آخر المسافة من مكان أو زمان⁵، ومثل للمكان ومثل للزمان: [قوله تعالى]: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾⁶، وإلى كون "إلى" تفيد الانتهاء إشارة في الألفية مع حتى واللام بقوله: لِإِلَاتِهَا حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى⁷.

وقوله: (ومن معانيها المجاوزة الخ):⁸ هي بُعْدُ الشيء عن المجرور بها، بسبب إيجاد مصدر الفعل المَعْتَدَى بها، وهي حسية كمثاله⁹، ومعناه بعد السهم عن القوس بسبب الرمي، ومعنوية كأخذت العلم عن زيد، لأنه ليس المراد بعد العلم عن زيد بسبب الأخذ عنه، وإنما المراد أن الله خلق فيك علما بسبب أخذك عنه، وإلى كون "عن" للمجاوزة¹⁰ أشار في الألفية بقوله: بعد تجاوزًا عَنِ مَنْ قَدْ فَطَنَ¹¹

1- ومذهب البصريين أن "مِنْ" حقيقة في ابتداء الغاية (بمعنى المسافة أو المقدار) في المكان، وإن أستمعلت في ابتداء الغاية في الزمان فمجاز. ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 2000 م، ص: 260. الجمع 213/4.

وذهب الكوفيون والمبرد وابن درستويه إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان، وهو الصحيح لكثرة نظما ونثرا. وتأويل ما كثر ليس بجيد. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 749.

2- من قوله تعالى: " لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدَ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ". التوبة، الآية: 108.

3- الألفية باب حروف الجر، من البيت 369. ص: 24. وصدده: بَعْضٌ وَبَيْنَ وَابْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ.... بِ(مِنْ)...

4- هذا إشارة إلى حرف الجر "إلى".

5- ولها معاني أخرى، ينظر: الجمع 154/4 - 156.

6- البقرة، الآية: 187.

7- الألفية باب حروف الجر البيت 371. ص: 25. وقامه: وَ(مِنْ) وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا.

ومن معاني "إلى" أنها تأتي بمعنى "مع" نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ النساء الآية: 2، والمصاحبة ومعنى عند مثل: ﴿قَالَ رَبِّ السَّيْحُنْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ يوسف 33؛ أي عندي. ولها معاني أخرى. ينظر: نحو اللغة العربية: 761-762.

8- إشارة إلى "عن".

9- إشارة إلى قول الأزهري: (رميت السهم عن القوس). المصدر الطبعة (م).

10- قوله (للمجاوزة): وهي ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله، نحو مثال الأزهري ومعناه: أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي، ومثاله أيضا: رضي الله عنه؛ أي جاوزته المواخذه بسبب الرضا.

11- الألفية باب حروف الجر، البيت: 375. ص: 25. وهو قوله: (عَلَى) لِلْإِسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ).... بِ(عَنْ) تَجَاوَزًا عَنِ مَنْ قَدْ فَطَنَ.

وقوله: (ومن معانيها الاستعلاء)¹: السين والتاء زائدتان، ومعناها العلو، وهو إما حقيقي كمثاله²، وإما معنوي بمعنى القهر والغلبة كقوله³:

قَدْ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ

وإلى كون "على" للاستعلاء إشارة في الألفية بقوله:

عَلَى لِلْإِسْتِعْلَاءِ⁴

وقوله: (ومن معانيها الظرفية)⁵: وهي إما حقيقية كمثاله⁶، أو مجازية كقولك: نظرت في الكتاب، فكون [36] الكتاب شاغلا للنظر ومحيطا به، نزل منزلة الظرف المشتمل على المظروف حقيقة، وإلى كون "في" تفيد الظرفية أشار في الألفية مع زيادة الباء بقوله:

وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنُ بِيَا وَفِي⁷

وقوله: (ومن معانيها التقليل)⁸: أي قليلا والتكثير كثيرا، فالتقليل كمثاله⁹، والتكثير كقولك: رب رجل طالح¹⁰ لقيته. لأن ثقيانك للرجل الصالح قليل وللطالح كثير، وقيل لم توضع لواحد منهما، بل يُستفادان من القرينة، وقيل هي للتقليل فقط، وقيل للتكثير فقط، وقيل: لهما على حد سواء.

1- إشارة إلى "على".

2- إشارة إلى قول الأزهري: (صعدت على الجبل).

3- البيت من قول الأخطل، وهناك من ثبت هذا البيت و من أنكره، وقيل أن المعتزلة جاءت به كشاهد على استواء الله على العرش، وكون الشاعر نصرانيا لا ينفي أن البيت يدل على أن من معاني الإستواء الإستيلاء، لا سيما و الأخطل لم يكن في وقت تنازع فيه الناس في مسألة الاستواء بل ما ظهرت هذه المسألة إلا بعده، فهو غير متهم، فلم يصنع البيت ليدل به على قول المعتزلة في الاستواء، و المعتمد ما جاء عن السلف في معنى الإستواء لا ما يدل عليه البيت، و إن كان البيت يثبت أن من معاني الاستواء "الاستيلاء"، لكن لا يلزم منه أن يكون استواء الله على معنى الإستيلاء. منتدى شبكة الفصح للعلوم العربية، قسم اللغة العربية، مقال بتاريخ 28 ماي 2005م.

4- الألفية باب حروف الجر، من البيت: 375. ص: 25.

5- إشارة إلى (في).

6- إشارة إلى قول الأزهري "الماء في الكون"

7- الألفية باب حروف الجر، البيت: 373. ص: 25. والبيت كاملا: وَزَيْدٌ، وَالظَّرْفِيَّةُ، اسْتَبْنُ بِيَا... وَ(في)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا.

8- إشارة إلى (رُب) بضم الراء وتشديد الباء وفتحها، ويُقال رَبٌّ بفتح الراء، وغير ذلك. ينظر: الهمع: 172/4.

9- إشارة إلى قول الأزهري: (رُب رجل كريم لقيته).

10- في (م) صالح، والراجح طالح وهو الصواب.

وقيل للتكثير في موضع الافتخار وللتقليل فيما عداهن فهي أقوال ستة¹، ثم إنَّ رَبَّ يجب تصديرها وتأخير عاملها مع كونه فعلا ماضيا، وتنكير مجرورها وفي الألفية.

وَأَخْصَصُ بَمْدُ وَمَنْدُ وَقَتًا وَبِرَبِّ مُنْكَرًا²

وفي وجوب نعته بنكرة خلاف³، وعُلِمَ من كَوْن مجرورها لا يكون إلا نكرة، وأنها لا تجر الضمير [18/م] [وفي الألفية]⁴ :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَقِي نَزَرًا⁵

وتعمل ظاهرة ومقدرة وفي الألفية:

وَحُذِفَتْ رَبٌّ فَجَرَتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ⁶.

ومجرورها تارة يكون في محل رفع بالابتداء نحو: رَبَّ رجل عندي، وفي محل نصب مفعول نحو: رَبَّ رجل صالح لقيته.

وقوله: (ومن معانيها التعدية الخ)⁷: التعدية على قسمين: عامة وهي إيصال معنى الفعل اللازم إلى الاسم، وهي بهذا المعنى عاملة في جميع حروف الجر الغير الزائدة، وخاصة؛ وهي المعاقبة لهمزة النقل في تصيير ما كان فاعلا مفعولا، وهي بهذا المعنى خاصة بالباء نحو: ذهبت بزيد أي صيرته ذاهبا بمنزلة أذهبته، وعلى الخاصة يحمل كلام الأزهرى ليكون ذلك مختصا بالباء، وعليها يُحمل مثاله⁸،

1- انظرها في الهمع: 174، 175/4، توضيح المقاصد: 742، 743. التصريح للأزهري: 673، 674.

2- الألفية باب حروف الجر، البيت: 367. ص: 24. وتماهه: مُنْكَرًا، وَالتَّاءُ لِلَّهِ، وَرَبٌّ.

3- قوله (وجوب نعته نكرة): فقال المبرد وابن السراج، والفارسي، والعبدى وأكثر المتأخرين، وعُزِي للبصريين: يجب، لأن "رب" أُجريت مجرى حرف النفي حيث لا تقع إلا صدرا ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها (هناك ما يتقدم على رب)، بخلاف سائر الحروف، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجملة لذلك. وقال الأخفش، والفراء، والزجاج، وابن طاهر وابن خروف: لا يجب ذلك. ينظر: الهمع (178/4). شرح ابن الناطم ص 259،

4- زيادة من (م).

5- الألفية باب حروف الجر، البيت: 368. ص: 24. وتماهه: نَزَرًا، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى.

6- الألفية باب حروف الجر، البيت: 383. ص: 25.

تنبيه: تكون لرب الصدارة دائما ولا يجوز أن يتقدم عليه شيء إلا: "إلا" للإستفتاح أو "يا" للتنبيه: مثل: "ألا رب منظر جميل أعجيني"، و "يارب عظيم متواضع زاده تواضعة عظيمة"، ولا يجر إلا الاسم الظاهر النكرة، وهو مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ غالبا. معاني الحروف، ص: 106.

7- إشارة إلى: (الباء).

8- إشارة إلى الأزهرى: (مررت بالوادي).

فبمعنى مررت بالوادي؛ [أي]¹ صيرت الوادي مرورا به، وإن كان يحتمل التعدية العامة، وحمل الكلام على الفائدة أولى، وإلى معاني الباء ومن جملتها التعدية إشارة في الألفية بقوله:

بَالْبَا اسْتَعِنَ وَعَدَّ عَوَّضَ الصِّقِ²

ثم المناسب لذكر أشهر معاني هذه الحروف أن يجعل بدل التعدية الإلصاق، لأنه أشهر معانيها، وهو المتفق عليه ولم يذكر سيبويه سواه³، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾⁴، أي ملاصقين على مذهب المالكية.

وقوله: (ومن معانيها التشبيه)⁵: وهو الحكم بالدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى [37] ، بالكاف ونحوها، والمراد بالأمر الأول المشبه وهو زيد في مثاله⁶، والمراد بالأمر الثاني المشبه به، وهو البدر في مثاله، وإلى كون الكاف تفيد التشبيه أشار في الألفية بقوله:

شَبَّهَ لِكَافٍ⁷

¹ - زيادة من (م).

² - الألفية باب حروف الجر، البيت: 374. ص: 25. وقامه: وَمَلَّ (مَع) ، وَ (مِنْ) ، وَ (عَنْ) بِهَا أَنْطَقَ.

³ - قال سيبويه: وإنما هي للإلصاق والاختلاط ، ثم قال : وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله. ينظر: الكتاب 217/4.

وقال في المغني: ثم الإلصاق الحقيقي نحو: (أمسكت بزيد) مغني اللبيب ص 137، التصريح للأزهري : 647.

⁴ - من قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ " وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا " وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ " مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُنِمْ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ". المائدة، الآية: 6.

⁵ - إشارة إلى الكاف.

⁶ - إشارة إلى قول الأزهري: (زيد كالبدر).

⁷ - الألفية باب حروف الجر، من البيت: 377. ص: 25. وقامه: شَبَّهَ بِكَافٍ ، بِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ..... يُعْنَى ، وَرَأَيْدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَّ.

قوله: (ومن معانيها الملك):¹ بكسر الميم² بمعنى المملوك، وأما بالضم³ فهو المالك، ولام الملك هي الواقعة بين ذاتين ما قبلها يصح أن يكون مملوكا ، وما بعدها يصح أن يكون مالكا كمثاله⁴، وفي الألفية:

واللّام للملّك⁵.

وقوله: (وحروف القسم): يصح أن يُقرأ بالرفع فيكون⁶ معطوفا على "من" من قوله، وهي "من" أو على اللام، لأن حروف القسم من جملة حروف الخفض، ويصح أن يُقرأ بالجر فيكون معطوفا على الخفض من قول بالخفض، أو على حروف الخفض على الخلاف؛ هل المعاطيف⁷ إذا تكررت، هل كل واحد معطوف على ما يليه؟ أو على الأول؟ وهو الأصح. قول الأزهري: (بمعنى اليمين): هذا معناه لغة، وفي الشرع خاص أشار له الخليل بقوله: اليمين تحقيق ما لم يجب بذكر إسم الله أو صفاته⁸ ك: بالله ، وهالله⁹ الخ.

وقوله: (ثلاثة الخ): أشار بهذا إلى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء، فلا يلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع، وهذا إما في غالب النسخ من زيادة الباء، فتكون¹⁰ تكرارا مع ذكرها قبل، ويُجاب عنه بأنّه كرّرها إشارة إلى أنّها تكون حرف خفض فقط، وحرف جرّ وقسم أيضا، وفي بعض النسخ بحذفها إستغناء عنها بتقدمها في حروف الخفض، ثم كان ينبغي للمصنف أن يقدم الباء، لأنّها أصل حروف القسم وتدخل على المقيس به من غير شرط ، وقد يُجاب: بأنّه قدم الواو¹¹ لأنّها أكثر حروف القسم استعمالا من غيرها.

1- قوله: (ومن معانيها): إشارة إلى حرف "اللام".

2- قوله: (الملك): بكسر الميم: أي شيء يملك : يقال هذا ملك يميني أي أملكه وهو في تصرفي، ويقال: ليس له ملك أي ماء وأعطاني من ملكه أي ما يقدر عليه وملك الطريق أي و سطره أو حده. المنجد ، مادة " مَلَك " ، ص: 774.

3- قوله: (أما بالضم): الملّك بالضم: ج ومُلوكُ وهو صاحب العظمة والسلطة، ويطلق أيضا على الماء القليل أو حُبّ الجلبان.

4- قوله: (كمثاله): إشارة إلى قول الأزهري: (المال للخليفة).

5- الألفية باب حروف الجر، من البيت: 372.ص: 25. وتامه: وَاللّام لِلْمُلْكِ وَشَبِيهَهُ، وَفِي تَعْدِيَّةٍ-أَيْضًا- وَتَعْلِيلٍ قُفِي.

6- ساقطة من (م).

7- في (م): في المعاطيف.

8- في (م) صفاته.

9- في (م): وتا الله.

10- في (م): وتكون.

11- قوله: (قدم الواو): ومن ذلك أيضا إشتهارها في القسم.

وقوله: (وأصلها الواو الخ): اعلم أن أصل حروف القسم الباء وتبدل واوا كما بينهما من التناسب، فإن الباء للإلصاق والواو للجمع، ثم تبدل الواو تاءا كما أبدلت في أتعد أصله أو تعد، ثم تُبدل التاء هاءا ثم [تبدل]¹ الهاء لاما، وإن قُلِبَت التاء هاء، ففيه أربع لغات: هاء الله بالمد والقطع، هاء الله بحذفهما، هاء الله بالمد دون قطع، هاء الله بالقطع دون مد².

[علامات الأفعال]

(والفعل): لما فرغ من علامات الاسم شرع في علامات الفعل، وذكرها إجمالا، ولذلك بين الأزهري بعض ما يختص بالماضي والمضارع وما يكون علامة لها معا.

قول الأزهري: (بكسر الباء): إسم للكلمة المخصوصة المقابلة للإسم، والحرف إحترازا من الفعل بفتحها³، فهو مصدر الفعل المتعدى مكسور العين ك: فَهَمَ، أو مفتوحها ك: صَرَبَ، وفي الألفية:

¹ - زيادة من (م).

تنبيه:

أ- حروف القسم قسمان: قسم يجر الظاهر والمضمر وهي الباء الموحدة نحو: بالله وبه، وقسم لا يجر إلا الظاهر فقط وهي الواو والتاء، وهذا الأخير ينقسم إلى قسمين: قسم يجر كل ظاهر، وهي الواو نحو: والله، (والعصر)، والواو لا تدخل على المضمر نحو وه، وك، وقسم لا يجر إلا لفظ الجلالة فقط، وهي التاء المثناة؛ فإنها تختص بلفظ الجلالة فقط نحو قوله تعالى: "و تا الله لأكيدين أصنامكم"، فالتاء حرف قسم وجر والله: مقسم به مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ولأكيدين أصنامكم، اللام: موطة للقسم وأكيدين: فعل مضارع مبني على الفتح لإتصاله بنون التوكيد الثقيلة وهي حرف لا محل له من الإعراب وأصنام: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف والكاف مضاف إليه في محل جر والميم علامة للجمع. ينظر: الجمع: 233/4.

ب- ولم يذكر حروف الجر الأخرى ك: كي، ولولا وحروف الإستثناء: خلا، عدا، حاشا. ينظر: المصباح الساري: زاید الأذان بن الطالب بن أحمد الشنقيطي، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ط1999، م1، ص: 28.

ج- أهمل المصنف - رحمه الله - أنفع علامات الاسم وهي الإسناد إليه، والإسناد إليه هو الحديث عنه، وبه استدل على إسمية الضمائر كالتاء في (قمت)، ألا ترى أنها لا تقبل (أل) ولا يلحقها التنوين، ولا غيرها من العلامات التي تُذكر للإسم، سوى الحديث عنها فقط. يُنظر شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، مطبعة السعادة، مصر، ط1963، م11، ص (15-16)، الممتع في شرح الأجرومية: 15.

² - للإفادة أكثر، يُنظر الجمع: 233/4-244.

³ - قوله: (إحترازا من الفعل بفتحها): وهو الفعل اللغوي الذي هو الحدث كالقيام والقعود والأكل والشرب و"أل" فيه للعهد الذكري. حاشية العشماوي، ص: 12.

فعل قياس مصدر المعدى¹

[38] واعلم أن أكون الفعل بكسر الفاء² إسما للكلمة، والمفتوح مصدرا مجرد اصطلاح، وإلا فالمصدر قد يأتي بالكسر، والفتح ك: علم يعلم علما. سمع بفتح العين وكسرهما. وقوله: (الحرفية):³ قُيِّدَ بذلك إشعارا بأن المصنف أطلق في محل التقييد، ويُجاب عنه بأنه أُطلقت "قد" فلا تنصرف إلا للحرفية، فيكون تقييد الأزهري للإيضاح⁴. وقوله: (وتدخل على الماضي): اعلم أن "قد" إن دخلت على الماضي تفيد التحقيق مطلقا، كانت في كلام الله والرسول والعرب والمصنفين، وإن دخلت على المضارع⁵، فإن كانت في كلام الله [19/م] أو الرسول -صلى الله عليه وسلم- فهي للتحقيق أيضا، وإن كانت في كلام غيرهما فهي للتقليل غالبا.

وقوله: (قد زيد درهم)⁶ قد: مبتدأ مبني على السكون⁷ لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين، ويصح أن تقول قد بضمة واحدة، فيكون مرفوعا بضمة ظاهرة فوق الدال لإضافتها، وزيد مضاف

1- الألفية: فعل قياس مصدر المعدى.

2- الفعل: فَعَلَ بفتح الفاء والعين: عَمِلَ والاسم منه: الفعل، والفعل بكسر الفاء جمع فعال وأفعال: وهو الفعل، والفِعَالُ: يقال فَعَالُ الفأس؛ نصابها. والفِعَال جمع فِعْل. المنجد ، مادة: (فعل).

3- إشارة إلى "قد" الحرفية.

4- قوله (التحقيق): قد؛ حرف يفيد التحقيق مع الماضي غالبا وربما أفاد التقريب كقول المؤذن: قد قامت الصلوات أي قريب قيامها ، و"قد" جاءت بعد الفعل الماضي "قامت".

والمراد بقد هي قد الحرفية لأنها المرادة عند الإطلاق ، وهناك قد الاسمية المختصة بالاسماء .

- لا تدخل قد على الماضي إلا بأربعة شروط : الأول: أن يكون مثبتا فلا تدخل على منفي. فلا تقول قد :ما قد قام زيد. الثاني: أن يكون متصرفا فلا تدخل على جامد كقولك: قد عسى ، والثالث: أن يكون خبرا فلا يجوز دخولها على الإنشاء فلا تقول: قد بعث؛ مُريدا إنشاء البيع

بخلاف ما أردت فإنه يجوز، والرابع: ألا يفصل بينها وبين الفعل فلا يقال: قد هو قام مثلا . ينظر: مصباح الساري : 31

5- قوله: (إن دخلت على المضارع): أشار المؤلف إلى كون قد تفيد التحقيق والتقليل وهو ما ذهب إليه أيضا صاحب الكواكب الدرية، وقد تفيد إذا دخلت على المضارع التأكيد: كقولك قد يبخل البخيل، ومن ذلك قول الشاعر: قد يحمل الشيخ الكبير سر جنازة الطفل الصغير. وقول آخر: قَدْ يُدْرِكُ الْمُتَأَنِّي بَعْضَ حَاجَتِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعْجِلِ الزَّلُّ.

وكذلك قد يجود الكريم. ينظر: شرح العشماوي، طبعة حجرية، المطبعة الوهابية، 1291هـ، ص 12. الكواكب الدرية: 38. أيسر الشروح: 7.

6- في المثال (قد زيد درهم): ف"قد" هنا هي "قد" الاسمية، لأنها مختصة بالاسماء والمعنى من المثال أي : حسب زيد درهم. المصدر نفسه، ص:

12.

7- قد: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، و قدّ مضاف وزيد مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة و درهمٌ خبر مرفوع.

إليه ما قبله، ودرهم: خبره ويجوز أن تكون إسم فعل بمعنى يكفي، [وزيدا مفعول به]¹، ودرهم: فاعله².

(والسين وسوف): كلاهما للتنفيس؛ وهو تحليل المضارع من الزمان الضيق، وهو الحال للزمان الواسع وهو الإستقبال، ثم قال البصريون: زمان السين أضيّق من زمان سوف، نظرا إلى كثرة الحروف³، وقال الكوفيون: بل هما متساويان، واستدل ابن مالك لهذا الأخير⁴ بتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁵، ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ ۖ﴾⁶، ثم قيل السين مقتطعة من سوف وقيل لا، ثم إن قد وسين وسوف من زيادة المصنف على الألفية، كما زاد عليه كيفما وإذا في الشعر، وكذلك قوله، ومعنى "أن" و"إن" للتوكيد الخ، وكذلك توابع أجمع، وإنما أدخل "أل" خاصة على سين ولم يدخلها على سوف، لأن سوف صار علم جنس على الحرف المخصوص، والأعلام لا تدخل عليها "أل" التي لغير ملح الأصل إلا شذوذا، لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد، وأما "أل" التي للمح الأصل فهي زائدة⁷ نحو: العباس، وسوف مبنية لأنها حرف، وتُنبت على الفتح لتعذر السكون، وأما السين فصورة حُرْفه الموجودة في الفعل "س"، فَعَبَّرَ عنه باسمه وهو سين، و"أل" تدخل عليه⁸.

(وتاء التأنيث) قول الأزهري: (الساكنة): قيّد به إطلاق المصنف المقتضي أن كل تاء تأنيث يُعرف بها الفعل، وليس كذلك، بل محل كونها علامة إن كانت ساكنة أو حركت لعارض من نقل⁹

1- زيادة من (م).

2- قوله : (درهم فاعله): والفاعل هنا مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة على آخره.

3- قال الفاكهي: كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى. وقال ابن عنقاد: ليس التنفيس بالسين كالتنفيس بسوف، بل "أل" خلافا لابن هشام؛ ثم إن سوف تدل على التنفيس بكثرة، وذلك لكثرة لغاتها فيقال فيها، سوف وسف، وسي وسو، وكثرة اللغات تدل على كثرة المعنى. ينظر: في شرح التسهيل لابن مالك: 26 / 1

4- في الأصل: (الآخر).

5- النساء، الآية: 146. واعراب الآية؛ سوف: حرف تسويف، يؤتي: فعل مضارع مرفوع، الله: لفظ جلاله في محل رفع.

6- النساء، الآية: 152.

7- ساقطة من (م).

8- إذا دخلت السين على الكلمة فهي فعل مضارع فقط؛ وإذا كانت السين منها فقد تكون فعلا وقد لا تكون فمثلا: سحر فالسين هنا من بنية الكلمة، فهي س ليست خارجة عن بنية الكلمة.

9- قوله: (ساكنة أو حركت): إضافة التاء إلى التأنيث من إضافة الدال للمدلول والمعنى أنها دالة على تأنيث اللفظ سواء كانت فاعلا كقامت هند أو نائب فعل كضربت هند بضم أول الفعل. ينظر: حاشية العشماوي: 13.

كقالت أُمّة، أو التقاء الساكنين [كقوله تعالى]: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾¹، [39] "قالت الأعراب آمنا"²، وأما المحركة أصالة فإن كانت مُحركة بحركة إعراب فهي خاصة بالأسماء كفاطمة، وإن كانت مُحركة بحركة بناء فتكون في الأسماء كلا قوة، وتلحق الحروف كلات وثمت وربّت³، وأما تاء تقوم فهي في الاصطلاح حرف مُضارعة لا تاء تأنيث خلافا لبعضهم، وكان الأولى للمصنف أن يقول والتاء ليشمل تاء التأنيث وتاء الفاعل⁴ وقوله: (نحو قالت): ومنه قوله⁵:

أَلَمْتُ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتْ النَّفْسُ تُزْهَقُ

ولم يذكر علامة الأمر وهي دلالة على الطلب مع قبول ياء المؤنثة المخاطبة أو نوني التوكيد⁶، لأنها مركبة ففيها تشويش على المبتدأ⁷، وما يُقال أنه ذهب على مذهب الكوفيين القائلين بأن الأفعال فعلا⁸ ماض ومضارع والأمر مضارع مجزوم بلام الأمر كما يأتي ولا يصح [ذلك]⁹، لأنه ذكر بعد أنها ثلاثة حيث قال باب الأفعال: الأفعال ثلاثة، وكونه مشى هنا على قول وهناك على قول تشويش على المبتدأ، وإلى علامة¹⁰ الفعل إجمالا أشار في الألفية بقوله:

1- فصلت، الآية: 11.

2- الحجرات، الآية: 14.

3- التاء في هذه الحروف هي لمجرد للتأنيث فقط.

4- أي لوأن المصنف -رحمه الله- قال: ومن علامات الفعل تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل سواء أكان الفاعل الذي لحقته التاء حقيقيا أو معنويا، لكان أحسن تعبيراً. ينظر: أيسر الشروح: 14، حاشية الأجرومية: 20.

5- البيت من ما أورد البغدادي في خزائنه لجعفر بن غلبّة الحارثي قاله في سجنه، ينظر: خزنة الأدب باب الحرف المشبه بالفعل، الشاهد الثالث والخمسون بعد الثمانمائة، وأورده أبو تمام في أول الحماسة، وهو من شواهد شذور الذهب: 20، 21.

6- نون التوكيد الثقيلة والخفيفة تدخل على الفعل المضارع والأمر أما المضارع فمثاله ﴿لِيُسَجِّنَنَّ﴾ (يوسف الآية: 32)، فالنون هنا نون ثقيلة، أو ﴿لِيَكُونَنَّ﴾ (يوسف الآية 32)، فالنون هنا نون توكيد خفيفة وهي تلحق المضارع بشرط، أما الأمر فمثاله "أقبلن" فالنون هنا نون توكيد ثقيلة وهي تلحق الأمر بلا شرط. ينظر: توضيح المقاصد: 289.

كذلك لم يذكر المصنف -رحمه الله- علامة أخرى للفعل وهي دخول نون النسوة؛ ونون النسوة ليس فيها ثقل ولا خفيف، إنما هي صورة واحدة تدخل على الفعل المضارع نحو: الهندات يقمن وتدخل على الأمر نحو: قمن وتدخل على الماضي نحو: الهندات عشن سنين. كذلك هناك علامة أخرى: وهي "لم" علامة للنفي نحو: لم أقم ف"أقم" فعل ماضي مجزوم بلم. لتصبح بذلك تسع علامات أو عشر تخص الفعل إذا لزمته عُرف عنه أنه فعل.

7- قوله: (ففيها تشويش على المبتدأ): نون التوكيد الثقيلة والخفيفة تدخل على المضارع والأمر، أما المضارع فمثاله: "ليُسَجِّنَنَّ" فالنون هنا نون ثقيلة، أو ليكونا" فالنون هنا نون التوكيد الخفيفة، أما الأمر فمثاله: "أقبلن" فالنون هنا نون توكيد ثقيلة. ينظر: حاشية العشماوي: 14.

8- هذا قول الكوفيون أما البصريون فالفعل عندهم ثلاثة أنواع. ينظر: همع الهوامع: 15/1.

9- زيادة من (م).

10- في (م): (إلى علامات).

بِتَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا إِفْعَلِي وَنُونُ أَقْبَلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي¹.

[علامات الحرف]

((والحرف ما الخ)): ما عبارة عن الكلمة، فلا يرد علينا الجملة أيضا، فإنها غير قابلة للعلامات فيقتضي أنه يقال لها حرف مع أنها ليست كذلك.

وقول الأزهري: (أي ما يعرف به اسم): حمل الأزهري كلام المصنف على ظاهره، والمراد بدليل الاسم ودليل الفعل خصوص العلامات المذكورة سابقا، ولكن يُردّ عليه؛ أن لنا² كلمات كثيرة لا تقبل شيئا مما ذكره المصنف، وليست بحرف كهو³ من الأسماء وأضرب من الأفعال، فإن الأول اسم ومع ذلك لا يقبل علامات الاسم التي ذكرها المصنف هنا، والثاني فعل ولا يقبل علامات الفعل التي ذكرها أيضا، فيقتضي كلامه أنهما حرفان، وأجيب بأن هذه⁴ المقدمة معقودة للمبتدأ، وهو لا يستقل بالإفادة، والمعلم له هو الذي يُبين ما لم يُذكر من العلامات، وأقول أن الكثير مما قاله لا يقبل هذه العلامات حروف، ولا يضرّ خطأ المبتدأ في بعض الأشياء.

¹ - الألفية باب الكلام وما يتألف منه، البيت 11. ص: 1.

² - في (م): (عندنا).

³ - وإن كان في بادئ الأمر ضعيفا إلا أنه أقوى لمن تأمل، لأنها لا تدل على حدث، بل دخلت لتفيد معنى المضي في خبر ما دخلت عليه، ينظر: همع الهوامع: 28/4.

⁴ - في الأصل (س): (هاذه) نطقا لا كتابة.

وقوله: (فعدم صلاحيته الخ): قال بعضهم إنما لم تجعل له علامة وجودية، لأنه في نفسه علامة، فلو جعل له علامة لزم الدور¹، أو التسلسل.

وقوله: (عدم النقط²): لأنه إذا نقط من أسفل التبس بالجيم، وإذا نقط من فوق التبس بالخاء، وفي المعنى قيل³ [20/م]:

الحرف ما ليست له علامة ترك العلامة له علامة [40]

ولذلك قالوا ينبغي للإنسان إذا سُئل عن كلمة ولم يدر أهي اسم أو فعل أو حرف؟ أن يقول حرف لأنه إن أجاب بغيره سُئل عن الدليل، فإن قيل له بل هي اسم أو فعل فيقال⁴ له⁵ ما الدليل فيرجع السائل مسؤولاً، وإلى الحرف أشار في الألفية بقوله:

سواهما الحرف⁶

والله أعلم

1- قوله: (الدور): قد يحدث عند الاستدلال للتوصل إلى النتيجة الوقوع في الدور، حيث تكون النتيجة متوقفة على الدليل فلو توقف الدليل على النتيجة لزم الدور. ينظر: كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين: الأمدي، تحقيق د: حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، ط2، 332.

إن الدور في اللغة من: دار الشيء يدور دوراً ودوراناً، إذا عاد إلى الموضع الذي ابتداء منه، وقد يطلق الدور بمعناه اللغوي وهو ما يعبر عنه أحياناً بـ (الكرّ إلى ما منه الفتر)، فقد عقد ابن جني باباً بعنوان باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة، ومثاله أنا لو نسبنا إلى (العصا) نقلب الألف واوا فنقول (عصوي) فتدخل الواو حينئذ في باب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها وهذا يقتضي قلبها ألفاً، ولكن تجنب هذا فراراً من الدور؛ لأنه لو قلبت الواو ألفاً نعود فنقلبها واوا لوقوعها قبل ياء النسب فترجع إلى الواو. ينظر: الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م-1956م، 1/ 205.

ومعناه الاصطلاحي عند الحكماء والمتكلمين: توقف كل من الشيئين على الآخر، واشترط وقوعه بين الطرفين؛ لأن التوقف يستدعي وجود متوقّفٍ وفوقٍ ومتوقّفٍ عليه. ينظر: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين: 332.

2- إشارة إلى حرف "الخاء" في قول الأزهري.

3- البيت ربما هو للحريري في منظومته: ملحّة الاعراب في النحو، وهو من شواهد التوضيحات الجليّة: 37.

4- في (م): فيقول، وهو الصواب؛ لأنه هو الذي يبادر بالكلام للسان.

5- في (م) ساقطة.

6- الألفية باب الكلام وما يتألف منه البيت رقم: 12، ص: 1. والبيت كاملاً:

سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ (هَـ) وَ (يَ) وَ (مَ) فَعَلَّ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَ (يَشْمُ).

للفائدة ينظر: همع الهوامع: 26/1، 27.

((باب الإعراب))

جرت عادة المصنفين أن يفصلوا كتبهم بالأبواب تسهيلاً على الطالب، بحيث إذا أراد مطالعة مسألة وجدها في بابها، وتنشيطاً له إن ختم باباً شرع في آخر، كالمسافر إذا قطع مسافة نشطت نفسه للأخرى¹ ولهذا -والله أعلم- جعل الله القرآن سورا وجزءه العلماء أحزاباً².
وباب خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب³، أو مبتدأ والخبر محذوف؛ أي باب الإعراب هذا [محله]⁴ أو مفعول بفعل محذوف، أي إفهم باب الإعراب، أو اقرأ والأولان أولى لأن فيهما بقاء أحد ركني الإسناد⁵

والباب لغة: فُرجة يتوصل بها من الداخل إلى خارج وعكسه، وهو حسي في المحسوسات كباب الدار وباب المسجد، ومعنوي في المعنويات كباب الإعراب، وأصله بوب بفتح الواو تحركت الواو وانفتح ما قبلها [فقلبت ألفاً بدليل جمعه على أبواب وتصغيره على بويب]⁶
والإعراب يطلق على معان جمعها من قال⁷ :

بَيَانٌ وَحُسْنٌ وَانْتِقَالٌ تَغْيِيرٌ وَعَرَفَانُ الْإِعْرَابِ فِي اللُّغَةِ أَعْقِلًا.

فمن الأول قوله -صلى الله عليه وسلم-: «الْبَكْرُ تَسْتَأْمِرُ وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا»⁸ ،

1- وهذا ما ذهب إليه الرمخسري في بيان الحكمة من تبويب الكتب، يقول: والحكمة من تبويب الكتاب إذا كان مبوباً كان أنشطاً للقارئ. حاشية العشماوي: 14.

2- في (م): (وجزأه العلماء أجزاء وأحزاباً).

3- في (م): (هذا باب الإعراب).

4- زيادة من (م)، أي بمعنى هذا موضعه.

5- وهناك من جوز فقال هو مجرور "الإعراب" ففي مقدرة والتقدير ينظر: في باب الإعراب وهذا الوجه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، لأن حذف الجر وإبقاء عمله شاذ ولا تصح قراءته بإسكان الباء. ينظر حاشية العشماوي ص: 15.

6- زيادة من (م).

7- هي من الشواهد التي لم نثر على قائلها.

8- من حديث ابن عباس " الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وإذنها صماتها " رواه أبو داود. حديث صحيح. أخرجه النسائي: 2 / 77 والترمذي: 1 / 206 ، وابن ماجه: 1870 وأحمد: 1/219 كلهم من طريق مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: فذكره. إلا أنهم جميعاً قالوا: " تستأذن " بدل " تستأمر. للاستزادة ينظر: إرواء الغليل: محمد ناصر الألباني: 231، 232 / 6.

«وَالْتَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا»¹، أي تبين بالكلام ، ومن الثاني قولهم: جارية عروب؛ أي حسنة ومن الثالث قولهم: أعربت الإبل عن مرعاها، إذا انتقلت، ومن الرابع قولهم: أعربت معيرة² الرجل إذا تغيرت، ومن الخامس قولهم: أعرب الرجل إذا كان عارفا بالخيال العتاق³.

وأما اصطلاحاً فالجمهور على أنه لفظي⁴ وعرفوه بقولهم: ما جاء به لبيان مقتضى العامل، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف بالحركة تشمل الضمة والفتحة والكسرة والحرف، والمراد به الواو والألف والياء والنون والسكون والحذف للنون لحر العلة، فجميع ذلك هو نفس الإعراب ، وقيل أنه معنوي⁵ وهو اختيار أبي حيان وتبعه تلميذه ابن آجروم إذ قال [هو] تغيير الخ⁶.

(فإن قلت): ما ينبنى على الخلاف المذكور في الإعراب هل هو لفظي أو معنوي⁷؟. قلت: لا ينبنى عليه شيء في المعنى بل في اللفظ فإذا قلت [41] جاء زيد مثلاً، فعلى أنه لفظي نقول زيد: مرفوع بنفس الضمة، فهي نفس الإعراب وعلى القول بأنه معنوي نقول [زيد]⁸ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخر، فتكون الضمة علامة على الإعراب وهكذا⁹.

قول الأزهري: (بكسر الهمزة): احترازاً من الأعراب بفتحها فهو اسم لمن يسكن البادية عربياً كان أو غيره.

1- الحديث : أخرجه أحمد (192/4) وابن ماجه (1872) والبيهقي (123/7) من طريق الليث بن سعد قال: حدثني عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي عن عدى بن عدى الكندى عن أبيه مرفوعاً به.

2- في (م): (معدة).

3- قوله : (الخيال العتاق): من عتق عتقا الفرس أو الخيل سبقاً فنجاً، وأعتق الفرس : أعجله فأنجاه. المنجد في الأعلام مادة: (عتق).

4- قوله : (لفظي)، وهو كل تغيير أحدثه عامل في آخر الكلمة حيث جعلها تتغير من حالة إلى حالة أخرى ، فهو تغير لفظي لأنه يظهر في النطق ولا يمنع منه مانع ، أما ما أتى به ابن الحاج من تعريف للفظي فهو خاص بالمعنوي ينظر: حاشية العشماوي ، ص: 15.

والجمهور للأول أي أنه لفظي ، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن ماك ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين. ينظر: همع الهوامع: 40/1. توضيح المقاصد: 296. التسهيل: 7.

5- للإفادة ينظر: حاشية العشماوي: 15. والهمع: 40/1. الأشباه والنظائر: السبوطي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، 1403هـ/1983م ج1، ص: 3.

6- وذهب الأعلام وجماعة من المغاربة إلى انه معنوي ، ونسب لظاهر قول سبويه ورجحه ابن حيان، وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية. الهمع: 14/1. الأشباه والنظائر: 3/1. توضيح المقاصد: 296.

7- الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي ؛ ان اللفظي هو نفس الحركات كالضمة والكسرة ، والعنوي هو الانتقال من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الجر فتكون الحركات لا نفس الإعراب ، ينظر: حاشية العشماوي: 17.

8- زيادة من (م).

9- للإفادة ينظر: مسائل خلافية للبكري 79، 80. وهمع الهوامع: 40، 41/1.

(الإعراب): أظهر في موضع الإضمار تقريباً على المبتدأ.

(تغيير): اعلم أن المصنف أطلق التغيير وأراد [به]¹ التغيير²؛ لأن الأول وصف للشخص والثاني وصف للفظ [وهو المقصود]³ وكثير ما يطلقون المصدر وهو فعل الفاعل ويريدون المعنى الحاصل به⁴.
(وقول الأزهري)⁵: (أحوال): جمع حال، قال بعض زيادة هذا المضاف مُضمرة⁶؛ لأنها تقتضي أن الإعراب هو الذي تتغير فيه الصفة فقط، وذلك بتغير الحركة كجاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد، وأما أن تغيرت الذات نحو: جاء أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك، فلا يُقال فيه إعراب وليس كذلك، فالأولى إبقاء عبارة المصنف على ظاهرها لتشمل القسمين معاً، هذا حاصل كلامهم، والحق إن تغيرت⁷ الذات يُخذ بالأخروية؛ لأنه إذا كان تغير الصفة فقط يُسمى إعراباً فأحرى تغير الذات والصفة معاً.

(أواخر الكلم): أي أو ما اتصل [به]⁸ وجمع المصنف أواخر باعتبار تغيير آخر هذه الكلمة في تركيب، وآخر أخرى في تركيب آخر وهكذا⁹ وإلا فتغيير آخر كلمة واحدة يُقال له إعراب.
قوله: (حقيقة الخ): أي بأن لم يحذف منه شيء أو حكماً بأن حذف منه لام الكلمة لكثرة الاستعمال كيد ودم، وأصلها يدي ودمي فحذفت الياء وصار الإعراب على الدال والميم، وإنما قلنا أو ما اتصل به؛ أي بالآخر ليدخل المثني والجمع على حدّه فأنهما مُعربان بالحروف وهي ليست بالآخر لكنها مُتصلة بالآخر فهي بمنزلة الحركة. (فإن قلت): آخر المثني والجمع نون، (قلت): النون فيهما

1- زيادة من (م).

2- قوله: (التغير): قال المؤلف التغير وهو متعلق ب"اللفظ" ويعني أن التغير يكون أحياناً ملفوضاً به وهو ما لا يمنع من التلفظ به مانع أي ما كان آخره صحيحاً وهو ما غري آخره عن أحد حروف العلة بالحركات الإعرابية فالإعراب هنا يكون ملفوظاً به نحو: جاء علي فعلي فاعل مرفوع بالضمّة لأن آخره صحيح، أو مقدراً؛ ويعني ما ليس آخره صحيحاً أي غير ظاهر في النطق بسبب مانع من الموانع وموانع ظهور الحركات في الإعراب ثلاثة: التعذر نحو الفتى والثقل نحو: القاضي والمناسبة نحو: كتابي. ينظر: أيسر الشروح: 12 و شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، الطبعة الثانية، مكتبة الوهيبة، القاهرة، 1993 م، ص: 35.

3- زيادة من (م).

4- ينظر: حاشية العشماوي: 16.

5- في (م): (وقوله).

6- قوله: (مُضمرة): وجه الإضمار أنها تخص الإعراب بالحركات ولا تخص الإعراب بالحروف.

7- في (م): (تغيير).

8- زيادة من (م).

9- في الأصل (هاكذا). نطقاً لا كتابة.

منزلة التنوين في المفرد، فكما أن تنوين المفرد لا يخرج ما هو عليه عن كونه آخر كذلك النون فيهما، **فإن قلت** : [21م] يرد على هذا الأفعال الخمسة؛ فإنها مرفوعة¹ بثبوت النون وهو ليس آخر ولا مُتصلا بالآخر²، بل الفاعل الذي يُوصف بالرفع أو غيره إنما هو الآخر لأن ضمير تصديره عائد عليه، وليس كذلك بل الذي يُوصف بذلك إنما هو الكلمة بتمامها وأُجيب: بأنه لما كان الآخر محلا لما ذكر صحّ ذلك [42]، أو يُقال الضمير عائد على الآخر باعتبار الكلمة ، فهو من إطلاق الجزء وإرادة الكل .

وقوله: (أو محفوظا): الأولى أن يزيد أو مجزوما ليشمل الفعل المضارع، لأنه داخل في الكلم كما سيذكره، والجواب بكونه خصّا ما يكون في الاسم لشرفه³ غير ظاهر .

وقوله: (بعد أن كان موقوفا)؛ أي بصورة ساكن لا يوصف بإعراب ولا بناء والأولى أن يقول: بعد أن لم يكن كذلك، لأن كلامه إنما يشمل الانتقال من حالة الوقف إلى حالة الإعراب، وأما النقل [من حالة الإعراب إلى حالة الإعراب فلا يشمل كلامه ، وهو تحكم نعم يقال: إن كان النقل]⁴ من الوقف إلى غيره يُسمى إعرابا ، فأحرى من النقل من حالة الإعراب إلى حالة الإعراب .

وقوله: (والمراد بالكلم هنا)؛ أي في تعريف الإعراب أراد أن يدفع بهذا اعتراضا واردا على المصنف بأن يُقال له: الكلم اسم جنس جمعي⁵ أقل ما يصدق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل حينئذ في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين بل لا بدّ من تغيير آخر ثلاث كلمات، وليس بصحيح . **فأجاب:** بأن الذي أقل مصدوقه ثلاثة⁶، والكلم لغة؛ والمراد به هنا الاسم الخ ، أو نقول أن "ال" الجنسية⁷ إذا دخلت على جمع أو ما في معناه كما هنا أبطلت جمعيتها.

1- في (م) : (مُعربة).

2- في (م) : (وهي ليست آخر ولا متصلة).

3- (لشرفه): ساقطة من (م).

4- زيادة من (م).

5- قوله: (جمعي): اسم الجنس على نوعين: أحدهما يقال له اسم جنس نوعي وهو ما يدل على أكثر من إثني عشر بينه وبين واحده بالتاء وهي غالبا ما تكون في المفرد نحو: بقرة بقر وشجرة شجر، وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء، كزنج وزنجي وروم ورومي والآخر اسم الجنس الإفرادي وهو ما يصدق على القليل والكثير واللفظ الواحد. ينظر: شرح ابن عقيل: 16/1.

6- للإفادة: ينظر: همع الهوامع: 37-36/1.

7- تعريفها: ينظر: معجم النحو: عبد الغني الدقر، اشرف أحمد عبيد (، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م. ص: 49

وقوله : (المتمكن)؛ أي المعرب سواء كان أمكن وهو الذي فيه تنوين الصرف كزيدٍ ورجلٍ، أو غير أمكن وهو الاسم الذي لا ينصرف كمساجد.

وقوله: (نون الإناث)؛ أي الموضوعة للإناث ولا عبرة بكونها قد تُستعار للمذكر، فإن اتصلت به نون الإناث¹ بُني على السكون نحو ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾² أو مباشره نونا التوكيد بُني على الفتح³، وإن لم تباشره في اللفظ نحو تقومان، أو في التقدير نحو: هل تقومين أعرب كما يأتي⁴، وقد قال ابن مالك : وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا خ⁵.

وقوله: (على أنه علّة له الخ)؛ أي لوجود التغيير، كأنه قال إن حصل التغيير لأجل اختلاف العوامل فهو إعراب وإلا فلا، ثم استشعر الأزهري سؤالاً يرد على المصنف بأن يُقال له تغييرك بالاختلاف يقتضي أنه لا يُقال له إعراب إلا إذا اختلف عليه عاملان فأكثر وأمّا إن كان التغيير بعامل واحد لا يُسمى إعراباً فأجاب، بقوله: (والمُرَاد باختلاف العوامل تعاقبها)؛ أي صحة تعاقبها، بأن يصح حذف هذا والإتيان بالآخر مكانه، قال الفيثي. لكن تفسير الاختلاف بهذا المعنى لغة، أما الاختلاف في الاصطلاح فهو الوجوب والجواب عن المصنف أنه أطلق الملزوم وأراد لازمه، لأنه يلزم من الاختلاف الوجود، فكأنه قال لوجود العوامل اختلفت [43] أم لا تعاقبت أم لا، كما أعترض أيضاً على المصنف تعبيره بالعوامل بصيغة الجمع، فيقتضي أن هذا الاختلاف لا بد

1- إشارة إلى الفعل المضارع والذي يكون مُعرباً إلا في الحاتين التي ذكرهما المؤلف أين يكون مبنيًا.

2- من الآية: "وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيْمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" البقرة، الآية: 234،

إعرابها: يتربصن: فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع ونون النسوة في محل رفع فاعل والجملة من فعل وفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره النسوة. وبني الفعل هنا على السكون، لأنه اتصل به ما لا يتصل هو، ولا نظيره بالاسماء، فضعف شبهه بالاسم، فرجع إلى أصله من البناء. وحمل على نظيره من الماضي المسند إلى النون فبني على السكون. ينظر: شرح ابن الناطم، ص: 15. والمسألة فيها خلاف ينظر: مسائل خلافية للعبكري 73-74.

3- فالفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة اتصالاً مباشراً فإنه يُبنى على الفتح نحو لا تفعلن، لأنه تركب مع النون تركيب خمسة عشر، فبني بناءه. ينظر: شرح ابن الناطم: 14، حاشية العشماوي: 17، ايسر الشروح: 13. والمسألة فيها خلاف ينظر: مسائل خلافية للعبكري 74-73.

4- فلو حال بين الفعل المضارع والنون ألف الإثنين أو واو اجماعة أو ياء المخاطبة نحو هل تقومان لم يحكم عليه البناء لتعذر الحكم عليه بالتركيب إذ لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها شيئاً واحداً والأصل في تقومان تقومون تقومانن فحذت نون الرفع تخفيفاً، وبقي الفعل مقدر الإعراب. ينظر: شرح ابن الناطم: 15.

5- الألفية باب المعرب والمبني البيت رقم 19. ص: 2. وتماه: وفعل أمر ومُضَيَّيْنَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنَّ عَرَبًا.

فيه من عوامل ثلاثة فأكثر ويُجاب عنه كما مرّ من أن "ال" الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت جمعيته وصار يُصدق بالواحد والمتعدد. ((الداخلة عليها))¹: فقول المصنف سابقا تغيير جنس² في الحد يصدق بكل تغيير.

وقوله: (أواخر الكلم): فصل أول أحترز به من التغيير الواقع في الأول أو الوسط كتغيير التصغير، وجمع التكسير نحو: زيد وزيود، وقيل إنه لبيان الواقع لا الاحتراز، لأن تغيير الإعراب لا يكون إلا آخر. **وقوله: (لاختلاف العوامل):** فصل ثانٍ أحترز به التغيير من التعبير لا لاختلاف العوامل، كتغيير آخر "لعل" و"حيث" وفي حيث ست لغات؛ حيث وحوثٌ ٍ بضم الثاء وفتحها وكسرهما فيهما، فلا يُسمى إعرابا وإنما سُمي لغات³.

وقوله: (الداخلة عليها): فصل ثالث أحترز به من الممكن كقولك: من زيد ؟ في حكاية من قال: جاء زيد، ومن زيدا؟ في حكاية من قال: رأيت زيدا، ومن زيدا؟ في حكاية من قال: مررت بزيد ؛ فزيد الواقع بعد من في الجميع تغير آخره لاختلاف العوامل، لكنها لم تدخل عليه، فلا يُقال في الحركات أنها إعراب وكيفية إعرابها أن تقول في الجميع "من" إسم استفهام مبتدأ مبني ، وزيد في الأحوال الثلاثة هو الخبر المرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

وقوله: (واحدا بعد واحد): منصوب على الحال ؛ أي حال كون العوامل مرتبة فلا يُمكن جمع [22/م] اثنين في تركيب واحد من جهة واحدة، أو مفعول مطلق على حذف مضاف عامله (الداخلة) تقديره دخول واحد بعد واحد .

وقوله: (والمُرَاد بالعامل الخ): القياس به⁴ فأظهر في موضع الإضمار تقريبا على المبتدأ، وأشار بهذا إلى أن المراد به العامل الاصطلاحي لا اللغوي وهو المؤثر في الشيء .

¹ - قول المصنف : (الداخلة) ؛صفة للعوامل وفيه أن العوامل جمع و"الداخلة" مفرد فكيف صح وصف الجمع بالمفرد ،فُيُجاب أن العوامل جمع كثرة لما يعقل وإلا فصح وصفه بالمفرد كما قال العلامة الأجهوري. ينظر: حاشية العشماوي: 17.

² - قول المصنف : (تغيير جنس): و"عليها" تخص الكلم ويجوز في ضميره التذكير والتأنيث لأنه "الكلم" إسم جنس جمعي وإسم الجنس الجمعي يجوز في ضميره التأنيث والتذكير . ينظر: حاشية العشماوي: 17.

³ - حيث إسم لدخول "من" عليه وبُني عند غير فقعس(قبيلة من فُصحاء قبيلة بني أسد)لافتقاره إلى جملة إفتقارا لازما وضم على أشهر اللغات، لشبهه بالغايات ، وذهب الزجاجي إلى أن "حيث" موصولة وليست مُضافة فهي بمنزلة "الذي". ينظر: توضيح المقاصد: 310-311.

⁴ - في (م): (مقتضى الظاهر به).

وقوله: (ما به)؛ أي شيء لفظي، ويشمل المقدّر أو المعنوي كما ذكر بعد وباء به سببية.
 وقوله (يَتَقَوَّمُ لُحْ): بفتح الياء والتاء وتشديد الواو؛ أي يحصل ويوجد المعنى المقصود من التركيب
 وقوله: (المقتضي)؛ أي الطالب صفة للمعنى، فيصير التقدير العامل هو الشيء الذي بسببه يحصل
 ويوجد المعنى الذي يطلب الإعراب والمراد بالمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة .

وقوله: (للإعراب لُحْ): [و] ¹ يُؤخذ من هذا أن فهم المعنى سابق على الإعراب، ولهذا إن
 سُئلت عن [44] تركيب ولم تدر إعرابه، فتقول لمن سألك بين لي المعنى أبين لك الإعراب وهذا هو
 الحق وَعَلِطَ من قال أن الإعراب سابق على المعنى ².

وقوله: (نحو جاء): [أي] فإن به تقوم المعنى وهو الفاعلية وقوله: (المقتضي للرفع): أشار به
 إلى أن العامل لا يقتضي رفعا لذاته وإنما يطلب فاعلا ، ومن شأن الفاعل أن يكون مرفوعا. وقوله:
 (المقتضي للنصب): من حيث كون الاسم مفعولا ، لا من حيث ذات العامل وإلا فالعامل إنما
 يطلب ³ باعتبار ذاته المفعول ، لكن من شأن المفعول أن يكون منصوبا .

وقوله: (المضاف إليه): أي المنسوب إليه المعنى الذي قبل الباء ، فإنَّ حروف الحذف تُسمى
 حروف الإضافة لأنها تُضيف معنى ما قبلها وتوصله لما بعدها.

وقوله: (المقتضي هو): أي المضاف إليه أشار بهذا ⁴ إلى أن حرف الجر لا يقتضي جرّاً لذاته،
 وإنما يطلب فاعلا أو مفعولا أو منسوبا إليه، والفاعل يقتضي الرفع والمفعول من شأنه النصب،
 والمنسوب إليه من شأنه الجر .

وقوله: (والمُرَاد بدخول العوامل مجيئها لُحْ): أي حصولها وتحقيقها مع الكلم فيدخل فيه
 العوامل المقدرة والمعنوية، وأشار إلى أنه يشترط الدخول بالفعل كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف.

¹ - زيادة من (م).

² - ذهب ابن الحاج أن من قدم الإعراب على المعنى مخطئ، وهناك من رأى بأن لا قانون كلي يحكم بتقديم أحدهما على الآخر وهي علاقة
 تلازمية ، أما ما ذهب إليه ابن الحاج فكثير من علمائنا القدامى من النحويين المفسرين قد تكلموا عن إعراب الصناعة وإعراب المعنى وقالوا إن
 المَعْمُول عليه هو تفسير المعنى وهو الذي يجب التمسك به ينظر: الخصائص لابن جني 384/1.

مسألة سابقة الإعراب على المعنى أو العكس وعلاقة كل واحد منهما بالآخر فيها خلاف وآراء ولإفادة يُنظر في أصول اللغة العربية والنحو
 فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب بيروت ، ص: 184- 185- 186.

³ - في (م): (إنما تُلب).

⁴ - في (م): (به).

وقوله: (استمرت): أي بقيت ولم تُحذف. وقوله: (أو حُذفت): أُطلق في الحذف، فيتناول الحذف جوازا كقولك: زيد في جواب قول القائل من قرأ؟ وقد قال ابن مالك:

وَيُرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا¹.

ويتناول الحذف وجوبا كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ²﴾، فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبا لأن المفسر كأنه عَوَّض عنه ، ولا يجمع بينهما. وقوله: (أو تأخرت): وفي الألفية:

وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ بَعْدَ الْفِعْلِ³.

وقوله: (وقول المكودي⁴ إلخ): مبتدأ و(جری إلخ): بعده خبره، وهو جوابا عن سؤال مُقدّر تقديره ما ذكرت من ان العوامل قد تتأخر ، يُنافيه قول المكودي⁵ في شرح هذه المقدمة أن العوامل إلخ ، فأجاب بأن ما قاله المكودي محمول على الأصل الغالب، ففهم أن مُراد المكودي أن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات في اللفظ، وفيما فهمه الأزهري من كلامه نضر، بل مُرادَه (بقوله)⁶: أن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات رتبة⁷ لأن رتبة العوامل التقديم على المعمولات، فهي وإن تأخرت في اللفظ فرتبتها التقديم ولم يرد ما قاله الأزهري.

وقوله: (وقول المصنف إلخ): مبتدأ بمعنى المقول، و((لفظا او تقديرا)) أبدلَ منه مرفوعان بضمّة مُقدرة في آخره منع منها [45] اشتغال المحل بحركة الحكاية⁸، وحالان خبر، فإن قلت: المبتدأ

1- الألفية باب الفاعل البيت رقم: 229، ص: 15. وقامه: كَمِثْل " زَيْدٍ " فِي جَوَابِ " مَنْ قَرَأَ ؟ "

2- النوبة، الآية: 6.

3- الألفية، باب الفاعل، البير رقم: 238، ص: 15. وصدّره: وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ...

4- هو عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، أبو زيد: عالم بالعربية. نسبته إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس) ، مولده ووفاته بفاس: ينظر: ترجمته في حاشية المكودي على الأجرومية ص: (10-11). سلوة الأنفاس: 187/1. الضوء اللامع: 97/4.

5- إشارة إلى قول المكودي: "أن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات".

6- (بقوله) ساقطة من (م).

7- [رتبة] زيادة من (م).

8- في (م): ولفظا أو تقديرا بدل من قول .

مفرد والخبر مثنى مع أنَّ المطابقة بينهما واجب. قُلْتُ: المبتدأ وإن كان مفردا لفظا فهو مثنى معنى بدليل البدل¹ هذا أعراب الجملة الواقعة في كلام الأزهري.

وإما إعراب كلام المصنف على حدته فقال الأزهري: (حالان)² من تغيير، والأولى أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة على حذف مضاف، والتقدير تغيير لفظ، أو تغيير تقدير، ثم حذف المضاف الذي هو تغيير وأقيم المضاف إليه وهو لفظا أو تقديرا مقامه فانتصب انتصابه، وناصبهما تغيير المصدر المذكور في قول المصنف ((الإعراب تغيير إلخ))، على حد قوله تعالى: ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾³، وإنما كان أولى؛ لأن لفظا أو تقديرا مصدران ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع وفي الألفية:

وَمَصْدَرٍ مُنْكَرٍ يَقَعُ حَالًا⁴

قال المكودي: ومع كثرته فلا يُقاس عليه⁵، فلا بد من تأويلهما باسم المفعول أي الملفوظ به

¹ يجوز إذا كان المبتدأ مصدرا أن يُخبر عنه بالمفرد وهو الأصل ويجوز بالمتنى والجمع إذا كان بدلا أو وصفا يعني أن الوصف متى كان لمتنى أو لجمع ولم يطابقه وجب كونه مبتدأ ومتى كان لمفرد جاز أن يكون مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر وجاز أن يكون خبرا مقدما.

و"حالان" خبر مرفوع بالألف لأنه مُلحق بالمتنى، فيعرب إعراب المتنى. ينظر: الناظم ص: 76. توضيح المقاصد ص: 343. و مصباح الساري ص: 78. كما يجوز تعدد المبتدأ والخبر واحد، ينظر: همع الهوامع: 54/2-55.

² في (م): (فقال الأزهري لفظا أو تقديرا حالان).

³ - الإسراء، الآية 63.

⁴ - الألفية، باب الحال البيت، 337. ص: 22. وقامه: بِكَثْرَةِ كَ "بَعْتَهُ زَيْدٌ طَلَعَ".

⁵ - ومقتضى هذا ألا يكون المصدر حالا، لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن عين، فإن ورد شيء من ذلك حفظ ولم يقس عليه وهذا مذهب سبويه وجمهرة النحاة. ينظر: شرح ابن الناظم: 231. وشرح ابن عقيل: 253/2.

والمقدر ليصح¹، وما لا تأويل فيه أولى وظاهر حلّ الأزهري أنهما منصوبان على إسقاط الخافض²، وهو أضعفها³ لأنه موقوف على السماع كالحال، ويزيد عليه [23/م] بكون الألفاظ المنصوبة على إسقاط الخافض تكون معرفة كقولك: تمرّون الديار، وهذان اللفظان منكران، والحاصل أن النصب على المفعولية المطلقة أولى ثم الحال ثم النصب على إسقاط الخافض. وإلى الإعراب اللفظي والتقديري أشار في الألفية بقوله:

وَمُعَرَّبِ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شِبْهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا⁴

بناه على أن ضم السّين من سُمّا أحد لغات اسم⁵، ولا يتعين رجوع لفظاً أو تقديراً للتغيير فقط، بل كما يرجع له يرجع لقوله الداخلة عليها، فيكون المعنى حال كون العوامل الداخلة عليها ملفوظاً بها أو مقدرة، فيكون هو معنى قوله سابقاً سواء استمرت أو حُذفت فالملفوظ بها كجاء زيد ورأيت زيدا ومرري بزيد، والمقدرة كما مرّ.

وقوله: (فتلفظ بالرفع الخ)؛ أي بعلامته أو بأثره؛ لأن المصنف ذهب على أن الإعراب معنوي. وقوله: (في يضرب)؛ أي في هذا اللفظ الذي هو يضرب وفي زيد، أو تقول: إنّ المجرور محذوف تقديره "فتلفظ" بالرفع في قولك: يضرب، وإنما احتجنا بهذا⁶؛ لأن يضرب: فعل مضارع لا يدخل عليه حرف الجر، وهكذا يُقال فيما بعده.

1- وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر الواقعة موقع الأحوال مفعولات مطلقة، العامل في كل منهما فعل محذوف هو الحال. ينظر: شرح ابن الناظم ص: 231. و شرح ابن عقيل 253/2. وهناك آراء أخرى. المرجع نفسه: 253/2.

وهناك آراء أخرى. ينظر: شرح ابن عقيل 253/2.

2- قوله: (إسقاط الخافض): أي التغيير في اللفظ أو في التقدير. وقال العشماوي: "ويصح أن يكونا خبرين لكان المحذوفة؛ أي سواء كان التغيير لفظاً أو تقديراً، ولكن حذف كان يدون أن الشرطية قليل. ينظر: حاشية العشماوي ص: 19.

3- في (م): (وهو أضعف الأوجه فيه).

8- الألفية، باب المعرب والمبني، البيت 18. ص: 2.

1- (سُمّا لغة في الاسم، وفتح ست لغات: اسم؛ بضم الهزّة وكسرهما وسُم؛ بضم السين وكسرهما، وسُمّا بضم السين وكسرهما أيضاً). ينظر: شرح ابن عقيل 35/1، وذكر الأشموني أن للإسم (عشر لغة منقولة عن العرب اسم وسم وسما، مثلثة والعاشره سماء) (61/1). وذكر الصبان أنها ثمانية عشر جُمعت في هذا البيت: سَمَّ سَمَةً اسْمٌ كَذَا سَمًا سَمَاءُ بِتَثْنِيٍّ لِأَوَّلِ كَلِمَتِهَا. ينظر: حاشية الصبان على الأشموني: 57/1.

ويرى الأنباري في أنها خمس لغات. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: إبي البركات بن الأنباري، تح. جودت مبروك محمد مبروك و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 2002، ج1، ص: 16. شرح ابن الناظم: 14.

6- في (م): (لهذا).

وقوله: (وبالجزم الخ): المراد به علامته وهو السكون لأنها من اللفظية بمعنى أنها متعلقة باللفظ [45] ، وإلا فالجزم عَدَمِي لأنه حذف الحركة.

وقوله: (يكون التغيير)؛ أي علامته الداخلة عليه لأن الإعراب معنوي. وقوله (والتقدير): عطف تفسير على الفرض، والأولى أن يقول على سبيل التقدير والفرض، لأنه يشترط في عطف التفسير أن يكون الثاني أظهر من الأول كقولك : عَسَجَدَ وذهب وبرَّ وقَمَحَ.

وقوله: وهو المنواء¹: أي علامته وأثره لما مرَّ بدليل كم تُنَوَّى الضمة فإن الضمة علامة. وقوله: (وهذا هو المراد الخ): الأولى أن يقول: وهذا بعض ما أراد المصنف بقوله أو تقديرا، لأن الإعراب التقديري ليس مُنَحَصَرًا في الاسم المقصور والفعل المضارع الذي آخره ألف بل كذلك يكون في الاسم المنقوص كما يأتي له آخره واو أو ياء ، وبقي عليه.

وقوله: (وأو هنا للتقسيم): أشار بهذا إلى الجواب عما يُقال أنه أدخل "أو" في التعريف، وهو ممتنع فأجاب بأن التي يمتنع دخولها فيه هي [أو]² التي لا شك ، وأما التي للتقسيم كما هنا فلا يمتنع دخولها فيه ، ولو عبر بالتردد بدل التردد لكان أولى .

وقوله: (وكيفية الإعراب اللفظي الخ): مُرادُه باللفظي الذي تكون علامته لفظية ، فلا يُنَافِي في ما مرَّ مِنْ أَنَّ الإعراب معنوي ولا يُنَافِي في ذكره لبعض الحروف "كأن" فإنه لتمام التركيب. وقوله: (ظاهرة في آخره): اعلم أن النَّاسَ اختلفوا في الحركة؛ هل تحدث³ بعد الحرف ؟ أو معه؟ أو قبله؟ وكلام الأزهري مُحْتَمِلٌ للمذاهب الثلاثة، بأن نقول "في" الظرفية بمعنى بعد أو قبل أو للمصاحبة بمعنى "مع".

وقوله: (التقديري)؛ أي الذي علامته مقدرة. وقوله: (لالتقاء الساكنين الخ)؛ أي لدفعهما وذلك لأن أصله فتِيٌّ بالياء مُحَرَّكة مع التنوين لا بالواو ، ولقوله في [24/م] الألفية: كَذَا الَّذِي الْيَاءُ أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى⁴

¹ - في (م) المنوى، وهو الصواب.

² - زيادة من (م).

³ - في (م) : (هل هي).

⁴ - الألفية ، باب الممدود والمقصور البيت: 779.ص: 51. وقامه: وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَ "مَتَى".

ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف والتنوين، فحذفنا الألف لالتقاء الساكنين، ولم يحذف التنوين لأنه كلمة والألف جزء من الكلمة وحذف الجزء أخف من حذف الكلمة أما قولهم الفتوة فالياء قلبت واوا.

وقوله: (المحذوفة لالتقاء [الساكنين]¹ الخ)؛ أي لدفعهما كما مرّ، واصله قاضي² بياء مشددة مُنونة تنوين الصرف أَسْتَقْلَتِهَا الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، حُذفت الياء لدفعهما وإذا دخلت عليه "أل" أو أُضيف رجعت الياء لزوال مُوجب حذفها وهو التنوين؛ لأنه لا يُجامع "أل" والإضافة.

وقوله: (فحيث [كان]³ الخ)؛ لما ذكر الأمثلة وهي لا تنحصر، أراد أن يذكر ضابطا لما يكون فيه الإعراب لفظيا ولما⁴ يكون فيه الإعراب تقديريا، وحيث في كلامه بمعنى [46] إذا وكان تامة.

وقوله: (يشبه الصحيح)؛ [أي]⁵ في كونه تظهر فيه الضمة والفتحة والكسرة .

وقوله: (كالواو والياء)؛ الكاف هنا استقصائية لا تدخل شيئا، لأن الحرف الذي يشبه الصحيح مخصوص بالواو والياء الساكن ما قبلها. **وقوله (فالإعراب ظاهرا)؛** أي إذا لم يعرض عارض، وإلا فيصير مُقدرا كالمُضاف إلى ياء المتكلم نحو: جاء صاحبي فصاحبي؛ مرفوع بضمة منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة على ما هو الحق.

وقوله: (تُقدر فيه الحركة تعذرا الخ)؛ إلى كون الحركة تقدر في الألف تعذرا وفي الواو والياء استثقالا أشار بعضهم بقوله:

تَعَذَّرًا فِي الْأَلْفِ اسْتِثْقَالًا وَفِي الْوَاوِ فَحَذُّ مَثَلًا
كَقَالَ مُوسَى مَعْشَرَ الْيَهُودِ قَدْ يَأْتِي مُحَمَّدٌ وَيَغْزُو مَنْ جَحَدَ⁶

فموسى فاعل مرفوع بضمة على الألف منع منها التعذر، ويأتي ويغزو: فعلان مضارعان مرفوعان بضمة على الياء في يأتي والواو في يغزو منع منها الاستثقال وفي الألفية:

¹ - زيادة من (م).

² - من قول الأزهري : (جاء القاضي).

³ - زيادة من (م).

⁴ - في (م): (ولا).

⁵ - زيادة من (م).

⁶ - من الأبيات التي لم نعثر على قائلها.

وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مِمَّا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا¹

إلى آخر الأبيات الستة.

وقوله: (ثلاثة أحوال): بالنصب إسم إنَّ قال الشنواني، ومُرادُه بالأحوال الثلاثة في الاسم الرفع والنصب والخفض وفي الفعل الرفع والنصب والجزم، قال الفيثي وغيره حملة على هذا يكون تكرارا مع قول المصنف ((فلأسماء الخ)): والأولى أن مُراد الأزهري بالأحوال الثلاثة ، الإعراب اللفظي والتقدير تعذرا واستقلا وجميعها يكون في الاسم والفعل، غايته أنه لم يذكر مثالا لتعذر² الإعراب في الفعل استقلا نحو يرمي³ ويغزو، ولا يضر لأنه علم بالمقايضة على الاسم بالأحرى؛ لأنه إذا كانت الياء ثقيلة في الاسم مع خفته، فأحرى مع الفعل لثقله، والواو أثقل من الياء انتهى. قُلْتُ: ما قاله الفيثي وغيره ظاهر، وهو الذي يناسب المقام لأن كلامنا في الإعراب اللفظي والتقدير ، والذي يظهر من كلام الأزهري بعد ، وصرح به في قوله: (وقد بينها)؛ أي الأحوال هو ما قاله الشنواني.

وقوله: (وإن الانتقال الخ): معطوف على ما سبق مدخول لظهر، فيصير المعنى وظهر أن الانتقال. فإن قُلْتُ: من أين ظهر ما قال؟ قُلْتُ : من قوله سابقا ، والمراد بتغيير الآخر تصديره مرفوعا الخ .

وقوله: (إلى غيره): عبّر به ليشمل الجرّ والجزم .

وقوله: (تسمى أنواع الإعراب مجازا): هذا لا يتماشى إلا على القول بأن الإعراب لفظي⁴، فبتسميتها علامة يكون مجازا وأما عليه المصنف من أن الإعراب معنوي⁵ [47] فهي علامات وأنواع حقيقية. وقوله (وقد بينها): أي تلك الأحوال.

¹ - الألفية، باب المعرب والمبني، البيت 46. ص:3.

² - في (م): لتقدير.

³ - قوله: (استقلال): العربية مبنية على السهولة واليسر، والذوق السليم لا يميل إلى الثقل، ولا يألف الثقل نحو: يرمي يمكن النطق بالياء مضمومة ولكنه ثقل.

⁴ - تعريف (الإعراب اللفظي)، ينظر: الصفحة 36 من الكتاب المحقق.

⁵ - تعريف (الإعراب المعنوي)، المرجع نفسه:36.

[أقسام الإعراب]

((و أقسامه¹)): جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله: (الإعراب تغيير... الخ)؛ كأنه قيل له: قد علمنا حقيقة الإعراب على القول بأنه معنوي وفما عدد أقسامه؟ وما أسماؤها؟ فأجاب عنه بقوله وأقسامه، والمراد بالأقسام هنا حقيقتها وهي الأنواع والجزئيات لا الأجزاء؛ فإن قُلْتُ: لم جعلت الأقسام عنا بمعنى الأنواع وفي قوله سابقا وأقسامه ثلاثة بمعنى الأجزاء فما الفرق؟ قُلْتُ: علامة القسمة النوعية صحة إطلاق اسم المقسوم على كل نوع منها، واسم المقسوم هنا هو الإعراب فيُطلق على كل واحد منها، فيقال في الرَّفع إعراب وهكذا وكانقسام الحيوان إلى فرس وإنسان ، فيُطلق على الإنسان أنه حيوان، وعلى الفرس أنه حيوان وعلامة [كون]² الأقسام بمعنى الأجزاء عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل قسم وجزء منها ، واسم المقسوم هناك هو الكلام ، ولا يصح إطلاقه على كل جزء منها [25/م]، فلا يُقال الفعل وحده كلام والحرف وحده كلام، ولو عبرنا بأنواعه وفيما مرَّ بأجزائه³ لكان أولى، ثم إن المقسم الإعراب من حيث هو لا بخصوص كونه ضمة أو فتحة وإلا لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره.

قول الأزهري: (بالنسبة إلى الاسم الخ): جواب عن إشكال وارد على المصنف وهو؛ أنه لا يصحُّ أن تكون أربعة بالنسبة إلى الاسم فقط، لأنها بالنسبة إليه ثلاثة⁴، الرَّفع والنصب والجر، ولا بالنسبة إلى الفعل؛ لأنها بالنسبة إليه ثلاثة أيضا: الرَّفع والنَّصب والجرم ، فأجاب بقوله : بالنسبة للاسم والفعل، لكن إنما تكون أربعة بالنسبة لهما⁵ إذا جعلت الرَّفع والنَّصب قسمين فقط ولم تنظر

1- أي: أقسام الإعراب.

2- زيادة من (م).

3- في الأصل: (بأجزائه): وهو تحريف.

4- قوله: (ثلاثة): لارابع لها؛ لأن المعاني التي جئ بها في الاسم لبيانها بالاعراب ثلاثة أجناس : معنى هو عمدة في الكلام ، لا يُستغنى عنه كالفاعلية وله الرفع، ومعنى وهو فضلة يتم الكلام بدونه كالمفعولية، وله النصب ومعنى؛ هو بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه وله الجر. ينظر: شرح ابن الناظم، ص: 17.

5- أقسام الإعراب أربعة ودليل ذلك التتبع والاستقراء ؛ يعني أن علماء اللغة العربية - رحمهم الله- تتبعوا واستقروا كلام العرب ووجدوا أن الإعراب لا يخرج عن هذه الأقسام الأربعة وعُلم التقسيم بذلك والعلماء تبعوا في تدوين اللغة العربية وهو ليس بامر سهل. ينظر: شرح الأجرومية لابن عثيمين، ص: 45.

لكونهما تارة يوجدان في الاسم وتارة في الفعل ، وأما إذا نظرت إلى ذلك فتكون [الأقسام]¹ ستة: الرفع والنصب في الاسم وقسمان في الفعل ، وذلك أربعة أقسام والجزم فهى ستة. ((أربعة)): دليل انحصار القسمة في هذه الأربعة² أنه ليس في الإمكان إلا حركة أو سكون ، الحركة لها ثلاثة مخارج؛ الشفة وهي مخرج الضمة ووسط اللسان وهو مخرج الكسرة والحلق وهو مخرج الفتحة، والسكون هو سلب الحركة قسم مستقل³.

((رفع ونصب)): بدل مُفصل من مُجمل، ثم لكل واحد من هذه الأربعة معنى واصطلاحاً، فالرفع لغة: العلو والارتفاع* واصطلاحاً على أنه⁴ معنوي تغيير مخصوص علامته ضمة أو⁵ ما ناب منابها وعلى أنه لفظي هو [48] نفس الضمة ونفس ما ناب منابها [والنصب لغة: الاستقامة والاستواء⁶ ، واصطلاحاً على أنه⁷ معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة أو ما ناب منابها، وعلى أنه لفظي هو نفس الفتحة ونفس ما ناب منابها]⁸، والخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحاً على أنه معنوي: تغيير مخصوص علامته كسرة أو ما ناب منابها، وعلى أنه لفظي هو نفس الكسرة ونفس ما ناب منابها، والجزم لغة: القطع⁹ واصطلاحاً على أنه معنوي: تغيير مخصوص علامته السكون أو ما ناب منابها، وعلى أنه لفظي هو نفس السكون ونفس ما ناب منابه**.

1- استدراك في (س) على الهامش.

2- الاعراب رفع للعمد ونصب للفضلات وجر لما بينهما، وكذا جزماً ، خلافاً للمازني الذي ذهب إلى أن الجزم ليس إعراباً وكذلك والكوفية إنما هو يشبهه . ينظر: همع الهوامع: 64/1، وتوضيح المقاصد: 311.

3- أقسام الإعراب منها ما يشترك في الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ومنها ما يختص بالاسماء وهو الجر ومنها ما يختص بالفعل وهو الجزم . ينظر همع الهوامع 64/1. شرح الأجرومية، ص: 34.

(*) يُقال هذا امرؤ يرفع الرأس أي يعطي مجداً وكرامة وكذلك معناه. المنجد مادة "رفع".

4- في (م): (على أن الإعراب..).

5- في (م): (وما ناب)

6- تقول فلان مستوي أي منصوب مستقيم ، وفي المنجد؛ نصب الشيء نصبا رفعه وأقامه ووضعه وضعا ثابتاً ونصب تعب ، ينظر: المنجد مادة "نصب" .

7- في (م): (على أن الإعراب) .

8- (والنصب لغة: ناب منابها) استدراك على الهامش في الأصل(س).

9- قوله: (القطع): يقال جزم فلان الأمر إذا قطع فيه قطعاً لا عودة فيه ، وأمرته أمراً جزماً أي ماضٍ لا عودة فيه. المنجد ، مادة " قَطَعَ " ، ص: 640.

** ذهب بعضهم إلى أن بعض الشراح دأبوا على العناية بالتعريفات الاصطلاحية لكل مصطلح بما لا يسمن ولا يغني من جوع فعرفوا في هذا الباب الرفع والنصب والجر والجزم تعريفات لا طائل منها . ينظر: أيسر الشروح: 15.

وقدم الرفع لأنه عمدة¹ ولا يخلو من كلام ثم أتى بالنصب لأنه قد يقع موقع العمدة² ثم بالجر لأنه خاص بالأشرف وهو الاسم ولم يبق للجزم مرتبة إلا التأخير.

قول الأزهري: (على سبيل الإجمال)؛ أي طريق من الإجمال، وعنى إجمالا عدم تعيين ما تكون فيه. وقوله (وأما على سبيل الخ): أشار بهذا إلى أن الفاء في قول المصنف "فللأسماء"³ في جواب شرط مقدر.

وقوله: (المعربة): قيّد الأفعال بالمعربة وأطلق في الأسماء مع أن المراد بها أيضا المعربة ؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب⁴.

ولذلك أطلق فيها والأصل في الأفعال البناء⁵ فلذلك قيدها، وإلا فالكلام في المعربات، وجمع المصنف الأفعال مع أن الذي يُعرب منها هو نوع واحد وهو الفعل المضارع باعتبار إفراده أو مُشاكلة الأسماء . فإن قلت: ما وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل⁶

¹ - ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمدة؛ لأنها أقل إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدا والخبر. ينظر: همع الهوامع 64/1.

² - قوله: (قد يقع): أما الثُّفُلَات فكثيرة، إذ هي: المفاعيل الخمسة ، والمستثنى، والحال ، التمييز، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين أو ثلاثة ، وكذلك المستثنى والحال إلى مالا نهاية له ، وما كثر تداوله ، فالأخف أولى به. ينظر: همع الهوامع 64/1.

³ - قول المصنف: (فللأسماء): هذا تفضيل لما أجمله المصنف في قوله وأقسامه أربعة فالفاء هنا تسمى فاء الفصيحة لأنها أفصح عن جواب شرط مقدر. ينظر: حاشية العشماوي: 21.

⁴ - أما قوله: (فالأصل في الأسماء الإعراب): فهو مذهب البصريين؛ لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معان مختلفة وهي الفعلية والمفعولية والإضافة فلولا الإعراب ما عملت هذه المعاني في الصيغة لولاه لوقع اللبس بخلاف الأفعال، وما كان مُعربا لا يُسأل عن علة إعرابه لأن ما جاء على أصله لا يُسأل عن علة ما جاء منها يُسأل عن علة بنائه. أما الكوفيون فقالوا أن الإعراب أصل فيهما. ينظر: همع الهوامع: 44/1.

⁵ - وقوله: (الأصل في الأفعال البناء): مذهب البصريين ولما كان الأصل في الأفعال البناء فإن ما جاء مبنيا لا يُسأل عن علة بنائه ، وإنما يُسأل عن علة إعراب ما أعرب وهو الفعل المضارع. ينظر: همع الهوامع 44/1.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، واستدلوا على ذلك بأن اللبس الذي أوجد الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: لاتأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب، نهي عن الجمع بينهما وبالجزم نهي عنهما مطلقا وبالرفع نهي عن الأول وإباحة الثاني. ينظر: توضيح المقاصد ص: 303. وهمع الهوامع 44/1.

وللفائدة أكثر يُنظر: مسائل الخلاف النحوية للعسكري ص: 69-70.

⁶ - قوله: (الجزم بالفعل): لم يُعرب الفعل المضارع بالجر، لأنه لا يكون إضافة إلا للإضافة، والأفعال لا تقبلها، لأن الإضافة إخبار في المعنى ، والفعل لا يصح أن يُخبر عنه أصلا، فلما يُعرب بالجر عوض عنه بالجزم. قال ابن مالك: والاسم قد حُصَّ بالجر كما قد حُصَّ الفعل أن يُجزمًا. ينظر: شرح ابن الناطم ص: 17.

قُلْتُ: الاسم خفيف¹ والفعل ثقيل² ، والجر ثقيل والجزم خفيف، فأعطينا الخفيف للثقيل ، لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وثقل الفعل خفة السكون.

وقوله: (والحاصل الخ): أراد بهذا تأكيد دفع ما يُقال أنك قلت أنواع الإعراب أربعة ثم جعلها ستة، وكيفية الجواب أن يُقال لما كان الرفع والنصب مشتركين بين الاسم والفعل جعلهما قسمين فقط، ولذلك قال: (والمُشترك شيئان): وصح الإخبار في كلامه بالمشي الذي هو شيئان عن المفرد الذي هو المشترك لأن المبتدأ هنا مقرون ب"أل" الجنسية فيصدق بالواحد والمتعدد وكذا يُقال في قوله بعد والمختص شيئان.

وقوله: (علامات): المراد بالجمع ما زاد على الواحد ليصدق بالجزم لأنه ليس إلا علامتان.

والله أعلم³.

¹ - قوله: (الاسم خفيف): حكمة خفة الاسم أن الاسم بسيط، وعنى بساطته أنه دال على شيء واحد وهو الذات. ينظر: العشماوي ص: 31 و الكواكب الدرية ص: 45. أي خُص الفعل بالجزم ليكون فيه كالعوض عما فاتته من المشاركة في الجزم ليكون لكل واحد من صنفين المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب ينظر: همع الهوامع 65/1.

² - قوله : (والفعل ثقيل)؛ لأن لفظه مفرد ودلالته مُركبة أي مدلوله مُركب من شيئين وهو الحدث والزمن فصار ثقيلا . ينظر: حاشية العشماوي: 31 ، حاشية الأبرومية: 25

³ - في (م) : (والله سبحانه وتعالى أعلم).

[باب معرفة علامات الإعراب]

اعلم أن المعرفة تتعلق بالبسيط كزيد وعمرو، والعلم يتعلق بالمركب كزيد قائم ولذا يُقال: عرفتُ الله ولا يُقال عِلْمُهُ، والعلامات من قبيل المركب، المناسب حينئذ التعبير بالعلم [49] لا بالمعرفة، وأُجيبُ عنه؛ بأنه مشى على أنهما بمعنى واحد، وهو قول الأكثر¹، أو يُقال أنه نزل العلامات منزلة الجزئي تسهيلا على الطالب، فإن إدراكها سهل كإدراك الجزئي .

قول الأزهري: (أقسام الخ): قدره لأن هذه² علامات لأقسام الإعراب لا الإعراب نفسه؛ لأن الإعراب ليس مشتركا مع غيره حتى يحتاج إلى علامة تميزه، والعلامة إنما يؤتى بها [26/م] لتمييز الأشياء المشتركة بعضها من بعض ويدل ذلك³ لهذا المضاف الذي قدره.

[علامات الرفع]

قول المصنف: (فأما الضمة فتكون علامة الخ): فالضمة علامة من جملة علامات أحد أقسام الإعراب الذي هو الرفع وهكذا، وإضافة (أقسام) الذي قدره [الأزهري]⁴ للإعراب على معنى اللام بناء على أن الإعراب معنوي أو للبيان بناءً على أنه لفظي تقديره علامات من أقسام الإعراب ، فتكون العلامات نفس الإعراب، ويلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه وهي جائزة عند الكوفيين، ومؤولة عند البصريين .

وقوله: (التي هي الرفع الخ): نعت لأقسام والفصل بالإعراب لا يضر؛ لأنه مضاف إليه والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

وقوله: (من حيث هو)؛ أي لا يُقيّد كونه في الاسم؛ لأنها بالنسبة إليه ثلاثة الضمة والواو والألف، ولا بالنسبة إلى الفعل وحده؛ لأنها بالنسبة إليه اثنان؛ الضمة والنون وهذا إذا لم تنظر إلى كون الضمة تارة تكون في الاسم وتارة في الفعل ، وإلا فهي خمسة وجميع ما قيل في الرفع يُقال في

¹ - قال العشماوي: "العلم والمعرفة مترادفان". ينظر: الحاشية للعشماوي: 22.

² - في الأصل: (هاذه). نطقا لا كتابة.

³ - في (م) ويدل.

⁴ - زيادة من (م).

النصب؛ وإنما لم يقيد الخفض والجزم فيما يأتي بالحيثية لأنهما خاصان فلا يمكن فيهما ما قيل في الرفع والنصب.

وقوله: (على الأصل): هذه العبارة تقتضي أنّ لنا ضمة أصلية وضمة غيرها¹ والأمر ليس كذلك، والأولى أن يقول: وهي الأصل². وقوله: (نيابة)³: مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تنوب نيابة، ولا يصح جعله حالا من الواو والألف والنون إلا بالتأويل بنائبه لأنه مصدر، ووقوع المصدر حالا مع كثرته موقوف على السماع.

وقوله: (لأصالتها): أي أَرْجَحِيَّتُهَا ووجه الأصالة أن الحركات لا تتغير معها الذات غالبا وغيرها من العلامات تتغير معه الذات قطعا. وقوله (فهي بنتها الخ)⁴: أي لتولدها منها⁵ وهذا مبني على أن حروف العلة مُركبة من الحركات، فالواو مركبة من ضمتين، والألف من فتحتين والياء من كسرتين، وهو قول ابن جني في الخصائص، وهو ضعيف والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها، فيقال أنه أتى بالواو [50] الثانية لأنها فرع في النيابة عنها.

وقوله: (إنها أخت الواو في المد الخ)⁶: أي نظيرتها في كون كل منهما حرف مدّ ولين. وقوله: (لضعف شبهها الخ)⁷: من إضافة الصفة إلى الموصوف أي لشبهها الضعيف. وقوله (في الغنة): متعلق بشبهها؛ وهو بيان لوجه الشبه، وأشار على ردّ ما قد يُقال أن النون شبيهة بحروف العلة التي من جملتها الواو في أنها إذا سكنت تُفيد الغنة كحروف العلة⁸، فالقياس تقديمها على الألف فأجاب بأن ذلك الشبه ضعيف لا تستحق التقديم، والغنة صوت يخرج من الأنف يشبه صوت الرياح في الأشجار الملتفة، والأولى في علة تأخير النون؛ كونها علامة في خصوص الأفعال⁹.

1- في (م): (غير أصلية).

2- قوله: (وهي الأصل): إشارة إلى "الضمة" فالغالب في كل مرفوع أن يُرفع بالضمة؛ لأنها الأصل أي الكثير والغالب، ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرهما. ينظر: الكواكب الدرية: 52.

3- أي أنّ الضمة هي أصل الرفع، وأما الألف والنون والواو فهي الفرع؛ لأنها نائبة عن الضمة.

4- إشارة إلى الواو التي ثنى بها المصنف.

5- في (م): (عنها).

6- إشارة إلى الألف نيابة عن الضمة.

7- إشارة إلى النون التي ختم بها المصنف ما ينوب عن الضمة.

8- وهذا ما ذهب إليه عبد الرحمن بن محمد في حاشيته على الأجرومية. ينظر: حاشية الأجرومية، لعبد الرحمن: 23.

9- وقال العشماوي وختم بالنون لأنها أجنبية فرتبتها التأخير. ينظر: حاشية العشماوي ص: 22.

وقوله: (مواضع تخصها¹ الخ): إن قُلْتُ: التعبير بالجمع يقتضي أن كل واحد من هذه العلامات الأربع له ثلاثة مواضع فأكثر مع أن الواو إنما لها موضعان والألف إنما لها موضع واحد قُلْتُ: أُجيب عنه بجوابين؛ أحدهما أنه جمع باعتبار أفراد كل نوع ، فالألف علامة للمثنى والمثنى صادق بإفراده ، ثانيهما أنه غلب ما له ثلاثة مواضع على ما له موضعان أو موضع واحد ولو قال: ولما فرغ من تعداد العلامات شرع في ذكر مواضعها ، ويكون فيه مقابلة الجمع بالجمع والمقابلة مسوغة لوقوعه على الذي له موضع واحد أو موضع واحد لكان أظهر.

[مواضع الضمة]

وقوله: (الأول الخ): الأولى إسقاطه ويترك كلام المصنف على حاله، ويكون قول المصنف في الاسم المفرد؛ بدلا من أربعة بدل مفصل من مجمل²؛ لأنه على كلامه يلزم أن يكون الشيء ظرفا لنفسه وكذا يُقال في قوله الثاني وما بعده، ولو أراد السلامة من ذلك لقال بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الأول ثم إن المفرد ثلاثة أقسام ففي باب علامات الإعراب ما ليس³ بمثنى ولا مجموعا ولا واحدا من الأسماء الخمسة⁴، وفي باب المبتدأ أو الخبر ما ليس بجملة ولا شبيهة بالجملة، ولو كان مثنى أو مجموعا فيقال له مفرد، وفي باب النداء واسم ما ليس بمضاف ولا شبيهة بالمضاف.

وقوله: (نحو جاء الخ): كرّر الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الإعراب لفظيا أو تقديرية في المذكر أو في المؤنث⁵، وهكذا يُقال في جمع التكسير وقوله: (والأسارى⁶): بضم الهمزة

1- في (م): تختص بها.

2- بدل مفصل من مجمل: وهو بدل البعض من الكل، وهو ما كان فيه التابع جزءا من المتبوع كله. ينظر: قصة الإعراب إبراهيم قلاتي، دار الهدى، عين امليلة، 2006، ص: 118.

3- أي الاسم المفرد. تعريفه ينظر: كتاب الحدود في النحو: 83.

4- قوله: (ما ليس بمثنى): خرج المثنى كالزيدان ، ولا مجموعا ؛ خرج كالزيدون وما ليس واحدا من الأسماء الخمسة نحو: أبوك وأخوك وما أشبه ذلك وهذه المذكورات إعرابها بالحروف.

لم يذكر ابن الحاج الاسم المفرد ما ليس مُلحقا بهما ؛ أي الملحق بالمثنى ككالا وكلتا والملحق بالجمع كعشرون وبابه. ينظر: حاشية العشماوي 22: وحاشية الاجرومية، ص: 26.

وفي الكواكب الدرية : ولا من الأسماء الستة متصرفا كان أو غير متصرف. ينظر: ، ص: 52.

5- هذا من حكم الاسم المفرد وهو الإعراب بالحركات الظاهرة أو المقدرة مذكرا أو مؤنثا.

6- من قول الأزهري: (جاء الرجال والأسارى). المصدر: الطبعة الحجرية.

وفتحها جمع أُسرى بفتح فسكون الذي هو جمع أُسير مُشتق من الإِسار وهو الحبل الذي يُربط به المأسور، فأسارى جمع الجمع كما في القاموس [51].

وقوله: (والعداري): جمع عذراء وهي البكر التي لازالت على بكارتها، ثم إن التكسير لغة: إزالة الثام الشيء، يُقال تكسرت الإناء بمعنى [27/م] تفرقت أجزائها، واصطلاحاً: ما تغير فيه بناء الواحد بزيادة أو نقص أو تغيير شكل أو بزيادة مع تبديل شكل أو نقص مع تبديل شكل¹ أو بالجميع تغييراً لم تلحق معه علامة الجمع، وقد مثل الأزهري بجميع أنواع التغيرات من باب اللّف والنّشر المرتب، وخرج بقولنا: لم تلحق معه علامة الجمع، جمع المذكر السالم وما ألحق به²، ولا فرق بين أن لا يتغير مُفرده إلا بزيادة العلامة كالزيدون فإن مُفرده زيد، وإنما تغير بزيادة علامة الجمع، أو تغير بزيادة العلامة مع نقص حرف كتغيير الإعلال في نحو: فاضون جمع فاض، واصله فاض فلما جمّعته. قُلْتُ: فيه فاضيون استثقلت الضمة على الياء فقلبت إلى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لدفع التقائهما.

فالمفرد تغير بزيادة العلامة ونقص الياء التي هي لام الكلمة، لكن هذا التغيير غير مُعتد به فهو جمع مذكر سالم، ويخرج جمع المؤنث السالم؛ لأنه تغير بالعلامة التي هي الألف والتاء.

وقوله: (صنو وصنّوان): الصّنو فرع يخرج من أصل الشجرة، وهو المسمى بالرّيب³، وصنّوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع، وليس له نظير إلا قنو وقنّوان⁴، وهو العنقود ويُفرق بينهما بأنّ الجمع يُنون فيه النون ويُعرب بالحركات الظاهرة على النون، وأمّا المثنى فتُكسر نونه ويُعرب بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً.

1- في (م): الشكل.

2- قوله (وما ألحق به): الملحق بجمع المذكر السالم هو ما ورد عن العرب مجموعاً بهذا الجمع من غير الشروط في جمع المذكر السالم، ويتمثل هذا الملحق في الألفاظ التالية: أولو وأملون وعليون ووابلون وأرضون وبنون وذوو وسنون، وعزون، وثيون، وكرون، وظيون، وأسماء العقود من عشرين إلى تسعين. ينظر: قصة الإعراب: 457. توضيح المقاصد: 333-334.

3- قوله (الريب): وفي المنجد: الرّيب والرّبوب ج أريّة، وهو زوج الأم لها ولد من غيره، أو هو ابن المرأة لرجل من غيره. ينظر: المنجد مادة (رباً).

4- قوله: (قنو وقنّوان): و "القنّوان" جمع "قنو" كما "الصنّوان" جمع "صنو" وهو العنق. يقال للواحد هو "قنو" و "قنو" و "قنا" يثنى "قنّوان" ويجمع "قنّوان" و "قنّوان". قالوا في جمع قليله: "ثلاثة أقنّاء" و "القنّوان" من لغة الحجاز، و "القنّوان" من لغة قيس. ينظر: تفسير الطبري: 575/11-576.

وقوله: (نحو تُخْمة وتُخْم)¹: بضم التاء وفتح الحاء فيهما والتُّخْمة فساد الطعام في المعدة بسبب إدخال طعام آخر قبل هضم الأول. وقوله: (أَسَدٌ وَأُسْدٌ): المفرد بفتحتين والجمع بضمّتين، وقد تُكسر سين الجمع كما في الأزهرية، وكذا يُقال في رُسل.

وقوله: (غُلامٌ وغُلّمان): بالجمع زيد فيه الألف والنون بعد الميم، ونقص منه الألف الذي كان بعد اللام في المفرد وتغيير الشكل ظاهر، فالألف الموجودة في الجمع غير الألف التي كانت في المفرد لاختلاف محلها.

((وَجَمْعٌ مُؤَنَّثٌ)) قول الأزهري: (وهو ما الخ): يُحتمل أن تكون [ما]² واقعة على المفرد لاختلاف أو على الجمع، فإن جعلناها واقعة على المفرد لا يصح بالنسبة لقوله وهو؛ لأن الضمير عائد على الجمع، فيصير التقدير وهو أي جمع المؤنث السالم المفرد الخ [52] ، ولا معنى لكون الجمع مفرداً، وإن جعلناها واقعة على الجمع فلا يصح بالنسبة لقوله (جمع)، إذ الجمع لا يجمع، وأُجيب باختيار الثاني ويكون نائب فاعل جمع اسما ظاهرا متلبسا بضمير يعود على ما، والتقدير وهو أي جمع المؤنث السالم، الجمع الذي جمع مُفْرده بألف وتاء الخ وأحترز [الأزهري]³ بمزيدتين مما إذا كانت الألف أصلية نحو قُضَاة جمع قاضٍ، فالألف في الجمع أصلية لكونها مُنْقَلِبة عن ياءٍ؛ لأنَّ أصله قُضِيَّة فحُرِكت الياء الخ، فهي لام الكلمة أو مما إذا كانت التاء أصلية نحو: أبيات جمع بيت فا يُقال له جمع مؤنث سالم وإنما يُقال له جمع تكسير.

وقوله: (وتقييد الخ)؛ أي تقييد المصنف، وأما على تعريفه هو مما ذكره من غير الغالب داخل في تعريفه، نعم التَّقييد على كلامه فكلام المصنف غالب، وإلا فقد يكون للمفرد ك: أذْرَاعَات⁴

1- مما يُعرف به الجمع كونه على وزن لم تب عليه الأحاد كأبائيل، وغلبة التأنيث عليه ، ولذلك حُكم عليه على نحو: تخم أنه جمع تُخْمة مع أن نظيره رطبة ورطب محكوم عليه أنه إسم جنس؛ لأن تخما غلب عليه التأنيث يُقال: هذه تخم ولا يُقال هذا تخم فُعْلم أنه في معنى جماعة وليس مسلوكا به سبيل رطب ونحوه. ينظر: شرح ابن الناطم: 24.

2- زيادة من (م).

3- زيادة من (م).

4- قوله (أذراعَات): ما سُمي به من هذا الجمع فصارعِلما مفردا كأذراعَات - علما لبلد وهي الشام- فأصله: جمع أذرعة جمع ذراع فالأشهر بقاءه على حالة الكائن قبل التسمية. وبعضهم يترك تنوين ذلك، وبعضهم يعرّبهم اعراب مالا ينصرف . ينظر: همع الهوامع 68/1، وأوضح المسالك: 69/1.

وعرفات. وقوله (إصطبل): بكسر الهمزة؛ الموضع التي تُربط فيه الدواب المسمى في العرف بالأزوي. وقوله: (حُبليات)¹: تغييره بقلب الألف المفرد ياء.

((والفعل المضارع)) (قول الأزهري: مما يوجب بناءه الخ): قيل الصواب تخصيص الشيء في كلام المصنف بما ينقل إعرابه؛ لأن كلامنا في المعربات، وأجيب: بأنه ذكره لأن المبتدأ ربما يتوهم إعرابه مع التنوين ثم إدخال الكاف يقتضي أن هناك شيئاً آخر يوجب بناء المضارع غير النونين، وليس كذلك، وأجيب: بأن الكاف استقصائية لا تدخل شيئاً. وقوله: (يضرب ويخشى)²: مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين الإعراب اللفظي والتقديري، وكان ينبغي أن يزيد مثالا ثالثا لما إذا كان المانع الاستثقال نحو: يرمي ويدعو.

[نباية الواو عن الضمة]³

((في جمع المذكر السالم)): حده تقريبا على المبتدأ ما جُمع بواو ونون في حالتي الجرِّ والنَّصب، وهو نوعان إسم وصفة، ويُشترط في الاسم أن يكون علما لمذكرٍ عاقلٍ خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب كزيد وعامر، فلا يُجمع هذا الجمع نحو رجل؛ لأنه غير علم ومحله إذا لم يصغر وإلا فيُجمع ولا نحو زينب؛ لأنه علم مؤنث ولا نحو لاحق؛ لأنه علم لمذكر غير عاقل، ولا نحو: طلحه لوجود هاء التأنيث ولا نحو: بعلبك من التركيب المزجي، وبرق نحره من المركب الاسنادي⁴، وأما المركب الإضافي [53] فيُجمع صدره، فيقال غلاموا زيد، وقال الكوفيون يُجمع كل من الصدر والعجز⁵، ويُشترط [28م] في الصفة أن تكون لمذكر فقط عاقل خاليا من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء، فلا يُجمع نحو: حائض لأنه صفة لمؤنث، ولا نحو جريح وصبور؛ لأنه

1- حُبليات ؛ جمع حبلى وهي المرأة الحامل وكذلك تجمع على صيغة حَبَالَى. المنجد مادة(حبك).

2- اشارة إلى الفعل المضارع الذي لم يتصل آخره شيء.

3- اشارة إلى أن الواو تكون علامة للرفع في موضعين الأول: جمع المذكر السالم، والاسماء الخمسة. ينظر: الأزهرية.

4- أختلف النحاة في جمع العلم المركب تركيبا مزجيا ، فقال الجمهور وهم الأكثر على منعه لعدم السَّماع ولشبهه بالحقكي ، وجوزه الكوفيون واختاره ابن هشام ، وأبو الحسن فالمختوم ب"ويه" قال بعضهم : يُجمع صدره فيقال في جمع سيويه؛ سييون أي بحذف عجزه، وقال قوم تُجمع جُمْلته فيقال في سيويه سيويهون وهو رأي الخطاب بن يوسف ، وبعضهم ما ختم بويه جمعه اختياري . ينظر: همع الهوامع: 140/1-141. و: شرح ابن عقيل 61/1. و التصريح لخالد الأزهري: 68.

5- وعن الكوفيين إجازة جمعها معا، فيقال: غلامو الزيدين وغلامي الزيدين؛ بكسر الدال فيهما ينظر: همع الهوامع: 141/1. و التصريح للأزهري: 68.

يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا نحو صاهل؛ لأنه صفة لغير عاقل، ولا نحو: علامة لوجود التاء¹، ولا نحو: سكران وغضبان؛ لأن مؤنثهما سكرى وغضبي لا يُجمع بالألف وتاء، لكن محل هذا الشرط الأخير إذا لم يدل الوصف على التفضيل، وإلا فيُجمع هذا الجمع كأفضل، وإلى كون جمع المذكر يشمل الاسم والصفة أشار في الألفية بعامر ومذنب فقال:

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَبَيَا أَجْرَزُ وَأَنْصَبُ سَالِمٍ جَمْعٍ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ²

(فإن قلت): الأولى أن يقول المصنف والمجموع بالواو والنون ليشمل الملحقات بجمع المذكر السالم المشار إليها في قوله في الألفية: **وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابِهِ**³ قُلْتُ: أُجِيب: بأن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت أي في جمع المذكر السالم وما ألحق به⁴، أو يُقال خص جمع المذكر السالم لأنه الأصل، وإلا فلا خصوصية له كما علمت، ثم كما يُسمى جمع المذكر السالم، يُسمى الجمع الذي على هجاءين، والجمع الذي على حد المثني.

وقوله: (مع قطع النظراخ): لا يُقال لم قطعنا النظر عن الزيادة هنا ورعينها في صنوان؛ لأننا نقول: الواو والياء هنا أتى بهما في مقابلة الحركة في المفرد والنون في مقابلة تنوين المفرد، فلم يأت بهما مجرد الجمع بل لها ولشيء آخر وهو المقابلة بخلاف الزيادة في صنوان فإنهما لمحض الجمع لأنه مُعرب بالحركات مع التنوين كالمفرد.

1- جوز الكوفيون جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقا واحتجوا بالسمع فقوهم في علانية للرجل المشهور: "علانون"، وفي رعدة للمعتدل القائمة: ريعون. ينظر: الجمع، ص: 152/1.

2- الألفية، باب المعرب والمبني البيت: 35. ص: 3.

3- الألفية، باب المعرب والمبني البيت: 36.

4- قوله: (وما ألحق به): أو ما حمل عليه وهو: أسماء المجموع، وجمع التكسير، وجمع التصريح التي لم تستوف الشروط، ينظر: ابن الناطم ص: (25، 26، 27) و: المكودي، ص: 41-42، وزاد في التصريح نوع رابع هو: ما سُمي به الجمع من هذا الجمع المستوفي للشروط من ما ألحق به. ينظر: التصريح للأزهري ص: 73.

تنبيه: ما جعل علما من الثلاثي المعوض من فائه تاء التانيث كعدّة أو من لامة كثبة فإنه يجوز جمعه بالواو والنون وبالألف والتاء ما لم يكسر قبل العلمية كشفة. فيلزم تكسيه أو يعتل ثانيه (كدية) فيلزم جمعه بالألف والتاء وإلى هذا أشار في التسهيل بتقييده التاء بالمغايرة لما في (عدّة و ثبّة) علمين (التسهيل ص: 13)، ينظر: توضيح المقاصد ص: 233.

((وفي الأسماء الخمسة))¹: الكلام فيها من وجوه أربعة عددها وأصولها ومعانيها وشروط إعرابها بالحروف؛ أما عددها فقال المصنف تبعا للفراء والزجاجي أنها خمسة وقال الجمهور أنها ستة بزيادة الهن، وهو الذي في الألفية حيث قال: كذا² وهن³ وإنما أسقطه المصنف لأن إعرابه بالحروف لغة قليل كما في³ الأزهري⁴ والأكثر أن يكون معربا بالحركات منقوتا وفي الألفية:

والنقص في هذا الأخير أحسن⁵

وزاد بعضهم سابعا وهو "من" في حكاية النكرة في الوقف ، فتقول في حكاية من قال: جاء رجل منو ومن قال: رأيت رجلا منا، ومن قال: مررت برجل مني ، وزاد [54] بعضهم ذو الغائية الموصولة في لغة إعرابها.

[أصل الأسماء الخمسة]

وأما أصولها: فأصل أب وأخ وحم وهن⁶ عند من زاده أبو وأخو، وحمو وهنو فحذفوا لام الكلمة التي هي الواو في جميعها لكثرة الاستعمال وأصل فو فوه بفتح الفاء عند سبويه وضمها عند الفراء ، واتفقوا على سكون الواو وإطالتها، بدليل فويه وأفواه فحذفت لامه وهي الهاء اغتباطا، فإن لم تُبدل عينه فيما أعرب هذا الإعراب ، وإن أُبدلت أعربت بالحركات الظاهرة وفي الألفية:

وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانًا⁷

1- لأن المصنف كوفي المدرسة فهو يرى أنها خمسة. ينظر: ابن عثيمين ص: 62، ولقد زاد ابن مالك وهو بصري واحدا وقال إنها ستة. ينظر: شرح التسهيل 44/1، شرح قطر الندى (62-63) للفائدة.

2- الألفية البيت 29. ص: 2. وقامه: (أَب) (أَخ) (حَم) كَذَاكَ وَ(هَن) وَالتَّقْصُ فِي هَذَا الْآخِرِ أَحْسَنُ.

3- في (م): (كما قاله).

4- وقيل أن السبب أن "هن" صار حكمها في حال الإضافة كحكمه في حال عدمها فيقال هذا هن وهذا هنك وهذا على الأرجح هو سبب القول أنها خمسة لاسطة. ينظر: نحو اللغة العربية، ص: 33.

5- الألفية البيت 29. ص: 2.

6- وأما "هن" وهو الكناية عن اسم جنس فأصله "هنو" بدليل قولهم في هنة، هنية، وهنوات وله استعمالان: الأول أنه يجري مجرى أب وأخ نحو: هذا هنوك ومررت بمنيك، الثاني: وهو الأفصح والأشهر أن يكون مستلزم النقص جاريا مجرى يد ودم في الإضافة وغيرها نحو: قوله (ص): "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بمن أبيه ولا تكنوا". ينظر: شرح ابن الناطم: 19.

7- الألفية: باب المعرب والمبني، البيت: 28. ص: 2. وصدده: مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنَّ صُحْبَةَ أَبَانَا ...

وأما ذو فأصله ذَوَى¹ وهل وزنه فعل بسكون العين أو فعل بفتحها ؟ قَوْلَانِ، حُذِفَتْ عينه أو لامه.

[معاني الأسماء الخمسة]

وَأَمَّا معانيها: فلا يشكل منها إلا الحُمُّ، وهو لغة؛ أقارب الزوج مُطلقاً²، وخصه العرف بأبيه دنية فيتعين كسر الكاف المضاف "الحم" غليه والكاف فيما عدا الحم بحسب المخاطب*

[اعرابه الأسماء الخمسة]

وَأَمَّا شروط إعرابها: بالحروف؛ فإن تكون مكبرة مفردة مُضافة لغير ياء المتكلم، واستغنى عن هذه الشروط لكونه ذكرها كذلك كما قال الأزهري: **فلو صغرت أعربت بالحركات نحو: هذا أَخِيكَ ورأيت أَخِيكَ ومررت بأَخِيكَ**، ولو كانت مُثناة نحو: أبوان أو جُمعت جمع مذكر سالم نحو: أبون أعربت إعراب المثني والجمع بالحروف على غير هذه الصفة، وإن جُمعت جمع تكسير نحو: إخوة أعربت بالحركات، وإن لم تُضف أعربت بالحركات أيضاً نحو: أَنَّ له أبا، ولو أُضِيفَتْ للياء أعربت إعراب المضاف لياء المتكلم بالحركات المقدرة فيما قبل الياء منع منها اشتغال الحل بحركة المناسبة نحو: هذا أخي فمهما أُضيفت لما عدى الياء أعربت بالحروف أُضيفت لظاهر أو ضمير فتمثيل المصنف بها مُضافة للكاف فاشتراطها فيهما من باب تحصيل الحاصل، ثم كما تكون الإضافة ملفوظ بها كذلك تكون مُقدرة كقوله:

1- قوله: (ذوى): بدليل قولهم في التثنية؛ ذويان فحذفت الياء وبقيت الواو حرف الإعراب ثم ألزم الإضافة إلى اسم الجنس والإيتباع. ينظر: شرح ابن الناطم، ص: (19-20).

2- وقد خص "الحم" بأبي زوج المرأة، ولكن المشهور ما أشار إليه الشارح أنه ؛ في اللغة أقارب الزوج مطلقاً وهذا ما نقله ابن مالك عن ابن فارس من عمدة الحفاظ وعدة اللافظ. ينظر: شرح المكودي، ص: 42. وهو الرجل أبو إمرأته يُنظر لسان العرب مادة (حمو).

خَالِطٌ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِمَ وَفَا¹

الأصل وفاها، فهو منصوب بالألف معطوف على خياشم².

[نيابة الألف عن الضمة]

((في تشنية))³: أُعترض بأن التشنية مصدر ثنى يثنى، والمصدر فعل الفاعل معنى ضمن المعاني، والألف لا تكون علامة في المعنى، وإنما هي علامة في اللفظ الذي هو المثنى، وأُجيب بأن [29/م] المصنف أطلق المصدر الذي هم التشنية وأراد اسم المفعول الذي هو المثنى، كما يأتي للأزهري في فصل المعربات [55] ، وإضافة التشنية للأسماء من إضافة الصفة للموصوف؛ أي في الأسماء المثناة والمثنى حقيقة هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، فالاسم جنس يصدق بكل اسم، ويخرج به الفعل بناء على أن الجنس يخرج فلا يثنى الفعل ولا يُجمع، وعلة المنع فيه أن مدلوله جنس يصدق بالقليل والكثير نحو: ضرب زيد عمراً بمدلول ضرب الضرب، وهو يصدق بمرة ومرتين وأكثر وهذا معنى التشنية والجمع، فلا فائدة حينئذ في تشنيته أو جمعه، وأما الزيدان يقومان والزيدون يقومون، فيقال لمن صدر منه القيام مرة أو مرتين أو أكثر، ولو كان مثنى أو مجموعاً لجاز أن تقول: زيد قاما إذا صدر منه القيام مرتين، وزيد قاموا إذا صدر منه القيام مرات وهو باطل، وخارج بالدال على اثنين ما دل على واحد كرجل رجلان؛ كسكران⁴ وصف لمن يمشي على رجله، فهو مرفوع بضممة [ظاهرة]⁵ في آخره على النون، وخارج به أيضاً ما دل على أكثر من اثنين نحو: صنوان، إن أُريد به الجمع، وخارج بزيادة في آخره ما دل على اثنين لا بالزيادة، كزوج وشفع، وخارج بصالح

1- البت من بحر الرجز وهو للعجاج في ديوانه: 225/2، وخزانة الأدب: 442، 444/3، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ)، بيروت لبنان، 1962م، 152/1، وبلا نسبة في أوضح المسالك: 50/1. والشاهد فيه قوله (وفا) فإن هذه الواو حرف عطف، وقد عطفت (فا) على (خياشيم) المنصوب على أنه مفعول به خالط ، وهذا المعطوف من الاسماء الستة، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة ، مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى أي شيء . ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 40/1.

2- في إعراب الاسماء الستة مذاهب كثيرة ، وفي هذه المسألة أقوال كثيرة أيضاً وللفادة يُنظر: شرح ابن عقيل: 44-54. همع الهوامع: 123/1-132. حاشية العشماوي: 23، نحو اللغة العربية: 33. شرح ابن الناطم: 17.

3- إشارة إلى أن الألف تكون علامة للرفع في تشنية الاسماء.

4- هو الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على المثنى، وإنما يدل على واحد أو ثلاثة فصاعداً، فأما الذي يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات ما قاله الأزهري وكذلك: شعبان وجوعان ومثاله من الأعلام نحو: عثمان وعفان وحسان وما أشبه ذلك. ينظر: ابن عقيل: 56/1.

5- زيادة من (م).

للتجريد اثنان أو اثنتان فهما ملحقان بالمتنى وخرج بعطف مثله عليه، القمران للشمس، والقمر والعمران لأبي بكر وعمر، فليس ما ذكر متنى حقيقة، ويُشترط في الاسم الذي يُثنى شروط ثمانية جمعها من قال: ¹

وَلِلَّذِي ثَنَا قُلْ ثَمَانٍ مِنْ الشُّرُوطِ فُزَتْ بِالْبَيَانِ
أَوَّلَهَا الإِعْرَابُ وَالتَّنْكِيرُ وَعَدَمَ التَّرْكِيبِ وَالنَّظِيرِ
وَأَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا وَأَنْ لَا يُغْنِي عَنْهُ غَيْرُهُ عَ نَقْلًا
كَذَا إِتْفَاقُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَذَى شُرُوطُهَا مَجْمُوعَةٌ لِلْمُحْتَذَى.

فيخرج بالمعرب المبني كأسماء الإشارات والموصلات، وأما ذا نوتان واللدان واللتان فهي على صورة المتنى، لا متنى حقيقي ² لأن مجردها مبني، ويخرج العلم الباقي على علميته ولا يثنى إلا إن قدر تنكيهه، والدليل على التنكير دخول الألف واللام على المتنى، ويخرج المركب الاسنادي فلا يثنى اتفاقا والمزجي كعبلبك على الأصح ³ وأما الإضافي فيثنى صدره وهو المضاف ⁴، والنظير آخر البيت الثاني بالرفع عطف على الإعراب [56] لا بالجر عطفًا على التركيب مدخول لعدم؛ لأنه شرط وجودي لا عدمي، ويخرج به ما لا نظير له في الوجود كالشمس والقمر، وأما قولهم: القمران فهو من باب التغليب للقمر على الشمس، وهو ملحق بالمتنى كما مر، ويخرج غير المفرد فلا يثنى المتنى إلا الجمع الذي على حدّه ⁵، ويخرج ما إذا استغنى عن تثنية غيره كسواء فإنهم استغنوا عن تثنيته تثنية سيّ، فقالوا: سيّان ولم يقولوا: سوان، ويخرج ما إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمشترك نحو: "عين" إذا

1- الهمع

2- أما ذان وتان واللتان واللدان: فقليل إنما صيغ وضعت للمتنى، وليست من المتنى الحقيقي، ونسب للمحققين، وعليه ابن الحاجب وأبو حيان، قيل إنما مُثَنَّا حَقِيقَةً، وأنها لما تُثِنِت أُعْرِبَتْ وهو رأي ابن مالك. ينظر: همع الهوامع: 140/1. شرح الكافية: 471/2.

3- قوله: (على الأصح): فالأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالحقكي، وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلمك واختاره ابن هشام وأبو الحسين بن أبي الربيع. ينظر: الهمع: 141/1.

4- أما العلامة المُضَافَةُ نحو: (أبي بكر) فيستغنى فيها بتثنية المُضَافِ وجمعه عن تثنية المُضَافِ إليه وجمعه، وأجاز الكوفيون تثنيتهما معاً فتقول: أبوا البكرين ينظر: توضيح المقاصد: 324. والهمع: 141/1.

5- جوز ابن مالك تثنية اسم الجمع، والجمع المكسر، فقال مقتضى الدليل ألا يُثْنَى ما دل على جمع، لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد، فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه بالواحد ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ماهو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع ومن تثنية اسم الجمع قوله تعالى: "قد كان لكم في فتنين" (آل عمران 12)، "يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ" (الأنفال 41). ينظر: الهمع: 140/1.

أريد بأحدهما الجارحة ، وبالأخرى الذهب فلا يُثنى. (فإن قلت): لم أعرب المثنى والجمع على حدّه بالحروف؟ (قلتُ): هما فرعان عن الأفراد والإعراب بالحروف فرع من الإعراب بالحركات، فأعطي الفرع للفرع والأصل للأصل.

[نيابة النون عن الضمة]

((إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع)): الأولى أن يقول إذا اتصل به ألف الإثنين أو واو الجماعة، ليشمل ما إذا كانا ضميرين أو حرفين¹.

(قول الأزهري) (وتُسمى الأفعال الخمسة): منهم من سماها ثلاثة نظرا لمجرد الصيغ من غير نظر لتاءٍ ولا ياءٍ ولا ضميرٍ ولا حرفٍ ، ومنهم من سماها خمسة نظرا إلى أَنَّ يَفْعَلَانَّ وَيَفْعَلُونَ إمَّا أَنْ يكونَا بالياءِ أو بالتاءِ من غيرِ نظرٍ لحَرْفٍ ولا ضَمِيرٍ، وتَفْعَلَيْنِ ولا يكون إلا بالتاء ومجموع ذلك خمسة²، ومنهم من جعلها عشرة، أنظر بيان ذلك على حاشيتنا على المكودي³، وكُسرت النون بعد الألف تشبيها بنون المثنى، وفتحت الواو والياء تشبيها بنون الجمع⁴.

[علامات النصب]⁵

((النصب⁶)) (قول الأزهري من حيث هو): أشار به إلى ما مرّ مثله في الرفع من أن المصنف إن أراد أنها خمسة بالنسبة إلى الاسم فقط، فلا يصح لأنها إليه أربعة وإن أراد بالنسبة إلى الفعل فقط فهي بالنسبة إليه اثنان، وإن أراد بالنسبة لهما تفصيلا فهي ستة، فأجاب: بأن ذلك إجمالا من غير [م/30] اعتبار واحد منها.

¹ - النون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة.

² - تُسمى الأفعال الخمسة كما تسمى كذلك الأمثلة الخمسة ، جاء في التصريح : الأمثلة الخمسة تُسميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الاسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يُكن بها عن كل فعل كان بمنزلتها. ينظر: التصريح: 58/1، وسميت خمسة على الأرجح للمخاطبتين تحت المخاطبين ينظر: نحو اللغة العربية ص: 77.

³ -

⁴ - المسألة فيها أقوال، راجع: الهمع 176/1، 177.

⁵ - في (م): (وللنصب خمس علامات).

⁶ - لما تكلم الشارح عن علامات الرفع وما يتعلق بها أخذ يتكلم عن علامات النصب.

[مواضع الفتحة]

قوله: (الفتحة): تقدم وجهه وما في الذي بعده في الرفع فما قيل في الرفع يُقال مثله في النصب، وبعضه في الجر والجزم ولا حاجة للإعادة.

وقوله: (مواضع): جمع موضع باعتبار الأفراد الشخصية الخارجية؛ لأن الألف ليس له إلا موضع واحد والكسرة كذلك والياء لها موضعان، ولا يُقال أطلق الجمع وأراد¹ ما زاد على الواحد [57]؛ لأن ذلك غير مُطرد بالنسبة للألف والكسرة كما علمت.

وقوله: (الأول): تقدم ما في مثل هذا ومُثِّلَ بثلاثة أمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون مُضافاً أو غيره، ظاهر الإعراب أو مقدره، وكان ينبغي أن يأتي بأمثلة للمؤنث مثل ما ذكر في المذكر. وقوله (الذي دخل عليه الخ)²: هكذا في غالب النسب³، وفي بعضها إذا دخل عليه نصب، والمناسب لعبارة المصنف النسخة الأولى، وزاد الأزهري ذلك للإيضاح، وإلا فالمعلوم أنه لا ينصب إلا إذا دخل عليه عامل النصب، ولم يقيد بذلك الرفع؛ لأن العامل معنوي فيظهر دخوله.

[نيابة الألف عن الفتحة]

(وما أشبه ذلك)⁴: قيل هذا لإفادة فيه مع قوله قبل نحو: والأولى للأزهري أن يحذف "نحو" في⁵ قوله: من نحو⁶ لأنه استوفى الأمثلة الخمسة ولم يبق ما يدخل تحت نحو.

[نيابة الكسرة عن الفتحة]

قول الأزهري: (وقيل مفعول مطلق الخ)⁷: الأول⁸ قول الجمهور، والثاني قول الزمخشري وابن الحاجب والجرجاني مفرقين بينهما؛ بأنَّ الشَّيء إن كان موجوداً قبل الفعل ثم أو أوقعت الفعل عليه كزيداً من ضربت فمفعول به، وإن وُجد بالفعل "كالسموات" فإنها وُجدت بخلق الله لها، فهو مفعول

1- (وأراد): ساقطة من (م).

2- إشارة إلى قول الأزهري: والفعل المضارع الذي يُعرف بدخول عامل النصب عليه. للإفادة بنظر: الأجرومية للنبهان ص: 50.

3- في (م): النسخ.

4- إشارة إلى ما يُشبه الاسماء الخمسة، فالألف تكون علامة للنصب في الاسماء الخمسة وما أشبهها. ينظر: الأجرومية للنبهان ص: 50.

5- في (م): (من).

6- في (م): (نحو رأيت حماك الخ).

7- إشارة إلى السموات في قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ﴾. العنكبوت، الآية 44.

8- من قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ﴾. العنكبوت (44).

- أما قوله: (الأول)؛ أي أنَّ السماوات: مفعول به منصوب بالكسرة لمن قال ذلك وهو الجمهور.

مطلق، ولم يعرف الجمهور هذه التفرقة¹، فإن قُلْتُ: لم نصبوا جمع المؤنث بالكسرة وهلا نصبوه بالفتحة على الأصل (قُلْتُ): فعلوا ذلك ليطابق الفرع وهو جمع المؤنث أصله، وهو جمع المذكر؛ لأنه منصوب بالياء ولم يعربوه بالحروف كأصله لأنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب².

[نيابة الياء عن الفتحة]³

وقوله: (المفتوح ما قبلها الخ⁴): بهذا فرّقوا بين المثني، والجمع لا يُقال لم كسروا نون المثني وفتحوا نون الجمع المشار إليهما بيئتين من قول الألفية⁵:

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ

وَنُونٌ مَا ثَنِيٍّ وَالْمُلْحَقُ بِهِ

لأننا نقول: المثني خفيف لدلالته على اثنين فقط، والجمع ثقیل لدلالته على ثلاثة فأكثر، والفتح خفيف والكسر ثقیل، فأعطى الخفيف للثقیل والثقیل للخفيف ليقع التعادل. وقوله: (تقدم الآخر الخ⁶): لم تتقدم له هذه العبارة بنفسها، وإنما تقدم ما يقيدها.

[علامات الخفض]⁷

وقوله: (مواضع): جمع باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالفتحة ليس لها إلا موضع واحد.

[مواضع الكسرة]

((المنصرف)) (قول الأزهري: وهو الاسم المتمكن الخ): هذا تعريف للمنصرف من حيث هو سواء كان مفردا أو جمع تكسير واعلم أن الاسم ؛ ثلاثة أقسام متمكن أي معرب منصرف وهو

1- أما قوله: (لم يعرف الجمهور هذه التفرقة): ففي المسألة خلاف ورأى . ينظر: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، ص: 80 .
2- قوله: (تصلح للإعراب): فإن كانت التاء في الجمع المؤنث السالم أصلية كأيّات وأموات، أو الألف أصلية كقضاة ورماة ، فالنصب يكون بالفتحة الظاهرة على الآخر. ينظر: حاشية الأجرومية: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم: 33.
3- تكون الياء علامة للنصب في التثنية، وفي جمع المذكر السالم.
4- إشارة إلى الياء في مثال الأزهري: رأيت الزيدین وهو الدال المفتوحة ، فعلامة النصب هنا الياء نيابة عن الفتحة.
5- الألفية باب المعرب والمبني. البيتين: 40، 39، ص: 3. وقامهما البيت الأول: التَحَقُّ ... فَأَفْتَحْ، مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ، .. البيت الثاني: ... بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَأَنْتَبِهْ.
6- للإفادة: ينظر: المكودي: 46. ايسر الشروح: 29. حاشية الأجرومية: 34. وحاشية العشماوي: 30.
7- إشارة إلى قول المصنف - رحمه الله - وللخفض ثلاثة علامات: الكسرة والياء والفتحة فلكل واحدة من هذه العلامات ثلاث مواضع. ينظر: الأزهريّة.

الذي لم يشبه الحرف فيئني ولا الفعل فيمنع [58] من الصرف كزيد¹ ورجل، الثاني متمكن غير أمكن أي مُعرب غير منصرف، وهو الذي أشبه الفعل² فيما يأتي، فيُعرب ولا يُنون كمساجد، والثالث غير متمكن ولا أمكن وهو المبني الذي أشبه الحرف في أحد الوجوه المشار إليها بقول الألفية: كَالشَّبهِ الوَضْعِي³. البيتين وذلك كالمضمرات وأسماء الإشارات.

وقوله: (لدخول الخ): المراد بالدخول اللّحوق، لأن الدخول حقيقة إنما يكون أولاً، والتنوين إنما يكون آخرًا وإضافة [31م] تنوين إلى الصرف من إضافة المسمى إلى الاسم؛ أي التنوين المسمى بالصرف، فيؤخذ منه أن التنوين هو الصرف وهو خاص بتنوين التمكنين، ولا يُقال لغيره من سائر التنوينات أنه تنوين الصرف، إشارة في الألفية بقوله:

الصَّرْفُ تَنْوِينُ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى يَكُونُ بِهِ الْاسْمُ أَمْكَنًا⁴

وقيل الصرف: التنوين مع الجر، وقيل هو تنوين التمكنين والعوض والمقابلة⁵.

وقوله: (وسياي أن غير المنصرف)؛ أي من النوعين؛ الاسم المفرد وجمع التكسير. وقوله: (ولا يكون): أشار بهذا إلى [وجه]⁶ تقييد النوعين قبله دونه بأنه لازم للتنوين، فتقييده بذلك من باب تحصيل الحاصل، وهذا مبني على أن تنوين المقابلة يُقال له تنوين الصرف، وقد علمت أن الحق خلافه، فعدم التقييد حينئذ ظاهر. وقوله: (فإن كان علماً الخ⁷)؛ [أي]⁸ فإن صار علماً وذلك كهندات بغير "أل" مسمى به وعرفات اسم لموضع الوقوف. وقوله: (جاز فيه الصرف وعدمه⁹): اعلم أن العرب في هذا النوع المسمى به ثلاث فرق؛ فرقة نونته ونصبته بالكسرة إجراء له مجرى أصله وهي اللغة المشهورة، وفرقة أعربته إعراب ما لا ينصرف فحذفوا تنوينه ونصبوه وجروه بالفتحة، وفرقة حذفوا تنوينه ونصبته بالكسرة، فالفرقة الأولى راعت أصله فقط وهو الجمعية، والثانية راعت الحالة

1- قوله: (زيد): إشارة إلى قول الأزهري مرتب بزيد فزيد: مجرور بكسرة ظاهرة في آخره.

2- قوله: (الذي أشبه الفعل): نحو مرتب بأحمد، فأحمد ممنوع من الصرف لأنه على وزن الفعل. ينظر: أيسر الشروح ص: 30.

3- الألفية باب

4- الألفية البيت: 649. ص: 43.

5- اختلف النحاة في تعريف الممنوع من الصرف بناء على إختلافهم في تعريف الصرف، ينظر: الهمع: 76/1. ونحو اللغة العربية: 55-56.

6- زيادة من (م).

7- الإشارة هنا إلى جمع المؤنث السالم.

8- زيادة من (م).

9- إشارة إلى جمع المؤنث السالم إن كان علماً.

الراهنة وهي العلمية، دون الجمعية فمنعته من الصرف العلمية والتأنيث، والثالثة راعت الجمعية فنصبته بالكسرة وراعت العلمية فحذت تنوينه فكأنها مركبة منهما، واللغات الثلاث إنما تجرّي في المسمّى به الغير مقرون بـ"أل" ، وأما المقرون بها فالاتفاق على أنه يُعامل معاملة الجمع فينصب ويخفض بالكسرة، فصواب الأزهري [59] أن يمثل بغير المقرون بـ"أل" ليأتي له التغيير بقوله: إذا لم يكن علما لأنه في المقرون لا يختلف الجمع مع المسمى .

[نيابة الياء عن الكسرة]¹

وقوله: (المعتلة): سُميت بذلك لأنها حالة إضافتها لغير الياء آخرها، واوا رفعا، وألفا نصبا، وياء جراً وهي حروف العلة.

[نيابة الفتحة عن الكسرة]

(في الاسم الذي لا ينصرف)²؛ أي ما يصدق عليه الاسم الذي لا ينصرف لأن اللفظ الذي ذكره المصنف، فيصدق بالمفرد ظاهر الإعراب كزنب أو مقدرة كحبل وجمع التكسير كذلك كمساجد وعذارى، وهذا مفهوم المصنف في الموضعين السابقين، والاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامها ومجموع العلل تسع³ جمعها ابن النحاس⁴ في قوله:

إِجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ وَزْدَ عُجْمَةٍ فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا⁵

والمراد بالعلّة الخروج عن الأصل، وبيانه أن الأصل في الاسم أن يكون مفردا مُذكرا نكرة عربيّ الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خارج عن أوزان الآحاد، ولا شبيه بالفعل في وزنه، فإن خرج عن الأصل لفقد إثنين مما ذكر أو فقد واحدة قامت مقام إثنين منها، مُنع من الصرف الذي هو التنوين لأنه صار شبيها بالفعل، ووجه الشبه أن الفعل فيه علتان فرعيتان، أحدهما من جهة اللفظ

1- الياء علامة للجر في الأسماء الخمسة، وفي التنثية، وفي الجمع المذكر السالم. ينظر: التوضيحات الجلية في شرح الأجرومية: 65.

2- إشارة إلى كون الفتحة علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف.

3- قيل في العلل المانعة للصرف هي عشر فقالوا: مَوَانِعُ الصَّرْفِ عَشْرَةٌ فَهَآكِهَآ مُلْحَصَةٌ إِنَّ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَحَرَّضُ

فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ، وَوَزْنٌ مُخَصَّصٌ

وَمَا زِيدَ فِي "عَلَقَى" وَ"عُمَرَانُ" فَانْتَبَهَ وَعَاشِرُهَا التَّرْكِيْبُ هَذَا مُلْحَصٌ

وجعلها بعض تسعة كابن النحاس وسبويه وأوصلها بعضهم إلى اثني عشرة كما في غاية الأمل 524/2. شرح الجمل للزجاجي: 893، 894. الجمع

78/1. قصة الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف ، المسألة الثامنة والعشرون 235:1.

4- سبقت ترجمته.

5- البيت في شذور الذهب 450، وشرح قطر الندى 238. و التصريح للأزهري 84/1، و210/2.

والأخرى من جهة المعنى، أما التي من جهة اللفظ فهي اشتقاقه من لفظ المصدر، والمشتق فرع عن المشتق منه، وأما التي من جهة المعنى فهي احتياجه في حصول الفائدة إلى الفاعل، وما يحتاج فرع من الاسم الذي لا يحتاج، فإذا شابه إسم فعلا في مجرد وجود علتين فرعيتين فيه أو ما يقوم مقامهما فلا يوجد فيه الجر والتنوين كما لا يوجدان في الفعل، فلو كانت العلتان في الاسم من جهة اللفظ فقط فلا أثر لهما، فمثال الأول؛ أجميال تصغير إجمال جمع "جمل" ففيه علتان من جهة اللفظ: الجمع والتصغير، ومثال الثاني: حائضٌ ففيه علتان فرعيتان من جهة المعنى فقط؛ الوصفية والتأنيث. كذا قالوا فيجزيان بالكسرة حينئذ منونين. (قلت): والحق أن التأنيث من العِلل اللفظية كما يأتي، والعِلل المعنوية مُنحصرة في علتين العلمية والوصف¹، وهما لا يمكن اجتماعهما في لفظ واحد، ثم إن هذه العِلل التسع منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعةٍ أخرى، وهي صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث مطلقا وباقيها لا بد فيه من وجود علتين، إحداهما معنوية وهي لا تكون إلا علمية أو وصفا، والأخرى [32/م] لفظية وهي مع العلمية أحد أمور ستة؛ التركيب المزجي أو التأنيث بغير ألف [60] ، أو العُجمة، أو وصفا، أو وزن الفعل، أو زيادة الألف والنون، أو العدل وأما مع الوصف فلا تكون العلة الأخرى إلا أحد أمور ثلاثة؛ الوصف مع العدل أو الوزن أو زيادة الألف والنون، وقد ذكر الأزهري جميع ذلك مع أمثلتها على هذا الترتيب، فأشار للأول فما فيه علة واحدة، وهي صيغت منتهى الجموع بمصاييح ومساجد، فهما مخفوضان بفتحة نيابة عن الكسرة، لأنهما من الاسم الذي لا ينصرف منع من صرفه صيغة منتهى الجموع، وهي علّة واحدة قامت مقام علتين إحداهما من جهة اللفظ وهي كونه جمعا، والأخرى من جهة المعنى وهي كونه لا نظير له في الآحاد² قاله بعض³، وأتى بوزنين إشارة في الألفية بقوله:

وَكُنْ جَمْعٌ مُشَبِّهٌ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلًا⁴

¹ - هذا هو المعروف في كتب المتأخرين، غير أن ابن جني في الخصائص فإنه يذكر أن الأسباب المانعة تسعة واحد منها لفظي، وهو شبه الفعل نحو: أحمد وإئد، والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف، والوصف، والعدل... الخ. ينظر: الخصائص لإبني جني: 109/1.

² - أي أن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية لأنك لا تجد مُفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا أوله مضموم كغُدافر (وهو الجمل الشديد)، أو الألف عوض عن إحدى ياءي النسب ك(بمانٍ و شَامٍ)... الخ ينظر: شرح ابن الناظم ص: 548.

³ - في النخسة (م): [وأنتي بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الألف حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ياء ساكنة كمصاييح ، ولا فرق بين أن يكون أولهما ميمًا كهذا المثال أم لا كقناديل ، وإلى يعة منتهى الجموع أشار في الألفية بقوله]. وهو غير ما ورد في الأصل (س).

⁴ - الألفية باب ما لا ينصرف، البيت 658 ص: 43.

وسُميت هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع؛ لأن جمع التكسير إذا كان على هذه الصيغة فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك¹ مرة أخرى؛ لأن هذه الصيغة غاية أقصى جموع التكسير، وإن كان جمع التكسير على غير هذه الصيغة فيمكن جمعه جمع تكسير مرة أخرى كأصل بضم الهمزة والصاد جمع تكسير لأصيل، وأصل هذه الصيغة يُجمع على آصال وآصال يُجمع على أصائل وهو منتهى الجمع²، فلا يُجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى، وأما هذه الصيغة فتُجمع جمع سلامة كصواحب الذي هو على هذه الصيغة يُجمع على صواحبات جمع مؤنث.

وقوله: (أو كان محتوماً بألف الخ): أشار بهذا النوع الثاني³ فما فيه علة واحدة ومثّل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين ألف التانيث الممدودة والمقصورة، وإلى منع ألف التانيث مطلقاً أشار في الألفية بقوله:

فَأَلْفُ التَّانِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفِ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ⁴

فصحراء وحبل مموعان من الصرف لوجود علة واحدة وهي ألف التانيث، قامت مقام علتين، إحداها لفظية وهي لزوم التانيث والأخرى من جهة المعنى وهي التانيث⁵.

وقوله: (أو كانت فيه العلمية والتركيب الخ): هذا شروع منه فيما يكون فيه علتان، فمعد يكرب ممنوع من الصرف لعلتين؛ لفظية وهي التركيب، ومعنوية وهي [61] العلمية، وقيد بالتركيب بالمزجي احترازاً من الإضافي فحكم المضاف إليه ما كان عليه من الصرف، كبكر من أبي بكر أو منع من الصرف كهريرة من أبي هريرة، والمضاف الأول فيهما مصروف تقدير، وأما المركب الإسنادي المجعول علماً فحكمه الحكاية لأنه مبني، ومحل كون المركب المزجي يُعرب ما لم يكن محتوماً بويه كسيبويه، وما لم يركب كخمسة عشر، فالمختوم بـ"ويه" يُبنى على الكسر والثاني يُبنى على الفتح، وإلى منع العلمية مع التركيب المزجي أشار في الألفية بقوله:

وَالْعِلْمُ ائْتَمَرَ صَرْفَهُ مُرْغَبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوَ مَعْدِي كَرْبًا⁶

¹ - في (م): تقديم (بعد ذلك) وتأخير (جمع تكسير).

² - في (م): الجموع.

³ - أي الاسم الذي لا ينصرف المختوم بألف التانيث الممدودة أو المقصورة. ينظر: الأجرومية للنبهان: 52.

⁴ - الألفية، باب ما لا ينصرف، البيت 650. ص: 43.

⁵ - للإفادة: ينظر: الكتاب لسيبويه: 213/3، 214.

⁶ - الألفية، باب ما لا ينصرف البيت: 662. ص: 43.

وقوله: (أو العلمية والتأنيث الخ): مثل بمثالين إشارة إلى أن التأنيث بغير ألف تارة يكون لفظيا وهو المختوم بهاء التأنيث، سواء كان ما هي فيه علما لمؤنث كفاطمة، أو مذكرا كطلحة، وتارة يكون معنويا وهو الذي ليس فيه التاء، وشرط منع العاري من التاء أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف كزينب، أو يكون محرك الوسط كسقر اسم لجهنم - أعادنا الله منها - فحركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع، أو يكون أعجميا¹ كجور² اسم لبلد، أو اسم ذكرٍ سُميت به امرأة [الآن]³ كزيد⁴، فإن لم يوجد واحد من هذه الأربع كهند فيجوز فيه وجهان؛ الصرف وعدمه، والمنع أولى⁵، وإلى قسمي التأنيث وجميع ما ذكر أشار في الألفية بقوله:

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَا مُطْلَقٌ وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِي كَوْنُهُ إِرْتِقَاً⁶
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ⁷
وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرٌ أَسْبَقُ وَعُجْمَةٌ كِهْنَدٍ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ⁸

ففاطمة وزينب في كلامه ممنوعين من الصرف لعلتين؛ معنوية وهي العلمية ولفظية وهي التأنيث [33/م] اللفظي في الأول، والمعنوي في الثاني.

وقوله: (أو العلمية والعُجْمَةُ الخ) ف: ابراهيم ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهي العجمة⁹ ومعنوية وهي العلمية، وجميع الأنبياء من غير العرب إلا أربعة المشار إليهم بحروف "شهم"، فالشين

معدي كرب: وفي الجمع؛ يُمنع تركيب المزج مع العلمية من الصرف، لشبهه بهاء التأنيث في أن عجزه يتحذف في الترخيم كما تُحذف، وأن صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه، ويُفتح آخره كما يُفتح ما قبلها، وضابطه كل اسمين جُعلا اسما واحدا. ينظر: الجمع: 103/1.

والمسألة فيها نظر، ينظر: نحو اللغة العربية، ص: 68.

1- تُعرف عُجْمَةُ الاسم بوجوده، ينظر: الجمع: 105/1، 106.

2- يتحتم المنع هنا في أن ينضم إلى ما سبق العجمة كحمص وجور، لأن انضمام العجمة قوى العلة، ولا يقال إن المنع للعجمة والعلمية دون التأنيث، لأن العجمة لا تمنع صرف الثلاثي، وجوز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل للعجمة أثرا. ينظر: الجمع: 109/1.

3- (الآن) زيادة من (م).

4- قوله: (زيد): وهو اسم لامرأة، لأن النقل إلى المؤنث ثقل يُعادل الخفة التي بها صرف من صرف هندا، وجوز المبرد وغيره فيه الأمرين، كما يجوزان في المنقول من المؤنث إلى المذكر وهو نقل من ثقل إلى ثقل. ينظر: الجمع: 109/1.

5- وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما، فالأصح أن الأجود المنع، قاله ابن جني وهو القياس الأكثر في كلامهم، وقال أبو علي الفارسي: الصرف أفصح، قال الخضراوي. ينظر: الجمع: 109/1.

6- الألفية باب ملا ينصرف، البيت: 664. ص: 44.

7- الألفية باب ملا ينصرف، البيت: 665. ص: 44.

8- الألفية باب ملا ينصرف، البيت: 666. ص: 44.

9- تُمنع العلمية مع العجمة بشروط، راجعها في: الجمع: 103/1، 104. وشرح ابن الناصم: 462.

لشعيب، والهاء لهود، والصاد لصالح، والميم لمحمد -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فلا تمنع هذه الأربعة من الصرف، وزيد شئت ونوح ولوط فجميع ما يصرف من أسماء الأنبياء سبعة ، وإلى منع العلمية مع العجمة أشار في الألفية بقوله:

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ أُمْتِنَعُ¹

وقوله: (أو العلمية ووزن الفعل الخ): فأحمد وزيد ممنوعان من الصرف لعلتين؛ لفظية وهي وزن الفعل، ومعنوية وهي العلمية، وكان ينبغي [به]² أن يُبدل أحد المثالين بنحو تشمّر؛ اسم فرس ليشير به إلى أنه لا فرق [62] بين أن يكون الوزن خاصا بالفعل، ولم يستعمل في الاسم إلا شذوذا كشمّر، فهو فعل ماض، أو لم يكن خاصا بالفعل ولكنه غالب فيه كأحمد، ويشترط في الثاني أن يكون في أول الاسم حرف زائد مثل حروف المضارعة الأربعة التي تُزاد في أول الفعل، ففي أول أحمد الهمزة، وفي أول يزيد الياء³، وإلى منع العلمية مع وزن الفعل أشار في الألفية بقوله:

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلُ أَوْ غَالِبٌ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَا⁴

وقوله: (أو العلمية وزيادة الألف الخ): فعثمان ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهي الزيادة ومعنوية وهي العلمية، وإلى منع العلمية مع زيادة اللف والنون أشار في الألفية بقوله:

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا كَغُطْفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا⁵

وقوله: (أو العلمية والعدل): فعمر ممنوع من الصرف لعلتين؛ لفظية وهي العدل ومعنوية وهي العلمية، وعمر معدول عن عامر وإنما ادعينا العدل؛ لأننا وجدنا عمر ممنوعا من الصرف، وليس فيه إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها، فقد رنا العدل لئلا يلزم عدم قاعدتهم⁶ من أن العلة الواحدة لا تؤثر، وإلى العلمية مع العدل أشار في الألفية بقوله:

1- الألفية باب ما لا ينصرف، البيت: 667. ص: 44.

2- زيادة من (م).

3- ينظر: الكتاب 194/3، 195.

4- الألفية باب ما لا ينصرف البيت: 668. ص: 44.

تنبيه: إن كان العلم على وزن لا يَخْصُ الفعل وليس الفعل أولى به ، لم يُمنع من الصرف فلو سمينا رجلا بَنَجَحَ لقلنا: هذا نَجَحٌ وممرت بنجَح، وزُرْتُ نَجَحًا، لأن وزنه موجود في الاسم ك: حَجَرَ وموجود في الفعل كَنَجَحَ. ينظر: نحو اللغة العربية: 63.

5- الألفية باب ما لا ينصرف البيت: 662. ص: 43.

6- أي: لئلا يلزم ترتيب الحكم على غير سبب.

وَالْعَلَمَ إِمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَفِعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَفُعَلَا¹

وقوله: (أو كان فيه الوصف والعدل الخ): هذا شروع منه في الوصف مع أحد العلل الثلاث التي أولها معه العدل ثم ذكر ألفاظ الوصف التي فيها العدل، ولم يأت بمثال تنزل عليه، ومثالها قوله تعالى: ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّتْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾² فمتنى وما بعده صفة للأولى مخفوضة بالفتحة النائية عن الكسرة المقدرة في متنى، والظاهرة في غيرها، وجميعها ممنوع من الصرف لوجود علتين معنوية وهي الوصف ولفظية وهي العدل³؛ لأنها معدولة عن أصول أعدادها المكررة، فمتنى معدول للاختصار عن إثنتين إثنتين، وثلاث معدول ومختصر من ثلاثة ثلاثة، ورباع عن أربعة أربعة، وأما قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾⁴ فهي أحوال منصوبة، وإلى منع العدل مع الوصف في متنى وما بعده أشار في الألفية بقوله:

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَّتْنَىٰ وَثَلَاثَ وَأُخَرُ⁵

وقوله: (أو الوصف ووزن الفعل): فأفضل ممنوع من الصرف⁶ لوجود علتين معنوية وهي الوصف، ولفظية وهي وزن الفعل الغالب فيه، وإلى هذا أشار في الألفية بقوله:

وَوَصْفُ أَصْلِيٍّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بَتَا كَأَسْهَلَا⁷

1- الألفية: باب ما لا ينصرف البيت: 670. ص: 44.

تنبيه: يُمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء أحدهما: علم المذكر المعدول على وزن "فاعل" إلى "فُعَل" كمثال ابن الحاج ، الثاني: "جُمُع" المؤكد لجمع المؤنث وتوابعه ومثاله: مررت بالهندات كلهن جُمُعٌ وَكُتُبٌ وَبُصُغٌ والثالث: "سَحَر" المراد به المعين و"أَمَس" فإنه يلزم الظرفية فلا ينصرف في لغة بني تميم . ينظر: الهمع 92/1. وابن الناطم: 644. ونحو اللغة العربية ص: 65.

- وزاد آخر رابعا: ما جاء على وزن فَعَالٍ علما لمؤنث من لغة تميم نحو: خدام وقطام أعلام نسوة هذا مذهب سبويه وذهب المبرد أن المانع له العلمية مع التأنيث كزئب وأمثاله فلا يكون معدولا. وقال أبو حيان والظاهر الأول . ينظر: الهمع 93/1. ونحو اللغة العربية ص: 64.

2- فاطر، الآية: 1.

3- هذا مذهب سبويه والجمهور، وأما الزجاج فذهب إلى أنه لا وصف فيها، وأن منعها للعدل في اللفظ والمعنى، وذهب الفراء إلى منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام ، وذهب الأعمش إلى أنها لم تنصرف للعدل ، ولأنها لا تدخلها التاء .

وأجاز الفراء صرفها مذهبها مذهب الاسماء ، أي منكرة، والجمهور على خلافه. ينظر : الهمع 86/1.

4- النساء، الآية: 3.

5- الألفية : باب ما لا ينصرف ، البيت: 656. ص: 43.

6- في المسألة خلاف ينظر : الهمع 116/1- 119.

7- الألفية: باب ما لا ينصرف، البيت: 652. ص: 43.

(وقوله: أو الوصف وزيادة الخ): فسكان فيه أيضا علتان؛ لفظية وهي زيادة الألف والنون، ومعنوية وهي الوصف، وإلى هذا الإشارة بقول الألفية:

وَزَائِدَا فَعْلَانٍ فِي وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ خُنِمَ¹

(وقوله ما لم تُصف الخ): هذا تنكيث من المصنف، حيث أطلق وقد يُقال أن كلام المصنف غير [63] المنصرف والمضاف والمقرون بـ"أل" منها منصرف تقديرا على ما هو الحق من أقوال²، وإلى هذا التقييد أشار في الألفية بقوله:

مَا لَمْ يُصَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدِفَ³.

[علامات الجزم]⁴

((وللجزم [علامتنا]⁵)): الجزم لغة القطع [34/م] واصطلاحا ذهاب الحركة أو الحرف من آخر الفعل المعرب.

(قول الأزهري): (وهو سقوط الخ): إن قُلْتُ: إذا كان السكون⁶ اصطلاحا الحذف أيضا، لأنه مرادف للسقوط، فالأولى للمصنف أن يقول وللجزم الحذف، ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة ولحذف الحرف. (قُلْتُ): صرح بالمقصودة زيادة في التّقريب على المبتدئ المقصود بهذه المقدمة.

1- الألفية : باب ما لا ينصرف، البيت: 651. ص: 43.

2- (من أقوال): سهو على الهامش في الأصل (س).

إذا أضيف أو تبع "أل" يكون باقيا على منعه من الصرف، وهو إختيار جماعة، وذهب جماعة منهم: المبرد، والسيرافي، وابن السراج- إلى أنه يكون منصرفا مُطلقا وهو الأقوى واختار ابن الناضم في نكته على مقدمة ابن الحاجب. أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم ، وإن بقست علتان فلا، ينظر: توضيح المقاصد، ص: 344. و شرح الأشموني 42/1.

3- الألفية: باب ما لا ينصرف البيت: 43. ص: 2. و صدره: وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ...

الشرح: غير المنصرف لا ينون وَجُرَّ بالفتحة ما لم يُضَفْ أو يدخله الألف واللام، وذلك أن الاسم إذا شابه الفعل ثقل، فلم يدخله التنوين لأنه علامة الأخف عليهم، والأمكن عندهم، ومنع الجر بالكسرة تبعاً لمنع التنوين لتأخيهما في اختصاصهما بالاسماء وتعاقبهما على معنى واحد. ينظر: ابن الناضم: 30. و شرح جمل الزجاجي: 898.

4- للجزم علامتان، السكون وهو حذف الحركة، والحذف. ينظر: الأجرومية تح. النبهان: 52، التوضيحات الجلية في شرح الأجرومية: 70.

5- زيادة من (م).

6- السكون لغة: القرار .

وقوله: (في الخط): أي من الخط، فيكون سندع¹: مرفوعا وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو المحذوفة من الخط تبعا لحذفها في اللفظ منع ظهورها أي الضمة الاستتقال.

وقوله: (لالتقاء الساكنين الخ): [هنا]² نسختان، نسخة بالإثبات، ونسخة بالنفي بزيادة لا النافية³ وكلاهما صحيح، فعلى نسخة الإثبات يكون علة لحذفها في اللفظ كأنه قال: وإنما حُذفت في اللفظ لدفع التقاء الساكنين و نسخة النفي راجعة للخط كأنه قال: حُذفت في الخط تبعا للفظ لا أنها حُذفت في الخط لالتقاء الساكنين، وأما حُذفها في اللفظ فلذلك، والأولى نسخة الإثبات ليُفيد علة حذفها في اللفظ أيضا.

وقوله: (فإن النون حُذفت الخ): أصله قبل التوكيد تبلوون⁴ على وزن تنصرون، الواو الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع، ثم تقول استثقلت الضمة على الواو وهي لام الكلمة، فحُذفت الضمة، أو تقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل فقلبت الواو ألفا، فالتقى ساكنان الواو والنون المُدغمة ولا سبيل لحذف أحدهما؛ لأن الواو أتى بها للدلالة على الجمعية والنون أتى بها للتوكيد، فحُركت الواو بحركة تناسبها وهي الضمة، وكيفية إعرابه أن تقول: اللام موطئة للقسم، وتبلوون فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو نائبة عن الفاعل.

[علامة السكون]⁵

وقوله: (موضع): جمع باعتبار الأشخاص كما مرّ نظيره، وإلا فالسكون ليس له إلا موضع واحد والحذف ليس له إلا موضعان.

[نيابة الحذف عن السكون]

¹ - من قوله تعالى: ﴿سَدَّعُ الرَّبَّانِيَّةَ﴾. العلق، الآية: 18.

² - زيادة من (م).

³ - للمزيد ينظر: الأجرومية للنبهان: 53.

⁴ - من قوله تعالى: ﴿تُبْلَوْنَ﴾. آل عمان، من الآية: 186.

⁵ - السكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر. ينظر: التوضيحات الجلية: 70.

وقوله: (وعلامه جزمه¹ حذف الخ): اعلم أنهم اختلفوا؛ هل حرف العلة محذوف عند الجازم، أم بعده؟ ذهب سيبويه إلى الأول فقال: إن الجازم لما دخل حذف الحركة [64] المقدرة مكتفيا بها فصارت صورة المجزوم والموقوف واحدة، فحذفوا أحرف العلة للفرق بين صور المجزوم والموقوف.

فحرف العلة حينئذٍ محذوف عند الجازم لا به²، وذهب ابن السراج إلى الثاني وقال: إن الحركة في الأفعال لا تُقدر لأن الإعراب في الأفعال فرع، فلا حاجة لتقديره فيه، فالأفعال عنده مبنية، فلما دخل الجازم لم يجد حركة مقدرة فحذف الحرف؛ لأن الجازم كاللدواء المسهل إن وَجَدَ فضلة أخذها وإلا أَخَذَ من قوى البدن، فيكون حرف العلة محذوفاً بالجازم لا عنده³.

¹ - في (م): جزمها.

² - قال أبو حيان: "التحقيق أن هذه الحروف انحدفت عند الجازم لا بالجازم؛ لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة مقدرة؛ ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها؛ لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ثم حذف الحروف لتلا يلتبس المزوم بالرفوع - لو بقيت - لاتحاد الصورة" أهـ. ينظر: الهمع 178/1. توضيح المقاصد والمسالك، ص: 350.

³ - وهو مذهب ابن مالك إذ يقول:....وَأُحْدِفُ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حَكْمًا لَازِمًا.

- وإنما حذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته. ينظر: الهمع 178/1، وشرح ابن عقيل 85/1، وتوضيح المقاصد، ص: 350. شرح ابن الناطم، ص: 32.

[فصل]

الفصل لغة: هو الحاجز بين شيئين، واصطلاحاً: اسم لطائفة من المسائل مشتركة مع ما قبلها في الحكم، فإن كانت غير مشتركة فيُعبرون [عنها]¹ بباب فقط، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل² من نط ما قبله.

(قول الأزهري): (في ذكر حاصل أي محصل ما مرّ): [أي]³ فكأنه قال لما ذكر علامات الإعراب تفصيلاً أراد أن يذكرها إجمالاً⁴ فكأنه قيل للأزهري: ولم فعل هذا؟ فقال: تمرينا واختباراً للطالب هل حصل شيئاً من باب معرفة علامات الإعراب؟ أو لا؟ وقد كان الداعي يعترض على المصنف كثيراً في هذا زيادة هذا الفصل بقوله: إن هذه المقدمة صغيرة لا فائدة في التكرار فيها، ثم ظهر له بعد أن الصواب ما فعله المصنف نصيحة للطالب، وقد كان بعض الفضلاء يختم باب معرفة علامات الإعراب من جمل الزجاجي الذي هو كالجرومية ثلاث مرات⁵، ويقول إن علم العربية مبني على هذا الباب فإن حصله المبتدئ سهلاً عليه غيره. وقوله: (على عادة المتقدمين الخ): عادة المتقدمين يذكرون الشيء أولاً مجملاً ثم يذكرونه ثانياً [35/م] مفصلاً⁶، فيكون أوقع في النفس، وبعضهم يذكر الشيء مفصلاً ثم يذره مجملاً⁷، كما فعل المصنف اختباراً؛ هل حصل القارئ شيئاً مما

1- زيادة من (م).

2- هذا ما ذهب إليه الأزهري في أعراب الأجرومية. ينظر: بشرى اعراب الأجرومية، ص: 34.

وقال العشماوي: يُحتمل أن يكون فصل خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذا" فالهاء حرف تنبيه، وذا اسم إشارة مبني على السكون مبتدأ، وفصل خبره، ويُحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره إقرأ فصل على لغة ربعية لأنهم يسمون المنصوب بصورة المرفوع والمجرور. ينظر: حاشية العشماوي ص: 32.

3- زيادة من (م).

4- في (م): ثم فكأنه.

5- ينظر: شرح جمل الزجاجي، ص: 269 وفيها من التكرار ما ذكره مؤلفنا.

6- هذا ما قاله ابن الحاج، ولكن يقول صاحب الكواكب الدرية: "في بيان حاصل الفصل المتقدم على عادة المتقدمين بذكر الشيء تفصيلاً ثم إجمالاً. ينظر: الكواكب الدرية ص: وقال صاحب "حاشية الأجرومية": أي حاصل ما تقدم فإن المصنف ذكر من باب علامات الإعراب إلى هنا تفصيلاً مجملاً في هذا الفصل، تمرينا للمبتدئ كعادة المتقدمين رحمهم الله. ينظر: حاشية الأجرومية: 34.

وقال العشماوي: "جزيًا على عادة المتقدمين من أنهم يذكرون الشيء أولاً مفصلاً ثم يذكرونه مجملاً" نظر حاشية العشماوي: 32.

7- أما قوله ؛ فهو من عمل المتأخرين فهم بخلاف المتقدمين ، فإنهم يذكرون الشيء مجملاً ثم يذكرونه مفصلاً. ينظر حاشية: العشماوي: 32. حاشية الأجرومية: 39.

قرأ، أم لا؟ ((المعربات قسمان)): المعربات مبتدأ وقسمان خبره، فإن قُلْتَ: يلزم عليه الإخبار بالمشئى عن الجمع، قُلْتُ: هو كذلك، ولكن لا بد من التأويل، ثم لك أن تجعل التأويل في المبتدأ [بأن تقول: أن "أل" فيه للجنس، فيصدق باثنين، ولك أن تجعل التأويل في الخبر]¹ بأن تقول: هو جمع باعتبار تعدد كل قسم [لأن كل قسم]² تحته أنواع، فهو جمع في المعنى³ على حد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾⁴.

وقوله: (أو السكون)⁵: أشار به إلى أن قول المصنف: ((بالحركات)) شامل للحركات الوجودية ولعدمها وهو السكون. وقوله: (أو بالحذف): أي حذف هذه الحروف الأربعة⁶ في الفعل للجازم، وحذف النون فقط للناسب، وأشار إلى أن الحروف في كلام المصنف إما وجودية وإما عدمية، أو كلها. قول الأزهري: (في مجموع الخ): اعلم أن الكل عند المنطقة جميع و مجموعي، فإن الحكم على كل فرد فهو جميعي، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁷، وإن كان [65] الحكم على البعض دون بعض فهو مجموعي كقولك: كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة، أي مجموعهم وبعض أفرادهم وليس المراد الحكم على كل فرد بذلك، لأن منهم الضعفاء والنساء والصبيان، وجعل الأزهري كلام المصنف من الكل المجموعي لتخلف الأحكام في بعضها كما يأتي في قول المصنف وخرج الخ، ولا يصح ما قال: إن الكل مجمعي إلا إن قطعنا النظر عن قول المصنف بعد وخرج الخ، والصواب أن "الكل" في كلام المصنف جميع بدليل "وخرج" لأنهم لا يخرجون إلا ما دخل، وإلى الكلية أشار في الألفية بقوله:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَأَنْصَبْ فَتَحًا وَجُرْ كَسْرًا اللَّهُ عَبْدُهُ يَسْرَرُ⁸

1- (بأن تقول.... في الخبر): سهو على الهامش في الأصل(س).

2- (لأن كل قسم): سهو على الهامش في الأصل(س).

3- ربما يعني أن فيه تقدير مضاف والتقدير: المعربات ذوات قسمين فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فارتفع إرتفاعه. ينظر: حاشية العشماوي:33.

4- من قوله تعالى: " وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ". النمل، الآية:45.

5- في (ب): وقول الأزهري: (أو بالسكون).

6- قوله: (الحروف الأربعة) وهي الواو والألف والياء وهي حروف العلة الثلاثة، والنون في الأفعال الخمسة وهذا القسم من المعربات الذي يعرب بالحروف. ينظر: حاشية العشماوي:35.

7- آل عمران، الآية: 185 . الأنبياء، الآية:35. العنكبوت، الآية:57.

8- الألفية باب المعرب والمبني البيت26،25. ص:2. وقام البيت 26: ...وَعَبَّرَ مَا دُكِّرَ.....يَنْتُوبُ نَحْوُ : "جاء أخو بني ثَمُر".

وَأَجْزَمُ بِتَسْكِينٍ

وقوله: (هذا هو الأصل): أي هذا المذكور من الرفع بالضمة والنصب بالفتحة، وهكذا هو الأصل. ((أشياء))¹: جمع شيء وأصله سيئا، فكرهوا اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين وهو الألف، فقدموا الهمزة الأولى لام الكلمة عن الفاء والعين فصار أشياء، فهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة.

(جمع المذكر السالم)؛ أي ما يصدق عليه جمع المؤنث الح، وهو ما جُمع بألف وتاء مزيديتين، لا هذا اللفظ المذكور عند المصنف، وهكذا يُقال في نظائره إلى آخر هذا الفصل، وإلى نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة حملا على الجر بها أشار في الألفية بقوله:

وَمَا بِتَاءٍ وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا تَكْسِرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا²

((الاسم الذي لا ينصرف))؛ أي ما يصدق عليه ذلك وإليه أشار بقول الألفية:

وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ³.

((الآخر)): لزيادة الإيضاح؛ لأن المعتل عند النحاة لا يُطلقونه إلا على المعتل الآخر، نعم أصل التصريف يُطلقونه على المعتل الفاء أو العين أو اللام، وإلى كون الفعل المضارع المعتل الآخر يُجزم بحذف آخره، أشار في الألفية بقوله:

وَاحْذَفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ⁴

((والأفعال الخمسة)): سَمَّاها خمسة باعتبار ما مر وإلا فيصح أن يُقال من أقل أو أكثر كما مر.

(ثرفع بالألف الح): إلى هذا أشار في الألفية بقوله:

بِالْأَلْفِ إِرْفَعِ الْمُثَنَّى⁵.

مع قوله:

وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ⁶.

¹ - إشارة إلى الذي خرج عن الأصل في الإعراب وهو ثلاثة أشياء.

² - الألفية، باب المعرب والمبني البيت: 41. ص: 3.

³ - الألفية باب ما لا ينصرف البيت: 43. ص: 3. وقامه: مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدَفٌ.

⁴ - الألفية باب: البيت 51. ص: 4. وهو: وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْوَ وَاحْذَفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا.

⁵ - الألفية البيت: 32. ص: 3.

⁶ - الألفية البيت: 34. ص: 3.

وكون المثني مُعرباً بالحروف من اللغة المشهورة، ومنهم من يلزمه الألف [36/م] في الأحوال كلها، ويُعربه بالحركات المقدرة عليها إعراب المقصور¹، وعليه خرج: ﴿إِنْ هَآذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ﴾² ومنهم من يلزمه الألف ويُعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعا ونصبا وجرا مثل: زيد فيرفع بالواو، وإليه أشار في الألفية بقوله:

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَبَيَاءٍ أَجْرُزٍ وَأَنْصِبُ سَالِمٍ جَمْعٍ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ³.

(وأما الاسماء الخمسة): إلى حكمها أشار في الألفية بقوله:

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَأَنْصِبُ بِالْأَلِفِ وَأَجْرُزُ بَيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أُصِفَ⁴.

(وأما الأفعال الخمسة): إلى رفعها بالنون أشار في الألفية [66] بقوله:

وَأَجْعَلْ لِنَحْوٍ يَفْعَلَانِ النَّوْنَا رَفْعًا وَتَدْعَيْنَ وَتَسْأَلُونَا⁵.

وإلى حكم نصبها وجزمها بحذفها أشار في الألفية بقوله:

وَحَذَفْهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ⁶.

فقد استوفى المصنف أبواب النِّبَاة، فإن قُلْتُ: لم حَمَلُوا النَّصْبَ في الأفعال الخمسة على الجزم، فنصبوها بحذف النون؟ ولم يفعلوا ذلك في الأفعال المعتلة بل نصبوها بالفتحة الظاهرة في الواو والياء المقدرة في الألف قُلْتُ: أُجِيبُ بتعذر الإعراب بالحركات في الأفعال الخمسة بخلافه في الأفعال المعتلة وتأمله والله أعلم⁷.

¹ - ينظر: شرح ابن الناظم ص: 22. ص: 2.

² - من قوله تعالى: " قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثُلَى " طه، الآية: 63. وهي لغة أخرى، وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة وتُسمى لغة "بلحرت" ينظر: الكواكب الدرية: 71. والنزعة الكوفية النحوية عند بن جرير الطبري، رسالة دكتوراه، جمال رمضان حيمد حديجان، 2110م، ص: 200.

³ - الألفية البيت: 35. ص: 3.

⁴ - الألفية البيت: 28. ص: 2.

⁵ - الألفية البيت: 44. ص: 4.

⁶ - الألفية البيت: 45. ص: 4. وقامه: ك (لَمْ تُكُونِي لِتَرْوِي مَضْلَمَةً).

⁷ - في (م): (والله سبحانه وتعالى أعلم).

[باب الأفعال]

قدّم الكلام على الأفعال وإن كان شرف الاسم يستدعي تقديمه؛ لأن الكلام في الفعل قصير، وفي الاسم طويل لتنوعه إلى مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات، وعادتهم غالباً تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا لغيره¹.

قول الأزهري: (الاصطلاحية): قيد به لأجل قول المصنف: ثلاثة إحترازاً من الأفعال اللغوية، فلا تنحصر في ثلاثة، لأن الفعل لغة الحدث، وهو المعنى الصادر من الشخص كالقيام والأكل والشرب².

(الأفعال): أظهر في موضع الإضمار تقريباً على المبتدأ، وهو على حذف مضاف تقديره أنواع الأفعال ثلاثة لا صيغها، لأنها تنحصر في ثلاثة لأن منها ثلاثية وغيره، وصيغهن كثيرة مختلفة كما هو معلوم، ودليل حصر القسمة في الثلاثة؛ أن الزمان إما ماض وإما حال، وإما مستقبل وفي المعنى قيل³:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ أَوْ غَدَ (كَذَا الدَّهْرُ)⁴ فِيمَا بَيْنَنَا يَتَرَدَّدُ

وما أحسن قول بعضهم:

مَا مَضَى فَاتَ وَالْمَوْمَلُ غَيْبٌ وَلَكَ السَّاعَةُ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا⁵

فوضعوا الفعل الماضي ليدل على الزمان الماضي، ووضعوا المضارع للحال والاستقبال، ووضعوا الأمر للمستقبل فقط، وكون الأفعال ثلاثة هو مذهب الجمهور. وقال الكسائي اثنان وستعرف ذلك.

¹ - وربما إنه قدم باب الأفعال كذلك لأن أكثر الأبواب التي يذكرها فيما بعد مبنية على هذا الباب.

² - للنحويين في تعريف الفعل رسوم كثيرة أيضاً. انظرها في: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تح. دمازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط 1982، 4، ص: 5253. و شرح السيرافي 54.55/1. كتاب الحِلَل في اصلاح الخلل من كتاب الجَمَل، لأبي محمد عبد الله بن محمد، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليقة للطباعة والنشر، بيروت، ص: 88-89.

³ - القصيدة لحاتم الطائي، ينظر: ديوان حاتم الطائي دار صادر بيروت (1401هـ، 1981م)، ص: 34.

⁴ - في (م): (كَذَاكَ الزَّمَانُ).

⁵ - البيت من بحر الخفيف، وهو للشاعر طانيوس عبده، ولد عام 1280 م وتوفي عام 1345 هـ، وهو من شعراء العصر الحديث، ينظر: منتدى الادب العربي.

[أنواع الأفعال]

(ماضي): أصله ماضي بياء مشددة منونة ففعل بها ما مرّ في قاضٍ، وقدّم هنا الماضي ثم أعقبه بالمضارع ثم بالأمر إقتداءً بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾¹ فقدم الله تعالى الماضي وهو أردنا ثم أتى بالمضارع وهو نقول، ثم بالأمر وهو كن، وقيا قدّمه لأنه أصل؛ لأن المضارع هو الماضي لكن زيدت عليه حروف المضارعة، وما له زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة، وما يُقال قدّمه لأن زمانه سابق غير ظاهر؛ لأنه لم يصّر ماضيا حتى كان مستقبلا ثم حالا، وذكر المضارع بعده لشرفه بالإعراب، وأخذ الأمر منه، وتقدّم حدّ الفعل على الإطلاق، وأنه كلمة دلت على معنى في نفسها [67] وتعرضت بصيغتها للزمان، وأما حدّ كل نوع بخصوصه

((فالماضي²)) قال الأزهري: (ما دل على حدث الخ): فخرج بعلى حدث ما دل على الذات فقط وضعا كزيد وعمر، وخرج بمقترن بزمان ما دلّ على حدث ولم يدل على الزمان كالمصدر واسم الفعل بمعنى الماضي ك: هيهات؛ فإنه دل على البعد ولم يدل على الزمان، كما صرح به غير واحد، وإن قلنا بدلالته على الزمان فيكون خارجا من قوله، وقيل تاء التأنيث وهكذا يُقال في [الفعل]³ المضارع والأمر من [الخروج بالدلالة على الزمان إن قلنا إسم الفعل غير دال عليه، ولو قيل الخ، وإن قلنا بدلالته عليه]⁴، وخرج [بقوله]⁵ بقبل تاء التأنيث المضارع المقرون بـ"لم" نحو: لم يضرب؛ فإنه وإن دلّ على جميع ما ذكر فإنه لا يقبل تاء التأنيث، فلا حاجة حينئذ لزيادة، وضعافي التعريف؛ لأن ما خرج به خرج بقوله: وقيل تاء التأنيث فليس [قوله] وقبل الخ، علامة للماضي بعد تمام تعريفه، خلافا لمن وهّم، ثم إن المعتبر كَوْن الفعل يقبل التاء باعتبار الأصل، فلا يرد أفْعَل في التعجب وخلا وعدا في الاستثناء، فإن جميعها لا يقبل التاء مع أنها أفعال ماضوية؛ لأن هذه الأفعال تقبلها باعتبار أصلها، فلما ضمنت ما ذكر عارض قبول التاء عارض، وهو أن فاعل أفْعَل في التعجب عائد على

¹ - النحل، الآية: 40.

² - فالماضي: مبتدأ قرن بالفاء لما في الكلام السابق من معنى الشرط، وقرن بالالف واللام إشارة إلى المعهود المذكور في التقسيم. ينظر: حاشية

العشماوي ص: 37.

³ - زيادة من (م).

⁴ - (الخروج بالدلالة ... بدلالته عليه) زيادة من (م).

⁵ - زيادة من (م).

مَّا، وما معنى شيء، وشيء مذكر [37م] وفاعل أدوات الاستثناء عائد على البعض المفهوم من الكلية السابقة، والبعض مذكر.

وقوله: (والمُرَاد بالماضي الأول الخ): هو المعرف بالفتح المذكور في كلام المصنف.

وقوله: (الاصطلاحي): هو المقابل للمضارع والأمر¹. وقوله: (الثاني): أي في كل كلامه وهو المأخوذ في تعريف الاصطلاحي. وقوله: (اللَّغَوِي): مُرادُه ما وقع وانقطع .

وقوله: (فلا دور): الدُّور هو توقف اللاحق على السَّابِق والسَّابِق على اللاحق، كتوقُّف أ على ب، و ب على أ، بأنَّ لا يوجد إلا بعد وُجود الآخر، وهو مُحال وذلك منتفٍ هنا كما علّمت.

(ومضارع) قول الأزهري: (أي مشابه): أشار به إلى وجه تسميته مضارعا بأنه شبيه بالاسم² في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فإن المضارع جار على اسم الفاعل في مطلق الحركات والسكنات وعدد الحروف، وأما المعنى فإن المضارع يحتمل الحال والاستقبال³، كما أن اسم الفاعل محتمل لذلك، فيضرب مثل ضارب في اللفظ والمعنى.

وقوله: (على حدث): خرج به ما خرج بالماضي. وقوله: (مقترن بأحد الخ): معنى الاقتران أنَّ الواضع وضع المضارع ليدل على أحد الزمنين لا بعينه، فهو مُشترك بينهما اشتراكا لفظيا حقيقة فيهما، كما أن الاسم يكون موضوعا بلفظ واحد للمعاني العديدة كالعين للباصرة وللماء وللجارية والذهب، وخرج به ما لا يدل على الزمان من المصادر واسم الفعل بمعنى المضارع كون بمن أعجب⁴، وخرج به أيضا الماضي والأمر، لأن الأول دلَّ على الزمان الماضي والثاني على خصوص المستقبل، وخرج بقوله: [68] وقبل الخ اسم الفاعل، فإن جميع ما ذكر فيه لكنه لا يقبل لم، فلا يحتاج حينئذ لزيادة وضعاً في التعريف، لأن ما خرج به خرج بقبول "لم"، ولا يخرج المضارع المقرون بلم، لأن دلالة على الماضي عارضة ما دام مصحوبا بلم، والحال والمقابل للماضي والمستقبل المقدر المشترك بين الزَّمانين بأن أخذ طرفا من الماضي وطرفا من المستقبل، وبعبارة أخرى الحال نهاية الماضي وبداية

1- قد يقع الماضي فينتقل عن موضعه ليقع موقع الحال، ويقع للمستقبل. ينظر: شرح جمل الزجاجي : 271-272.

2- ولأنه شبيه بالاسم فقد أُعرب وفي المسألة خلاف . ينظر: شرح الجمل: 273. ومسائل خلافية للعسكري: المسألة الثامنة: 69.

3- هذا رأي الجمهور وسبويه ، وفي زمان المضارع خمسة أقوال، انظرها في الجمع : 17، 18/1.

4- متى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل "لم" فهي إسم؛ إما لفعل مضارع كأوه، أي أتوجع، وأف بمعنى أتضجر ، أو لوصف ك"ضارب الآن أو غدا" . ينظر: شرح ابن عقيل 25/1. التصريح بمضمون التوضيح للأزهري: 38. ومعجم النحو: 349.

المستقبل، فقولك زيد يكتب الآن؛ فوجود هذا اللفظ مقارن لوجود بعض الكتابة لا بجميعها قاله بعض المحققين.

((وأمر)): هو لغة ضد النهي، واصطلاحاً عَرَفَه بقوله: (ما دل على طلب): فخرج بعلى طلب حدث الماضي و المضارع الغير مقرون بلام الأمر ولا الناهية لكونهما لا يدلان على الطلب، وخرج بفي زمن الاستقبال الخ، ما دل على الطلب من غير دلالة على الزمان كالمصدر النائب عن فعله نحو: ضَرَباً زَيْدًا، واسم الفعل¹ بمعنى الأمر نحو: صه بمعنى اسكت، ثم إن قوله في زمن الاستقبال متعلق بمحذوف صفة لحدث يقع في زمن الاستقبال ولا يتعلق بطلب؛ لأن الطلب حاصل في الحال، والحدث يقع بعده ومثاله: أضرب زيدا، فالطلب واقع في الحال، والضرب يقع بعد ذلك، ولا بد من زيادة في التعريف بغير واسطة، ليخرج المضارع المقرون بلام الأمر نحو: ليضرب، والمقرون بلا الناهية نحو: لا تضرب؛ فإن الأول دلّ على طلب الفعل، والثاني دلّ على طلب الترك، ويقبلان الياء لكن دلالة الأول بواسطة اللام، والثاني بواسطة لا الناهية، وإلى أنواع الأفعال الثلاثة مع علاماتها أشار في الألفية بقوله:

فَعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ
وَمَاضِيٌّ الْأَفْعَالِ بَالْتَا مَزُ وَسَمَّ
بِالتُّونِ فِعْلُ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرُ فُهُمْ²

[احكام الفعل]

(فالماضي مفتوح [الآخر أبدا])³؛ أي مبني على الفتح، وعدد الأمثلة إشارة منه إلى أنه لا فرق بين الثلاثي، والرباعي، والخماسي، والسداسي وهو منتهاه، فضرب وسائر الأفعال المضوية مبنية ولا يسأل عن علة بنائها لأنه الأصل، نعم يرد سؤالان:

- [أحدهما]⁴ بأن يقال لمَ يبنى على حركة دون السكون مع قول الألفية:
وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسْكَنَ⁵؟

1- فوائد في أسماء الأفعال؛ يُنظر: شرح ابن عقيل 26/1، 27.

2- الألفية، باب الكلام وما يتألف منه البيتين 12، 13، ص: 1. وتام البيت 12: سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ (هَلْ) وَ (فِي) وَ (لَمْ)

3- لما ذكر المصنف حقائق الأفعال شرع يُبين أحكامها.

4- زيادة من (م).

5- الألفية، باب المعرب والمبني، البيت: 21، ص: 3. وتامه: وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَا ...

- ثانيهما [أن]¹ يُقال لم كانت [الحركة]² خصوص فتحة على مذهب الجمهور، فُقل مُجيباً على الأول؛ بُئِيَ على حركة للمزية التي حصلت له على فعل الأمر، بوقوعه موقع المضارع في كون كل من الماضي والمضارع يقع صلة وصفة وخبراً وحالاً، وشرطاً وجزاء، مثال ما يجمع وقوع الماضي ذلك، الذي طلع على سطح بني منزل وقد كره أن جاءني أكرمته، فطلع: ماض صلة، وبني: صفة، ونزل: خبر، وكره: حال، وجاء: شرط، وأكرم: جواب الشرط، والمضارع مُعرب فما أشبهه لا أقل أن يبني [69] على الحركة. وقُل في جواب الثاني: وبُئِيَ على خصوص فتحة لخفتها، وثقل الفعل ولو بني على الضم أو الكسر لاجتماع ثقلان؛ ثقل الفعل وثقل الضم والكسر.

وقوله: (فإنه يُسكن الخ): اعلم أنهم اختلفوا، فقليل الماضي مبني على الفتح دائماً³ [38/م] ، ثم تارة يكون الفتح ملفوظاً به، وتارة يكون مُقدراً وذلك إذا وليه ضمير رفع متحرك نحو: ضربت أو واو الجمع نحو: ضربوا، فتقول: ضربت مبني على الفتح المُقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لتوالي⁴ أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن ضمير الفاعل وهو "التاء" كالجزء من فعله، وفي ضربوا: مبني على الفتح المُقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وهي الضمة، وهذا القول هو الحق، وهو صريح قول المصنف أبداً، وقيل مبني على الفتح إن كان ظاهراً أو على السكون في ضربت، وعلى الضم في ضربوا، وهو ظاهر الأزهري، حيث عبر بيسكن ويضم، وخلاف الأصل.

((والأمر مجزوم أبداً)) قول الأزهري: (عند الكسائي⁵): كان ينبغي للأزهري أن يُبين مذهب الجمهور، أن الأفعال ثلاثة، ويُبين مذهب الكوفيين ورؤيسهم الكسائي أن الأفعال فعلاً بإسقاط الأمر، ثم يُستشعر سُؤالاً يرد على ما للكسائي؛ بأن يُقال له ما تقول في المسمى عند الجمهور بالأمر كأضرب، فيجيب بأنه عند الكسائي والكوفيين مضارع مجزوم بلام الأمر مقدرة إلى

¹- زيادة من (م).

²- زيادة من (م).

³- كلام صحيح حسن ، غير أن فيه من الإحمال ما يحتاج إلى تفصيل وهو ما ذهب إليه ابن الحاج.

⁴- في (م): (لدفع كراهة توالي).

⁵- سبقت ترجمته.

آخر كلامه ليسهل الأمر على الطالب وإلا فكلامه باعتبار روايته يقتضي أن الكسائي يُوافق على أن الأفعال ثلاثة، إلا أن الأمر عنده مُعرب وليس كذلك كما علمت.

فإن (قُلْتُ): ما الموجب حتى حمل الأزهري كلام المصنف على ما للكسائي دون الجمهور، (قُلْتُ): موجهه تغيير المصنف لمجزوم الذي هو من ألقاب الإعراب، فيقتضي أنه مُعرب ولم يعربه إلا الكسائي ومن تبعه¹، وما كان ينبغي للأزهري حمله على هذا مع تصريح المصنف بأن الأفعال ثلاثة، والصواب أن عبارة المصنف مؤولة بأن تقول مجزوم بصورته صورة مجزوم، أو على حذف مضاف أي مثل مجزوم².

وقوله: (عند الاحتياج إليها الخ): بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكن كما في مثاله³، فإن كان الحرف الواقع بعد حرف المضارعة المحذوف مُحرّكا نحو: لتقم فلما حُذفت اللام والتاء بقي قم فالقاف مُحرّكة فلا يحتاج إلى الهمزة ولا يأتى بها⁴.

وقوله: (مبنى على السكون)⁵: وحينئذ فلا يُسأل عن علة بنائه على السكون؛ لأنهما أصلان والسكون إما لفظي ك: إضرب، أو تقديرا ك: إضرب الرجل.

((إحدى الزوائد⁶)): جمع زائدة لا زائد بدليل إحدى وتذكيرا لعدد في الأربع قاله الشنواني ونوقش في هذا الأخير [70] وسميت زوائد؛ لأن حروف المضارع تزيد على حروف الماضي بواحد منها، وإنما زيدت ليحصل الفرق بين الماضي والمضارع، وزيدت في المضارع دون الماضي؛ لأن الماضي

1- وهو رأي الكوفيون والأخفش، فهو معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة. ينظر: همع الهوامع: 46/1، شرح ابن عقيل 38/1. وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 305. التصريح للأزهري: 51. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 38/1.

وهذا (الإعراب) تكلف لم يرض عنه جمهور النحاة الذين اختاروا مذهب أهل البصرة. ينظر: مصباح الساري للشنقيطي: 50.

2- المصنف - رحمه الله - في كثير من الأحيان يختار مذهب أهل الكوفة. ينظر: إيسر الشروح: 50.

3- إشارة إلى قول الأزهري (لتضرب) الذي هو اصل له أضرب.

4- في المسألة رأي . ينظر: مسائل خلافة للعسكري: 86.

5- الأمر مبني عند البصريين وهو مذهب سبويه، وبنائه على ما يجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب. ينظر: تصريح خالد: 50، شرح ابن عقيل 38/1، توضيح المقاصد: 305. أوضح المسالك: 37. فتح رب البرية: 26.

- في بناء الأمر وإعرابه خلاف بين البصرة والكوفة وللإفادة أكثر ينظر: مسائل خلافة للعسكري: 58 المسألة الخامسة عشر . الإنصاف لابن الأتباري 524/2 المسألة السبعون.

6- إشارة إلى الفعل المضارع الذي يكون أوله إحدى الزوائد الأربعة.

في التصريف لفظه سابق على لفظ المضارع¹، والمجرد سابق على المزيد، فأعطي السابق للسابق واللاحق للاحق، وحُصت هذه الأحرف بالزيادة لأن الزيادة تستلزم الثقل، وهذه الأحرف أخف من غيرها، ولذلك يُحذف ما عدى التاء للجازم، وأما التاء فقد تكون بدلا من الواو كما في "اتعد" أصله أو تعد، وأما الهمزة فهي بصورة الألف التي تُحذف للجازم.

وقول الأزهري: (بأحرف المضارعة): يصح فتح الراء فتكون إضافته إلى أحرف من إضافة السبب إلى المسبب؛ أي الأحرف التي هي سبب المضارعة والمشابهة، ويصح كسر الراء، فيكون صفة لمحذوف والأصل بأحرف الكلمة المضارعة والمشابهة للإسم.

((يجمعها)) قول الأزهري: (حروف الخ): هذا المضاف لا يصح تقديره لوجهين أحدهما:

- أنه يغير لفظ المصنف؛ لأن الكلمة التي هي قول المصنف قولك: مرفوعة فاعل يجمعها، فغن قدر هذا المضاف صار مجرورا، وهم لا يُجيزون نحو هذا.

- ثانيهما: أنه يتحد لفظ المجتمع بالكسر والمجتمع بالفتح؛ لأن الحروف ممن مجموع "أنيت" وأنيت هو مجموع الحروف، وقال هذا الفيشي، وعبر المصنف كما في غالب النسخ بـ "أنيت"، بتقديم الهمزة لحسن اللفظ والمناسبة، وبيانهما ما ذكره أن بعض أولاد ملوك سبة² - أعادها الله للإسلام - طلب من الشيخ أي إسحاق الغافقي³ شارح الجمل⁴ أن يعلمه ويُلقي عليه ما يُلقى على الصبيان الصغار، فقرأ معه الجمل الذي هو كالجرومية حتى وصل لقوله: يجمعها قولك: نأيت بتقديم النون على الهمزة، فقال التلميذ: يا سيدي ينبغي أن تقدم الهمزة على النون لما في ذلك من حسن اللفظ والمناسبة، أما حسن اللفظ فننا معناه بُعد وأنا معناه قُرب، والتفاوت بالقرب حسن، وأما المناسبة فيكون لكل واحد من هذه الأحرف ضعف ما قبله، فإن الهمزة [39/م] [لمعنى واحد للمتكلم

¹- أي أن الزيادة كانت في الماضي الذي هو الأصل ، وقد صار هذا الاسم علما بالغلبة عليها فلا ينصرف إلا عند الإطلاق إلا إليها وتسمى أحرف المضارعة. ينظر: الكواكب الدرية:40.

²- سبة: هي إحدى مدن المملكة المغربية تقع على القارة الإفريقية مقابل لمضيق جبل طارق، تحدها من الشمال والجنوب والشرق البحر الأبيض المتوسط.

³- هو إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن الغفافي الإشبيلي ؛ يُكنى أبا إسحاق ، ويعرف أيضا بنسبته إلى غافق، وُلِّي القضاء بسببته نيابة ثم استقلالا ، وكان واحد عصره، وفريد قُطره، وعمدة طلبة الموثقين، بما أُتِفِدَ من مجلسه من فنون العلوم ، أخذ علم العربية على صدر النجاة ابن أبي الربيع المذكور ، والقراءات عن أبي الحسن بن الخطّار ، توفي قاضيا آخر شهر ذي القعدة من عام 716 هـ، ينظر: ترجمته في: الدرر الكامنة:1/131، الوافي بالوفيات:5/312. معجم المؤلفين: 7/1 هدية العارفين: 12/1.

⁴- في(م) كتاب الجمل.

وحده، والنون لمعنيين للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه فهو ضعف الهمزة¹، والياء لأربعة معانٍ، للمفرد المذكر الغائب نحو: زيد يقوم، وللمذكرين الغائبين نحو: الزيدان يقومان، أو لجماعة الذكور الغائبين نحو: الزيدون يقومون، أو لجماعة النسوة الغائبات نحو: الهندات يقمن، فهي ضعف النون، وأما التاء فهي ضعف الياء لثمان معانٍ؛ للواحد المخاطب نحو: تقوم يا زيد، وللواحدة المخاطبة نحو: تقومين يا هند، وللمذكرين المخاطبين نحو: تقومان يا زيدان [71]، وللمخاطبتين نحو: تقومان يا هندان، وللمفردة المؤنثة نحو: هند تقوم، وللغائبتين نحو الهندان تقومان، فلما سمع الشيخ هذا من التلميذ قال له: مثلك لا ينبغي أن يشغل غيره بل غيره هو الذي يشغله، فلم يعمد للقراءة معه (انتهى)².

وقوله: (شرط أن تكون الخ): هذا جواب عما يُقال: لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد؛ لأنها قد تكون أول الماضي، فأجاب بأن الذي يختص بالمضارع منها هي الزوائد في أول الكلمة التي لها معنى من تكلم أو خطاب أو غيبة، وأما زوائد أكرم ورجس ويرناً وتعلم فلا تدل على ذلك. وقوله: (المعظم نفسه)³: التعظيم إما حقيقة كقوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾⁴ أو دعاء كقول شخص نفعل وليس هناك أحد معه.

وقوله: (بخلاف نون نرجس): يُقال نرجست الدواء إذا جعلت فيه النرجس وهو نوار⁵ معلوم. وقوله: (بخلاف تاء يرناً الخ): بهمزة مفتوحة آخر الفعل يُقال: يرناً الشيب إذا خصبته باليرناً وهي الحناء المعلومة.

¹ - زيادة من (م).

² - لم أعتز على سند هذه الرواية.

³ - إشارة إلى الحرف الزائد "النون" في الفعل المضارع.

⁴ - القصص، الآية: 5.

⁵ - في (م) وهو نور؛ والنرجس هو نبات له رائحة زكية.

وقوله: (بخلاف تاء تعلم الخ): يُقال التاء تاء المطاوعة¹.

وقوله: (أو محلاً): أشار به إلى أن حرف المضارعة لكن خصوصاً التاء قد يُحذف وإليه أشار بقوله

في الألفية:

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتَدَيِ قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَاكَ تَبَيَّنَ الْعِبَرُ²

الأصل تتبين العبر، فحذفت تاء المضارعة على قول وهو كثير³.

وقوله: (المجرد من النون)⁴: أي العاري من نون الإناث ومن مباشرة نوني التوكيد، فإن لحقت

المضارع نون الإناث يُبنى على السكون نحو: يتربصن، وإن باشرته نون التوكيد يُبنى على الفتح نحو:

"ليسجنن وليكونا" وإلى هذا أشار في الألفية بقوله:

وَأَعْرِبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

مَنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمَنْ نُونٍ إِنْثَاءٍ كَيَّرَعْنَ مِنْ فَتَنٍ⁵

فإن لم تباشره، بأن فُصل بينها وبين الفعل فاصل، يبقى الفعل على إعرابه، والفاصل إما ملفوظ

به كما تقدم في (لتبلون)، فإن الفاصل هو واو الجمع، وهو ملفوظ به، ومنه ولا تتبعان، وتارة يكون

مُقَدِّراً نحو: هل تقومون يا زيدون؟ أصله تقومون؛ مرفوع بثبوت النون، ثم أكد بنون التوكيد الشديدة

1- قوله تاء المطاوعة: والمطاوعة مصدر على وزن مفاعلة من الفعل "طاوع"، قال الخليل بن أحمد: وطاوع له إذا إنقاد، وإذا مضى في أمره فقد أطاعك وإذا وافقك فقد طاوعك. ينظر: معجم العين مادة (ع ط و).

وتاء المطاوعة هي تاء تدخل على الفعل الماضي لتوضح قبول الفاعل التأثير والتجاوب والاستفادة من الفعل السابق، ويشترط أن يكون الفعل المتصل به تاء المطاوعة من اشتقاق الفعل الأول مثال: علمت الغلام الزراعة، قد يكون الغلام أجاد الزراعة واستفاد من التعليم، وقد لا يستفيد شيئاً، فإذا قلت: علمت الغلام الزراعة فتعلمها هنا الغلام استفاد وتعلم الزراعة، فالفاء عاطفة، والتاء تاء المطاوعة. ينظر منتديات مطرية أون لاين أمة الغفور 1 سبتمبر 2014، تاء المطاوعة. و النحو الكافي لعباس حسن، المكتبة الشاملة، دار المعارف ط 15، 100/2.

2- الألفية باب الإدغام البيت: 995. ص: 63.

3- وأما قوله: (فهو كثير): حيث ذهب إلى أنه إذا اجتمع أول افعال المضارع تاءتان تاء المضارعة وتاء أصلية نحو: تتنازل وتتلون فإن الحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية، وهو مذهب أهل الكوفة، وذهب البصريون إلى أن الحذوف منها التاء الأصلية دون تاء المضارعة. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 648/2. مسائل خلافية للعسكري: 149.

وقال سبويه: فإن إلتقت التاءات، فأنت بالخيار؛ إن شئت أثبتتهما، وإن شئت حذفت إحداهما، وإن شئت حذفت الثانية؛ لأنها أولى ولأنها هي التي تُسكن وتُدغم. ينظر: الكتاب: 476/4.

4- إشارة إلى الفعل المضارع.

5- الألفية باب المعرب والمبني البيتين: 19، 20، ص: 2. وصدر البيت 19: وَفَعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بُنْيَاءٌ...

فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان فحذفنا الواو لذلك ، والضممة قبلها دالة عليها، فالفاصل هو الواو مقدر.

(فإن قلت): لم حذفوا واو الجمع ولم تُحذف في "لتبلون" (قلتُ)؛ لأن ما قبل الواو مضموم، والضم يدل على الواو المحذوفة، وهنالك مفتوح في الحالة الراهنة، فليس ثم ما يدل عليها.
وقوله: (بالتجرد الخ): ما ذكره من أن الرفع للمضارع معنوي وهو التجرد المشار إليه بقوله في الألفية:

إِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ أَوْ جَازِمٍ كَيْسَعْدُ¹

وهو قول الفراء وهو الحق [72] ، وقيل رافع المضارع وقوعه موقع الاسم ونسب لسيبويه، وقال ثعلب رافعه مُشابهته للاسم، وقال الكسائي رافعه حرف المضارعة فهذه أقوال أربعة².
وقوله: (فينصبه)³: زاد هذا مع قوله بعد فيجزمه، إحترازاً من الناصب المهمل؛ كـ "أَنَّ" في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾⁴ في قراءة من قرأ برفع يتم⁵، فالناصب وهو "أَنَّ" مهمل فوجوده كلا وجود، واحترازاً من الجازم المهمل كلم في قوله: لم يوفون بالجار، فالجازم في اللفظ كالعدم، فلذا بقي المضارع على رفعه بثبوت النون وهذا التقييد مأخوذ من المصنف، لأن ناصب إسم فاعل من نصب، وجازم إسم فاعل من جزم، والوصف حقيقة في التلبس بذلك المعنى.

1- الألفية، باب إعراب الفعل، البيت: 676، ص: 44.

2- وللفادة أكثر يُنظر هذه الأقوال في: الكتاب: 9، 10/3. همع الهمع: 54، 55/1. شرح ابن الناطم: 47، 473. توضيح المقاصد: 1228.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 143/4، 144.

3- إشارة إلى نواصب الفعل المضارع.

4- البقرة، الآية: 233 .

5- ويروى عن ابن عباس: ﴿أَنَّ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾، برفع "يُنْمِ" وفيها قولان، أحدهما قول البصريين: أنها "أَنَّ" الناصبة أَهْمِلْتَ حَمَلًا على "ما" أختيها لاشتراكهما في المصدرية، والثاني: وهو قول الكوفيين أنها المخففة من الثقيلة، وشَدَّ وقوعها موقع الناصبة، كما شَدَّ وقع "أَنَّ" الناصبة موقعها في قوله: قَدْ عَلِمُوا أَنَّ لَا يُدَانِينَا فِي خَلْقِهِ أَحَدٌ. ينظر: الموسوعة القرآنية فيضُ العليم من معاني الذِّكْرِ الحكيم اختيار وتأليف: الشاعر: عبد القادر الأسود المجلد الأول ، سورة البقرة، الآية: 233.

[نواصب المضارع]

((عشرة)) قول الأزهري: (على ما هنا): ليس المراد أن النواصب أكثر من عشرة، والمصنف إقتصار في هذه المقدمة على عشرة، بل المراد بأن المصنف تبع الكوفيين في أنها عشرة، وأما [40/م] البصريون فيقولون النواصب أربعة لا غير، ولذا قال الأزهري وفاقا وخلافا.

وقوله: (والمتفق عليها أربعة إلخ): بل المتفق عليها واحد وهو "أن" فقط، والثلاثة أيضا فيها خلاف، لكن لما كان الراجح في هذه الثلاثة أنها الناصبة بنفسها لم يعتبر الخلاف فيها.

وقوله: (أو محلا): وذلك فيما إذا كان المضارع مبنيا باتصال نون الإناث به، أو مباشرة نون التوكيد كما مرّ، وفي بعض النسخ والماضي محلا، وأعترض على هذه النسخة الفيشي وقال: (للصواب أنه لا إعراب في الماضي لا لفظا ولا محلا)، يمكن الجواب بما يأتي.

وقوله: (وهي موصول حرفي)¹: حقيقته كل حرفٍ أوّل ما بعده بمصدرٍ، والحرف آلة للسبك، والموصلات الحرفية ستة جمعها من قال²:

مُوصِلُنَا الْحَرْفِيُّ فِي وَأَنَّ أَنْ وَلَوْ وَكَيْ وَمَا فِي الَّذِي خَلْفَ حَكُو

وقوله: (تسبك مع منصوبها إلخ): فيه مسامحة لأن المسبك هو ما بعدها، لكن لما كانت [هي]³ دالة للسبك صح ذلك، ومحل تعيين كونها مصدرية إذا وقعت بعد غير علم ولظن كمثال الأزهري⁴، فإن وقعت بعد علم تعين أنها مُخَفَّفَةٌ من المشددة⁵، فتنصب الاسم وترفع الخبر كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾⁶، فإن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، والجملة خبرها، وفي الألفية:

1- إشارة إلى "أن" بفتح الهمزة وسكون النون.

2- من الشواهد التي لم نعرف قائله.

3- (هي): زيادة من (م).

4- وهو قوله: (عجبت من أن تُضرب).

5- أي إذا كان العامل فيها من أفعال العلم وجب أن تكون المخففة وتعين في المضارع بعدها الرفع إلا أن يكون العلم في معنى غيره. وهذه هي الغير الناصبة للمضارع؛ لأن هذه ثنائية لفظا ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظا ووضعاً. ينظر: شرح ابن عقيل: 4/4. وشرح ابن الناطم: 475.

خلافا للفراء حيث جوز أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العلم، وما في معناه. ينظر: همع الهوامع: 88/4.

6- من قوله تعالى: "إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنُصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَأْتِي عَلَيْكُمْ فَاغْرُؤُوا مَا تَيْسَّرُ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاغْرُؤُوا مَا تَيْسَّرُ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا". المزمّل، الآية: 20.

وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ فَاسْمُهَا أُسْتُكَنْ وَالْخَبَرَ إِجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ¹

وإن وقعت بعد ما يُفيد الظن جاز فيها وجهان كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾²،

فُرى بالرفع³ على أن "أن" مخففة وبالنصب على أنها ناصبة وهو الأولى وفي الألفية:

لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالْيَّيِّ مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ

فَأَنْصَبَ بِهَا وَ الرَّفْعَ صَحَّحَ وَأَعْتَقَدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ فَهُوَ مُطَرِّدٌ⁴ [73].

وقد تكون مفسرة⁵ زائدة.

وقوله: (حرف نصب إلخ): سُميت حرف نصب لعملها النصب، وحرف مصدر لتأويل ما

بعدها بمصدر، وحرف استقبال لأن المضارع قبل دخولها كان يحتمل الحال والاستقبال، فلما دخلت عليه "أن" عينته للاستقبال.

(لن): هي بسيطة، وقال الفراء هي "لا" النافية قُلبت ألفها نونا، وقال الكسائي هي مركبة⁶

من "لا"، "إن"، فحُذفت الهمزة تخفيفاً ثم الألف لالتقاء الساكنين.

قول الأزهري: (لنفي المستقبل إلخ)؛ أي لنفي وقوع الحدث في الزمان المستقبل.

1- الألفية باب إن وأخواتها، البيت: 193، ص: 13.

2- من قوله تعالى: " وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمَّوْا وَصَمَّوْا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمَّوْا وَصَمَّوْا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ۖ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ " المائدة، الآية: 71.

3- هي قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب وخلف واليزيدي والأعمش. ينظر: الإتحاف 202، والنشر في القراءات العشر، لأبن الاخزي الدمشقي، تح علي محمد الضباع ، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ: 255/2. ومن السبع لابن مجاهد: 647: قرأ نافع وعاصم وابن عامر ﴿ أَلَّا تَكُونَ ﴾ نصباً.

4- الألفية باب إعراب الفعل ، البيت: 678، 677، ص: 44. وتام البيت 677: وَبِ (لَنْ) أَنْصِبُهُ وَ (كَيْ) ، كَذَا بِ (أَنْ)

5- قوله: (مفسرة): والمفسرة هي الداخلة على جملة مبنية حكاية ما قبلها من دال على معنى القول بغير حروفه كالتى في قوله تعالى: "فأوحينا إليه أن اصنع الفلك" المؤمنون: 27. ينظر: معاني الحروف: 73. توضيح المقاصد: 1235، أوضح المسالك: 157/4.

أما جملة ما يشترط لتحقيق "ان" المفسرة اربعة شروط انظرها في: أوضح المسالك: 157/4، 158.

6- وهذا ما ذهب إليه الخليل، ولكن هنال من قال أن العرب لا تجمع بين حرفين بمعنى واحد إلا إذا فصلوا بينهما، وهنا الحرفين جُمع بينهما لتباين لفظيهما ينظر: الكتاب: 407/1.

كما أن الحروف إذا ركبت إنتقل حكمها في غالب الأمر . ينظر: معاني الحروف أبي الحسن علي بن عيسى النحوي، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع جدة مكة، الطبعة الثانية 1401هـ، 1981 م، ص: 100.

والنفي بها تارة يكون له غاية كالآية التي مثل بها الأزهري¹، أو يكون لا غاية له كقوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾²، وإلى النصب بـ"أن" ولن وكي الآتية أشار في الألفية بقوله: **وَبَلَنَ أَنْصَبُهُ وَكِي كَذَا بِأَنَّ**³.

((وإذا)) قول الأزهري: (هي حرف إلخ): كونها حرفا هو الأصح عند الجمهور، وقيل إسم⁴ وتنوينها عوض والأصل إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت جملة جئتني وعوض منها التنوين نظير ما مرّ في يومئذ وحينئذ، فالنصب "أن" مضمرة بعدها، والصحيح أنها بسيطة، وقيل أنها مركبة من "إذا" "أن" نُقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت الهمزة تخيفا⁵ والجمهور يكتبونها بالألف، وقال بعض: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذا بالألف لأنها بمنزلة "أن" و"لن"⁶، وقيل: تُكتب بالنون إذا عملت⁷ وبالألف إن أهملت.

وقوله: (جواب إلخ): معنى كونها حرف جواب، أنه يُجاب بها كلام ما قبلها؛ ملفوظ به أو مقدر، ولا تقع في كلام مُستأنف، وتسميتها وحدها للجواب مجاز⁸، وإلا فالجملة بتمامها للجواب وعطف الجزاء على الجواب من عطف المرادف ورد غيره واحد.

وقوله: (وشرط النصب إلخ): هذه الشروط في وجوب نصب المضارع، فإن وُجدت كلّها وجب نصبه، ولا يجوز رفعه، وإن فُقدت كلّها أو بعضها وجب الرفع، ولا يجوز نصبه وليست الشروط في الصحة فقط، نعم بعض العرب أجاز إهمالها مع توفر الشرط قال في التصريح وهو القياس.

1- هي قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ طه، الآية 91.

2- من قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ" الحج ، الآية: 73.

3- الألفية باب إعراب الفعل، البيت: 677. وتكملته: لا يَغْدُ عِلْمٌ وَالَّتِي مِنْ يَغْدُ ظَن .

4- وهو ما ذهب إليه بعض الكوفيون. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 1240.

5- ينظر: الهمع 104/4.

6- ذكر ابن بريزة قال المبرد: "لو وجدت من يكتبها بالألف لكسرت يده" قال: "هذه حماقة ولو فعل لزمه القود". ينظر: غاية الأمل: 474/2

7- قال ابن العناء المختار خلاف للجمهور أن تكتب في غير القرآن بالنون، وبها يوقف عليها أي، وأما في القرآن فالمتنوع رسم المصحف الإمام ينظر: الكواكب الدرية ص: 466. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: نورة بنت حسين بن فهد الحميد، دار التدمرية، الطبعة الأولى 2010 م، ص: 50. والإتقان للسيوطي: 196/1.

8- للإفادة يُنظر : توضيح المقاصد: 1241 - 1443.

وقوله: (في صدر الجواب): فإن تأخرت نحو: أكرمك إذاً، أو توسطت نحو: أنا إذاً أكرمك، ألغيت فيها، ورفع المضارع.

وقوله: (والفعل بعدها مستقبل): فلو كان حالا فإنها لا تعمل، كقولك لمن يحدثك: إذا تصدق الآن، يعني¹ فيجب الرفع. وقوله: (متصل بها): فلو فصل بغير ما يجوز الفصل به تعيّن رفع المضارع نحو: إذا زيد يكرمك. وقوله: (ولا يفصّر فصله إلخ): وإلى عمل إذا النصب مع توفر الشروط الثلاثة، وجواز الفصل بالقسم أشار في الألفية بقوله:

وَنَصَبُوا إِذَا الْمُسْتَقْبَلَا
إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصِّلٍ
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينِ² [41/م]

وأغفر الفصل بالقسم لأنه زائد للتوكيد، وفي المعنى أن الفصل بلا النافية كالقسم، وأجازه بعضهم بهما معاً.

((وكي)) قول الأزهري: (المصدرية): إحترازاً من التعليلية، وحاصل كلامه؛ أنه إن وجد³ لام التعليل قبلها لفظ تعين كونها مصدرية ناصبة بنفسها، ولا يجوز كونها تعليلية لأن التعليلية حرف جرّ وحرف الجرّ لا يدخل [74] على مثله، وإن لم توجد اللام في اللفظ فإن قُدرت قبلها فهي مصدرية، وإلا فهي تعليلية، والناصب "أن" مقدرة بعدها، وفيه تفصيل آخر انظر في المطولات⁴.

وقوله: (بأن مضمرة وجوبا): هكذا في غالب النسخ، وهو مذهب البصريين وهو الصواب، وظهورها في الشعر في قوله:

¹ - في م): (يعني الآن). وهو جواب لمن قال أنا أحب زيدا.

² - الألفية باب إعراب الفعل، البيتين: 680، 681. ص: 44، 45. وقام البيت 681: وَأَنْصَبَ وَأَرْفَعَا إِذَا (إِذْنٌ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا.

³ - في م): وجدت.

⁴ - ينظر: مسائل الخلاف النحوي: 141، 142. مغني اللبيب من كتب الأعراب، لابن هشام: 199/1. حاشية العشماوي 39. شرح الجمل للزجاجي 798، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 150/4، 151. الكواكب الدرية: 470. الهمع: 98/4.

(كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَتَحْدَعَا)¹

ضرورة وفي بعض النسخ جوازا بدل وجوبا وهي خلاف الحق كما علمت.

((ولام كي)) قول الأزهري: (جوازا)²: محل جوازا الإضمار ما لم يقتزن الفعل بلا، وإلا وجب إظهار "أن" نحو قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾³، ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾⁴، والأصل "لأن" "لا"، ثم قلبت الهمزة ياء وأدغمت النون في اللام، وإلى وجوب إظهار "أن" مع الفصل بلا وجواز الإظهار والإضمار دون فصل أشار في الألفية بقوله:

وَبَيْنَ لَا وَلَامِ الْجَرِّ التَّرْمِ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمَ

لَا فَإِنْ أَعْمِلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا⁵

وتساوي لام كي لام العاقبة كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخَرْنَا﴾⁶، ففرعون إن التقط موسى ليكون له ولداً شقيقاً قال أمره إلى أن صار عدواً.

((ولام الجحود)) قول الأزهري: (وهي لام النفي): أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجحود على مطلق النفي، وإلا فالجحود لغة: خاص بنفي ما علم، فلا يُقال له جاحد إلا إذا كان عالماً بالشيء وخفاه، ومُراده هنا اللام الواقعة بعد الكون المنفي بـ "ما" أو "لم"، سواء كان بعد العلم أم لا، ولذا قال ابن النحاس: الأولى تسميتها بلام النفي، وإليه أشار بقول بعضهم⁷:

وَكُلُّ لَامٍ قَبْلَهُ مَا كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ فَلِلْجُحُودِ بَانًا.

1- البيت جميل بن عبد الله بن معمر العُدَري، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل وهو بتمامه هكذا: فقالت: أكل الناس أصبحت مائحاً لسانك كيما تغرّ وتحدعا؟. ينظر: الديوان 125، المعجم رقم: 1006

والشاهد فيه: قوله "كيما أن تغرّ" فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد كي - في هذه العبارة - يدل على أن "أن" تكون مضمرة بعد كي إذا لم يُصحح بها في الكلام. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 153/4.

2- هذا شروع من المؤلف في بيان النواصب المختلف فيها، فالبصريون يقولون أنها ناصبة بنفسها، وأما الكوفيون فلا ينصب الفعل عندهم بنفسه إلا الأربعة المتقدمة، وما عداها من لام "كي" ونحوها، فإنها لا تنصب عندهم أصالة، وإنما الناصب "أن" مضمرة بعدها؛ تارة جوازا وتارة وجوبا بعد البقية. ينظر: حاشية العشماوي: 39.

3- من قوله تعالى: "رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ" وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا. النساء، الآية: 165.

4- من قوله تعالى: "لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ" وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ". الحديد، الآية: 29.

5- الألفية باب إعراب الفعل البيتين: 683، 682، ص: 45. وتمام البيت 683: وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أَضْمَرَا.

6- من قوله تعالى: "فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَخَرْنَا" إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ. القصص، الآية: 8.

7- البيت من الشواهد التي لم نعثر على نسخها، وهو من شواهد التحفة الوسيمة على شرح الدرر اليتيمة للشيخ محمد باي بلعام: 26.

وخبر كان الواقعة بعد ما ويكن الواقعة بعد "لم" محذوف¹، والتقدير والله أعلم في الآية الأولى؛ ما كان الله مُريدا لتعذيبهم، وفي الثانية؛ لم يكن مُريدا لغفرانهم، وإلى نصب المضارع بعد الكون المنفي وحذف "أن" وجوبا أشار في الألفية بقوله:

((وحتى)) قول الأزهري: (الحجارة إلخ): قيد به حتى كما يأتي أقسام³؛ ابتدائية وعاطفية وجارة، والعدر للمصنف في إطلاقه إن حتى إذا أُطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلا للجارة.

وقوله: (أو للتعليل إلخ): بأن يكون ما بعدها مُسببا عما قبلها، وما قبلها سبب فيما بعدها، وعلامة التعليلية صحة وقوع "كي" موقعها، ولا بد من أن يكون المضارع بعدها مستقبلا، فلو كان حالا وجب الرفع نحو: مرض زيد حتى لا يرجونه، يعني الآن فيرجون مرفوع بثبوت النون، وأما قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾⁴، قُرئ بالنصب وبالرفع، فعلى قراءة النصب⁵ فقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - والذين معه مستقبل بالنسبة للزلة⁶، وعلى قراءة الرفع⁷ يكون مؤولا بالحال⁸، أي حتى حالة كون الرسول والذين آمنوا معه يقولون ذلك [75]، وإلى كون المضارع منصوبا بأن مضمرة وجوبا بعد "حتى" وشروط الاستقبال أشار في الألفية بقوله:

¹⁻ اختلف في الفعل الواقع بعد اللام ، ينظر: ذلك: في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: 1246. همع الهوامع: 110/4.

³⁻ (حتى): تتصرف على أقسام انظرها: في معاني الحروف 165، 164، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراي: 1248.

4- من قوله تعالى : " أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ۖ مَسَّيْنَاهُمُ الْبَأْسَاءَ وَالضَّرَاءَ وَزَجَّلْنَاهُمْ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ فَأَقْبَرْنَا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ۚ فَمِنْهُمْ ذُرِّيَّةٌ مُقْتَنِنَةٌ لَكُمْ ۚ وَكَانَ ثَوْرٌ مُسْتَقْتِرِبٌ لَكُمْ ۚ فَفُتِنُوا فِي الْأَرْضِ ۚ ثُمَّ حُمِلْتُمْ إِلَى الصِّرَاطِ ۚ إِنَّ صِرَاطَنَا مُسْتَقِيمٌ ۚ " (البقرة، من الآية (214)).

5- هي قراءة غير نافع.

6- في (م) للزوال.

7- هي قراءة نافع.

8- المراد بالمؤول بالخال أن يكون الفعل قد وقع، فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال فهنا حتى ابتدائية ينظر:

توضيح المقاصد والمسالك: 1251. همع الهوامع: 114/4.

⁹ - الألفية، باب إعراب الفعل، البيتين: 686، 685. ص: 45.

((والجواب بالفاء))¹: فيه قلب¹ كما سيذكر بعد عند قول الأزهري المفيد للسببية؛ أي مع العطف بأن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها.

وقوله: (المفيد للمعية)²: بأن تفيد "أن" ما بعدها مصاحب لما قبلها، ووقعا في زمن واحد. وقوله: (الواقعتين): بالثنائية وهي الصواب وفي بعض النسخ الواقعة بالإفراد وهي غير ظاهرة. وقوله: (بعد الأمر): أشار بهذا إلى أنه ليس كل مضارع وقع بعد الفاء والواو يُنصب، بل محل نصبه إذا وقع بعد طلب أو نفي مُحْضَيْن، وإلى هذا الإشارة في الألفية بقوله:

وَبَعْدَ فَآ جَوَابَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مُحْضَيْنِ أَنْ وَسِتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبٌ
وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تُقَدِّمُ مَفْهُومَ مَعَ³

فإن كان النفي غير محض وهو المنتقض نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، وجب رفع فتحديثنا والطلب المحض [42/م]، هو ما كان بالفعل، فإن كان بغيره كإسم الفعل نحو: صه فأحدثك، أو بالمصدر نحو: سكوتا فنيام الناس لم يجوز النصب عند غير الكسائي⁴، بل يجوز وجهان: الرفع والجزم وفي الألفية:

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِفْعَلٍ فَلَا تَنْصَبُ جَوَابُهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا⁵

وهذه المسألة تُسمى عندهم مسألة الأجوبة التسعة المذكورة عند الأزهري مع أمثلتها، وهي الأمر والنهي والعرض والتحفيض والتمني والترجي والدعاء والإستفهام والمنفي.

¹ - قوله (فيه قلب): فالعبارة (الجواب بالفاء) فيها قلب والأصل؛ والفاء الواقعة في الجواب، لأن الناصب هو الفاء ولا الجواب ويشترط في الفاء أن تكون سببية وبأن يكون ما بعدها سببا عما قبلها؛ إذ الجواب منصوب لا ناصب. ينظر: حاشية العشماوي 40، حاشية الأجرومية 49، موص الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري: 173.

² - إشارة إلى الواو.

³ - الألفية، باب إعراب الفعل، البيتين: 687، 688. ص: 45. وتمام البيت 688: كـ "لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعُ".

⁴ - أما الكسائي فيجيز النصب مطلقا، وأما ابن جني وابن عصفور فيجيزانه إذا كان إسم الفعل من لفظ الفعل نحو: نزال فنحدثك، ويمتنعانه إذا لم يكن من لفظه نحو: صه فنكرمك. ينظر: شذور الذهب: 305، الهمع 119/4. توضيح المقاصد والمسالك: 1259. شرح ابن الناطم: 484.

⁵ - الألفية، باب إعراب الفعل، البيت: 691. ص: 45.

ومنهم من جعلها ثمانية بإسقاط الترجي¹، ولأجل الخلاف فيه خصه في الألفية بالذكر حيث قال:

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ كَنُصِبِ مَا إِلَى التَّمَنِّيِّ يَنْ تَسْبُ²

وقوله: (أقبل فأحسن الخ): فأحسن منصوب بأن مضمرة بعد الفاء والواو، وهو مؤول بمصدر عطف على مصدر مؤول مما قبله، والتقدير ليكون منك إقبال على إحسان مني إليك، أو مع إحسان مني إليك، فالإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال وبعد الواو مقارن بالإقبال وهكذا تقول جميع الأمثلة ليصح العطف والمعية، فيؤول مثاله في النهي؛ فلا تقع محاصمة زيد فأغضبه، أو مع إغضابه، وفي العرض؛ فليقع عندنا نزول فأصابتك الخير أو مع إصابتك الخير، وفي التحضيض ليقع إكرام زيد فشكره أو مع شكره، وفي التمني كون مال عندي فتصرف منه أو مع تصرف منه، وفي الترجي لتقع مُراجعة الشيخ فإفهامي أو مع إفهامي، وفي الدعاء ليقع توفيتي فعمل صالح أو عمل صالح، وفي الاستفهام هل كون زيد في الدار فإمضاء إليه؟ أو مع إمضاء إليه؟ وفي النفي فلا يقع قضاء على زيد أي حُكِمَ عليه بالموت فموته أو مع موته [76]، والفرق بين العرض والتحضيض أن العرض طلب برقي ولين، والتحضيض طلب بحث وإزعاج، فلو كانت الفاء لمجرد العطف ولم تُفد السببية أو لم تُفد الواو المعية وجب رفع المضارع بعدها، فمثال الفاء قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾³، ومثال الواو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، يُجزم تشرب عطف على تأكل، وإذا كان النهي عنهما مجتمعين فقط تعين النصب حينئذ، لأن الواو أفادت المعية.

وقوله: (لكان أوضح): الصواب أن يقول كان صحيحا، لأنه يقتضي الأزهري أن نسخة المصنف واضحة، إلا أن هذا أوضح منها مع أن نسخة المصنف فاسدة.

وقوله: (لا ناصب)⁴: والكلام في النواصب لا في المنصوبات، وما في المعرب هنا ظاهر.

1- الطلب يشمل سبعة أشياء، لذلك ترى النحاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون الأجوبة الثمانية؛ قال العشماوي: "واعلم أن ما ذكرنا من أقسام الطلب يُسمى بمسألة الأجوبة الثمانية وقد جمعها بعضهم فقال:

مُرَّ وَانْهَ وَادَّغَ وَسَلَّ وَارْعَضَ لِحَضَّهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا. " اهـ. ينظر: حاشية العشماوي: 41. ومصباح السَّاري: 60.

وقال الزجاجي: " وقال النحويون: ينتصب بعدها في جواب سبعة أشياء". ينظر: شرح جمل الزجاجي: 793، وزاد السيوطي الدعاء وهو في الحقيقة داخل في باب الأمر والنهي عند النحاة لا عند الأصوليين. ينظر: همع الهوامع: 120/3. وهناك من قال ستة. ينظر: معاني الحروف لأبي الحسن: 43، وزاد الفراء على هذه الثمانية الترجي.

2- الألفية، باب إعراب الفعل، البيت: 692. ص: 45.

3- المرسلات، الآية: 32.

4- إشارة إلى (الجواب منصوب) من قول الأزهري.

(واو): هي في محل رفع عطفاً على الجواب، أو على أول النواصب، وليست في محل جر عطفاً على الفاء، والواو مدخولة للجواب، لأنها لا يُجاب بها، وكان اللائق بالمصنف تقديمها ليرتفع الإبهام.

قول الأزهري: (بمعنى إلا): الفرق بين "أو" التي بمعنى "إلا" والتي بمعنى "إلى" أن التي بمعنى "إلا" لا يقع ما بعدها غالباً إلا دفعة واحدة كالإسلام، والتي بمعنى "إلى" يُحتمل وقوعه كذلك أو شيئاً فشيئاً، وهي عاطفة مصدر مؤولاً على مصدر كذلك، وتقدير المثال الأول؛ ليكن مني¹ قتل الكافر أو إسلام منه، وتقدير المثال الثاني ليقع لزومي لك أو قضاء حتفي، وقد تكون بمعنى "كي" التعليلية نحو: لأطيعن الله أو يغفر لي²، وإلى النصب بعد "أو" بأقسامها أشار في الألفية بقوله:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ³

فشمل قوله حتى التي بمعنى "إلى" والتي بمعنى "كي" وأما التي بمعنى "إلا" فصرح بها. وقوله: (وهي اللام): أطلق فيها فيشمل لام كي ولام الجحود، وبه يسقط قول من قال: أن حروف الجر أربعة وهو قال ثلاثة.

وقوله: (وكي التعليلية): هي التي يقدر اللام بعدها، وقد مرّت في كلام الأزهري، وتضمن "إن" وجوبا في جميع ما مرّ إلا مع "كي" فتضمن جوازا.

((الجواز ثمانية عشر)) قول الأزهري: (ستة): جعلها ستة باعتبار أن "لم" و "ألم" قسمان، ولام الدعاء ولام الأمر قسم واحد، ولا في النهي ولا في الدعاء قسم واحد، كما بينه الأزهري، ومن جعلها ثمانية⁴ جعل لام الدعاء قسما بنفسه و"لا" في الدعاء كذلك، وباعتبار الحقيقة إنما هي أربعة، لأن "ألم" هي "لم" زيدت عليها همزة الاستفهام، و"ألم" أصلها "لما" زيدت عليها همزة كذلك⁵، ولم يجعلها في الألفية إلا أربعة حيث قال:

¹ - في (م): منك.

² - في المسألة خلاف، يُنظر توضيح المقاصد والمسالك: 1248، 1249.

³ - الألفية، باب إعراب الفعل، البيت: 684. ص: 45.

⁴ - قال ابن عثيمين - رحمه الله - هذه ثمانية تجزم فعلا واحدا (ص: 181) وكذلك ذهب إليه المكودي ينظر: شرح المكودي: 60.

وفي الكواكب الدرية؛ والذي يجزم فعلا واحدا سبعة وكلها لا خلاف في حرفيتها. ينظر: الكواكب الدرية: 487.

⁵ - وفي (المصباح الساري): "فأما الأدوات التي تجزم فعلا واحدا فهي أربع إجمالا، وسبع تفصيلا". ينظر: مصباح الساري: 62.

بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا¹ [43/م]

((لم)) قول الأزهري: (وينفي معناه): أي يدل على انتفاء الحدث وعدم وقوعه من الفاعل، ونفيها يكون متصلا بالحال [77] كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾²، وإما أن يكون منقطعا كقولك: لم يقم زيد، يصح أن تقول: ثم قام الآن. وقوله: (وتقلبه): أي تقلب زمن المضارع إلى الماضي، فيصير دالا على الزمان الماضي بعد أن كان للحال والاستقبال³.

((ولمّا)) قول الأزهري: (المُرَادُفَةُ لـ "لم"): احترازا من "لم" التي بمعنى "حين"⁴ نحو: [قوله تعالى]: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾⁵، ومن التي بمعنى "إلا"⁶ كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁷؛ أي إلا عليها حافظ في قراءة من شدد الميم، وقد يُقال أن القيد للبيان لأن هاتين لا يقع بعدهما المضارع.

وقوله: (فيما تقدم إلخ): أشار بهذا إلى أن "لما" تشارك "لم" في أمور وتفرقها في أمور، فمما يشتركان فيه ما تقدم من حرفية وجزم ونفي وقلب⁸، ومما يفترقان فيه؛ أن "لما" لا تدخل عليها أداة الشرط بخلاف "لم" قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾⁹، ومنها أن النفي بلما لا يكون زمانه إلا متصلا بالحال المنفي بلم بخلاف المنفي بلم كما مرّ، ومنها أن مجزوم "لما" يُحذف إختيارا تقول: قاربُ المدينة ولما، أي ولما أدخلها، ولا يجوز ذلك مع "لم" إلا في الضرورة، ولاشتراكهما في

1- الألفية، باب إعراب الفعل، البيت: 695. ص: 45.

2- الإخلاص، الآية: 3.

وإعرابها: لم: حرف نفي وجزم، يلد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو و: حرف عطف، يولد: فعل مضارع مغير للصيغة مجزوم زعلامة جزمه آخره، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو. ينظر: الكواكب الدرية: 478.

3- هذا وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين، لا لفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى ومن وافقه وقد نُسب إلى سبويه. ينظر: توضيح المقاصد: 1270.

4- تسمى "لما" الحينية أي أن يقع بعدها الشيء لوقوع غيره. وهو على المذهب الفارسي. معاني الحروف ، ص: 133. حاشية على الآجرومية، ص: 51، 52.

5- من قوله تعالى: " وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ". هود ، الآية: 58.

6- قد تكون "لما" حرف استثناء بمعنى إلا فتدخل على الجملة الاسمية، وعلى الماضي لفضا لا معنى. ينظر: معاني الحروف: 133.

7- الطارق، الآية: 4.

8- بقي مما تشترك فيه "لم" و"لما" شيان أحدهما؛ اختصاصهما بالدخول على الفعل المضارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الإستفهام على كل منهما. ينظر: أوضح المسالك: 201/4. معجم النحو: 313.

9- من قوله تعالى: " فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ". البقرة من الآية: 24.

أمر وفتراقهما في أمور، قيل الأولى للأزهري أن يُعبر بأختها بدل المرادفة؛ لأن المرادفة تستلزم الاشتراك في كل شيء، والأختية لا تستلزم ذلك¹.

(وَألم): أصلها لم زيدت عليها همزة الاستفهام، وكذلك "ألم" أصلها لما.

قول الأزهري: (حرف تقرير): فيه مسامحة لأن التقرير مأخوذ من الهمزة لا غير، كما أن المسامحة في تسميتها بجملتها حرف جزم مع أن الجازم "لم" وكل ما قيل في "ألم" يُقال في "ألم"، والتقرير أن يكون المخاطب عالماً بثبوت أمرٍ أو نفيه ثم يذكر له بصيغة الإستفهام ليتثبت².

(ولام الأمر): أي يُسمى لام الأمر وهي شكل "ل" وليس الجزم بالاسم الذي هو لام³.

(والدعاء): اعلم أنَّ الطلب إذا كان من الأعلى للأدنى فهو أمرٌ، وإن كان من الأدنى للأعلى فهو دعاء، وقد مثل الأزهري لهما، وإن كان من مثلك فهو التماس، وفي السُّلم:

أَمْرٌ مَعَ اسْتِغْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي بِإِلْتِمَاسٍ وَقَعَا⁴.

ومثل هذا يُقال في النهي، لأن الطلب إمّا طلب الفعل أو الترك.

ولا (قول الأزهري المستعملة إلخ): أشار بهذا إلى المقر لأمرين:

الأول: أن الأصل في لا النفي ثم أُستعملت في النهي. **والثاني:** لبيان أن قول المصنف في النفي متعلق بمحذوف، ولكن الأولى تقدير المحذوف نكرة، ويكون حالا من "لا" وخرجت "لا" النافية والزائدة فلا يجزمان إلا شذوذاً⁵. وقوله: **(والذي يجزم فعلين إلخ):** أي أصالة⁶، وإلا فقد يكون الجواب غير فعل، كالجواب بـ "فما نحن".

1- تنبيه: لم يذكر ابن الحاج أمرين آخرين تفرقان فيه لمّ ولم:

أ - أن الفعل المنفي بـ "لم" متوقع الحصول، أمّا الفعل المنفي بـ "لم" فليس متوقع الحصول، فإن قلت: لمّا يحضر أحدُ فأنت تتوقع حضوره، وإن قلت: لمّ يحضر أحدُ فأنت لا تتوقع حضوره. ينظر: نحو اللغة العربية: 468. أوضح المسالك: 204/4.

ب- إن "لم" قد تُلغى فلا يُجزم بها. ينظر: توضيح المقاصد: 1273.

2- في (م): ليثبت.

3- يُنظر ابن عثيمين: 195، توضيح المسالك: 1267.

4- البيت من بحر الرجز، لعبد الرحمن بن محمد الأضرري صاحب متن السلم أرجوزة في المنطق، ينظر: زاد العقول شرح سلم الوصول 17/4. و شرح تسهيل الطرقات بنظم الورقات ليحيى بن موسى العمريطي الشافعي، شرحه وعلق عليه الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، ص: 8.

5- للفائدة ينظر: همع الهوامع: 310/4، الكواكب الدرية: 497، 496.

6- القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور البصريين، واختاره ابن عصفور والأبدي، ويُنسب إلى الأخفش القول بأن فعل الشرط مجزوم بالأداة، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط، واختار هذا ابن مالك في التسهيل، كما يُنسب للأخفش القول بأن الشرط

من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾¹ ، الآية²، وأول الفعلين يُسمى في الإصطلاح فعل الشرط، لأنه علامة على وجود الثاني، والشرط لغة؛ العلامة وثانيهما يُسمى جواب الشرط [78] تشبيها له بجواب السؤال، ويُقال له أيضا جزاء، وكون الأداة هي الجازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور، وأُعتُرض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين، وأُجيبُ بأنه : لما كان الجازم عمل في الشرط، والشرط عمل في الجواب، كما أن الإبتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر، وأُطلق في الفعلين فيشمل كونهما معا مضارعين، كما في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَعُودُوا﴾³، ويشمل كونهما معًا ماضيين كما في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾⁴ وما إذا كان ماضيا ثم مضارعا نحو: "من كان"، ومضارعا ثم ماضيا وهو قليل نحو قوله عليه الصلاة والسلام: ((من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه))⁵، وإلى الأقسام الأربعة أشار في الألفية بقوله:

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تَلْقِيَهُمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ⁶

إلا أن الشرط إن كان ماضيا والجواب مضارعا فإنه يُحسن رفع الجواب، وإن كان الشرط مضارعا والجواب كذلك فرفع المضارع جوابا قبيح⁷، وإليهما أشار في الألفية بقوله:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَاءُ حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ⁸

[جوازم المضارع]

والجزء تجازما، ويُنسب لسبويه القول بأن الأداة جازمت الشرط ، وهي مع الشرط جزما الجواب، وهذا خلاف لا طائل منه. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص: 200.

1- من قوله تعالى: " وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ". الأعراف، الآية: 132.

2- قوله (الآية): وهو قوله تعالى: ﴿بِمَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾. الأعراف، الآية: 132.

3- من قوله تعالى: " إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ " وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ " وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ وَلَنْ تُغْنِي عَنْكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ". الأنفال الآية: 19.

4- من قوله تعالى: " عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ " وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا . وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ". الإسراء ، الآية: 8.

5- أخرجه البخاري في الإيمان برقم 35، وأعادته في الصوم برقم 1901، 1802، وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين برقم 760، والحديث من شواهد الدرر 182/2، وشرح ابن عقيل 372/2.

6- الألفية، باب عوامل الجزم، البيت: 699، ص: 46.

7- هنا وجب جزم المضارع لفظا والظاهر أنه مذهب أهل الكوفة. ينظر: شرح الجمل: 193/2، أوضح المسالك: 206/4.

8- الألفية باب عوامل الجزم، البيت: 700، ص: 46.

وقوله: (إثنا عشر جازما): بزيادة كيفما على ما للكوفيين، والذي للبصريين أنها أحد عشر بإسقاط كيفما، وهو الذي في الألفية إذ قال:

وَأَجْزَمُ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا¹ [44/م]
وَحَيْثُمَا أَيْنَ

(إن) (قول الأزهري وهي حرف إلخ): أما "إن" فهي حرف اتفاقا وكذلك "إذ ما"، لكنها على الأصح وباقي الأدوات إسم وفي الألفية:

وَحَرْفُ إِذْمَا كَانِ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ إِسْمًا²

وقوله: (المضارع لفظا): هذا إن كان مُعربا، فإن كان مبنيا جُزمت محله.

وقوله: (والماضي محلا): قال بعض معنى جزمها محل الماضي أنه لو قدرنا فعلا مُعربا محله لكان مجزوما مُعربا، وإلا فالماضي مبني لفظا ومحلا، وبه يُجاب عن اعتراض الفيشي سابقا.

(وما): هي في الأصل موضوعة لما لا يعقل، ثم [ضمت]³ معنى الشرط، وهي في هذه الآية⁴ في محل نصب مفعول مقدم بتفعلوا، لأن قاعدة إعراب إسم الشرط غالبا؛ أن فعل الشرط إن كان فعلا متعديا غير مشغول بشيء فاسم الشرط معمول له كما في هذه الآية، وإن كان فعل الشرط مُتعديا مشغولا بغير ضمير اسم الشرط كالأية الممثل بها لمن بعد فاسم الشرط في محل رفع مبتدأ وما بعده خبر، وإن كان فعل الشرط مشغولا بضمير عائد على اسم الشرط جاز في اسم الشرط وجهان؛ كونه في محل رفع مبتدأ وما بعده خبره، وكونه في محل نصب معمول محذوف يفسره ما بعده كمهما [79] في الآية: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا⁵﴾، وفي الآية هنا حذف الواو مع ما تعطف، والتقدير - والله أعلم - وما تفعلوا من خير وشر، وخص الخير بالذكر لشرفه.

1- الألفية، باب عوامل الجزم، البيتين: 697، 696. ص: 46. وتمام البيت 697: ... وَحَرْفُ : (إِذْمَا) كَ (إِنْ) ، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ إِسْمًا.

2- الألفية، باب عوامل الجزم، البيت: 697. ص: 46.

3- في (م): (ضمنت).

4- هي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ . البقرة، الآية: 147.

5- من قوله تعالى : " وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ الْأَعْرَافِ " الآية: 132.

(ومن): هي في الأصل موضوعة لمن يعقل¹، ثم ضمنت معنى الشرط، و"من" في الآية² مبتدأ لكون ما بعدها متعديا إشتغل بالعمل في سوء والخبر الشرط فقط على الصحيح وقيل الجواب وقيل هما. (ومهما): هي بمعنى ما، وهي على الأصح بديل عود الضمير في به عليها، وهي في الآية³ في محل رفع بالابتداء، بمعنى أيما شيء تأتينا إلخ، ويصح كونها في محل نصب مفعول محذوف يُفسر من معنى ما بعده تقديره - والله أعلم - أيما شيء تُحضر تأتينا به، فأَيما مفعول بتحضر قُدّم لصدارته، وأيما تفسير لهما.

وقوله: (في موضع نصب خبر ما): هذا إن قدرت "ما" حجازية، فإن قدرت "ما" تميمية⁴ فنحن مبتدأ وما بعده خبر.

((وإذ ما)) قول الأزهري: (وإنك إذ ما إلخ)⁵: البيت من الطويل وإعرابه أن: حرف توكيد ونصب، والكاف إسمها والجملة من الشرط أو الجواب أو هما خبرها، وتأْت: فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب، وما من ما أنت موصولة في محل نصب مفعول تأْت؛ من الإتيان، وأنت: مبتدأ وأمر خبره، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والعائد المجزوم بالياء، وتلف: مضارع ألفى تعدى إلى اثنين، ومن موصولة مفعول أول، وتأمر: مضارع أمر، وفاعله ضمير المخاطب، وإياه: مفعول مقدم بتأمر، وآتيا: مفعول ثان لتلف، والجملة لا محل لها صلة من العائد ضمير أياء، وباقي البيت أعربه الأزهري وفيه الشاهد⁶.

((وأي))): معناها معنى ما تُضاف إليه، فإن أُضيفت لعاقل كانت لعاقل، وإن أُضيفت لغير عاقل كانت لغير عاقل، وإن أُضيفت لظرف الزمان كانت ظرف زمان، وإن أُضيفت لظرف مكان كانت ظرف مكان وهكذا.

1- وقد تستعمل لغير العاقل، وهي على أربعة أوجه؛ شرطية واستفهامية ومنفية ومزيدة مع غيرها نحو: مُنْذًا، ومن؛ غير الطرف لتعميم أولى العلم وهي مبهمة في زمن الربط. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 1274. حاشية العشماوي: 45.

2- إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾. النساء، الآية: 123.

3- قوله (الآية): وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ الأعراف: 132.

4- قوله تميمية: أي غير عاملة.

5- إشارة إلى قول الشاعر: وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمُرُ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا.

والبيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين وهو من شواهد: شرح الأشموني 580/3، شرح ابن عقيل 29/4، والمقاصد النحوية 425/4. حاشية العشماوي: 44.

6- قوله: (ففيه الشاهد): وهو تُلْفِ، جواب الشرط مجزوم بحذف الياء وعناه تجد والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره "أنت".

قوله: (ما موصولة)؛ أي زائدة¹ وعبر بذلك تأديبا، والتقدير - والله أعلم - : أي اسم تدعوا.
 ((ومتى)): هي ظرف لزمان عام، فإن ضمنت معنى الشرط عملت، فلا تعمل الاستفهامية
 نحو: [قوله تعالى]: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۚ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾².

قول الأزهري: (أنا ابن جلا.. الخ)³: البيت من الوافر، وأنا مبتدأ [45/م] وابن خبره، وجلا مضاف إليه ما قبله علم منقول من الفعل والفاعل المقدر فيكون محكيا، ولا يصح أن يكون مفعوبا ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لأن هذا الوزن غير خاص بالفعل ولا غالب فيه كما مر، ويصح أن يكون أن يكون جلا غير علم بل باق على فعليته فهو فعل ماض وفاعله ضمير عائد على موصوف محذوف، ومفعول جلا محذوف أيضا، والتقدير أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وعرفها، وطلاع: مبالغة في طالع يصح جرّه عطفا على محل جلا على الوجه الأول، ويصح أن [81] يكون بالرفع فيكون معطوفا على ابن، والثنايا جمع ثنية وهي العقبة الصعبة، ومتى: في محل نصب مفعول مقدم بأضع، ومعنى أضع أجعل، وباقي البيت أعربه الأزهري.

والعمامة المراد بها البيضة من حديد تُجعل على الرأس في الحرب، والمعنى [أي]⁴ في الوقت الذي أجعل العمامة على رأسي في الحرب تعرف شجاعتي وصحة ما أدّعيه، لأن الولد تابع لأبيه غالبا، ويحتمل أن يكون المعنى متى أنزل⁵ العمامة على رأسي بالموث تعرف فضائلي، فيكون كقول ابن رشد: (عند الممات تظهر التركات).

(أيان)(قول الأزهري بفتح الهمزة): وكسرهما لغة بعض العرب، وهي ظرف زمان ضمن معنى الشرط مبنية على الفتح وناصبها ما بعدها.

1- وهي في قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ۚ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ الإسراء، آية: 110.

2- من قوله تعالى: " أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ۚ مَسْتَهْزِئِينَ الْبُاسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۚ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ " . البقرة، الآية: 214.

3- من البيت: أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَعَ الثَّنَايَا مَتَىٰ أَصْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي.

وقائله: سحيم بن وثيل الرياحي بالباء التحتانية، وهو شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والإسلام. ينظر: الكواكب الدرية: 502، شواهد المغني: 157.

4- زيادة من (م).

5- في (م): متى تنزل.

وقوله: (فأيان الخ): هذا شطر بيت من الطويل¹، وما زائدة للوزن، ويتنزل²: مجزوم وعلامة جزمه السكون في آخره منع منه اشتغال المحل بحركة القافية³.
 ((وَأَيْنَ)): ظرف مكان ضمن معنى الشرط وهي في الآية⁴ خبر مقدم عن تكونوا، والواو اسمها ولا حاجة لكلام بعض هنا.
 ((وَأَيْنَ)): ⁵ظرف مكان ضمن معنى الشرط.

1- قائله أمية بن عائلة العموي وهو شاعر مخضرم وقيل أنه إسلامي من شعراء الدولة الأموية.
 إذا النعجة الغراء كانت بقفرة فأيان تعدل به الريح تنزل. والشاهد فيه (أيان) حيث جزمت فعلين: تنزل وتعدل..
 2- في (م): (تنزل).
 3- أي؛ حرك بالكسر لضرورة الشعر، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره "هي" يعود على النعجة.
 - لقد أنكر قوم الجزم بـ"أيان" لقلتها وكثرة ورودها إستفهاما نحو: قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾. النحل، الآية: 21. قال أبو حيان: ومن لم يحفظ الجزم بما سيبويه، لكن حفظه أصحابه. وقال ابن مالك: وقلمأ يجازى بها. ينظر: همع الهوامع: 317/4.
 4- الآية: قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾. النساء، الآية: 78.
 5- أئى بفتح الهمزة والنون المشددة، وقد أجاز الكوفيون إلحاقها بـ"ما" وقيل إسم موضوع للمكان ضمن معنى الشرط كأين، وقيل تقع "أئى" إستفهاما بمعنى "متى" أي للزمان، نحو: قوله تعالى: "فاتوا حرثكم أنى شئتم" البقرة 223، وبمعنى من أين نحو قوله تعالى: "أئى لك هذا" آل عمران 37. وقيل هي بمعنى كيف نحو قوله تعالى: "أئى يحيى هذه الله بعد موتها" البقرة 259، أي هي للحال، وقيل للثلاثة، واختار أبو حيان أنها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الضروف المكانية. ينظر: الهمع: 318/4، الكواكب الدرية: 508.

قول الأزهري: (نحو قوله فأصبحت أنى إلخ)¹: البيت من الطويل، وأصبح من أخوات كان، والتاء المفتوحة اسمها و"أنى" ظرف مكان خبرها، وتجد: مضارع وجد متعد لمفعول واحد، وحطبا مفعوله، وجزلا غليظا نعت لحطب وتأجج مضارع، وفاعله ضمير عائد على النار والجملة صفة نار أي تتوقد وأصله تتأججن بتاءين ونون التوكيد الخفيفة حُذفت إحدى التاءين عملا بقوله:

وَمَا بِتَاءَيْنِ أُبْتُدِي [قَدْ يُقْتَصَرُ]²

وأبدلت نون التوكيد في الوقف ألفا لقول الألفية:

وَأَبْدَلَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا وَقَفًا³

فهو مبني لمباشرة نون التوكيد، وقيل تأجج ماض لا حذف فيه، والألف للتنشئة عائد على الحطب والنار، وقيل الألف للاطلاق، والفاعل ضمير يعود على النار والاصل تأججت فحذفت تاء التأنيث ضرورة.

((وحيثما)): ظرف مكان ضمن معنى الشرط. قول الأزهري: (حيثما تستقم إلخ)⁴: البيت من الخفيف ونجاحا مفعول يقدر، وغابر [الأزمان]⁵ من إضافة الصفة للموصوف؛ أي في الزمان الغابر، والنجاح؛ الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمية، يُطلق على المستقبل وهو المراد هنا، ويُطلق على الماضي أيضا.

1- من البيت: فَأَصْبَحْتُ أَنَّى تَأْتِيَا تَسْتَجِرُ بَهَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا. قائله هو لبيد بن ربيعة وهو من شواهد المتن ويُروى بلفظ آخر: مَتَى تَأْتِيَا تَلْمَمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا.

والبيت ورد في خزنة الأدب الكبير للبغدادى 662/3، متى تأتي تعشو إلى نور ناره تجد نارا عندها خير موقد.

وهو من شطرين مختلفين فصدره للحطبة، وعجزه من بيت لعبد بن الحر وهو بتمامه كما في الخزنة 663/3 :

مَتَى تَأْتِيَا تَلْمَمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا. ينظر تفسير الطبري، ص 492.

وهو ل عبد الله بن الحر في خزنة الأدب 99-90/9، والدرر 69/9، وسر صناعة الإعراب، ص: 678، وبلا نسبة في شرح الأشموني ص: 440، ولسان العرب 242/5، وهمع الهوامع 128/2. ينظر شرح الأشموني 10/3.

2- الألفية. باب الإدغام، البيت: 994.ص: 64. وتمامه:

3- الألفية باب نونا التوكيد، البيت: 648. وهذا تمامه: كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفَا.

4- البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلًا معنا، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة: 736، وخزنة الأدب 20/7، وشرح الأشموني 510/3 وشرح شذور الذهب 437، ومغني اللبيب 133/1، المقاصد النحوية 427/4.

والشاهد فيه قوله: حيثما تستقم يقدر... إلخ حيث جزم بحيثما فعلين؛ أحدهما تستقم فعل الشرط، والثاني يقدر جواب الشرط وجزاءه.

وذهب قوم أنه لا يجرم بحيث مجرد من "ما" وأجاز الفراء قياسا على "أين" وأخواتها، وردّ بأنه لم يسمع فيها إلا مقرونة بما بخلافها. ينظر: الهمع:

321/4، توضيح المقاصد والمسالك: 1276.

5- زيادة من (م).

((كيفما))؛ أي على ما للكوفيين من أنها جازمة، وهي موضوعة للدلالة على الحال، ثم ضمنت معنى الشرط، وقال البصريون لا تعمل لمخالفتها لأدوات الشروط، ولوجوب موافقة جوابها لشروطها في المعنى كمثال الأزهري، فلا يجوز كيفما تجلس أذهب.

((وإذا في الشعر))¹: معطوف على الثمانية عشر؛ لأن الثمانية عشر تمت بدونها أو معمول لمحذوف تقديره وأزيد على الثمانية عشر إذا في الشعر، وخرج بالشعر النثر، فإنها لا تعمل فيه. والفرق بينها وبين سائر الأدوات حتى عمل سائرها دونها²، أن إذا [82] تفيد التحقق دائماً، وغيرها من الأدوات الجازمة لا يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه.

قول الأزهري: (وأستغن ما الخ)³: البيت من الكامل، وأستغن أمر من استغنى [46/م] مبني على حذف الياء، وما ظرفية مصدرية وربك فاعل بأغنى، وخصاصة فاعل تصبك، والخصاصة الفقر والحاجة، فتجمل رُويّ بالجيم أمر من تجمل أي أظهر الجمال، ولا تشتك لمخلوق بربك، أو كل الجميل: وهو الشحم المذاب، وأظهر أنك تأكل كل أدام، ورُويّ فتحمل بحاء مهملة أمر من تحمل أي تكلف المشاق العظيمة بالصبر؛ لأن [قوله تعالى]: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (5) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾⁴، أو على كل فهو أمر مبني السكون المقدر المانع من ظهوره اشتغال المحل بحركة القافية وهي الكسرة والمعنى؛ استغن مدة غناء⁵ الله لك، وإذا ابتلاك بالفقر فاصبر.

1- وفي الكتاب: "وسألته عن إذا، ما منعهم أن يُجازوا بها فقال: الفعل في إذا بمنزلة في إذا، إذا بكت، أتذكر إذ تقول، فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويُبَيّن هذا أن إذا تعجى وقتنا معلوما؛ ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا أحمر البُسْرُ، كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن أحمر البُسْرُ، كان قبيحاً، فإن أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء، وإذا توصل بالفعل، فالعل في الفعل بمنزلة، في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتني فيك آتيك. وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، وشبهوها بأن حيث رأوها لم يُستقبل وأنها لا بد لها من جواب. نظر: الكتاب 434/4، 433. الجمع 320/4. توضيح المقاصد والمسالك: 1277.

2- في (م): (في النثر دونها).

3- أستغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تُصبك خصاصة تحمّل.

- في معاني القرآن للفراء: 158/3، والبيت من الكامل لعبد قيس بن خفاف في المفضليات: 385 برواية فتحمل، وهو له في المقصد: 203/2، والدرر 128/3، ولخارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضي: 383/1، وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس: 432/4، والمغني 128، والجمع: 180/2، والخزانة: 243/4.

والشاهد فيه إذا تصبك خصاصة فتحمل، وجه الإستشهاد مجيء "إذا" عاملة عمل "إن" وجزم فعل الشرط "تصبك" للضرورة. ينظر: أوضح المسالك 130.

4- الضحى، الآيتين: 5، 6.

5- في (م): إغناء.

وقوله: (كقول عائشة إلخ)¹: بنت أبي بكر الصديق، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، قالت ذلك لما اشتد وجع النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يقدر على الصلاة بالناس فقال: مروا أبا بكر فليصل للناس، فقالت ابنته: أن أبا بكر... إلخ، وقالت ذلك خوفا أن يتكلم الناس في أبيها، ومعنى أسيف، رقيق القلب، والشاهد في وقوع يقوم مرفوعا بضممة تقديره صوته أو قراءته، ويحتمل أن يكون يسمع بفتح الياء والميم من سمع فيكون الناس بالرفع فاعل ومفعوله محذوف أي صوته. والله أعلم.

¹ - بنت الإمام الصديق الأكبر، خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أي بكر عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة، بن كعب بن لؤي القرشية التيمية، الحكية، النبوية، أم المؤمنين، زوجة النبي - صلى الله عليه وسلم -، أفقه نساء الأمة على الإطلاق. وأمها هي أم رومان بنت عامر بن عويمر، بن عبد شمس، بن عتاب ابن أذينة الكنانية". جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام: محمد ابن أبي بكر بن القيم الجوزية، تح: زايد بن أحمد الشنيري، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار عالم الفوائد، 1425هـ، ص: 237 - 241.



خاتمة:

- بعد هذه الرحلة المضنية والممتعة في آن ، وقبل أن نضع قلم الترحال بين المصادر والمراجع في علوم العربية وغيرها ، أضع قليلا من زبدة هذا الجهد في طائفة من النتائج:
- أضفنا إضاءة جديدة على شخصية العالم الجليل أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج؛ أين تُبَيِّنَتْ سنة ولادته ، عام خمس وثلاثين ومئتين وألف (1235هـ) ، بمدينة فاس، كما هو متداول في كتب التراجم التي ترجمت له.
 - اهتم ابن الحاج اهتماما كبيرا بالألفية ؛ والتي مثلت المصدر الرئيسي في شرحه ، مع العناية بشواهد القرآن الكريم.
 - كان مُقلِّدا من شواهد الحديث الشريف والحكم والأمثال المأثورة، بخلاف الأمثلة المنثورة المصنوعة من قبله، فقد وقفنا على عدد كبير منها والتي ساقها ابن الحاج من أجل توضيح قاعدة أو حكم نحوي ، ليكون بذلك دليلا على أن ابن الحاج سلك الاتجاه التعليمي في عرض مادته النحوية للمبتدئين، وقد أفصح عن ذلك في مقدمته.
 - ربطَ ابن الحاج بين مسائل النحو واللغة والبلاغة ، لأن علوم العربية كالأواني المستطرقة، يفضي بعضها إلى بعض، ويصعب الفصل بينها.
 - اهتم بنسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها ، وفي ذلك من الأمانة العلمية ، والتدقيق المطمئن ما لا يخفى الفطن الأملعي.
 - احتفى بشكل خاص بالعلامة ابن مالك، وبألفيته في النحو.
 - لم يصرح بمذهبه النحوي، والواضح أنه كان يمضي وراء الحجة والدليل ، مُختارا كل المذاهب، و لم يكن متعصبا لمذهب معين، وإن كان يميل إلى المذهب البصري، لكن هذا ليس كافيا على بصريته، إذ انه رجح في بعض المسائل ما يراه الكوفيين أنه الصواب، فمزج بين المدرستين ، محاولا تفسير مادته على آرائهما؛ إنَّ المؤلف عالم جليل ذو بصيرة وفهم ثاقب، فلم تكن عصبية المذهب هي التي تغطي عليه، وإنما كان يتناول المسائل الخلافية بصورة علمية دقيقة، وكذلك كان يرجح ويصوب ما يراه المنهج العلمي هو الصواب، فكان يوافق الجمهور تارة ، والبصريين تارة، والكوفيين تارة أخرى.

- كانت الغاية من وراء تأليفه هي التعليم والتدريس؛ إذ إنّ منهج الشُّروح الممزوجة مثل هذا الشرح له أبعاد وأصول ، فهو منهج تحليلي عماده المحاور والمجادلة، التي تهدف إلى الإفهام في سهولة والعطاء في وضوح، وإحاطة في عمق وشمول. وهذا ما سار عليه ابن الحاج في حاشيته.

هذا ومن المستبعد أن يخلو بحث من معوقات، وقد واجهني شيء منها في هذا العمل من ذلك أنّ النسخة الخطية التي اعتمدت عليها في معظم البحث فريدة، ومعلوم ما يعانيه الباحث من العمل على نسخة خطية واحدة، إلّا أن الطبعة الحجرية القديمة قد ساعدتني كثيرا.

وبعد؛ فقد استغرقت جهدي وبذلت ما في وسعي ولم أدخر في سبيل إخراج هذا الكتاب على ما هو عليه جهدا ولا مالا، وإن كنت اعترف أنه جهد مقصر، وبذل فقير، فالعمل الإنساني مُدعاة لحدوث الخلل ووقوع الهنّات لا محالة.

وفي الأخير أسأل الله أن يجعل هذا العمل بداية لا نهاية ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، والحمد لله أولا وآخرا ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

الفهارس الفنية

— فهرس الآيات القرآنية :

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ	233	البقرة	192
الرَّضَاعَةَ ﴾ .			
﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ .	253	البقرة	123
﴿ وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ ﴾ .	204	البقرة	124
﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ .	124	البقرة	198
﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ .	24	البقرة	203
﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ۖ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ .	214	البقرة	207
﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ .	185	آل عمران	180
﴿ لَقَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ ﴾ .	165	النساء	197
﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .	146	النساء	134
﴿ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ ۖ ﴾ .	152	النساء	134
﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ ﴾ .	3	النساء	175
﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ .	6	المائدة	130
﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ .	71	المائدة	194
﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ .	105	المائدة	101
﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾ .	132	الاعراف	204
﴿ وَإِنْ تَعُودُوا ﴾ .	19	الانفال	204
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ .	6	التوبة	145
﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ .	108	التوبة	127
﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا ﴾ .	58	هود	202
﴿ وَالْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تُمِيدَ بِكُمْ ﴾ .	15	النحل	124
﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .	40	النحل	184
﴿ قَالَ اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً	63	الاسراء	146

			مَوْفُورًا ﴿١﴾.
204	الاسراء	8	﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا ۖ﴾.
123	الاسراء	85	﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾.
74	النمل	30	﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ﴾
97	الكهف	23	﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (23) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾.
82	مريم	65	﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ۖ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾.
84	مريم	93	﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾.
195	الحج	73	﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ۖ﴾.
180	النمل	45	﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾.
190	القصص	5	﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾.
197	القصص	8	﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾.
101	لقمان	11	﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾.
84	فاطر		﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾.
175	فاطر	1	﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾.
93	يسن	14	﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾.
83	يسن	15	﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾
135	فصلت	11	﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾.
71	الذاريات	56	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾
123	الواقعة	84	﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾.
197	الحديد	28	﴿لَقَلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾.
99	نوح	28	﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾.
181193	المزمل	2	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ﴾.

119	المزمل	15	﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾.
73	المدثر	30	﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ .
200	المرسلات	32	﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾.
125	النبأ	16	﴿وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا﴾.
92	عبس	1	﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى (1) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى (2)﴾.
202	الطارق	4	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ .
119	الشرح	5	﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (5) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾.
124	التكاثر	1	﴿أَهْلَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾.
202	الاخلاص	3	﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾.

2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:

الحديث

الصفحة

- 72 - «يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكُتُبِ؟. قَالَ: مِائَةٌ صَحِيفَةً وَأَرْبَعَةَ كُتُبٍ ...» .
- 72 - «أَنَّ أَوَّلَ مَا كَتَبَ الْقَلَمُ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا مُحَمَّدٌ رَسُولِي....» .
- 72 - « مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ أَلْفَ مَرَّةٍ دَفَعَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَعَ السِّنِّ »
- 72 - « مَا مِنْ كِتَابٍ يُلْقَى عَلَى الْأَرْضِ وَفِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِلَّا يَبْعَثُ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ يُحْفُونَ عَلَيْهِ بِأَجْنَحَتِهِمْ، حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ وَلِيًّا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ يَرْفَعُهُ
- 73 - «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَجِّيه اللَّهُ مِنَ الزَّبَانَةِ السَّعَةِ عَشَرَ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشَرَ﴾....»
- 74 - «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ»
- 74 - «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُحْيِي سَعِيدًا وَمُتًا شَهِيدًا فَلْيُقْلُ عِنْدَ إِبْتِدَاءِ كُلِّ شَيْءٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»
- 75 - «مَنْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي مَبْدَأِ أَقْوَلِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ» .

- 88 - «رَحِمَ اللَّهُ إِمْرَةً أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ»
- 88 - «إِيَّاكُمْ وَالصَّلَاةَ الْبَثْرَاءَ، قَالُوا: وَمَا هِيَ الصَّلَاةُ الْبَثْرَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْ تُصَلُّوا عَلَيَّ دُونَ آلِي»
- 86 - «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلْ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيَّ مَا دَامَ إِسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ»
- 119 - «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ وَاحِدًا يُسْرَيْنِ»
- 139 - «الْبُكْرُ تَسْتَأْمِرُ وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا»، «وَالثَّيْبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا»

3- فهرس الأشعار

الصفحة:	قائله:	البحر:	القافية:
93	أبو النجم العجلي	الرجز	الأجلل
116	أبو الفيض حمدون بن الحاج	البيسط	وإجمال.
116	//	//	أهمال
116	//	//	اعمال
84	مسيلمة	الطويل	رحماناً
122	جرير بن عطية بن الخطفي	الطويل	أصابن
183	طانيوس عبدة	الخفيف	أنت فيها
193	سحيم بن وثيل الرياحي	الطويل	ابن الجلا
209	أمية بن عائلة العموي	الطويل	أيان
209	ليبد با ربيعة	الطويل	أصبحت
107	ابراهيم بن محمد المهدي	الطويل	البوادر
104	//	//	بالضمائر
116	مجهول	البيسط	بفرقته
107	يزيد بن معاوية، أو ابنه	الطويل	تتكلم.
135	جعفر بن غُبلة الحرثي	الطويل	تزهق
120	زهير بن أبي سلمى، صرمة الأنصاري	الطويل	جائيا

209	مجهول	الخفيف	تستقم
115	الفرزدق	البسيط	حُكُومَتُهُ
116	القاضي محمد الهواري	البسيط	الفؤاد إليه
91	مجهول	الرجز	قبرٌ
93	//	الرجز	قفر
113	معاوية بن مالك بن جعفر	البسيط	غضابا
100	أبو بكر الصديق	//	كِلَام
100	//	//	اللسان
116	مجهول	البسيط	لخدمته
91	الفرزدق	الطويل	مملكا
107	يزيد بن معاوية، أو ابنه	//	المتميم
92	الفرزدق	//	يُقرئُهُ
120	أمرؤ القيس	الطويل	مُزَمِّلٌ
128	الأخطل	البسيط	مهراق
114	أبو الحسن بن الحصَّار	//	النظر
107	ابراهيم بن محمد المهدي	الطويل	يتكلم
183	حاتم الطائي	//	يتردد
210	عبد قيس بن خفاف، حارثة بن بدر	الكامل	واستغن

الاعلام:	الصفحة:
1- أبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي. ت 807هـ، 1367م.	7
2- أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنّهاجي (ت 723هـ/1301م).	9، 19، 65، 89، 129
3- أبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي بن وفاء الشنواني، وهو خال شهاب الخفاجي، ت: 1019هـ/1597م	10
4- أبو العباس سيدي أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد بن محمد بن سالم بن أبي العيد بن سالم بن أحمد الملقب بالتيجاني (ت 1230هـ/1815م).	27
5- الأمير عبد القادر بن محي الدين الجزائري (ت 1247هـ/1833م).	23
6- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي (ت 463هـ/1072م)	68
7- أبا ذرّ العِفاري (ت 32هـ/652م)	66
8- أبو الفيض حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون بن عبد (ت 1232هـ/1818م)	17
9- أحمد المرزيسي (ت 1277هـ/1863م)	17
10- أبي هريرة (ت 57هـ/643م).	68
11- أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ/1258م)	7، 69، 70، 71، 72، 78، 98، 103، 109، 114، 114
12- أبو الحسن الأشعري (ت 333هـ/919م)	76، 114
13- الامام عبد الله بن محمد الرّازي الحافظ (ت 327هـ/913م)	40، 75
14- أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى (ت 150هـ/736م)	75
15- أبي بكر الصديق	79، 153، 160، 196
16- أبو العباس المرسي (ت 868هـ/1266م)	80، 91
17- ابن النّحاس: ابن عماد الدين أبو بكر عبد الله بن أبي المجد الحسن بن الحسن (ت 654هـ/1236م)	80، 91، 158، 184
18- الأسود الدؤلي ت (69هـ/69م)	81
19- أنس ابن مالك (ت 93هـ/673م)	74، 81
20- ابن مَكثُوم الأعمى (ت 15هـ/595م).	86

- 155 21- أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد ، الزمخشري (ت 598هـ/1176م)
- 95 22- أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي
البيضاوي (ت 685هـ/1292م)
- 106 23- أبو جعفر بن صابر ولد سنة (625هـ)
- 40،98،155 24- أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي بن الحاجب ()
ولد سنة 570هـ/1148م)
- 38،40،102،156 25- ابن السراج أبو بكر محمد بن السري البغدادي (ت 310هـ/888م)
- 40،103،145 26- أبو الفتح، عثمان بن جتي الموصلي النحوي اللغوي
- 10،38،102،155 27- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل،
الجورجاني (ت 471هـ/1049م)
- 109،122 28- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري
(ت 170هـ/786م).
- 24،25،26،27،28 29- الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام (ت 1311هـ/1894م)
- 110 30- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي
الفارسي (ت 377هـ/955م)
- 80 31- حمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر
الباقلاني (ت 403هـ/989م)
- 114 32- حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون السلميّ المرداسيّ، أبو الفيض
(ت 1261هـ/1839م)
- 18،65،83،88،98،100،101،102،104،105،106،107،108،109،110،111،112،113،114،115،116،117،118،119،120،121،122،123،124،125،126،127،128،129،130،131،132،133،134،135،136،137،138،139،140،141،142،143،144،145،146،147،148،149،150،151،152،153،154،155،156،157،158،159،160،161،162،163،164،165،166،167،168،169،170،171،172،173،174،175،176،177،178،179،180،181،182،183،184،185،186،187،188،189،190،191،192،193،194،195،196،197،198،199،200،201،202،203،204،205،206،207،208،209،210،211،212،213،214،215،216،217،218،219،220،221،222،223،224،225،226،227،228،229،230،231،232،233،234،235،236،237،238،239،240،241،242،243،244،245،246،247،248،249،250،251،252،253،254،255،256،257،258،259،260،261،262،263،264،265،266،267،268،269،270،271،272،273،274،275،276،277،278،279،280،281،282،283،284،285،286،287،288،289،290،291،292،293،294،295،296،297،298،299،300،301،302،303،304،305،306،307،308،309،310،311،312،313،314،315،316،317،318،319،320،321،322،323،324،325،326،327،328،329،330،331،332،333،334،335،336،337،338،339،340،341،342،343،344،345،346،347،348،349،350،351،352،353،354،355،356،357،358،359،360،361،362،363،364،365،366،367،368،369،370،371،372،373،374،375،376،377،378،379،380،381،382،383،384،385،386،387،388،389،390،391،392،393،394،395،396،397،398،399،400،401،402،403،404،405،406،407،408،409،410،411،412،413،414،415،416،417،418،419،420،421،422،423،424،425،426،427،428،429،430،431،432،433،434،435،436،437،438،439،440،441،442،443،444،445،446،447،448،449،450،451،452،453،454،455،456،457،458،459،460،461،462،463،464،465،466،467،468،469،470،471،472،473،474،475،476،477،478،479،480،481،482،483،484،485،486،487،488،489،490،491،492،493،494،495،496،497،498،499،500،501،502،503،504،505،506،507،508،509،510،511،512،513،514،515،516،517،518،519،520،521،522،523،524،525،526،527،528،529،530،531،532،533،534،535،536،537،538،539،540،541،542،543،544،545،546،547،548،549،550،551،552،553،554،555،556،557،558،559،560،561،562،563،564،565،566،567،568،569،570،571،572،573،574،575،576،577،578،579،580،581،582،583،584،585،586،587،588،589،590،591،592،593،594،595،596،597،598،599،600،601،602،603،604،605،606،607،608،609،610،611،612،613،614،615،616،617،618،619،620،621،622،623،624،625،626،627،628،629،630،631،632،633،634،635،636،637،638،639،640،641،642،643،644،645،646،647،648،649،650،651،652،653،654،655،656،657،658،659،660،661،662،663،664،665،666،667،668،669،670،671،672،673،674،675،676،677،678،679،680،681،682،683،684،685،686،687،688،689،690،691،692،693،694،695،696،697،698،699،700،701،702،703،704،705،706،707،708،709،710،711،712،713،714،715،716،717،718،719،720،721،722،723،724،725،726،727،728،729،730،731،732،733،734،735،736،737،738،739،740،741،742،743،744،745،746،747،748،749،750،751،752،753،754،755،756،757،758،759،760،761،762،763،764،765،766،767،768،769،770،771،772،773،774،775،776،777،778،779،780،781،782،783،784،785،786،787،788،789،790،791،792،793،794،795،796،797،798،799،800،801،802،803،804،805،806،807،808،809،810،811،812،813،814،815،816،817،818،819،820،821،822،823،824،825،826،827،828،829،830،831،832،833،834،835،836،837،838،839،840،841،842،843،844،845،846،847،848،849،850،851،852،853،854،855،856،857،858،859،860،861،862،863،864،865،866،867،868،869،870،871،872،873،874،875،876،877،878،879،880،881،882،883،884،885،886،887،888،889،890،891،892،893،894،895،896،897،898،899،900،901،902،903،904،905،906،907،908،909،910،911،912،913،914،915،916،917،918،919،920،921،922،923،924،925،926،927،928،929،930،931،932،933،934،935،936،937،938،939،940،941،942،943،944،945،946،947،948،949،950،951،952،953،954،955،956،957،958،959،960،961،962،963،964،965،966،967،968،969،970،971،972،973،974،975،976،977،978،979،980،981،982،983،984،985،986،987،988،989،990،991،992،993،994،995،996،997،998،999،1000
- 22،24،25،26،28 34- السلطان السلطان محمد بن عبد الله (ت 1206هـ/1792م).
- 8 35- سعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي
- 90،112،128،168،177 36- سيويه: عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ/760م)
- 106 37- سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي
السَّكَّاکي (ت 626هـ/1229م)

- 98 38- الشاذلي أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار المغربي ولد سنة 1151/هـ م.
- 9 39- شمس الدين أبي الفضل محمد بن أحمد بن عمر القراني المصري المتوفي سنة 867/هـ 1445م.
- 10 40- شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن محمود .(ت 1020/هـ 1598م).
- 10 41- شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن محمود الشلبي. (ت 1020/هـ 1598م).
- 10 42- عبد الكريم بن محمد بن رمضان السكندري الأزهري المالكي الوفاي الشهير بالدري (ت 1080/هـ 1685م).
- 17 43- علي قَصَّارَة (ت 1259/هـ 1845م)
- 74 44- عِكْرِمَة بن أبي جهل (ت)
- 97 45- عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي (ت 660/هـ 1240م)
- 162،179 46- عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت 337/هـ 449م).
- 146،166،|21،145 47- عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت 807/هـ 1385م)
- 102 48- عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761/هـ 1308م)
- 106 49- عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردی (ت 479/هـ 1349م)
- 8 50- علاء الدين علي بن يوسف بن علي بن أحمد الدمشقي العاتكي (ت 905/هـ 1483م).
- 192/172/162 51- الفراء أبو زكريا ، يحيى بن زياد بن عبد الله (ت 207/هـ 785م)
- /187/183/126/92 52- الكِسَائِي علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ولد سنة 116/هـ 696م
- 199/194/192/188 53- محمد بن أبي الفضل. ت (750/هـ 1330م).
- 7

- 54- نور الدين علي بن محمد بن محمد بن علي الفرشي، ت: 8
891هـ/1469م.
- 55- محمد بن السلطان عبد الرحمن ولد سنة (1204هـ/1790م). 23،24،25،26،27
- 56- محمد الحراق (ت 1261هـ/1847م) 17
- 57- محمد التهامي بن محمد بن يوسف (ت 1244هـ/1830م) 17
- 58- محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان (ت 745هـ/1325م) 193/105/95
- 59- محمد بن عمر الهواري، أبو عبد الله (ت 1339هـ/1917م) 112
- 60- يوسف بن حسام الدين الفيشي (ت 1051هـ) /193/189/150/143
205
- 61- محمد بن علي منصور الشنواني (ت 1233هـ/1817م) 188/150/48/43

5- فهرس الكتب الواردة:

الكتاب	المؤلف	الصفحة
1. المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الأجرومية	محمد بن محمد بن اسماعيل	6
شرح ألفاظ الأجرومية		
2. المأمومية في شرح الأجرومية	شمس الدين أبي المجد محمد بن محمد	7
3. النّفحة الزكية في شرح المقدمة الأجرومية.	علاء الدين بن علي الدمشقي	8
4. الدرة الشّنوانية على شرح الأجرومية	أبي بكر بن اسماعيل بن شهاب الدين	8
5. فتح ربّ البريّة على شرح الأجرومية	//	8
6. عوائد الصلّاة الرّبّانية على متن الأجرومية	عبد الكريم بن عبد الرحمن بن محمد السيوطي	9
7. فوائد التّألد على شرح الأجرومية للأزهري	//	9
8. المقدمة الأزهرية في علم العربية	خالد الأزهري	9
9. تسهيل السالك في عمدة السالك	محمد بن عبد المنعم الجورجي	10
10. خير القوى في شرح أم القرى	//	10

11	خالد الأزهرى	11. تمرين الطلاب
11	خالد الأزهرى	12. الحواشي الأزهريّة
11	//	13. نزهة ذوي القلوب الفهمية في حل المقدمة //
		الاجرومية
16	سيدي الطالب	14. رياض الورد
24	//	15. الدُّرة التاريخيّة المهداة إلى الحضرة الحسنية //
189/76	الزجاجي	16. الجمل
183	الغافقي	17. شرح الجمل
179/97/95/70	ابن آجروم	18. الآجرومية
126	ابن الحاجب	19. الكافية
156	ابن جني	20. الخصائص
201		21. السلم
102/93/88/86/80 /118/116/110/ /124/120/116 ...126/121	ابن مالك	22. الألفية

5 - فهرس القبائل والفرق:

الاسم:	الصفحة:
1- أهل الحوز	25
2- أهل مصر (المصري)	85/108/60/59/14/10
3- بني تميم	206/180
4- التيجانية	24
5- الدهرية	81
6- الشراردة	22
7- الشاذلية (الشاذلي)	101/22

13/8	8- الشافعي
174/171/109/101/82/51	9- العجم (العجمة)
131/47/10/8	10- مالكي
82/80/78	11- المعتزلة
81	12- النصارى
24/22	13- الوهابيين
الصفحة	فهرسة المدن والأماكن
27/21	1- اسبانيا
9	2- الأسكندرية
96	3- باب الحمراء.
21	4- بلاد الهبط
85/13	5- جامع الأزهر
13	6- جرجا
23/22	7- الجزائر
21	8- زاكورة
177	9- سبة.
21	10- سجلمانة
96/33/30/26/25/21/19/12/10	11- فاس.
85/28/14/13	12- القاهرة
20	13- عين الخيل (زاوية)
24/22/21/7	14- مكناس



قائمة المصادر والمراجع

6- فهرس المصادر والمراجع :

الكتب المخطوطة:

- نجم الحيران على سواطع الجمان، في علم التصريف، شرح الشيخ: سيدي محمد بن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، ملتنقى أهل الحديث، مخطوطة.

الرسائل الجامعية:

1. حاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبل الصدى (دراسة وتحقيق): سهيل أسعد سلمان أبو زهير، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية - غزة، 1423هـ/2002م.
2. آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب: على محمد علي عبد الله صالح، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1431هـ.

الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.

1. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، بدون تاريخ.
2. الأعلام بمن حل بمراكش وأغمات من العلماء، العباس بن إبراهيم الشمالي، راجعه عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية الرباط، 1993م.
3. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد بن خالد الناصري، بدون تاريخ.
4. إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع ج2، عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، تحقيق: محمد حجي، دار المغرب الإسلامي ط1، 1997م.
5. إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، أبو بكر المشهور بالبكري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
6. الأعلام . خير الدين الزركلي ، ط : 7، دار العلم للملايين، 1986م.
7. أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطبعة الأولى، 1955 م.

8. الأغاني، لابي الفرج الأصفهاني، تصحيح أحمد الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر ، 1916م.
9. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للنashرون، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008م.
10. الأدب المفرد، للإمام البخاري، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري ، مكتبة المعارف، الرياض ، 1988م.
11. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تح. دمازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط4، 1982م.
12. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف تحقيق: محمد أبو الفضل.
13. الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، القاهرة ط2، 1980 م.
14. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبي البركات بن الأنباري، تحقيق: جودت مبروك محمد مبروك و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 2002.
15. بشرى إعراب الأجرومية، خالد الأزهرى، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى، 1428 هـ / 2006 م.
16. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، ط1، 1419هـ/1997م، دار هجر، مصر.
17. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، 1384هـ/1964م.
18. البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم، المطبعة الثعالبية ، 1326هـ/1907م.
19. تفسير القرآن العظيم، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عُمر ابن كثير، تصحيح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.
20. تاريخ المغرب العربي الحديث: المغرب الأقصى - ليبيا، محمد علي عامر، محمد خير فارس، منشورات جامعة دمشق.
21. التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب

- العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000 م.
22. تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، تحقيق وتعليق: يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، 1421 هـ / 2000 م.
23. التبصرة، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد الجوزي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1406 هـ / 1986 م.
24. تاريخ بغداد (أو مدينة السلام). للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، مكتبة الخاجي مصر، 1931 م.
25. تفسير الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: بشار عواد معروف، عصام فارس الحارستاني، مجلد 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1415 هـ / 1994 م.
26. التدمرية. لشيخ الاسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكات، الرياض، الطبعة السادسة، 1421 هـ / 2000 م.
27. توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1422 هـ، 2001 م.
28. تاريخ دمشق، أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر، دار الفكر بيروت لبنان. 1415 هـ / 1995 م.
29. التوضيحات الجليلة في شرح الأجرومية، محمد الهاشمي، تحقيق: حايك النبهان، الطبعة الأولى، دار الظاهرية للنشر والتوزيع، الكويت، 2011 م.
30. التحرير والتنوي، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984 م.
31. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، الطبعة 5، دار المعارف، القاهرة. بدون تاريخ.
32. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، القاهرة، 1357 هـ / 1931 م.
33. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبي عبد الله الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط 1، دار الغرب الإسلامي 2003 م.
34. تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م.

35. تلبس إبليس، أبي الفرج بن عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: أحمد بن عثمان المزيدي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ/2002م.
36. تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام محب الدين أبي الفيض محمد مرتضي الواسطي الزبيدي، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، 1414هـ/1994م.
37. الجامع لأحكام القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الثانية، طبعة دار الكتب المصرية، 1353هـ/1935 م.
38. جواهر الكمال في تراجم الرجال، محمد بن أحمد العبيدي الكانوني، تحقيق: المطبعة العربية.
39. جامع أحاديث الرسول. جلال الدين السيوطي، جمع وترتيب: عباس أحمد صقر و أحمد عبد الجواد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1994 م.
40. المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم، حققه: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1425هـ/2004 م.
41. جواهر العقدين في فضل الشريفين، علي بن عبد الله السمهودي تحقيق: موسى بنّي العلي، مطبعة الهادي، بغداد، 1987م.
42. جمهرة اللغة. لابن دريد أبي بكر محمد بن الأزدي البصري، مؤسسة الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى 1351هـ.
43. جزيرة العرب قبل الإسلام. برهان الدين دلو، الجزائر: منشورات أنيب، وبيروت: دار الفرابي. 2007م.
44. حاشية العشماوي على متن الأجرومية، طباعة: عبد الله الباز، المطبعة الوهبية، 1291هـ.
45. حاشية الصبان على شرح الأشموني على شرح ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
46. حاشية المكودي على الألفية لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي تحقيق د: عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 1421هـ-2001م.
47. حاشية الأجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، 1392هـ.
48. حاشية الصبان على شرح الألفية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، 1997م.
49. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، دار

- هجر، مصر. ط1، 1419هـ/1997م.
50. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت. بدون تاريخ.
51. الدّرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، لبعد الرحمن ابن زيدان، المطبعة الإقتصادية بالرباط 1937م.
52. دليل مؤرخي المغرب الأقصى (دليل ابن مسودة)، عبد السلام بن سودة المري، ضبط واستدراك: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1997م / 1418هـ.
53. الدرر النثور في التفسير بالمأثور. جلال الدين السيوطي، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، 2003 م.
54. الدرر البهية والجواهر النبوية ج/1، الشريف العلامة إدريس الفضيلي، مقابلة ومراجعة: أحمد بن المهدي العلوي ومصطفى بن أحمد العلوي، 1999 م.
55. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، دار الجيل ، بيروت، بدون تاريخ.
56. سير أعلام النبلاء. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط و صالح السمر، مؤسسة الرسالة ط11، 1996م.
57. السّراج المنير، للخطيب الشربيني، طبعة حجرية، ج1.
58. سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004م
59. سلوة الأنفاس ومحادثاة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق: عبد الله الكامل وحمزة بن محمد الطيب ومحمد حمزة علي الكتاني، دار الثقافة، ط1، 2004 م.
60. الشرح الممتع على زاد المقنع ، محمد صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي ، 1422هـ.
61. شرح العقيدة الطحاوية، أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي ، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار المودة للنشر، الطبعة الأولى 2011م.
62. الشرح الممتع على زاد المقنع، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى 1428هـ.

63. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم ، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 2000 م.
64. شرح التسهيل ، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
65. شرح الأجرومية، محمد صالح ابن عثيمين، الطبعة الأولى مكتبة الرشد، السعودية، 1426هـ، 2005م.
66. شذور الأمل، أبو علي القالي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، 1980 م .
67. شرح الشافية، الرضي الإسترباذي، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 م .
68. شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن مالك الطائي ، تحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، بدون تاريخ.
69. شرح كتاب سيويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، 2008 م / 1429هـ.
70. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
71. شجرة النور الزكية في طبقات المالكي، محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية القاهرة، 1349هـ.
72. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، الطبعة الثانية، مكتبة الوهية، القاهرة، 1993 م
73. شرح كتاب الحدود في النحو. الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة، ط2، 1993م.
74. شرح جمل الزجاجي ، أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، ج 1، جامعة أم القرى ، السعودية، 1419 هـ.
75. طريق المهجرتين وباب السعادتين. ابن القيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع مكة، الطبعة الأولى 1429هـ.
76. طبقات الشاذلية الكبرى، قاسم الكوهن الفاسي المغربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

ط/2005م.

77. العز والصولة في معالم نظم الدولة، عبد الرحمن بن زيدان، مطبوعات القصر الملكي، المغرب، 1961م.
78. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين بعد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
79. ضحى الإسلام، أحمد أمين ، ط7 ، مكتبة النهضة المصرية .
80. عمد القاري بشرح صحيح البخاري ، لبدر الدين أبي محمد محمود، إدارة الطباعة المنيرية.
81. عمدة الراويين في تاريخ تطوين ، لأحمد بن محمد الرّهوني ، تحقيق: جعفر ابن الحاج السّلمي، منشورات جمعية تطّاون أسمىر.
82. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبي الخير ، تحقيق: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 2006م.
83. غاية الأمل في شرح الجمل لابن بريزة، تحقيق: محمد غالب عبد الرحمن ، دار العلوم، 1985م.
84. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن العربي، مطبعة إدارة المعارف بالرباط، 2008 م.
85. في أصول اللغة العربية، فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب، بيروت.
86. الفهرسة الكبرى والصغرى. أحمد بن محمد بن محمد ابن خياط الحسني، تحقيق: محمد بن عزوز، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى 2005 م
87. قصة الإعراب، إبراهيم قلّاتي، دار الهدى، عين امليلة، 2006
88. قصة الخلاف بين الكوفيين والبصريين
89. قضايا نحوية وصرفية، محاضرات ل: ناصر حسين علي ، المطبعة التعاونية دمشق، 1989 م .
90. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ج2، حاجي خليفة، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا و رفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
91. الكشاف .للزمخشري، ط:1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1977 م .
92. الكواكب الدرية، محمد بن أحمد بن عبد الباري، ج1 مؤسسة الكتب الثقافية.
93. كتاب الحَلَل في اصلاح الخلل من كتاب الجُمَل، لأبي محمد عبد الله بن محمد ،تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليقة للطباعة والنشر، بيروت.

94. لطائف المنن ،لابن عطاء السكندري، تحقيق: عبد الحليم محمود، ط2، دار المعارف ، مصر.
95. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط: 1 ، 1955 م.
96. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة، 1387هـ/1957م.
97. المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، محمد العربي العريشي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، 1989م.
98. معجم النحو، عبد الغني الدّقر، اشراف أحمد عبيد (الطبعة الأولى)، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986 م .
99. مصباح السّاري ، زايد الأذان بن الطالب أحمد الشنقيطي، الطبعة الأولى، دار البشير و مؤسسة الرّسالة، عمّان، 1420 هـ 1999 م.
100. المبين في شرح ألفاظ الحكماء،الأمدي ،تحقيق د:حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، ط2.
101. الأشباه والنظائر، السيوطي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1403هـ/ 1983م.
102. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.
103. المفيد في تاريخ المغرب، محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، دار الكتب الدار البيضاء.
104. معجم الشيوخ المسمى رياض الجنة أو المدهش المطرب، عبد الحفيظ بن محمد الطاهر بن عبد الكبير الفاسي، تحقيق: عبد المجيد خيالي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الاولى 1424 هـ/ 2003م.
105. معجم طبقات المؤلفين على عهد دولة العلوين ، عبد الرحمن ابن زيدان ، تحقيق: حسن الوزاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 2009 م.
106. معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، بدون تاريخ.
107. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: نورة بنت حسين بن فهد الحميد، دار التدمرية، الطبعة الأولى 2010 م.
108. الموجز في قواعد اللغة، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بدون تاريخ.
109. المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط7، دار المعارف النيل القاهرة، بدون تاريخ.
110. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي ، ت: الرحالة الفاروق وعبد الله

- بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي الصادق العناني، ج1، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، ط2، 2007 م.
111. معجم الأدباء ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ط1، 1993 م.
112. المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري منشورات مكتبة المحلاقي قم، المطبعة: العلمية، الطبعة الثانية 1424 هـ.
113. مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني ، مؤسسة قرطبة ، مصر ، بدون تاريخ.
114. مسند أبي هريرة. تصنيف الإمام المحدث أبي اسحاق إبراهيم بن حرب العسكري، تحقيق: عامر حسن صبري ، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1427هـ/2006م.
115. المعاني المجلدة، السيوطي، المطبعة الحميمية المصرية، 1322 هـ.
116. معاني الحروف، أبي الحسن علي بن عيسى النحوي، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع جدة مكة، الطبعة الثانية 1401هـ، 1981 م.
117. مغني اللبيب من كتب الأعراب ، لابن هشام ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط الخامسة ، دار الفكر، بيروت ، 1979م.
118. الملل والنحل. أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أحمد محمد فهمي، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الثانية 1992 هـ.
119. معالم التنزيل (تفسير البغوي)، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر و عثمان جمعة و سليمان مسلم الرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1409 هـ.
120. المقرب، علي بن المؤمن ابن عصفور الإشيلي ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1392 هـ/1972م.
121. مسائل خلافية لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الفتاح سليم ، الطبعة الثالثة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007م.
122. المروءة، لأبي بكر بن محمد بن خلف المزربان، تحقيق: محمد خير ورمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ، 1999م.
123. معجم التعريفات ، الجورجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة.(د.ت).

124. معاني القرآن، أبي يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.
125. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول. حافظ ابن أحمد المكي، دار ابن القيم، 1995م.
126. معجم رجال الحديث وتفضيل طبقات الرواة، أبو القاسم الموسوي الخوئي.
127. معجم البيان.
128. المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثالثة والعشرون، 1975م.
129. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار. محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله ، دار ابن القيم ، ط1/ 2005 م.
130. معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم و عبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة بيروت، 1992 م.
131. هدية العارفين في أسماء المؤلفين، اسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
132. الوافي في الوفيات ج7، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، 2000 م.
133. الوجيز في ذكر المجاز والوجيز، للحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين، مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة، ط1 ، 1994م.
134. النشر في القراءات العشر، لأبن الحزري الدمشقي، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.



فهرست

المحتويات

أ، ب، ج، د	مقدمة
16 - 7	فصل تمهيدي.
7	التعريف بالأجرومية
12	ترجمة مؤلف الأجرومية
14	ترجمة الأزهرى
		قسم الدراسة
		الفصل الأول: عصر ابن الحاج
		المبحث الأول: التعريف بالمؤلف
19	اسمه ونسبه
19	مولده
21-19	شيوخه وتلامذته
24-22	مكاناته العلمية ومصنفاته
23	وفاته
		المبحث الثاني
		خصائص عصر الشارح
25	الحياة الاجتماعية والسياسية
29	الحياة الثقافية
		الفصل الثاني: كتاب العقد الجوهري
33	نسبة الكتاب إلى ابن الحاج
33	سبب تأليفه للكتاب
35	مذهبه النحوي
39	منهجه في التأليف
44	اسلوبه
47	مصادره في التأليف

47	شواهدہ.....
50	الأصول النحوية في شرحه.....
52	من الأحكام الواردة.....
	الفصل الثالث: منهج التحقيق.
56	المبحث الأول: وصف النسخ.....
60	المبحث الثاني: منهج التحقيق.....
	قسم التحقيق
	النص المحقق.
70	خطبة الكتاب.....
66	فضل البسملة.....
74	إعراب البسملة.....
77	اشتقاق الفاظ البسملة.....
80	معاني البسملة.....
84	شرح خطبة الأزهري.....
99	باب الكلام.....
110	اقسام الكلام.....
119	علامات الاسم.....
132	علامات الافعال.....
136	علامات الحرف.....
138	باب الاعراب.....
150	اقسام الإعراب.....
154	باب معرفة علامات الاعراب.....
154	علامة الرفع.....
157	مواضع الضمة.....
160	نيابة الواو عن الضمة.....
162	أصل الأسماء الخمسة.....

163 معاني الأسماء الخمسة
163 اعراب الأسماء الخمسة
164 نيابة الألف عن الضمة
164 نيابة النون عن الضمة
166 علامات النصب
166 مواضع الفتحة
166 نيابة الألف عن الفتحة
167 نيابة الكسرة عن الفتحة
168 نيابة الياء عن الفتحة
170 علامات الخفض
170 مواضع الكسرة
172 نيابة الياء عن الكسرة
172 نيابة الفتحة عن الكسرة
176 علامات الجزم
177 علامة السكون
178 نيابة الحذف عن السكون
182-179 فصل
179 باب الأفعال
183 أنواع الأفعال
186 احكام الفعل
193 نواصب المضارع
205 جوازم المضارع
2013 خاتمة

216 فهرس الآيات
218 فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
219 فهرس الأشعار
221 فهرس الأعلام
224 فهرس الكتب الواردة
225 فهرس القبائل والفرق
226 فهرس المدن والأماكن
228 فهرس المصادر والمراجع
239 فهرسة المحتويات